سلسلة كنوز الحضارة

تـــاريخ حضارة شعوب القارة الإفريقيـة

إعــداد

د. محمد رماح عبد السلام مخلص   د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دار الجديد للنشر والتوزيع

٩٠١.٩	**مخلص ، محمد رماح عبد السلام .**
م . م	**سلسلة كنوز الحضارة / محمد رماح عبد السلام مخلص.{واخ}.- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.**
	٤٦٠ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .
	تدمك : ٦ - ٦٥٩ – ٣٠٨ – ٩٧٧ – ٩٧٨
	١. الحضارة – تاريخ . **أ - مخلص ، محمد رماح عبد السلام (معد مشارك) .**

رقم الإيداع : ٢٨٨٣ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣

E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com . elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجــديد للنشـــر والتـــوزيع

تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر

هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣

محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣

E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

الفــهرس

مقدمة

القارة الأفريقية هي موطن لعديد من الجماعات مختلفة ، ولها اختلاف واسع في السمات المظهرية سواء بين أهاليها الأصليين أو مع الدخلاء إلى القارة .وكثير من هؤلاء السكان ذو أصول شتى مع اختلاف في الأعراف والصفات الثقافية واللغوية والاجتماعية.

فالتمايز قد طال أيضا جغرافيا القارة الأفريقية مثل: تنوع المناخ عبر القارة والذي خدم تعدد أنماط الحياة بين سكانها المختلفين، فالسكان يعيشون ما بين إضافة إلى مدن حديثة منتشرة في أنحاء القارة و ربما تكون عدد من الحفريات التي جرت في عدد من الأماكن قد أدت دورها، ولكن الانطباع العام هو أن خمسا من أقدم الاكتشافات الأثرية لأحافير قريبة من أصل اثني عشر أقدم الاكتشافات الأثرية في العالم قد كانت في أفريقيا وجارتها.

و في أوائل سنة ١٩٦٤ اكتشف ادواردز ومعه آخرون أن هناك ثلاثة تجمعات سكانية في أفريقيا مترابطة ببعضها البعض ولكنها تتمايز قليلاً بالمعلومات الجينية (٢٠)، (وقد سمي هؤلاء السكان الإثيوبيون)، في جنوب (أفريقيا- غرب أفريقيا) و بداية من سنة ١٩٨٨ بدأت تتكشف تفاصيل جينية أكثر، وبدا بالإمكان تمييز الجماعات البشرية على أسس من تلك المعلومات الجينية، ولكن العلاقة بين تلك الجماعات تفسر بشكل مختلف حسب ماتحلله تلك البيانات.

الفصل الأول

الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة

أولاً: الكشوف الأوروبية في إفريقيا في القرن التاسع عشر:

من المؤكد أنّ قصّة الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا لم تبدأ مع القرن التاسع عشر، بل بدأت مع نهاية القرن الخامس عشر، فحينما كانت أوروبا في حاجةٍ شديدةٍ إلى البهارات والتوابل من الهند؛ راحت تعتمد على طريق البحر الأحمر، ثم البحر المتوسط، إلى أوروبا، لكن حينما فكّر الأوروبيون في إيجاد طريقٍ آخر يصلون من خلاله إلى الشرق، لإنهاء احتكار العرب لتلك التجارة، بدؤوا الكشوف البحرية حول إفريقيا، وتمكّنوا من الوصول إلى ساحل الذهب (غانا) ثم مصبّ نهر الكونغو.

واستطاع بارثلو ميودياز أن يصل إلى رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٨٨م وجاء بعده فاسكو دي جاما ليطوف حول رأس الرجاء الصالح، ووصل إلى سواحل الهند الغربية سنة ١٤٩٨م، ومنذ هذا التاريخ، وحتى بداية القرن ١٩ ظلّ الوجود الأوروبي مقتصراً على السواحل الإفريقية فقط.

إنّ التأمل العميق في تقارير الرحالة ومؤلفاتهم يكشف الكثير مما غابت قراءته عنّا حتى الآن، فإذا رتّبنا المؤلفات التي خلّفها الرحالة الأوروبيون عن رحلاتهم تاريخيّاً، واستعرضنا تطوّر محتواها، سنلاحظ

أنّ المعلومات الأوروبية عن دواخل إفريقيا، وتحديداً منطقة ما وراء الصحراء، كانت ضحلةً في البداية لا تتجاوز معلومات القدماء كثيراً، وسنعرف أنّ الخرائط الأوروبية عن القارة الإفريقية كانت تكتظ بالنقاط البيضاء، أي لا تتوفر حولها معلومات [1].

دور الجمعيات الجغرافية الأوروبية في استكشاف إفريقيا:

يمكننا القول بأنّ مرحلة الكشوف العظمى لدواخل إفريقيا لم تبدأ إلاّ مع إنشاء (الجمعية الجغرافية) في لندن سنة ١٧٨٨م؛ حيث قرّرت البعثات الأوروبية الذهاب لإفريقيا لاكتشاف أنهارها وثرواتها، وفي هذا الإطار أدت الجمعيات الجغرافية دَوْراً مهمّاً في كشف الأنهار وأسرار القارة الداخلية، وإجراء تقييمٍ مهمٍّ للثروة المعدنية والزراعية.

ولعلّ جهود الرحالة والمستكشفين في نهر النيل والنيجر فقط؛ تدلّ على الدَوْر الذي قاموا به، وربما كانت رحلاتهم لجنوب إفريقيا ووسطها، وتتبّعهم لمسار نهر الزمبيزي في الفترة من (١٨٥٣م – ١٨٥٦م)، ثم مجرى نهر الكونغو العلوي عام ١٨٧١م، يعدّ من أبرز الجهود التي بذلوها في تقديم المعلومات الاقتصادية عن تلك المناطق؛ فقد فتحت هذه المعلومات الفرصة أمام رجال الأعمال الأوروبيين والشركات للتجارة مع إفريقيا [2].

وكان من أهمّ ما ساعد على تنفيذ تلك الأهداف إنشاء العديد من الجمعيات الكشفية، بدأت بالجمعية الجغرافية في باريس عام ١٨٢١م ثم جمعية برلين عام ١٨٢٨م، ثم الجمعية الجغرافية الملكية في لندن عام ١٨٣٠م حتى بلغ تعداد

الجمعيات الأوروبية: (مائة جمعية)، **وانضمّ إليها قرابة:** (٥٠ ألف عضو)، وأكثر ما عبّر به الأوروبيون عن اهتمامهم باستكشاف إفريقيا هو ما صكّوه بمصطلح: «التدافع نحو إفريقيا*Scramble for Africa*» وذلك حين كانت هناك أسباب حقيقية لإجراء كشوف جغرافية لإفريقيا المجهولة بالنسبة إليهم، ومن ثمّ وضعوا أهدافاً لتلك الكشوف، جعلت من الممكن بسط نفوذهم ووصولهم إلى ما أرادوه، وهو السيطرة على أماكن الموارد الإفريقية.

وقد امتلأت تقارير المستكشفين والرحالة الأوروبيين في أثناء كشوفهم للأنهار الإفريقية وما حولها، والمرفوعة لصانعي القرار الأوروبيين، بالحديث عن ثراء القارة ورخائها، ودعوة الحكومات الأوروبية والتجّار صراحةً بأن يتحركوا ليضعوا أيديهم على خيرات إفريقيا، **فمن ذلك على سبيل المثال:**

من كشوف نهر النيل:

- بدأت اكتشاف نهر النيل مع وصول الرحالة الأسكتلندي جيمس بروس للحبشة سنة ١٧٦٩م، وقد قام بنشر أخبار رحلته في ستة مجلدات مدعّمة بالخرائط، وأعطى وصفاً كاملاً لبحيرة تانا وجزرها.

- وقام الرحالة الألمان: جون كرابف سنة ١٨٤٣م، وربمان سنة ١٨٤٨م، ثم الرحالة البريطانيون: برتون وسبيك (١٨٥٦م – ١٨٥٩م)، ثم سبيك وجرانت (١٨٦١م – ١٨٦٣م)، بدَوْر مهمٍّ في إتاحة المعلومات الاقتصادية لبني جلدتهم.

من كشوف نهر الزمبيزي:

- يرتبط كشفه باسم الرحالة ديفيد ليفنجستون، كشف بعض التفاصيل عنه في رحلته الأولى في الفترة (١٨٤١م – ١٨٥٨م)، وأكمل بقيتها في رحلته الثانية في الفترة (١٨٥٩م – ١٨٦٤م)، وترجع أهمية اكتشافاته وخطورتها إلى أنه فتح الباب أمام البعثات التنصيرية البريطانية.

من كشوف نهر النيجر:

- في الفترة (١٨٥٢م – ١٨٥٤م) استطاع هنريك بارث اكتشاف المناطق الداخلية من النيجر، وتابعت إنجلترا جهودها لاكتشاف المناطق المحيطة بالنهر، فأرسلت عام ١٨٥٧م بعثة للاتصال بالممالك الإسلامية الواقعة شمال سوكوتو؛ لتدعيم علاقتها بها تمهيداً للسيطرة عليها.

من كشوف نهري السنغال وغامبيا:

- توغل الرحالة رتشارد جوبسون *Richard Jobson* لمسافة تجاوزت أربعمائة ميلٍ في نهر غامبيا سنة ١٦٢٠م، وقدّم وصفاً مهمّاً عن حياة سكانها في المجالات الزراعية وصيد الحيوانات والأسماك.

- وشارك الرحالة الفرنسيون بـدَوْرٍ كبيرٍ في تلك الكشوف، خصوصاً في منطقة غرب إفريقيا ووسطها، **ولعلّ استعراض أسماء**: كجورج شفاينفورث، وجوستاف ناختيجال، وبول دو شيللو، في غرب إفريقيا والجابون، يوضح لنا هذا الدَوْر الذي قاموا به في توفير المعلومات للسلطات الفرنسية تمهيداً لغزو تلك المناطق.

من كشوف نهر الأورانج وجنوب إفريقيا:
- كانت المعلومات التي جمعها الهولنديون والرحالة الإنجليز عن خصوبة الأراضي في جنوب إفريقيا؛ دافعاً جعل الأوروبيين في الكيب يحسدون الشعوب المحلية على هذا الرخاء، ولذلك كان الغزو هو الوسيلة الوحيدة التي مكّنت الأوروبيين من الاستيلاء على تلك الأراضي، فقد شكّلت كتابات الرحالة الإنجليز والهولنديين، وتتابعها منذ القرن ١٧ حتى ثلاثينيات القرن ١٩، محركاً أساسيّاً لهذا التدافع، ناحية الشمال والشرق من الكيب، ما يعني أنّ المعلومات عن اقتصاد المنطقة الشمالية والغربية كانت متوفّرة في كتابات هؤلاء الرحالة، وأنّ هجرة البوير التي تمّت في ثلاثينيات القرن ١٩ لم تكن لمناطق مجهولة كما يشيعون.

ثانياً: **أثر الكشوف الجغرافية في استعمار إفريقيا**:
يمكننا القول بأنّ الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا في بداية القرن ١٩ كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في حدوث اهتمامٍ غير مسبوق بإفريقيا، بوصفها مصدراً للمواد الخام، وسوقاً للتجارة في المنتجات، وفي هذا الإطار أرسلوا إلى إفريقيا رحالةً ومستكشفين، يسجّلون كلّ ما يرونه من نُظُم سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعية، وتزايدت وتيرة المعلومات الأوروبية عن إفريقيا باضطراد إثر هذه الرحلات الكشفية المتتالية.

وإذا علمنا أنّ وزارة المستعمرات البريطانية كانت على رأس المستفيدين من تقاريرهم؛ لاتضحت لنا الفلسفة من وراء قيام تلك الحكومات بتمويل تلك الرحلات، وإذا عرفنا أنّ زيارات هؤلاء الرحالة لإفريقيا لم تكن قصيرة

وسريعة، بل مكث بعضهم سنوات عدة، لأدركنا مدى اهتمام القوى الخفية التي كانت تقدّم لهم الرعاية والمؤونة.

فالرحلات الجغرافية جاءت في سياق اهتمام القوى الكبرى، وعلى الأخصّ البريطانية، والجمعيات الجغرافية الأوروبية بإفريقيا، لفتح السبيل أمام التجارة المشروعة؛ حيث عملت على كشف آلية التجارة الداخلية، وأهمّ السلع التي يتاجرون فيها، ومدى إمكانية إفريقيا لأنّ تصبح مجالاً للتصدير، وقدّمت العروض للحكام الإفريقيين بالتجارة مع بريطانيا، مثلما فعل كلابرتون ودنهام وأودني مع الشيخ محمد الأمين الكانمي، ومثلما فعلوا مع حكام سوكتو في شمال نيجيريا، ومثلما فعل كلابرتون في رحلته الثانية حينما عرض معاهدة صداقة على السلطان محمد بللو حاكم سوكتو؛ لتأمين الطريق لتسليم السلع التجارية حتى وصولها للمحيط الأطلسي.

هذا فضلاً عن الدَوْر الذي قام به القناصل وأبناء الجاليات الأوروبية في اختراق إفريقيا من جهة الشمال.

جهود الرحالة في صناعة الفارق المعلوماتي بينهم وبين الأفارقة:

كان الرحالة الأوروبيون يتميزون بالتوثيق وتدوين مشاهداتهم والروايات التي سمعوها، وكانت اليوميات جزءاً من برنامج الرحالة، لهذا شكّلوا في النصف الثاني من القرن التاسع قاعدة معلومات أوروبية عن إفريقيا وأخذوا يجدّدونها كلّ بضعة سنوات، ولم يتجاوز الفاصل الزمني بين رحلةٍ وأخرى ثلاث سنوات أحياناً.

وأدّت مناقشات الجمعيات الجغرافية وعرض الصحافة الأوروبية للمعلومات الكشفية، التي أرسلها الرحالة في تقاريرهم، دَوْراً مهـمّاً في جذب الحكومات والتجار الأوروبيين، واقتناعهم بضرورة السيطرة على إفريقيا.

وقد تنوعت وظائف الرحالة والمستكشفين الأوروبيين، فكان منهم الطبيب والمبشّر ـ وعالم الطبيعة والجغرافي.. إلخ، وانعكس هذا التنوع في تكامل المعلومات والمهمات التي قاموا بها، وهو الأمر الذي جعل مرحلة الكشف الجغرافي تتحول برحلة ستانلي لوسط إفريقيا سنة ١٨٧٣م إلى مرحلة الكشف السياسي، ليعمل بعدها لصالح الملك البلجيكي ليبولد في الكونغو، حيث نزل العديد من التجار الألمان والبلجيك للكونغو لاستكشاف خيراتها، وترتّب على ذلك تكوين «دولة الكونغو»، وانتقال التجارة من المحيط الهندي للمحيط الأطلسي، وانتقالها من يد العرب ليد البلجيك [٣].

وكان لعودة الرحالة ستانلي عام ١٨٧٧م من رحلته الاستوائية الشهيرة وإعلان اكتشافاته في أعالي الكونغو، تأثيرٌ كبيرٌ على القارة الإفريقية، حيث أدى تسابق فرنسا وبلجيكا على الكونغو إلى جذب أنظار بقية الدول الأوروبية لإفريقيا، فسعى المستشار الألماني بسمارك إلى عقد مؤتمر في برلين لحلّ مشكلة الكونغو، فعُقد المؤتمر بالفعل فيما بين ١٥ نوفمبر ١٨٨٤م إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥م، وحضره أربع عشرة دولة.

كانت تقارير الرحالة قد حملت أخبار التصارع بين الدول والجماعات الإفريقية خلال القرن التاسع عشر؛ كصراعات الماندنجو ضدّ التكرور والأشانتي ضد الفانتي، والباجندا ضد البنيورو، والماشونا ضد الندبيلي، فكان من الطبيعي أن

يستغلها الأوروبيون في السيطرة بسهولة على تلك الدول، الأمر الـذي أدى لأن يتحالف الإفريقيون أنفسهم مع الأوروبيين بعضهم ضدّ الآخر! حيـث تحـالف الباجندا مع البريطانيين ضد البنيورو، وتحالف الباروتسي مـع البريطـانيين ضـد النديبلي، وتحالف البمبارا مع الفرنسيين ضد التكرور، وهـو مـا أدى إلى تقسـيم إفريقيا بسهولة بين القوى الأوروبية، واحتلالها احتلالاً حقيقيّاً سنة ١٩٠٠م.

ومن المؤكد أنّ الجمعيات التبشيرية والمبشِّرين قد نزلوا في إثـر الرحالـة مبـاشرة، فقاموا بدَوْرٍ مهمٍّ في التمهيد لقدوم الاستعمار في إفريقيا، إذ أنهم درسوا عـادات الأفارقة ولغاتهم وتقاليدهم، وكتبوا عنها في الصحافة الأوروبية، يحثّـون دولهـم على القدوم نحو إفريقيا.

ولو أخذنا إنشاء (شركة البحيرات الإفريقية) في منطقة نياسلاند مثالاً؛ لوجـدنا أنها تأسّست نتيجة المعلومات التي سجّلها ليفنجستون عن بحـيرة نياسـلاند في الفترة من (١٨٥٩م – ١٨٦٣م)؛ حيث صدرت له تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية بإدخال التجارة المشروعة في الداخل، وأن يجمع المعلومات عن تجـارة المنطقة وقبائلها، فأشار في تقاريره إلى إمكانية التوسّع الزراعي في مرتفعـات نهـر شيري، وأنه يمكن استخدام الهنود والبواخر التجارية عبر البحيرة.

ومن ثمّ جاءت إرسالية تبشيرية سنة ١٨٦١م للتنفيذ، لكنها لم تفلح، ثم جـاءت إرسالية ثانيـة سـنة ١٨٧٥م، نـتج عنهـا تأسـيس (شركـة ليفنجسـتونيا لوسـط إفريقيـا) سـنة ١٨٧٧م؛ تكـريماً لاسـم ليفنجسـتون، لتتـولى إمـداد المبشّرـين والمستوطنين باحتياجاتهم، ولتستورد الأقمشة والخرز وتبيعه للإفـريقيين مقابـل العاج ومنتجات الداخل.

جهود الرحالة في خدمة الجانب الاقتصادي لأوروبا:

يمكن ملاحظة جهود الرحالة الأوروبيين لدولهم في أمور:

- توفير المعلومات عن المواد الأولية المهمّة التي تتطلبها الثورة الصناعية.
- كشف آلية التجارة الداخلية، وأهمّ السلع، ومدى إمكانية أن تصبح إفريقيا مجالاً للتصدير.
- توضيح عملية تشجيع المنتجين، وتكوين نواة من الطبقة الوسطى ليكونوا وكلاء للشركات التجارية.
- إلقاء الضوء على مقاومة السياسات الاحتكارية.
- ارتياد المنطقة ومسحها وكشفها قبل بحث إمكانية التجارة معها.
- تقديم العروض للحكام الإفريقيين بالتجارة مع بريطانيا - كما سبق-.
- أنّ معلوماتهم كانت مقدّمة لولوج الشركات التجارية الأوروبية، وإرسال البعثات التجارية (٤).

جهود الرحالة في خدمة الجانب السياسي للاستعمار:

أقرّ مؤتمر برلين (١٨٨٤م - ١٨٨٥م)، بوصفه أول مؤتمرٍ استعماريٍّ عُقد بين الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار، الوضع القائم في إفريقيا، ونظّم ما بقي من أراضي القارة، ونظّم التجارة في حوض الكونغو، وأقرّ حرية الملاحة في النيجر، ووضع مبادئ عامّة لمنع الاصطدام بين القوى الاستعمارية.

غير أنّ هذا التوافق الأوروبي قد حدث بناءً على المعلومات التي وفرتها الكشوف الجغرافية عن الأماكن المقسّمة، فمَن الذي أحاط الأوروبيين علماً بجهل الزعماء المحليين الإفريقيين بالقراءة والكتابة، فاستغلوهم في توقيع اتفاقيات ومعاهدات

تضع بلادهم تحت الحماية الاستعمارية دون وعيٍ بما يفعلون؟ بلا شك كان الرحالة والمستكشفون هم الذين وفّروا المعلومات حول هذا الأمر، بل ترتب على المؤتمر أن أرسلت كلّ دولة تجّارها وشركاءها وجواسيسها ليجوبوا إفريقيا، وليحصلوا على توقيع، أو بصمة الزعماء أو الرؤساء الأفارقة، على معاهدات الحماية، خلال السنوات الخمس عشرة التالية لعقد المؤتمر، ومن ثمّ تمّ تقسيم إفريقيا بين الدول الأوروبية، ورسم الحدود، وتعيين الفواصل السياسية بين حُكْم رجلٍ أبيض وحُكْم رجلٍ أبيض آخر.

ولم تستمر عملية الكشف الجغرافي بعد مؤتمر برلين طويلاً، حيث كان لابد من وجود قوة أوروبية لاستغلال الموارد الإفريقية، وصارت القارة الإفريقية مستعمرةً من قِبل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والبرتغال، وحتى سنة ١٨٧٩م كان الإفريقيون يحكمون ٩٠٪ من القارة، ولكن بحلول عام ١٩٠٠م تغيّر هذا الأمر تماماً!

واستوطنت عناصر أوروبية في بعض أجزاء إفريقيا، وبخاصّة تلك التي تشبه أوروبا من حيث الخصائص الجغرافية الطبيعية، كمنطقة الكيب وموزمبيق وكينيا وروديسيا الجنوبية والشمالية وجزر المغرب، وتمّ استغلال كثيرٍ من الموارد الإفريقية من قِبل الأوروبيين، حيث قامت صناعات بريطانية وفرنسية معتمدة على الخامات الإفريقية، وذلك بعد إدخال الزراعة العلمية الواسعة، والأساليب الحديثة للتنقيب عن المعادن.

بناءً على ما سبق؛ أعتقد أنّ كتابات الرحالة شكّلت بُعداً معرفيّاً مهمّاً قـدّموا مـن خلالها إفريقيا لأوروبا لقمةً سائغة، فسيطروا عليها بسـهولة، وعـلى هـذا؛ فـإنّ المعرفة التي امتلكها الأوروبيون، بفضل الرحالة، أصبحت قـوةً جبـارة تسـعى لممارسة نفوذها.

وإذا كان الأفارقة لم يملكوا المعرفة في القرن ١٩ لكي يقاوموا بها الأوروبيين؛ فقد افتقدوا القوة الكافية لردّ المستعمرين؛ وبالرغم من أنّ المعاهـدات والاتفاقيـات التي حصل عليها الأوروبيون من الأفارقة لحظـة الاسـتعمار لم تكـن هنـاك قـوة عسكرية أوروبية تحميها على أرض الواقع؛ فإنّ شـبكة المعلومـات التـي وفّرهـا الرحّالة والمستكشفون هي التي صنعت تلك القوة ورسختها في أذهان الأفارقة.

ثالثاً: **أسباب انطلاق الرحالة الأوروبيين من ناحيتي الشرق والشمال الإفريقيين**:

أدرك القناصل الأوروبيون، والتجار المقيمون في مدن المرافـئ، أنّ العـرب هـمّ خزّان المعلومات الرئيس في مناطق الوسط الإفريقي وشرقه وغربه بـلا منـازع، وهو مـا جعلهـم يوجّهـون الرحالـة الأوروبيـين للاسـتفادة مـن تلـك الخـبرة الواسعة، فطلبوا منهم الانضمام إلى القوافل في معظم الرحلات التـي قـاموا بهـا وبذلك فإنّ جزءاً مهمّاً من معلوماتهم كانت مستمدة من معـارف هـؤلاء الـذين رافقـوهم، بـل تفـيض سـجلات الجمعيـة الجغرافيـة الملكيـة *The Royal Geographical Society* بالمعلومات المهمّة عن دَوْر العرب في كشف وسـط القارة (٥)، ناهيك عن تأكيد سجلات الجمعية الجغرافية الأمريكية لهـذا الـدَوْر وتوضيحه [٦]، بما يوحي بأنّ الكشوف لم تكن هدفاً في ذاتها بقـدر مـا كانـت أداة لكشف الغموض الذي يحيط بآلية التجارة العربية في الداخل.

كان التجار العرب القادمون من زنجبار، أو من ساحل شرق إفريقيا أو من مرافئ البحر المتوسط أو من الواحات المنتشرة عبر الصحراء الكبرى كانوا يَخْبِرون المناطق الداخلية ومسالكها، ويعرفون شعوبها وقبائلها ومواردها ومنتجاتها، ويرتادون أسواقها منذ قرونٍ طويلة، وكثيرٌ منهم يتكلمون لغاتها وكان للتجار الأغنياء منهم وكلاء في مدن الأسواق الرئيسة، وكانوا على صلةٍ مباشرةٍ مع حكّامها، ولهم ممثلوهم في مجالس الحكم.

ونستطيع أن نقول بأنّ اختيار الرحالة للمناطق الشمالية والشرقية للانطلاق منها نحو الداخل الإفريقي لم يكن عشوائيّاً، فالتجربة العملية وحديث الرحالة المستمر عن دَوْر العرب، يُثبت أنّ العرب كانوا هم المصدر الوحيد للمعلومات عن المناطق الإفريقية غير المكتشفة، من جهتها الشمالية والشرقية، بل قدّموا خطابات الأمان والتوصية، وعبر الهيمنة الاقتصادية والسياسية؛ تحكّموا في دخول الأجانب إلى شرق إفريقيا ووسطها وخروجهم منها.

ولعلّ رواية جانب من المعلومات التي حصل عليها الأوروبيون من العرب تلخّص بقية جوانبها، فحينما وصل بيرتون وسبيك لشرق إفريقيا حصلا على خطابات من سلطان زنجبار لعرب الداخل، كان لها أثرها في الترحيب بهما في طابورة (على بعد ٦٠٠ ميل من الساحل)، وهناك حصلا على معلومات تفيد بوجود ثلاث بحيرات، ناهيك عن إرشادهما على الطرق والمسالك (٧)، وأنّ تلك البحيرات كان العرب يسمّونها بحراً أو محيطاً، ولولا المساعدات التي قدّمها عرب أوجيجي في فبراير ١٨٥٨م لَمَا تمكّنَا من الدوران حول بحيرة تنجانيقا

بالمراكب العربية، هـذا بالإضـافة إلى أنّ المعلومـات التـي سـمعوها مـن عـرب الأونيانيمبي قد شجّعت سبيك على مواصلة رحلته بعد مرض برتون، للوصول إلى بحيرة فيكتوريا شمالاً (٨)، وهذا مما يؤكد أنّ العرب كانوا هم المصـدر الوحيـد للمعلومات.

وما يؤكد الدَوْر الذي قام به العرب، في تقـديم المعلومـات لكـلّ الرحالـة أنهـم كانوا دليلاً لليفنجستون في كلّ الأماكن التـي طـاف بهـا (٩)، بـل دلّـت مضـابط البرلمان البريطاني على وجود اتفاق بين بريطانيا وسـلطان زنجبـار سـنة ١٨٦٣م بشأن تقديم العرب لكلّ الخدمات والمساعدات للرحالـة داخـل إفريقيـا (١٠) كـما أكدت أنّ بريطانيا لم يكن لها أي نفوذٍ سياسيٍّ في الداخل، ويظهر هذا من خـلال خطاب اللورد دربي للمستكشف ستانلي سنة ١٨٧٥م، يبلغه بأنـه لا توجـد أي سلطة للعَلَم البريطاني يمكن أن تحميه من هجوم القبائل المحلية في منطقة بحيرة فيكتوريا إلا سلطة العرب (١١)، ما يوضح أهمية العرب في حماية هؤلاء الرحالة.

رابعاً: أثر الكشوف في ضرب العلاقات العربية الإفريقية:

لم يكشف الرحالة الأوروبيون عن وجههم التبشيري في بادئ الأمر، لكن بعد أن قويت شوكتهم بدؤوا في تأليب العناصر الإفريقية ضدّ الإسلام والعروبة، مـثلما حدث في أوغندا وجنوب السودان ونيجيريا وكينيا.

وأدى مجيء الاستعمار الأوروبي، الذي مهّدت له الكشـوف الجغرافيـة إلى قطـع جسور التواصل بين العرب والأفارقة، وإذا أخذنا مثالاً من الشمال الإفريقي لمـا فعلـه هـؤلاء الرحالـة مـن ضربٍ لتلـك العلاقـات، سـنختار نمـوذج البعثـة الإنجليزية لكشف بحيرة تشاد وما حولها، في الفترة (١٨٢٢م – ١٨٢٤م)،

بدأت قصة هؤلاء الرحالة حين تدخّل وارينجتون (القنصل البريطاني في طرابلس) لدى الباشا يوسف القرامانلي؛ لتسهيل أمر الرحالة الإنجليز إلى المناطق المحيطة ببحيرة تشاد التي يحكمها الشيخ محمد الكانمي فنظمت رحلة استكشافية يرأسها الملازم كلابرتون، والدكتور أودني، من سلاح البحرية، ودنهام، في مارس ١٨٢٢م، وربما كان الاستقبال الحاشد من قِبل الشيخ الكانمي لهؤلاء الرحالة؛ لا يعكس الاهتمام بتزكية الباشا لهم فقط، بل يعكس رغبةً في توطيد صلته بهؤلاء القادمين.

وبرغم كلّ هذا الكرم الذي لقيه الرحالة من الشيخ والباشا؛ فإنهم مارسوا لعبة التفرقة بين الرجلَيْن، وسعوا إلى ربط الشيخ بهم، وإبعاده عن الباشا، فخلال الفترة (١٨٢٣م – ١٨٢٤م) بحث الميجور دنهام إقامة علاقات تجارية بين برنو وإنجلترا، غير أنّ الشيخ الكانمي أبدى تحفظه ضدّ أي نفوذٍ أجنبيٍّ في بلاده؛ خشية التغلغل الاقتصادي للشركات الأجنبية، وما يتبعه من تغلغلٍ سياسيٍّ لإنجلترا، ولعلّ خطابه لملك إنجلترا، في أغسطس ١٨٢٤م، طالباً منه المدافع والأسلحة والبارود، وغيرها، يشي بالمخاوف التي انتابت الكانمي من باشا طرابلس خشية انتقامه نتيجة توطيده للعلاقة مع الإنجليز، بل إنّ الهدايا التي أرسلها الشيخ في ١١ أغسطس ١٨٢٣م للملك جورج الرابع، وإلى قنصل بريطانيا في طرابلس، دون أن يرسل للباشا شيئاً، **قائلاً للرحالة دنهام**: بأنّ «كلّ شيءٍ سنحمله معك للملك العظيم»، يعكس سرعة فَهْم الشيخ الكانمي لموازين القوى الدولية، ما يشير إلى نهاية النفوذ الطرابلسي داخل دولة برنو.

والأمر نفسه ينطبق على خطاب محمد بللو حاكم سوكتو، في شمال نيجيريا، إلى الملك جورج الرابع، فهذا الخطاب يعكس الصيغة نفسها التي استخدمها الشيخ الكانمي من قبل، لكن في استخدام موانئ المحيط الأطلنطي في التجارة بين البلدَيْن (١٢).

وبهذا لم يتمّ ضرب العلاقات العربية الإفريقية فقط، بل كانت هذه الممارسات مقدّمة لتحويل التجارة عن الشمال العربي للمحيط الأطلسي.

أما فيما يتعلق بالشرق والوسط الإفريقيين، فنعلم أنّ عملية الكشوف الأوروبية للأنهار العظمى الثلاث عبر منطقة البحيرات الإفريقية الكبرى قد تمّت خلال الفترة (١٨٥٧م – ١٨٧٦م)، وفي هذه الفترة كان العرب متحكّمين تقريباً في كلّ الأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في تلك المناطق، ومثلما حدث في الشمال من ضربٍ للعلاقات العربية الإفريقية حدث أيضاً في الشرق والوسط الإفريقيين.

وفي سياق فَهْم الواقع الإفريقي لضرب للعلاقات بين العرب والأفارقة؛ قدّم الرحالة والمستكشفون الأوروبيون صورةً متكاملةً عن بداية الحكم العربي وامتداده في أعالي الكونغو، حيث تحدّث ليفنجستون عن مصدر ثراء العرب سنة ١٨٦٨م (١٣)، وتحدث الرحالة كميرون سنة ١٨٧٣م عن سيطرة التجار العرب على نحاس كاتنجا (١٤)، وتحدّثوا عبر خطابات ليفنجستون لروبرت موفات *Robert Movat* في الفترة (١٨٥٣م – ١٨٥٥م) عن مقابلتهم لتجار

من العرب في أرض الميتابيلي (تقع في روديسيا الجنوبية)، وأنّهم يتاجرون مع البرتغاليين ومع الأهالي، وأنهم خاضعون لإمام مسقط [١٥]، بالإضافة لإيرادهم لنصوصٍ بالعربية تشير إلى توغّل العرب في جنوب غرب بحيرة نياسلاند، وحديثهم عن إجادة بعض التجار العرب التحدّث باللغة البرتغالية.

ومن ناحية أخرى، في سياق ضرب العلاقات العربية الإفريقية؛ ركّز بعض الرحالة على دَوْر العرب في تجارة الرقيق، وكان التركيز في هذه القضية هو السّمة الغالبة على حديثهم (١٦)، مع نسيان دَوْر الأوروبيين في تجارة الرقيق الأطلسية! مما كان له الأثر الكبير في زيادة التحريض ضدّ العرب حتى الآن والضرب في صميم العلاقات التاريخية بين الطرفَيْن، ومن ثمّ؛ فإنّ كتابات الرحالة ومؤلفاتهم، تحتاج منّا إلى دراية بالظروف التي كُتبت فيها، وبالهدف من ورائها، لتفنيد مزاعمها.

وإذا كان تقليد أهل أوغندا للعرب في ملبسهم وعاداتهم، وحديث ستانلي سنة ١٨٨٧م عن قوّة المعسكرات والقرى العربية، واندهاشه بكيفية سيطرتهم وحكمهم للمنطقة غرب بحيرة تنجانيقا، وإعجابه بتجارتهم ومعاملاتهم مع المنطقة الشمالية لها [١٧] ، وحديثه عن قوة قادتهم، فإنّ هذا يتناقض تماماً مع النهاية الدرامية التي حلّت بهم في تلك المنطقة، فما قام به الرحالة الأوروبيون من إحداث وقيعة بين العرب والأفارقة؛ تسبّب في إشعال فتيل الحرب بين عرب الأونيانيمبي والأفارقة سنة ١٨٧٢م، بما جعل عرب الكونغو غير قادرين على عبور المنطقة للساحل الشرقي [١٨]، حيث استمرت هذه الحرب مشتعلة بين الطرفَيْن بفعل البريطانيين طيلة الفترة (١٨٧١م – ١٨٧٥م).

ناهيك عن الدَوْر الـذي مارسـه الرحالـة في التفريـق بـين العـرب وبـين طبقـة الوانجوانا الإفريقية التي كوّنها العرب أنفسهم في الأماكن التي سـيطروا عليهـا بشرق إفريقيا ووسطها، فحينما حلّ المستعمرون الأوروبيـون تقرّبـوا مـن تلـك الطبقة، وأدخلوا النفور والشقاق بينها وبين العرب، فكانت النتيجة أن انضـموا للمستعمرين الأوروبيين، وحدثت القطيعة مع العرب، بشـكلٍ أدى إلى خـروج العرب من غالبية المناطق التي سيطروا عليها في الداخل، وعودتهم مـرة أخـرى إلى الساحل.

خامساً: **آثار الكشوف الجغرافية في الحياة الإفريقية المعاصرة**:

لم تكن كلّ آثار الكشوف سلبية، حيث ترتب عليها عدة آثار إيجابية، منها:

- تغيير طبيعة بعض المجتمعات الإفريقية، متأثرة بنمط الحضارة المدنية الأوروبية، كما في نيجيريا والكنغو برازافيل.
- أفادت إفريقيا من التقنيات الطبية الأوروبية في علاج بعض الأمراض.
- دخول منظومة السكك الحديدية، وتطوير منظومة النقل، لكن بما يخدم مصالح الأوروبيين حتى الآن، فما زالت معظم الخطوط الجوية الإفريقية- مثلاً- متصلة بأوروبا أكثر من اتصالها بالخطوط البينية الإفريقية.

أما آثار الكشوف الجغرافية الأوروبية السلبية؛ فسنجدها تركزت في:

- ساحل الأطلنطي غير الصالح لسكنى الأوروبيين تحكّمت فيه الشـركات الأوروبية عبر المحطات التجارية بعد توصية الرحالة بذلك، في حين اعتمد الأوروبيون في الشمال الإفريقي على جالياتهم، وبفضل علاقة تلك الجاليات بالرحالة تحوّلت مسارات التجارة من الصحراء الكبرى إلى المحيط الأطلنطي.

- لم تتوقف عمليات التوسع والسيطرة الاستعمارية إلا بعد إكمال السيطرة على أغلب أجزاء إفريقيا، ومن ثمّ تقسيمها إلى كيانات قزمية بين الدول الاستعمارية، ولا تزال القارة تعيش في ظلها إلى اليوم، في أكبر عدد من الوحدات السياسية تضمّه قارةٌ واحدةٌ في العالم، ونتيجة لهذا دخلت الكيانات الإفريقية في صراعٍ مستمّرٍ بعد الاستقلال، وحروبٍ مدمّرة وذلك من نتاج التقسيم الذي لم يراع توزيعات الأعراق والأديان والقبائل والعشائر، والحاجات الاقتصادية والمواد الأولية.

- بقاء بعض العناصر الاستيطانية الأوروبية على حالها إلى اليوم في بعض أجزاء إفريقيا.

- استمرار السيطرة الاقتصادية غير المباشرة على القارة.

- اضطرت إفريقيا بعد رحيل المستعمرين الأوروبيين إلى فرض مبدأ قدسية الحدود القائمة، ذلك المبدأ الذي صكته منظمة الوحدة الإفريقية مع نشأتها سنة ١٩٦٣م، وذلك خشية انقسام إفريقيا وتمزيقها بأيدي أبنائها إلى مئات الوحدات والدول.

- انشغال الدول الإفريقية حتى تسعينيات القرن العشرين بتقديم المساعدات للشعوب الإفريقية التي لم تحصل على استقلالها بعد.

- استمرار المنظمات الإفريقية في المطالبة بعودة أرخبيل الجزر الذي يقع في المحيط الأطلسي للحضن الإفريقي، والذي ما يزال مملوكاً لإسبانيا منذ القرن الخامس عشر.

- استمرار مطالبة منظمة الوحدة الإفريقية باستعادة الجزر الأربع والعشرين المحيطة بإفريقيا من أيدي الدول الأوروبية المستعمرة.
- استمرار انقسام الدول الإفريقية ما بين دولٍ فرانكفونية وأنجلوفونية وإخفاق كلّ أطروحات الوحدة الإفريقية، وعدم اكتمالها.

النتائج:

- أنّ المعرفة قوة، وأنّ مَن يملك القوة يستطيع السيطرة والنفاذ، ولهذا شكّلت كتابات الرحالة الأوروبيين عن إفريقيا فارقاً معرفيّاً مهمّاً، أدى لسيطرة القوى الأوروبية حتى اليوم.
- أنّ نتائج الكشوف السلبية كانت أكثر بكثير من نتائجها الإيجابية.
- أنّ جذور التخلّف في إفريقيا تعود في أجزاء كثيرةٍ منها إلى العصر الاستعماري، وأنّ شبكة المعلومات التي أتاحها الرحالة هي التي كوّنت الأساس الذي رسّخ قواعد هذا التخلف بطريقة مستمرة.
- استمرار الدول الأوروبية في التحكّم في أجندة العلاقات العربية الإفريقية حتى اليوم.

الإحالات والهوامش

(*) **أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر** - معهد البحوث والدراسات الإفريقية / جامعة القاهرة.

(١)**عماد الدين غانم**: الرحالون الأوروبيون إلى إفريقيا ومرشدوهم الليبيون.. محمد القطروني نموذجاً، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ٢٠١٠، ص ٣.

(٢)**أحمد عبد الدايم محمد حسين**: الاقتصاد الإفريقي في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن ١٩، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٢١، يوليو - سبتمبر ٢٠١٤م، ص ١٠.

(٣) **سيدني لانجوفورد هايند**: سقوط عرب الكونغو، ترجمة أحمد العبيدلي هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ط١، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م ص (١٣ ، ١٨).

(٤)**أحمد عبد الدايم**: الاقتصاد الإفريقي..، مرجع سابق، ص (١٨ ، ١٩).

٥. Bridges R.C.: The R.G.S. and The African Exploration Fund ١٨٧٦-١٨٨٠, The Geographical Journal, Vol. ١٢٩ . No, ١. Mar. ١٩٦٣, PP. (٢٥-٣٣)

٦. Daly P. Charles: Daved Livingstone: Rrport of The Reception Tenderd by The American Geographical Society to Henery M. Stanly,Esq., on His Return From Central Africa, Journal of The American Geographical Society of New York, Vol. ٤, ١٨٧٣, PP. (٤٥٣-٤٦٨)

٧. Sir Pircy Sykes: A History of Exploration 'From Earliest Times to the Present Day', Second Edition George Routledge &Sons, London, ١٩٣٥, PP. (٢٢٨-٢٣٠)

٨. Burton R.E.,J.H.Speke: Exploration in Eastern Africa, Proceeding of the Royal Geographical Society of London, Vol. ٣, No. ٦, (١٨٥٨-١٨٥٩), PP. (٣٥١, ٣٥٢)
٩. Russel A.J. : The Livingstone's Nile, What is it? and Relief Expedition, Journal of The American Geographical Society of New York, Vol. ٦, ١٨٧٤, PP. (٢٩٨ , ٣٠١)
١٠. Outrage at Zanzibar, Parliamentary Debates, ٣rd Series, Vol. CLXXL,From ٢٩May. ١٨٦٣. To ٣٠June. ١٨٦٣, Published by Cornelius Buck, London, ١٨٦٣, P. ٩٧٧ .
١١. African Exploration- Mr.Stanly.Question, Hansard's Parliamentary Debates, ٣rd Series, Vol. ٢٣٤ , ١٧Apr. ١٨٧٧To ١٨ June ١٨٧٧, Published by Cornelius Buck, London, ١٨٧٧, P. ١١٠٣.

(١٢)**أحمد عبد الدايم**: علاقة الشيخ الكانمي بالباشا يوسف القرمانلي (١٨١٤م – ١٨٣٢م).. نموذج لكتابات الرحالة الأجانب عن إفريقيا بحث منشور في أعمال المؤتمر الدولي: "التراث الحضاري بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م"، مجلد ٦، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، صفحات متفرقة.

١٣. Garden Blaikie W, D.D.,LID: The Life of David Livingstone, Chiefly From His Unpublished Journal and Crrespodence in The Possission of His Family, Fleming H.Revel Company. New York, ١٨٨٠, PP. (٤٠٣, ٤٠٥, ٤٢٥-٤٢٨, ٤٣١).
١٤. Cameron, Lovett V, W.F..Prideaux: The Livingstone East Coast Aid Expedition: News of the Death of Dr. Livingstone , Proceeding of the Royal Geographical Society of London, Vol. ١٨, No. ٣ (١٨٧٣-١٨٧٤) PP. (١٧٦-١٨١)
١٥. Schapera (editor): David Livingstone, Family Letters ١٨٤١-١٨٥٦, Volume Two ١٨٤٩-١٨٥٦, Chatto and Windus, London, ١٩٥٩, PP.) ٢١٤, ٢٢١, ٢٢٢, ٢٢٥, ٢٣١, ٢٦٠, ٢٦٥.)
١٦. Foskekt R..: The Zambesi Doctors, David Livingstone's Letters to John Kirk ١٨٥٨ : ١٨٧٢, Volume Two, Edinburgh, Universty Press, ١٩٦٤, PP. (٧٤ , ٧٥)
١٧. Stanly M.Henery: In Darkest Africa, Quest Risqué and Retreat of Emin Governor of Equatoria, Sampson Low, Marston and Company Limited, London, ١٨٩٧, PP. (١٦٠-١٦٥)
١٨. Dr. Livingstone: News of His Safety, Proceeding of the Royal Geographical Society of London, Vol. ١٦, No.٥, (١٨٧١-١٨٧٢), PP. (٣٨٥-٣٨٧)

الفصل الثاني
التدخل الأوربي بإفريقيا

من العجيب أن القارة الأفريقية، رغم أنها من قارات العالم القديم، والتي يعتقد البعض أنها الموطن الأول للإنسان، قد ظلت معرفة العالم الخارجي بها ضعيفة حتى القرن التاسع عشر، لا يخرج المعروف منها عن سواحلها في الشمال والشرق والغرب، ولعل ذلك يعزى لكون محاولات كشفها لم تكن نزهة سارة مأمونة العواقب، بل كانت محفوفة بالمخاطر من كل جانب، مخاطر تتمثل أولا في العوامل الطبيعية، حيث يقع معظمها في المناطق المدارية والاستوائية، وهي مناطق غير مشوقة للإنسان الأوربي ليعيش فيها بسبب قساوة مناخها وما تضعه من عراقيل (جبال شاهقة، شلالات، أدغال، حيوانات مفترسة وحشرات ضارة، أمراض فتاكة مستوطنة..)، وتتمثل ثانيا في طبيعة الأفريقي الذي كان ينظر للأوربي القادم نظرته إلى عدو غادر لا يريد به خيرًا. لكن لولا هذه المخاطر لما وجدنا في عمليات الكشف الأفريقي ما يشبع ميول الإنسان، ولما وجدنا ما يشد القارئ لتتبع مراحل هذا الكفاح المجيد في سبيل المعرفة. وطبعا ليس هناك ما هو أروع من أن يشعر الإنسان بواجبه في المغامرة والتضحية بحياته في سبيل هدف سام، كأن يصل للأدغال والغابات والمستنقعات لينشر بين إخوانه في الإنسانية قبسا من نور الحضارة التي وصل إليها،على أن هذه الصورة البهية لا

تلبث أن تتغير حين نصل الفصل الثاني من هذه المسرحية، حين ينقلب الأوربي إلى مستعمر مستغل، يستغل ماله وعلمه وخبرته على حساب أخيه الإفريقي، لدرجة معاملته كسلعة تتداول وتنقل إلى أي مكان تدر فيه أكثر ربح ممكن، كما وصل الاستغلال للموارد الطبيعية للقارة، من أرض زراعية أو ثروة معدنية أو غيرها، إلى درجة التخريب، دون اعتبار لصاحب الحق الطبيعي في هذه الخيرات، وهو المواطن الإفريقي الذي أهدرت آدميته كما أهدرت حقوقه التي وهبتها له الطبيعة.

مقدمات الاستعمار الأوربي لإفريقيا: (**من القرن ١٥ إلى أواخر القرن ١٨**):

كانت أوربا خلال العصور المسماة بالوسطى في حالة شبه عزلة بعدما تعرضت لغزوات القبائل الجرمانية، فلم يكن هناك متسع من الوقت والجهد أمام الأوربيين ليخرجوا بتفكيرهم عن نطاق قارتهم، خاصة في ظل ما أسماه *Henri Pirenne* بالاقتصاد المغلق *Economie en vase clos purement terrienne*

الذي كان نتاج توقف الملاحة في البحر المتوسط بفعل الفتوحات الإسلامية.

بعدما ظهرت المدن التجارية المطلة على البحر الأبيض المتوسط (البندقية جنوة، فلورنسا ونابولي..)، كانت البضائع التي تأتي إليها يجهل تجارها الطريق إليها كل الجهل ،من أهم هذه البضائع: الحرير، التوابل، القرنفل، الفل، المسك العنبر. وغيرها من المواد التي أصبحت لها قيمة كبيرة في التطبيب وغيره بأوربا.

لكن حدثت في فجر العصر الحديث عـدة متغـيرات وجهـت أنظـار الأوربيـين صوب القارة المظلمة، في طليعتها الدافع الديني، ذلك أنه بعدما انتهـى الصراع بين الطوائف الأندلسـية والإمـارات المسـيحية باسـترداد هـذه الأخـيرة للـبلاد الأندلسية، عملـت إسـبانيا والبرتغـال عـلى طـرد المسـلمين مـن شـبه الجزيـرة الأيبيرية، بل حمل البرتغال لواء حركة دينية جديدة – يعتبرهـا بعـض المـؤرخين امتدادا للحركة الصليبية – بهدف تعقب القوى الإسلامية وتطويقها، والقضـاء على مصدر قوتها الذي يتمثل في تجارة الشرق (من خلال سـيطرتهم عـلى طريـق الحرير البري إلى الصين وطريق التوابل البحـري إلى الهنـد)، وفي السـيطرة عـلى شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هـذه التجـارة، وقـد راودت الأمـير "هنـري الملاح *Henri le Navigateur*" فكرة الوصول لبلاد غانا التي داعـت شـهرتها بثروتها وتجارتها مع المسلمين، فرأى أن يقطـع عـنهم هـذه التجـارة، وأن ينشر المسيحية بين أهل تلك البلاد ويستخدمهم بعد ذلك لتحقيق مشروعاته بل فكـر في الوصول لبلاد إثيوبيا المسيحية وعقـد حلـف معهـا لتطويـق بـلاد المسـلمين، ولاشك أن الحملات التي قـام بهـا "بـارتلوميو ديـاز *Bartholomeu Diaz*" الـذي وصل إلى راس الرجاء الصـالح *Cap de Bonne-Espérance* في الطـرف الجنـوبي للقارة سنة ١٤٨٨، وكذلك "فاسكو دا غامـا *Vasco Da Gama*" الـذي وصـل إلى الهند سنة ١٤٩٨، كانت كلها تحقيقا لدافع قوي هو ضرب العرب والمسلمين في مقتل حتى يجف مورد ثروتهم وقوتهم المادية والعسكرية.

والدليل على هذا الدافع الديني هو أن البابوية باركت هـذه الحركـات وعملـت على خلق أسطورة الراهب "يوحنا" مدعية أنـه يحكـم مملكـة قويـة وغنيـة وراء البلاد الإسلامية، وأن الاتصال به يمكن مـن محاصرتهـا، كـما بـادرت للتـدخل لفض النزاع بين الدولتين الاستعماريتين البرتغال وإسبانيا، فحازت إسبانيا عـلى الأمريكتان ماعدا البرازيل التي كانت هي وإفريقيا ضـمن ممتلكـات البرتغـال.

عقب ذلك، اتجه نشاط الجمعيات التبشيرية لأفريقيا، فكـان المبشرـون يسـيرون عادة في أعقاب المستكشفين، لكن من الإنصاف أن نذكر لهذه البعثات جهودهـا التـي أدت لزيـادة معرفتنـا بإفريقيـا في مجـالات الجغرافيـا والنبـات والحيـوان، وببعض اللغات الأفريقية.

وعموما، لقد افتتح البرتغاليون صفحة الوجود الاستعماري الحـديث في أفريقيـا باحتلال سـبتة في غشـت ١٤١٥، ثـم توالـت رحـلات البرتغـاليين إلى سـاحل أفريقيا الغربي، فاحتلـت جيوشـهم الـرأس الأخضرـ... ويرجـع ذلـك لعامـل جغرافي مرتبط بقرب البرتغال إلى السواحل الإفريقية في وقت كانت فيه المسـافة هامة بالنسبة للقيام بالرحلات البحرية، وأيضـا لعامـل تـاريخي مـرتبط بتحـرر البرتغال منذ القرن الثالث عشـر من الاحـتلال العـربي، فأتيحـت لهـا الفرصـة للاتجاه اتجاها بحريا خارجيا.

تبعا لذلك، كانت نظرة البرتغاليين لأفريقيا تتمثل في أنها مجرد وسـيلة للوصـول للشرق وليست غاية في ذاتها، فاكتفوا بإقامـة الحصـون والمراكـز التجاريـة عـلى ساحلها الغربي بغرض حماية الطريق وحماية التجارة البرتغالية مع داخل القارة

من أطماع الأوربيين الآخرين، فأصبحت لشبونة مركزا رئيسيا لمنتجات الشرق والسلع الأفريقية، التي في مقدمتها الذهب والعاج والرقيق.

تجارة الرقيق الأوربية: يقال أن بعض الملاحين البرتغاليين أسروا في إحدى رحلاتهم البحرية حفنة من الإفريقيين، فأخذوهم معهم لتعليمهم مبادئ المسيحية حتى يعودوا لنشرها في بلادهم، لكن اتجهت أذهانهم فيما بعد إلى شراء الرقيق الأسود أو خطفه ثم بيعه للعمل، فافتتحت بذلك البرتغال صفحة الرق في العصر الحديث، وظلت تحتكر هذه التجارة لمدة طويلة، لكن مع مرور الوقت، لم تعد الجهود العادية البرتغالية تستطيع أن تسد الطلبات المتزايدة على الرقيق، فبدأ استغلال الأسلحة النارية للقنص، لذلك درج بعض المؤرخين على تسمية القرن السادس عشر بعصر البنادق.

ومنذ أوائل هذا القرن، أخذ الرقيق يشحن إلى أمريكا، حيث وصلت أول شحنة من ساحل غانا إلى هايتي عام ١٥١٠، ثم في عام ١٥٦٣، أبحر السير "جون هوكنز *Sir John Hawkins*" بثلاثمائة من الرقيق إلى هايتي أيضا فمهد الطريق أمام الإنجليز ليساهموا في هذه التجارة البشعة، وقد تنافست الشركات البريطانية في هذا المضمار، فلا تكاد تظفر إحداها بعقد امتياز من الحكومة البريطانية يبيح لها العمل في هذه المناطق حتى تسعى لاختيار مكان مناسب لبناء حصن تتخذه مركزا لمزاولة نشاطها التجاري.

وقد كانت سفن الرقيق البريطانية تقوم برحلة مثلثة (التجارة المثلثة *commerce trilateral*)، فتنقل البضائع الإنجليزية كالبنادق والخمور لغرب إفريقيا، حيث تستبدل بها شحنات آدمية تعبر بها المحيط الأطلنطي فتفرغها في مناطق العمل بأمريكا، ثم تعود لبريطانيا محملة بالسكر والقطن الخام والتبغ وغيرها من البضائع.

هكذا تميز استعمار إفريقيا في هذه المرحلة (من ق١٥ إلى ق١٨) بخاصيتين أساسيتين: الأولى أنه "استعمار ديمجرافي" قائم على استغلال الإنسان عن طريق تجارة الرقيق بدلا من استغلال المكان، فقد كان الرقيق أغلى سلعة اكتشفتها القوى الاستعمارية في إفريقيا، وأصبحت هذه السلعة الأساس الذي بنت عليه اقتصادها ورخاءها، وليس بعيدا عن الصواب أن نقول إن "لشبونة" و"ليفربول" قد بنيتا على عظام الرقيق الأسود ودمائه. أما الخاصية الثانية فهي أنه كان استعمارا ساحليا، فبالإضافة إلى قسوة الطبيعة والأمراض المستوطنة التي حالت دون توغل الأوربي في الداخل (كان يطلق على مناطق غرب إفريقيا اسم "مقبرة الرجل الأبيض" بسبب الملاريا)، أصبحت بعض الشعوب الأفريقية تمارس تجارة العبيد بما فيها من عمليات القنص والاصطياد، وتقوم بتوريدهم إلى سفن النخاسين لتسويقهم في مناطق العالم الجديد، فكان هؤلاء الوسطاء يهمهم ألا يصل الأوربي إلى الداخل حتى يضمنوا الربح، كل هذا دون إغفال كراهية الأفريقيين للأوربيين الذين لم يعرفوهم إلا في هذه الصورة البشعة صورة النخاسين.

وفي مستهل القرن التاسع عشر، بدأت تظهر الحركات المناهضة لتجارة الرقيق من الجماعات التي عرفت باسم أنصار الإنسانية *Humanitaristes* فبدأت محاولات سن قوانين تجرم هذه التجارة بغية القضاء عليها، وقد تولت بريطانيا القيام بهذه المهمة، فأصدرت في سنة ١٨٠٧ قوانين تجريم تجارة العبيد في المناطق التي تسيطر عليها، وحثت الدول الأوربية الأخرى لتنتهج نفس السياسة، كما خصصت لهذا الغرض أسطولا حربيا للمرابطة أمام سواحل غرب إفريقيا، مزودا بالتعليمات اللازمة للبحث عن أية سفينة يشتبه في قيامها بنقل العبيد، بصرف النظر عن جنسية العلم الذي ترفعه، فأدى اضطلاع بريطانيا بتنفيذ قوانين تجريم تجارة العبيد إلى زيادة النفوذ البريطاني في مناطق غرب أفريقيا، خاصة في منطقة ساحل الذهب (غانا حاليا).

وعموما، تعتبر ما حققته تجارة الرقيق للأوربيين من أرباح فاحشة، إحدى الأسباب الرئيسية التي مكنت الدول الصناعية – وفي مقدمتها بريطانيا – من القيام بثورتها الصناعية في القرن الثامن عشر، فقد كان الأفريقيون هم الوقود الذي أضاء أفران الصناعة البريطانية، ومن سخرية القدر أن هذه الثورة دفعت عجلة الاستعمار الأوربي للأفريقيين أكثر فصار أشد نهما من ذي قبل.

التكالب الأوربي على أفريقيا: (مرحلة القرن التاسع عشر)

أولا - الفرق بين الامبريالية والاستعمار:

١ .الامبريالية: الامبريالية كلمة من أصل لاتيني مشتقة من *Imperium* بمعنى قوة أو سلطة أو سيادة، وتعني من الناحية التاريخية إنشاء إمبراطورية *Empire*، أي بسط دولة ما سلطتها لتشمل شعوبا خارج حدودها الأصلية استعملت في البداية للإشارة إلى الإمبراطورية الرومانية، وفي سنة ١٨٣٢ استعملت في فرنسا للإشارة إلى التيار السياسي المؤيد لنظام نابليون الأول، ثم في سنة ١٨٧٢ انتقلت إلى بريطانيا للدلالة على السياسة التوسعية لرئيس الوزراء دزرائيلي *Disraeli*.

ويمكن القول بإيجاز أن الامبريالية تعني التوسع الرأسمالي، أي أن الرأسماليين الأوربيين أجبرهم منطق المنافسة على البحث عن فرص للسيطرة على إمدادات المواد الخام وإيجاد أسواق ومجالات مربحة للاستثمار، إنها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، تترجم حلول الاحتكار محل المنافسة، لذلك نجد "لينين" يعرفها بأنها "أعلى مراحل الرأسمالية" أو"الرأسمالية في مرحلة الاحتكار"، وبالتالي فهي ظاهرة اقتصادية أساسا، لا تؤدي بالضرورة إلى هيمنة سياسية مباشرة أو استعمار.

٢.الاستعمار: الاستعمار يعني سيطرة منظمة لجماعة على جماعة أخرى وهو ظاهرة تضرب جذورها في أعماق التاريخ، فقد شهد العالم القديم قيام إمبراطوريات استعمارية ضخمة كالإمبراطورية الرومانية وإمبراطورية لإسكندر المقدوني. أما الاستعمار الأوربي الذي برز في القرن التاسع عشر، فقد

تطور في أساليبه ووسائله وأهدافه عن الأشكال القديمة للاستعمار حتى خيل للبعض أنه ظاهرة جديدة، إذ صار استعبادا كاملا واستغلالا شاملا تسخر فيه موارد المستعمرة وجهود سكانها لصالح المستعمرين، وتضيع به معالم الحياة الاجتماعية والثقافية بل وحتى الإنسانية لسكان المستعمرات.

وهكذا فالامبريالية تعني السياسة الاستعمارية أيا كان النمط الناتج عنها أي أنها تعني الاستعمار في مفهومه الواسع العام. أما الاستعمار فهو ترجمة هذه السياسة إلى واقع عملي وأشكال متعددة، منها الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الاستغلالي.

ثانيا - استكشاف القارة الأفريقية:

قبل التدخل العسكري، قامت الدول الأوربية بإرسال عدة رحالة ومغامرين لاستكشاف القارة، مثل "الأخوان لاندر *Lander Brothers*" لكشف الغموض الذي كان يكتنف موقع مصب نهر النيجر و*Livingstone*، الذي قام باستكشافات لبعض المناطق والبحيرات الأفريقية لصالح بريطانيا بين ١٨٥٤ و١٨٧٣، بينما استكشف "دو برازا *De Brazza*" بعض مناطق غرب أفريقيا لصالح فرنسا بين ١٨٧٥ و١٨٧٨، إضافة إلى *René Caillé* الذي انطلق في استكشافاته لصالح فرنسا من غينيا سنة ١٨٢٧ في اتجاه الصحراء مرورا بتمبكت، فهذه الرحلات الاستكشافية الأجنبية وتقارير الرحلات العسكرية وكتابات الجواسيس الذين بعثتهم الإدارة الاستعمارية الإنجليزية أو الفرنسية لجمع أخبار بعض القوى القبلية أو مؤهلات بعض المناطق داخل القارة، ساعدتها فيما بعد على بناء وتوجيه سياستها الاستعمارية.

ثالثا - دوافع الاستعمار الأوربي لأفريقيا:

لو ألقينا نظرة على خريطة إفريقيا في مستهل القرن التاسع عشر، فإننا لا نكاد نلمس آثار أقدام الأوربيين إلا في المناطق الساحلية من القارة، واستمر هذا الوضع فترة طويلة من القرن المذكور، لكنه تغير بسرعة عجيبة بفعل الحوافز الجديدة التي دفعت الأوربيين للتوغل في أعماقها وسبر أغوارها، فالأوضاع الداخلية في الدول الأوربية دفعت بهذه الدول للخروج لميدان الاستعمار مثلا بالنسبة لفرنسا، دفعت حالة القلق الداخلي التي كان يعاني منها الشعب الفرنسي الحكومة لتحويل نظر الشعب عن المشاغل والاهتمامات الداخلية نحو نصر خارجي.

وقد إدعت بعض الدول كفرنسا وألمانيا أن الاستعمار ضروري لها لتصريف الزائد من سكانها، هنا ظهر ما يسمى بمستعمرات الاستيطان، لكن ثبت زيف هذا الادعاء من الناحية العملية، بدليل أن هذه الدول لم تجد من أبنائها من يرغب بمحض إرادته في أن يهاجر إلى تلك المستعمرات، فعمدت الحكومات إلى إرسال المجرمين المحكوم عليهم في قضايا جنائية، وفي هذا الإطار كتب أحد الكتاب الفرنسيين عن الجزائر متهكما "إنها قطر لا يتوفر فيه شيء إلا الهواء، وحتى هذا أصبح فاسدا".

أهمية الدافع الاقتصادي: أوجدت الثورة الصناعية في أوربا حوافز جديدة دفعت عجلة الاستعمار، ذلك أن الانقلاب الصناعي أدى لفائض كبير في الإنتاج يستدعي البحث عن أسواق لتصريفه، بالإضافة إلى أنه خلق الحاجة

الماسة باستمرار للمواد الخام، وقد وجدت الدول الصناعية – وفي مقدمتها إنجلترا ثم ألمانيا وفرنسا – مبتغاها في القارة الإفريقية، حيث وفرة المواد الخام الزراعية والمعدنية، والسوق الواسعة لتصريف فائض الإنتاج، كما كن اكتشاف المعادن والرغبة الجامحة في استغلالها، من الأسباب الرئيسية التي شجعت الدول الأوربية على التغلب على مخاطر التوغل في داخل القارة لاستعمار المناطق الغنية بالمعادن.

وقد ظهرت هذه السياسة الاستغلالية بوضوح في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، حين انتقلت مقاليد الأمور في الدول الصناعية إلى التجار والرأسماليين، وأصبحت الأغراض التجارية والصناعية والمالية تتحكم في سياسات هذه الدول، فبرزت ظاهرة تأسيس الشركات التجارية التي وجدت في إفريقيا مصدرا للمواد الخام والعمال ذوي الأجور المنحطة ومستودعا لتصريف الفائض من المصنوعات غير الجيدة التي تباع بأثمان باهظة... ثم لم تلبث هذه الشركات أن دفعت بحكوماتها لدخول ميدان الاستعمار. فالقاعدة القائلة بان التجارة تأتي في أعقاب الاستعمار، قد انعكست فيما يخص أفريقيا، وهذا تحول هام في تاريخ الاستعمار، إذ أصبحت الحكومات أداة تسخرها الشركات من أجل تحقيق مصالحها وحمايتها في المستعمرات فالاستعمار البلجيكي للكونغو مثلا، دشنته الشركة التي أسسها الملك "*Léopold II*" لاستغلال الكونغو، مع أن هذه الشركة في الواقع بدأت على شكل جمعية لدراسة حوض الكونغو الأعلى *Comité d'Etude du Haut Congo*، ثم تطورت إلى عمل استعماري استغلالي محض.

هكذا لعبت الشركات التجارية دورا حاسما في استعمار القارة، وقد قال رئيس الحكومة الفرنسية *Jules Ferry* عام ١٨٩٥ بأن "شعوب أوربا تطمع في الاستيلاء على مستعمرات **لأغراض ثلاثة هي**:

أ. الطمع في الحصول على خامات المستعمرات .

ب. الاستحواذ على أسواق ليصرفوا كل ما تنتجه بلادهم من بضائع .

ج. اتخاذها ميادين تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة". لكن مع ذلك نجد بعض الكتاب الفرنسيين يدعون أن فرنسا لها رسالة نشر المدنية في الجهات غير المتحضرة من القارة الإفريقية، فقد حاول الأوربيون تغطية اهتماماتهم الاقتصادية بالحديث عن تفوقهم العنصري والأخلاقي وراحوا يرسمون خريطة لأفريقيا وكأنها تفتقر لأية ثقافة، يشتغل أبناؤها بتجارة الرقيق، يأكل بعضهم بعضا، ويقدمون الروح الإنسانية قربانا لمعبوداتهم.

رابعا – انعقاد مؤتمر برلين:

لعبت بلجيكا دورا خطيرا في تاريخ الاستعمار الأوربي لأفريقيا، فقد كانت سياسة الملك "ليوبولد الثاني ١٩٠٩ – ١٨٦٥ "*Léopold II* في ما يتعلق بالكونغو السبب المباشر لأن تتخذ كل دولة من الدول الأوربية موقفا حازما وحاسما في ما يختص بأطماعها في إفريقيا، فتحركت كل منها لتأخذ نصيبها من الغنيمة.

ويمكن النظر إلى عملية الزحف والتكالب على أفريقيا من عدة زوايا فمن ناحية تسلسل الأحداث التاريخية، يمكن القول أن فرنسا هي التي بدأت تلك العملية،

كرد فعل على هزيمتها المذلة أمام ألمانيا عام ١٨٧٠، أما إذا نظرنا إلى هذه العملية من الناحية الدبلوماسية، فسوف نجد أن بريطانيا هي التي قلبت الأوضاع رأسا على عقب باحتلالها مصر التي كانت حتى وقت قريب محمية دولية، الأمر الذي يعد انتهاكا للاتفاق القائم بين القوى الأوربية، مما دفع هذه الأخيرة للتدخل من جهتها في الشؤون الأفريقية، لدرجة أن "بسمارك *Otto von Bismarck*" اضطر لتغيير مواقفه المناهضة للاستعمار، فاشترك في هذا الصخب وأعلن الحماية الألمانية على المناطق الأفريقية التي كانت تعمل فيها البعثات التبشيرية الألمانية، كتوغو والكامرون.

لقد أصبح واضحا أن الخلاف بين الدول الاستعمارية لا يمكن أن يحل إلا عن طريق مؤتمر دولي، فتم ذلك فعلا ببرلين في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ بحضور مندوبي ١٤ دولة، كلها ادعت أن الهدف من هذا الاجتماع هدف إنساني يتعلق بتعمير القارة الأفريقية ونشر الحضارة فيها ومحاربة تجارة الرقيق، وكفالة حرية الملاحة في الأنهار الأفريقية، لكن الواقع أنها اجتمعت بهدف وضع مبادئ مشتركة لتنظيم عملية النهب الاستعماري حتى لا يقع تصادم بينها.

هذا المؤتمر الذي يعتبر من أضخم المؤتمرات الدولية التي تعرضت لمشاكل متصلة بالاستعمار ، **انتهى بالاتفاق على ميثاق من ٣٨ مادة تضمن بالخصوص:**

تقرير حرية التجارة في حوض الكونغو – الالتزام بحرية الملاحة في نهر الكونغو – الالتزام بحرية الملاحة في نهر النيجر – العمل على إلغاء تجارة الرقيق

ومطاردتها – عدم فرض أية دولة حمايتها على منطقة ساحلية في إفريقيا دون إعلان ذلك للدول الموقعة على الاتفاق – عدم إعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الإفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلي للمنطقة على أن تقوم هذه الدولة بالعمل على تقدم سكان هذه المنطقة وتقيم فيها حكومة عادلة.

هكذا إذن ترتب على كشف القناع عن أطماع الملك ليوبولد في الكونغو انتشار شرارة الاستعمار الأوربي في إفريقيا، حتى أصبح التعبير الشائع بين الكتاب في هذه الفترة هو التطاحن الاستعماري على القارة الإفريقية، ورغم أن مؤتمر برلين حاول أن ينظم العلاقات بين الدول الاستعمارية على أسس قانونية محددة، فإن كل ما نجح فيه هو أن يدفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة الإفريقية، فسارعت فرنسا بالاستيلاء على ساحل العاج، بينما استولت بريطانيا على نيجيريا وبوتسوانا، وسيطرت على مناطق جنوب أفريقيا بفضل جهود *Cecil Rhodes* الذي أسس سنة ١٨٨٩ "شركة جنوب إفريقيا البريطانية" بهدف استغلال مناجم الذهب، وكانت جهود هذه الشركة هي الأساس الذي قامت عليه سلطة بريطانيا في جنوب إفريقيا وروديسيا.

وفي هذا السياق، يمكن القول أن التكالب على أفريقيا إنما كان نتيجة خوف سياسي واقتصادي ساد الدول الأوربية، فكانت كل دولة تخاف أن تحتل دولة أوربية أخرى مساحة أكبر في أفريقيا، ومن ثم ينقلب ميزان القوى في أوربا. أما مقاومة الأفريقيين فكانت غالبا ضعيفة، إذ لم تكن هناك جيوش نظامية، وحتى

سلاح هذه الجيوش كان أضعف من أن يصمد أمام الأوربيين ولا نبالغ إن قلنا أن ثلثي غربي أفريقيا قد خضع للأوربيين عن طريق المعاهدات لا عن طريق الغزو، حيث تقبل غالبية الأفريقيين الاحتلال الأوربي على اعتبار أنه سيضع حدا للحروب بينهم، أو يمنع القبائل من احتلال أراضي قبائل أخرى مجاورة، فأفريقيا كانت حتى مؤتمر برلين تجمع عددا من التنظيمات الاجتماعية والسياسية التي ليس لها هدف مشترك، ومن ثم كان من السهل على الدخيل الأوربي أن يمارس اللعبة السياسية فرق تسد، وبهذا الأسلوب أصبح بعض الأفارقة حلفاء لأوربا دون قصد، وقد كانت الدول الاستعمارية الأوربية تحاول تسويغ احتلالها لأفريقيا على أساس أنها تساهم في تمدين شعوب بربرية تحكمها الفوضى، أو أنها حسب ما يقوله المبشرون: تحاول أن تضيء شعلة النور في قلب الظلام.

الاستعماران الفرنسي والبريطاني نموذجا

كانت هناك سبع دول استعمرت أفريقيا، هي: بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وألمانيا، كل دولة منها اتبعت طريقا خاصا أو عدة طرق في فرض شخصيتها على شعوب الأراضي التي حكمتها، وسنقتصر هنا على السياسة الاستعمارية لكل من فرنسا وبريطانيا.

أولا – الاستعمار الفرنسي:

استطاعت فرنسا في تاريخها الاستعماري الحديث أن تكون إمبراطوريتين الأولى بدأت في القرن السابع عشر وتلاشت بعد هزيمة فرنسا إثر حروب نابليون (١٨١٤)، شملت كندا (فرنسا الجديدة)، جزر الكاريبي، الهند وجزر المحيط

الهندي (موريشيوس، بوربون)، بينما تبدأ الثانية باحتلال الجزائر (١٨٣٠). فرغم أن الفرنسيين كانوا قد اتخذوا لهم محطات في السنغال (سان لوي ١٦٤١) قبل أن تجتاح الحمى الاستعمارية الدول الأوربية، فإن توسعهم في الداخل لم يبدأ إلا في القرن التاسع عشر حين شعرت بعد الحروب النابليونية أنها تكاد تفقد هيبتها الدولية، لذلك لما تولى نابليون الثالث، كانت تراوده نفس أفكار عمه الأكبر الاستعمارية، كذلك فإنه بعد هزيمتها في الحرب الألمانية الفرنسية (١٨٧٠)، اتجهت إلى إفريقيا لتعويض خسارتها في الألزاس واللورين *Alsace, Lorraine*، ثم عندما أطلق مؤتمر برلين أيدي الدول الأوربية الاستعمارية في إعلان حمايتها على أي جزء من سواحل إفريقيا شرط أن تؤيد هذه الحماية باحتلال فعلي لها، أسرعت فرنسا، كغيرها من الدول الأوربية لتدعيم نفوذها في الأجزاء التي كانت تحتلها، فتحولت السنغال إلى مستعمرة حقيقية، ومنها تقدمت القوات الفرنسية إلى داخل البلاد في أعالي النيجر.

السياسة الاستعمارية الفرنسية: رسمت فرنسا سياستها الاستعمارية على أساس الحكم المباشر، حيث قضت على جميع الزعامات القبلية والنظم التي كانت موجودة في البلاد الأفريقية التي خضعت لها، والعجيب أن هذه السياسة بنيت على بعض المبادئ البراقة في مظهرها التي أعلنتها الثورة الفرنسية على رأسها أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا مواطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق

وعليهم نفس الواجبات، وعلى هذا الأساس قامت نظرية الاستيعاب *Assimilation*، بمعنى صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين، ويتطلب هذا بالطبع قطع كل صلة للأفريقي بتاريخه القومي وحضارته الأفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها، وربطه تاريخيا وسياسيا واجتماعيا بماما فرنسا.

لقد عمد الفرنسيون إلى تطبيق سياسة الاستيعاب هذه، أو ما يطلق عليه **"الاستعمار الثقافي"** في معظم البلدان التي خضعت لسيطرتهم، وبالرغم من أن ظاهرها المساواة وعدم التفرقة، فقد ترتب عليها ظهور تفرقة من نوع آخر غير التفرقة العنصرية، إذ ميز الفرنسيون بين الإفريقيين الذين قبلوا الخضوع للقانون المدني والجنائي ولقانون الأحوال الشخصية الفرنسي، وبين الذين رفضوا الخضوع لهذه القوانين، وترتب عن ذلك وضع مجموعة من القوانين الخاصة بهم عرفت بقوانين الأنديجينا *Indigénat*، غير أن محاولة الفرنسيين لفرض سياسة الفرنسة على جميع الأفريقيين لم تنجح، فبدأ الساسة والكتاب الفرنسيون منذ النصف الثاني من القرن يوجهون النقد لهذه السياسة، لكن مع ذلك لم يبدأ الاستعمار الفرنسي يهتم بدراسة عادات وتقاليد ولغات الشعوب الأفريقية إلا بعدما اتضح فشل سياسة الامتصاص أو الاستيعاب، فأنشأ المعهد الفرنسي لأفريقيا السوداء في ١٩٣٨.

وقد كانت كل مستعمرة فرنسية خاضعة لحاكم فرنسي يتلقى أوامره من وزير المستعمرات في باريس، وكان البرلمان الفرنسي هو الذي يصدر جميع التشريعات الخاصة بالمستعمرات، بينما يتكفل الحكام بتنفيذها. ومن جهة أخرى، لجأت فرنسا لتجميع مستعمراتها في وحدات فيدرالية قصد تسهيل إدارتها، فكونت أفريقيا الغربية الفرنسية *Afrique Occidentale Française A.O.F*،تشمل سبع أقسام إدارية هي: السنغال، موريطانيا غينيا، السودان الفرنسي، داهومي، النيجر، ساحل العاج)، لكل مستعمرة منها حاكم مسؤول أمام الحاكم العام في "دكار"، وهو بدوره مسؤول أمام وزير المستعمرات. كما كونت أفريقيا الاستوائية الفرنسية *Afrique Equatoriale Française A.E.F* تشمل أربع أقسام إدارية هي: الكونغو، الغابون إفريقيا الوسطى والتشاد) وتشرف عليها حكومة برازافيل. أما الرئيس فكان يتم اختياره لا على أساس حقه التقليدي أو الشرعي في الزعامة أو الحكم، بل كان ذلك يتم على قدر ما يظهره من ولاء لفرنسا.

وعموما، اتبعت فرنسا في مستعمراتها سياسة استغلالية عنيفة، فكانت تطرد المزارعين من الأراضي الجيدة ليقوم بزراعتها المستوطنون أو الشركات الاستعمارية، حتى أصبح الفلاحون الأفريقيون لا ينتجون من المحاصيل الزراعية ما يكفي لسد حاجتهم، كما صار وضع العمال الذين كانوا يشتغلون سواء في المناجم أو في الشركات الرأسمالية الكبرى، يدعو للرثاء، فبالإضافة إلى العمل الإجباري، فإن ضآلة الأجور وصعوبة ظروف العمل هزت أقلام الكتاب الفرنسيين أنفسهم.

ومن المشكلات التي برزت بوضوح مع الاستعمار الفرنسي للأقطار الأفريقية، مشكلة السكن الصحي الملائم، فقد أدى الاستعمار إلى زيادة الكثافة السكانية في بعض المناطق التي يزدحم فيها العمال.

ثانيا – الاستعمار الإنجليزي:

يعتبر القرن التاسع عشر قرن بريطانيا بامتياز، فبعدما كانت عاجزة عن الخروج إلى البحار في أوائل عصر الكشوف الجغرافية، حيث كانت السيادة للبرتغال وإسبانيا، فتحت هزيمة الأرمادا *Armada* الإسبانية في عام ١٥٨٨ الباب أمام بريطانيا لتتطلع إلى العالم الخارجي، لكن كان عليها أن تواجه في القرن السابع عشر قوة أخرى هي قوة كل من هولندا وإسبانيا، وفي القرن الثامن عشر لم يتبق أمامها من منافس إلا فرنسا، لكنها استطاعت التغلب عليها بقوتها البحرية الضخمة وموقعها الجزري المتميز، مما أتاح لها الفرصة لتكون إمبراطوريتها التي وصفت في وقت من الأوقات بأنها لا تغيب عنها الشمس.

وحتى الثمانينات من القرن الثامن عشر، كانت إنجلترا كغيرها من الدول الأوربية تكتفي بالنقط والحصون الساحلية، إذ لم يكن لها دافع يدفعها للمخاطرة بالتوغل في الداخل، فقد كان التجار الأفريقيون يتكفلون بمهمة إحضار السلع للنقط والحصون الساحلية حيث تتم عملية التبادل. وحين بدأ الإنجليز وغيرهم من الأوربيين حملاتهم للتوغل في القارة، كانت هناك دوافع عدة من وراء هذا العمل، قد يكون الدافع الإنساني المتمثل في وضع حد لتجارة الرقيق أحدها، لكنها كثيرا ما استندت إلى هذه الذريعة لتتدخل في شؤون

الشعوب ولتنفذ من هذا الباب لتحقيق مآربها الاستعمارية. لكن مع ذلك، ظلت بريطانيا حتى منتصف القرن التاسع عشر عاجزة عن إنشاء إمبراطورية أفريقية مماثلة لإمبراطوريتها في الهند بسبب الأمراض، خاصة الملاريا، ولكن في سنة ١٨٤٧، اكتشف أحد الأطباء العاملين بالأسطول البريطاني أن تناول جرعة يومية من أحد المشروبات يحمي من الإصابة بهذا المرض، فلم يعد بعدها صدى لنشيد "كثيرون يذهبون لخليج بنين، وقليلون فقط يعودون سالمين"، وكانت أولى النتائج لذلك، قيام بريطانيا بالاستيلاء على *Lagos* سنة ١٨٦١.

وقد ميز البريطانيون بين مستعمرة التاج *Crown Colony* التي تمكنوا من الاستحواذ عليها بالغزو أو الشراء أو الاحتلال، والمحمية *Protectorate* وهي التي بسط عليها البريطانيون حمايتهم بموجب اتفاقيات مع الرؤساء والحكام المحليين، أو نتيجة إجراء منفرد من ملك بريطانيا.

السياسة الاستعمارية البريطانية: كانت سياسة البريطانيين الاستعمارية تقوم على الحكم غير المباشر، أي عن طريق التنظيمات الشعبية التي أطلقوا عليها اسم السلطات الوطنية، والتي كان الغرض منها أن تتعامل مع الحالات التي لا يستطيع الأوربي أن يعالجها وفق نظمه، تلك النظم التي ادعت القوى الاستعمارية أنها تريد إدخالها إلى أفريقيا كوسيلة لنقلها من حالة التأخر والبداوة إلى التقدم والحضارة، لذلك نجد في هذا النظام نوعا من الاستقلال وميلا إلى تعزيز الدور السياسي للرئيس المحلي أو العمدة، ولكن في حدود ضيقة فالسلطة

النهائية في المستعمرة كانت في يد الحاكم العام البريطاني (فرض الضرائب، التشريع..). **ويرى أنصار هذا النظام أنه يحقق عدة فوائد منها:**

- عدم التضارب بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية التقليدية التي اعتادها الأفريقيون.
- الاستفادة من خبرة الزعماء الوطنيين ودرايتهم بأحوال السكان والبلاد.
- تقليل نفقات ومتاعب الإدارة الحكومية وتقليل عدد الموظفين البريطانيين.
- تخفي الإدارة البريطانية وراء الزعماء والأمراء المحليين.

وقد اتسمت السياسة البريطانية إلى حد كبير بالمرونة، ولذا كان من المظاهر المميزة لها إصدار الدساتير المتتالية، وإقامة المجالس التشريعية والتنفيذية، والعناية بالزراعة والصناعة والتعليم.

هناك أيضا نقطة مهمة تخص سياسة الدول الاستعمارية عموما، وهي أنها لجأت بغية تحقيق أغراضها الاستغلالية من المستعمرات إلى سياسة مرسومة تقوم على: جعل المستعمرات بلادا غير صناعية – الحيلولة دون اكتساب أبناء المستعمرات للمعرفة والخبرة الفنية – الإبقاء على أسعار المواد الخام في الحد الأدنى، الاحتفاظ بمستوى أجور الأيدي العاملة منخفضا – منع المستعمرات من الاتجار مع الدول الأخرى، إلا عن طريق الدولة الأم. وبالتالي فرغم الثراء الفاحش الذي كانت تتحصل عليه الدول الاستعمارية الأوربية، حرصت على استمرار الجهل والفقر سائدين في أساليب الحياة، لضمان بقاء عيونهم مغمضة عن عمليات السلب والنهب المنظمة التي تقوم بها.

المخلفات السلبية للفترة الاستعمارية

بعدما نجحت الدول الأفريقية في التخلص من الاستعمار، وجدت نفسها أمام مشكلات متعددة نتيجة تخلفها عن ركب الحضارة والتقدم، **في مقدمتها:**

أولا - مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية:

الحدود هي الخطوط التي تحدد كيان الدولة، تحتاج إلى معرفة بطبوغرافية الأرض، وإدراك للاختلافات وأوجه الشبه في الجنس والدين واللغة.

وبخصوص أفريقيا، نلاحظ ظاهرة غريبة هي أن حدود الدول في كثير من الأحيان عبارة عن خطوط مستقيمة تتماشى مع خطوط العرض والطول (٣٠ بالمائة من حدود القارة بهذا الشكل)، وترجع هذه الظاهرة في الأصل للتنافس الاستعماري بين الدول الأوربية على القارة، حيث تم في مؤتمر برلين وضع أسس تقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية دون مراعاة لأي تكافؤ اقتصادي أو لغوي أو حضاري، ولا تزال لعنة هذا التقسيم العشوائي تلاحق الدول الأفريقية الجديدة.

وقد ترتب عن تخطيط الحدود بهذه الطريقة عدة مشكلات منها على سبيل المثال:

تعدد الجيران في كثير من الحالات، الذي يقود إلى الاحتكاك السياسي – توزيع السكان الذين ينتمون على سلالة واحدة بين أكثر من دولة (شعب واحد تحت حكم دول مختلفة، فمثلا الصوماليون مقسمون بين كينيا وإثيوبيا والصومال الفرنسي) – وجود دول تمتلك مزايا اقتصادية وخدمات صحية وتعليمية أكثر من غيرها.، وبذلك يمكن القول أن الدول الاستعمارية هي المسئولة أولا وأخيرا

عن خلق الدول الأفريقية الجديدة بحدودها السياسية الحالية دون أن تسعى لتأكيد مشاعر الولاء والانتماء في نفوس سكانها.

ثانيا - مشكلة التخلف الاقتصادي:

تعد القارة الإفريقية من أغنى قارات العالم من حيث مواردها الاقتصادية، بحيث لا يمكن القول أن سبب تخلفها الاقتصادي يرجع لقلة مواردها (الألماس، الذهب، النحاس، الفوسفات، الكوبالت، المنغنيز، الماء الشلالات، الغابات، الثورة الحيوانية والسمكية..)، الأمر الذي يجعل الدول الاستعمارية وسياستها في قفص الاتهام، حيث قامت بتوجيه الزراعة لإنتاج محصولات معينة تحتاجها مصانعها، وعرقلت النهضة الصناعية في المستعمرات الأفريقية لتضمن حصولها على المواد الخام والأسواق لتصريف إنتاجها، وقامت أيضا بالتحكم في علاقات المستعمرات الخارجية، كما ولم يكن هدف الاستعمار من شق الطرق ومد السكك الحديدية تطوير التجارة الداخلية، وإنما فقط تسهيل عملية نقل أو ترحيل المحاصيل التي تحتاجها أوربا إلى الموانئ.

وبذلك لم يشجع هذا الاستغلال على تكوين رأس المال الوطني، مما يجعل الدول الإفريقية اليوم تشكو من آثار التبعية الاقتصادية، وبالتالي يدفعها للالتجاء إلى طلب المعونات الأجنبية، وقد أدى التنافس بين الدول الأفريقية على طلب المعونات والقروض الأجنبية إلى منح هذه الدول وشركاتها الكثير من الامتيازات.

ثالثا - مشكلة التخلف الاجتماعي والثقافي للأفريقيين:

لم تجد معظم الحكومات الاستعمارية ما يدعو للوقوف بصرامة في وجه ما كان سائدا في المجتمعات الأفريقية من عادات، كما أنه في ظل ظروف الاستعمار، شعرت المجتمعات الأفريقية أن سلامتها مرتبطة بتمسكها بتقاليدها وعاداتها الموروثة، **ومنها**:

- عادة عبادة أرواح السلف عبر تقديم القرابين لها.
- نظام الطوطمية، عبر اتخاذ كل عشيرة طوطما معينا كشعار للعشيرة، قد يكون حيوانا أو نباتا أو صخرا.
- عادة حفل جلب المطر وتشويه الأسنان، وعمل الندوب في الوجه.

ومن الخرافات مثلا أن بعض النساء يشربن من الماء الذي يعلق به الطمي لأنه يزيد من خصوبتهن وله أثر على إنجاب الأطفال، كما ينتشر السحر والشعوذة في علاج بعض الأمراض، ويمكن أن نضيف أيضا أن اعتقاد الأفريقيين في المكتوب والمحتم، والاعتقاد بأن مستقبل الإنسان يخضع للحتمية، كلها أمور تقف حائلا دون بذلهم الجهد المناسب واللازم لتقدمهم.

ورغم أن الاستعمار ادعى أن الرجل الأبيض جاء لأفريقيا لنشر العلم والحضارة بين ربوعها، فإن إحصاءات اليونسكو تشير إلى أن نسبة الأمية بها جد مرتفعة، ولعل ذلك يعزى لكون التعليم الاستعماري شمل عددا محدودا من الأفارقة، واقتصر على المستويات الأولية، كما استهدف التعليم ربط الأجيال الناشئة بقيم تشيد بقوة المستعمر وتسعى إلى تعميق الولاء لمنطقه وأساليبه مقابل التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية.

ويمكن القول أن توفير التعليم للأفريقيين لم يكن اختيارا يمكن تجنبه بل كان ضرورة لاستمرار الاستعمار في تأدية وظيفته، وقد كانت مدارس الفرنسيين أقل عددا من مدارس البريطانيين، لأنهم كانوا يخشون حدوث تضخم في طبقة الصفوة، أما الحكومة البريطانية فلم تنفق أموالا على التعليم من ميزانيتها، لكنها خولت البعثات التبشيرية سلطة كبيرة في فتح المدارس.

من جهة أخرى، أدى تعدد اللغات المستعملة في البلد الواحد (٢٠٠ ألف في مجموع القارة)، وإهمال المستعمر اللغة القومية وعدم استخدامها، لانتشار لغة هذا الأخير على حسابها.

رابعا - مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية:

تعد التفرقة العصرية من أبرز الآثار التي تركها الاستعمار الأوربي في القارة الأفريقية، خاصة في جنوبها (زمبابوي "روديسيا" وجنوب إفريقيا) حيث توجد أكبر نسبة من المستوطنين البيض، الذين مارسوا في ظل الحكومات التي وضعت أيديها على السلطة بعد الاستعمار أبشع ألوان التمييز على أساس اللون والعرق.

وكتخريج لما سبق، ما من قارة من قارات العالم حاقت بها وبتاريخها الأكاذيب مثل أفريقيا، تلك الأكاذيب التي حاكتها الدول الاستعمارية الأوربية التي تكالبت كالوحوش الضارة على جسم القارة وأجسام أهلها، فتمزقت أوصالها بين أنياب الدول البيضاء التي كانت تدعي دائما أنها جاءت إليها لتحضر هؤلاء الهمج البدائيين، وتخرجهم من الظلمات إلى النور. ولعل أكبر أثر سيء تركه

الحكم الاستعماري إنما هو إدخال الشك في نفوس الأفريقيين وتفوق أوربا على أفريقيا، وحتى الآن نجد الكثير من الشعوب المستقلة تفضل التعامل مع المستعمر السابق.

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن أفريقيا لم تكن تلك اللوحة البراقة التي تشكلت وفق إرادة المستعمر ورغباته، فاختلاف أنماط الحكم الاستعماري في أفريقيا إنما هو أيضا نتيجة لاختلاف المجتمعات الأفريقية ودرجة تقبلها لسيادة وأساليب المستعمر.

الفصل الثالث
التنافس الدولي في القارة الأفريقية

كانت القارة الأفريقية محلاً للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة، فقد بدأ الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر حيث أبحرت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب أفريقيا، وانشأ البرتغاليون عدداً من الحصون الساحلية مارسوا من خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج والعبيد. وقد ازدهرت حركة تجارة العبيد في تلك الفترة، وشارك فيها تجار هولنديون وبريطانيون وفرنسيون إلى جانب البرتغاليين فيما أطلق عليه: «مثلث الأطلنطي للتجارة» حيث كان التجار الأوروبيون ينقلون العبيد الأفارقة عبر المحيط الأطلسي للعمل كمزارعين في الأراضي الأمريكية، ثم تنقل المحاصيل الزراعية إلى أوروبا لبيعها .

وفي أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية **فيما أطلق عليه**: «التكالب الاستعماري على أفريقيا» والذي كرسه مؤتمر برلين ١٨٨٤م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) في القارة الأفريقية.

وقد صورت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي.

وفي أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها تباعاً، ورغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا إلا أن التنافس الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين. ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق محل القوى الأوروبية التقليدية مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية؛ فقد انتقل الصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية، ولكن اهتمام القطبين بالقارة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات ودلائل على تراجع الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية، وظهر اتجاه بارز في أدبيات العلاقات الدولية يؤكد أن القارة الأفريقية لم تعد تحتل أهمية كبيرة للدول الكبرى الأوروبية أو للولايات المتحدة الأمريكية مستنداً في ذلك إلى تناقص معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك القوى إلى القارة الأفريقية، أو الربط بين تقديم المعونات وبين مدى التزام الدول الأفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان فيما أصبح **يعرف باسم**: «المشروطية السياسية».

وفي الوقت نفسه أدى بروز دول أوروبا الشرقية وإتباعها نهج الإصلاح

الاقتصادي إلى لفت انتباه القوى الكبرى إلى هذه الدول، وتخصيص قدر متزايد من المعونات والقروض إليها على حساب المعونات والقروض الموجهة إلى الدول الأفريقية.

وبذلك فإن القارة الأفريقية تضاءلت أهميتها على المستوى الجيوبوليتيكي؛ حيث تراجعت أهميتها الإستراتيجية كمسرح للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. كما تراجعت أهميتها تنموياً؛ حيث عاد مركز الثقل إلى دول وسط وشرق أوروبا باعتبارها تمتلك بنية أساسية اقتصادية مناسبة إلى حد بعيد لعمليات التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق. ولكن مع منتصف التسعينيات بدأ اتجاه تهميش القارة الأفريقية في التراجع؛ حيث برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى (خاصة الولايات المتحدة وفرنسا) في القارة.

فإذا كانت الأهمية السياسية والعسكرية للقارة قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بالقارة اقتصادياً منذ منتصف التسعينيات. ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعاً لتغير صور ومظاهر الاهتمام بالقارة مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالتواجد الاقتصادي في القارة (الصين، واليابان، وغيرهما).

ويقتضي التعرف على أبعاد ومظاهر التنافس الدولي في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة تحليل أهداف ومصالح وأدوات القوى الكبرى الأساسية الفاعلة على الساحة الأفريقية، وهو ما يحاول المقال إلقاء الضوء عليه بشيء من التفصيل.

السياسة الأمريكية في أفريقيا:

في فترة الحرب الباردة لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه أفريقيا على **تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي**: احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة وقيادة النظام أحادي القطبية أدى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها .

الأهداف والمصالح الأمريكية في القارة الأفريقية:

ترتبط السياسة الأمريكية في أفريقيا بعدة مصالح. فمن الناحية الاقتصادية تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم ومن أبرزها القارة الأفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الأفريقية الواسعة أمام السلع الأمريكية، ويمكن تلمُّس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام ١٩٩٧م **بعنوان**: «تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا» والذي أوصى بان تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا. واستناداً إلى ذلك عملت الإدارة

الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون على تطوير التجارة الأفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال عدة مؤشرات أهمها زيارة الرئيس كلينتون إلى القارة الأفريقية عام ١٩٩٨م؛ حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار: «التجارة لا المساعدات» كسبيل إلى ازدهار القارة. وقد جاء إعلان هذا الشعار في إطار سعي إدارة الرئيس الأمريكي السابق إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة تكرست فيها مع الإدارة الأمريكية الجديدة بعد موافقة الكونجرس على قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي يقوم على دعم الدول الأفريقية بالمساعدات الاقتصادية، وفتح الأسواق الأمريكية أمام سلع ومنتجات دول القارة بشرط نجاح هذه الدول في تحقيق بعض الشروط المتعلقة بالديمقراطية والتحرر الاقتصادي .

ولا شك أن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأمريكية في القارة الأفريقية يتطلب تنافساً حاداً مع الدول الأوروبية التي سيطرت على الثروات والموارد الطبيعية للقارة لعهود طويلة؛ وخاصة أن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير نسب التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم الخارجي لصالحها وهي النسب التي تحتل فيها الدول الأوروبية النصيب الأكبر.

ومن الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي: الديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الأفريقية؛ إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست هدفاً تسعى إلى تحقيقه. فالمصالح الأمريكية تتجه في بُعدها السياسي إلى تطوير العلاقات مع

دول القارة الأفريقية بما يخدم ويعزز المصالح الأمريكية الحيوية في القارة، وتتعامل مع هدف تشجيع الديمقراطية لدى النظم الأفريقية الحاكمة بمبدأ النسبية؛ حيث ترتبط بمدى الاهتمام الأمريكي بحالة كل نظام سياسي على حدة تبعاً لطبيعة المصالح التي قد تختلف من دولة إلى أخرى. كما تهدف الولايات المتحدة بالأساس في علاقتها مع أفريقيا إلى الحد من النفوذ الأوروبي والانفراد بالنفوذ في القارة من اجل الحفاظ على الزعامة العالمية.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية تعمل الولايات المتحدة على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهم من تسميهم الولايات المتحدة بالقادة الجدد في أفريقيا أمثال ميليس زيناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقى في إرتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا.

ومن الناحية العسكرية والأمنية تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة وأهمها الإرهاب. كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق مصالحها .

وفي هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة بتشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة الأزمات استناداً إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك تركيز الولايات المتحدة على قضايا الإسلام السياسي في القارة؛ وخاصة بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا.

دوائر حركة السياسة الأمريكية في أفريقيا:

تهتم السياسة الأمريكية بصفة عامة بتدعيم علاقتها بالقوى الرئيسية في القارة، فتهتم في هذا الإطار بتدعيم علاقتها مع نيجيريا التي تمثل اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا وثالث مصدر للنفط للولايات المتحدة. وتسعى السياسة الأمريكية إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق عودة الحكم المدني إليها. وفي هذه الإطار أيضاً تنظر الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا باعتبارها حليفاً استراتيجياً؛ إذ تمثل ثاني اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا، وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الأفريقي .

بالإضافة إلى ذلك تركز الولايات المتحدة على بعض المحاور الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية لتحقيق مصالحها في القارة الأفريقية، **ومن أهم هذه المحاور:**

١- **منطقة البحيرات العظمى**: تغير الموقف الأمريكي من الأنظمة الحاكمة في المنطقة مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات؛ حيث سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق هدفين أساسيين في المنطقة هما: إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط أفريقيا، ومحاولة عزل نظام حكم الجبهة الإسلامية في السودان. ولذلك عملت الولايات المتحدة على تدعيم وتعزيز روابطها العسكرية والاقتصادية مع أوغندا بزعامة رئيسها موسيفيني التي اعترفت لها

الولايات المتحدة بدور إقليمي متميز وساعدتها على لعب دور أكبر بكثير من إمكانياتها، ورواندا تحت حكم الجبهة الوطنية التي تمثل الأقلية من التوتسي. وقد شملت هذه الروابط تقديم مساعدات عسكرية للبلدين من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية التي يديرها البنتاجون، وبرنامج المبيعات التجارية الخاصة وبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي.

ومن جهة أخرى دعمت الولايات المتحدة موقف الحكومتين الرواندية والأوغندية الداعم لتحالف قوى المعارضة في الكونغو الديمقراطية بقيادة لوران كابيلا حتى استطاع كابيلا إسقاط نظام موبوتو عام ١٩٩٧م، وشجعت التدخل الأجنبي في شؤون الكونغو بحجة دعم حركة التحول الديمقراطي بها. وعندما تراجع كابيلا عقب توليه السلطة عن وعوده للولايات المتحدة شجعت تمرداً عليه تدعمه رواندا وأوغندا بهدف الإطاحة به؛ إلا انه استطاع أن يحصل على مساندة دول أخرى مثل زيمبابوي وأنجولا وناميبيا وهو ما وسع نطاق الصراع في منطقة البحيرات العظمى بتحويل الحرب الأهلية في الكونغو إلى حرب إقليمية واسعة.

٢- **القرن الأفريقي**: أفضت التطورات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي في أوائل التسعينيات إلى ظهور ترتيبات وأوضاع إقليمية جديدة؛ حيث انهار نظام منجستو في أثيوبيا، ونظام سياد برى في الصومال، واستقلت إريتريا مما ساهم في إعادة ترتيب ميزان القوى بين السودان وجاراتها .

وقد حرصت الولايات المتحدة في هذا الإطار على الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع النظم المجاورة للنظام السوداني، وتأمين وجودها في المنطقة. فجاء التدخل الأمريكي في الصومال والزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لتفقد أوضاع القوات الأمريكية المرابطة في الصومال عام ١٩٩٢م وهو التدخل الذي أعطى للولايات المتحدة خبرة سيئة أثرت على تدخلها العسكري المباشر في النزاعات الأفريقية فيما بعد.

ومن ناحية أخرى تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات خاصة مع أثيوبيا وهي علاقات لها بُعد تاريخي قديم ومعروف منذ العهد الإمبراطوري. ويأتي الاهتمام الأمريكي بأثيوبيا في إطار النظر إلى قضية المياه كورقة ضغط يمكن إثارتها في مواجهة الدبلوماسية المصرية، أو الترويج لمقولات حرب المياه في القارة الأفريقية. كما يأتي هذا التحالف الأمريكي الأثيوبي في إطار إستراتيجية حلف المحيط التي تتبعها الولايات المتحدة والتي تهدف إلى إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب، ومحاصرة الأمن القومي العربي خاصة في امتداده المصري والسوداني، وإحكام الطوق على المنطقة العربية واختراقها من خلال محور أثيوبيا ـ إسرائيل ـ تركيا. وبذلك كان يبدو مع بداية التسعينيات أن الولايات المتحدة تعدُّ أثيوبيا لدور إقليمي مركزي حتى تكون مرتكزاً لها في منطقة البحر الأحمر.

٣- **الدور الأمريكي في الأزمة السودانية**: منذ وصول نظام الإنقاذ إلى الحكم عام ١٩٨٩م انتهجت الولايات المتحدة ضده سياسة المواجهة، وأعلنت إدانتها لنظام الخرطوم لانقلابه على سلطة ديمقراطية منتخبة، واتهامه بانتهاك حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، والمسؤولية عن استمرار الحرب الأهلية في الجنوب، وإعاقة جهود الإغاثة الدولية في مناطق القتال. وقد استمرت هذه السياسة طوال عهد كلينتون فوضعت الولايات المتحدة السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٩٣م بعد ضغوط شديدة من الكونجرس، وعملت على خلق إطار إقليمي معاد لحكومة الخرطوم شمل أوغندا وإريتريا وأثيوبيا، وقدمت دعمها السياسي للتجمع الوطني المعارض الذي مثل الواجهة الأساسية للمعارضة وللجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب بزعامة جون جارانج.
ومن ناحية أخرى سعت الولايات المتحدة إلى تدويل القضية السودانية وأيدت علناً خطة الإيغاد (الهيئة الحكومية للتنمية في الشرق الأفريقي) التي تنص على تأكيد حق أهل الجنوب في تقرير مصيرهم عبر استفتاء شعبي في حالة رفض النظام السوداني إقامة دولة علمانية ديمقراطية لامركزية. كما رفضت الولايات المتحدة على لسان وزيرة خارجيتها السابقة مادلين أولبرايت المبادرة المصرية الليبية التي تقوم على التأكيد على وحدة السودان .
ومع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة في الولايات المتحدة إلى السلطة سعت الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها بالسودان، وبدأت السودان تبدي حرصها على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة حتى قبل أحداث الحادي عشر من

سبتمبر. وقد ظهرت عدة مؤشرات تبرز التحول في السياسة الأمريكية تجاه السودان؛ فقد أصدر مجلس الأمن برفع العقوبات التي فرضها على السودان منذ عام ١٩٩٦م. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت وهو ما اعتبره البعض تعبيراً عن تقدير الولايات المتحدة للتعاون الأمني مع الحكومة السودانية. كما عطلت الإدارة الأمريكية تشريعاً أقره مجلس النواب بحظر تسجيل الشركات الأمريكية في البورصة الأمريكية إذا شاركت في التنقيب عن النفط في السودان.

وأهم الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية الجديدة حيال السودان تمثل في تعيين السيناتور السابق جون دانفورث كمبعوث رئاسي إلى السودان وهو الذي تمكنت الولايات المتحدة من خلاله في فترة قصيرة أن تؤثر في عدة تطورات على الساحة السودانية بداية من توقيع اتفاق جبال النوبة، ودعم جهود مكافحة عمليات الرق، وحتى الاتفاق الإطاري الأخير الذي وقعته الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية في كينيا (يوليو ٢٠٠٢م) والقائم أساساً على وثيقة أمريكية تعطي الجنوب الحق في تقرير المصير بعد ست سنوات كفترة انتقالية.

وبذلك يمكن إجمال السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية في عدة توجهات رئيسية من أهمها التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر لممارسة دور القيادة فيها، طرح قضايا معينة ووضعها على أجندة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة وعلى رأسها الإرهاب والجريمة الدولية العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، وتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة؛ ولكن في ظل إطار من

المشروطية الاقتصادية والسياسية يسعى إلى فرض النمط الغربي للتنمية على الدول الأفريقية

القوى الأوروبية وأفريقيا:

يرجع الارتباط الأوروبي بالقارة الأفريقية إلى عهود طويلة؛ فقد تمكنت القوى الأوروبية من احتلال القارة وتقسيمها بعد مرحلة طويلة من الكشوف الجغرافية، والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الأوروبية. وقد استطاعت القوى الأوروبية أن تحافظ على مصالحها في القارة؛ فحتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارة، وسمحت لهم بالقيام بأدوار متزايدة في المواقف والأزمات المختلفة، بل إن الدبلوماسية الأمريكية في تلك الفترة قامت على اعتبار القارة الأفريقية مسؤولية خاصة للأوروبيين مقابل اعتراف الدول الأوروبية بمسؤولية الولايات المتحدة الخاصة في أمريكا اللاتينية.

وفي ظل النظام العالمي الجديد في التسعينيات نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوروبي والأفريقي، ومن ثم على شكل ومضمون العلاقات فيما بينهما؛ فقد وجدت الدول الأوروبية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الأفريقية أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة مثل اليابان والصين وغيرهما.

ولذلك عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على عدة مستويات وفي عدة أبعاد؛ ففي إطار التعاون الجماعي يوجد عدة أطر للتعاون في الأبعاد الاقتصادية والأمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتعدد أطر التعاون، **ومن أهمها:**

-**إطار اتفاقية لومي**: وهو أحد أهم قنوات العلاقات متعددة الأطراف التي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والكاريبي، وقد وُقِّع في إطارها أربع اتفاقيات بدأت الأولى عام ١٩٧٥م وضمت ٤٦ دولة من دول أفريقيا والمحيط الهادي والكاريبي، وتوسعت العضوية حتى ضمت حوالي ٦٩ دولة في اتفاقية لومي الرابعة التي طبقت في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠م. وقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تجديد الاتفاقية بعد انتهائها؛ حيث صاغت اتفاقية جديدة هي اتفاقية كوتونو في يونيو ٢٠٠٠م.

واتفاقيات لومي هي أساساً اتفاقيات تنموية استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية. إلا أن الحوار بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي في الفترة التي سبقت إعلان اتفاقية كوتونو الأخيرة كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين؛ حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الجيد وحل الصراعات كمبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشارت إليها اتفاقية لومي الرابعة.

ومن الجدير بالذكر أن طرح الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص في أفريقيا ـ السابق الإشارة إليه ـ كان الغرض منه منافسة إطار اتفاقيات لومي مما يعد مظهراً من مظاهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في أفريقيا.

-**إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية**: يلاحظ أن الدول الأوروبية في تعاملها مع القارة الأفريقية عملت على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي؛ فإذا كان إطار اتفاقيات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطاراً جديداً للتعامل مع دول الشمال الأفريقي؛ من خلال مشروع الشراكة الاورومتوسطية.

وقد أسس مؤتمر برشلونة ١٩٩٥م هذا الإطار تعبيراً عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا. ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية.

ففي المجال الأمني أورد إعلان برشلونة خمسة مبادئ أساسية هي: حل المنازعات بالطرق السلمية، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان على أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى عام ٢٠١٠م، والحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات.

ويعد هذا المشروع بدوره ـ مثله كمثل الإطار الأول ـ معبراً عن التنافس الأوروبي الأمريكي في القارة. فتأييد الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يصطدم مع تأييد الولايات المتحدة للمشروع الشرق أوسطي،كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أمريكي فرنسي؛ حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو ١٩٩٨م مشروع شراكة اقتصادية أمريكية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث تمهيداً لإقامة منطقة للتجارة الحرة تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية بهذه الدول.

أما عن التعاون الجماعي على المستوى الأمني فقد سعت الدول الأوروبية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وبحث إمكانية تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية. وقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أمثلة النزاعات التي حاولت دول الاتحاد الأوروبي التدخل لحلها الحرب الأثيوبية الإريترية؛ حيث أرسل الاتحاد الأوروبي وفداً ثلاثياً يضم ممثلين عن ألمانيا والنمسا وفنلندا إلى أديس أبابا في مهمة وساطة لمحاولة تهدئة الصراع بين البلدين.

وفي إطار العلاقات الخاصة التي تربط بين بعض الدول الأوروبية وأفريقيا تجدر الإشارة بشيء من التفصيل إلى العلاقات الفرنسية الأفريقية وسياسة فرنسا في أفريقيا.

السياسة الفرنسية في أفريقيا:

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية؛ حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية.

وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أهمها: انخفاض الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.

المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية:

تتشعب المصالح الفرنسية في القارة ما بين مصالح اقتصادية وسياسية وإستراتيجية أمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتركز المصالح الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية؛ خاصة أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أراضيها.

وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية؛ فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، والاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول

الفرانكفونية (كوت ديفوار والجابون)، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأفريقية وبين هذه الأجزاء وفرنسا، بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من غرب ووسط أفريقيا، وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية .

وكانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تركز على تحقيق هذا الهدف؛ إذ أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيكون مجالها الرئيسي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم يصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحاً أمام النفوذ الفرنسي بعيداً عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الأفريقية. إلا انه مع انتهاء الحرب الباردة تراجعت الأهمية الاقتصادية لأفريقيا لدى فرنسا، ولم تعد أفريقيا تمثل اهتماماً اقتصادياً أولياً حتى أصبحت أفريقيا تعتمد على اقل من ٥ ٪ من نسبة التجارة الفرنسية؛ كما لم تعد تستقبل سوى أقل من ٢٠٪ من حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم.

ومن الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني- الأمريكي تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية. كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية؛ فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية. كما تتميز فرنسا ـ مقارنة بالدول الغربية الأخرى ـ في استخدام الأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة؛ فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط القارة، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرانكفونية التي تضم كافة الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الأفريقية والتي توسعت لتضم دولاً غير فرانكفونية.

ومن الناحية العسكرية والأمنية كانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تهدف إلى منع انتشار النفوذ السوفييتي في القارة أو الحد من انتشاره. وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الخطر الرئيسي ـ الذي يتهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا هو الولايات المتحدة التي تحاول ان تدعم تواجدها بالقارة، والإسلام السياسي الذي اخذ يتزايد في التسعينيات في القارة الأفريقية على أطراف الصحراء وفي القرن الأفريقي وخاصة أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرانكفونية نسبة مرتفعة. كما تسعى فرنسا إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الأفريقية. فقد اهتمت ـ على سبيل المثال ـ بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تعتمد فرنسا على عدة آليات أهمها القواعد العسكرية التي أنشأتها في ست دول أفريقية قوة التدخل السريع التي أنشأتها

فرنسا وفقاً لخطة عسكرية جديدة اعتمدتها عام ١٩٩٣م، وتوجد هذه الآلية في جنوب غرب فرنسا وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة، وعقد اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول (منها الكاميرون، أفريقيا الوسطى، جيبوتي، كوت ديفوار، وغيرها)، واتفاقيات التعاون والمعونة الفنية مع عدة دول (منها بنين، بوركينافاسو، بوروندي الكونغو، غينيا، السنغال، توجو، وغيرها).

كما أنشأت فرنسا عام ١٩٩٧م برنامجاً لدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية لمساعدتها على حفاظ الأمن في القارة .

ومن أمثلة الحالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً في القارة التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح ١٩٩٤م لصالح حكومة الهوتو، ومساندة الرئيس التشادي إدريس ديبي بقوات خاصة ضد المظاهرات الشعبية التي اندلعت عام ١٩٩٦م. كما نظمت فرنسا عام ١٩٩٨م في إطار برنامج التعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا مناورات عسكرية بالسنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الأفريقي، وأخرى في الجابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الأفريقي .

دوائر حركة السياسة الفرنسية في أفريقيا:

تسعى فرنسا في إستراتيجيتها الجديدة في القارة إلى توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي. وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في نفس

مناطق الاهتمام الأمريكي؛ ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي.

ففي منطقة البحيرات العظمى ساندت فرنسا نظام الرئيس موبوتو سيسي سيكو في زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) في مواجهة كابيلا الذي دعمته الولايات المتحدة. وكان انهيار نظام موبوتو دافعاً لظهور العديد من الاتجاهات التي أكدت قرب نهاية النفوذ الفرنسي في أفريقيا، وتدخلت عسكرياً في رواندا عقب المذابح الإثنية عام ١٩٩٤م لصالح حكومة الهوتو.

وفي السودان نشأت المنافسة الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مساندة فرنسا لنظام البشير في السودان، والذي كان العدو الأول للولايات المتحدة في المنطقة. وقد ساندت فرنسا النظام الإسلامي في السودان لعدة أسباب أهمها الرغبة في إيجاد مرتكز لها في منطقة البحيرات العظمى بعد أن تراجع نفوذها في هذه المنطقة، واستخدام فرنسا لحكومة الإنقاذ - خاصة في فترة وجود حسن الترابي في الحكم ـ في الوساطة بين الجماعات الإسلامية في الجزائر وفرنسا التي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية في الداخل بالإضافة إلى تدفق البترول في بحر الغزال واحتمالات وجوده في الشمال أيضاً .

وقد استطاعت فرنسا بمساندتها لحكومة الإنقاذ أن تؤجل نسبياً تطبيق الخطة الأمريكية؛ إلا أن الوجود الأمريكي في السودان في الفترة الماضية أصبح مكثفاً مع تراجع الدور الفرنسي الذي اقتصر في تصريحات دبلوماسية بشجب الحرب وتأييد مبادرة الإيغاد.

وفي منطقة القرن الأفريقي تتنافس فرنسا مع الولايات المتحدة من خلال نفوذها في جيبوتي، وهي أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في أفريقيا، بالإضافة إلى العلاقات الطيبة التي تربطها بنظام أسياسي أفورقي في إريتريا؛ حيث تدعمها فرنسا باستثمارات ومساعدات فنية ومالية. كما كان لها موقف إيجابي مع جبهة التحرير الإريترية منذ عام ١٩٨٢م.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن فرنسا عضو في نادي أصدقاء الإيغاد .

وفي منطقة الغرب الأفريقي يوجد احتكار فرنسي للأسواق في دول غرب أفريقيا الفرانكفونية تحاول الولايات المتحدة منافسته. كما يوجد تنافس أمريكي فرنسي- في منطقة الجنوب الأفريقي. وعندما تحفظت جنوب أفريقيا على مبدأ «التبادل التجاري وليس المعونات» الذي أيدته الولايات المتحدة استغلت فرنسا هذا الموقف ولوحت باستعدادها لتقديم برامج للتعاون الفرنسي الأفريقي تعتمد في جانب منها على المساعدات الاقتصادية والمالية.

يتضح من العرض السابق أنه مع منتصف التسعينيات ساد التنافس على القارة الأفريقية بين الأقطاب المتعددة للنظام الاقتصادي الدولي نتيجة تزايد فرص استغلال القارة استثمارياً وتجارياً. ورغم احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية (خاصة فرنسا) على الساحة الأفريقية كما اتضح من خلال سياستهما وردود أفعالهما تجاه أحداث القارة، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس بعدة اعتبارات منها أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة حلفاء، ولن يتصارع بعضهم مع بعض بشأن طموحات كل منهما على

الساحة الأفريقية، كما يشير البعض إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأمريكية الذي يؤكد على أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في أفريقيا، ولكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة.

ولكن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في أفريقيا من أهمها اليابان والصين.

وقد تطورت سياسات تلك الدول تماشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. فاليابان انحصر دورها في البداية على تقديم المساعدات إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسة جديدة، **تقوم على محاور ثلاثة**: المساعدات والتبادل الثقافي، وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم التنمية في القارة الأفريقية وإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا بعد الاتجاه إلى تهميشها؛ وذلك بدعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية أفريقيا - المعروف باسم تيكاد - عام ١٩٩٣م ثم عقد المؤتمر الثاني عام ١٩٩٨م.

وبصفة عامة تركز اليابان في علاقتها مع أفريقيا على الجانب الاقتصادي مستخدمة في ذلك عدة أدوات أهمها المساعدات والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتعد اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في أفريقيا منذ بداية التسعينيات. أما بالنسبة للصين فقد تحول اهتمامها بالقارة من دعم حركات التحرير في أفريقيا في الخمسينيات إلى تبني سياسة ترتكز على المصالح العامة والإستراتيجية بعيدة المدى لكلا الطرفين. كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من الاعتماد على قناة واحدة في صورة مساعدات صينية حكومية إلى

تعاون متبادل في صورة مشروعات مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم .

ويعد هذا التنافس الذي تعددت أقطابه دليلاً على عودة الاهتمام بالقارة الأفريقية؛ وهو ما تجسد في الفترة الأخيرة في دعم الدول الصناعية الكبرى لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (المعروف باسم نيباد) ولكن لا يزال السؤال مطروحاً: هل مشروع التنمية الجديد يعبر بالفعل عن شراكة جديدة.

الفصل الرابع
الاستعمار البلجيكي في إفريقيا الأسباب والنتائج

صوّرت القوى الاستعمارية ،وعلى رأسها: بريطانيا، فرنسا، بلجيكا (ألمانيا) أنّ هدفها نشر الحضارة والمدنية في مناطق العالم المتخلف، ومنها إفريقيا وهو ما أثبتت الشواهد والوقائع نقيضه؛ حيث برز العامل الاقتصادي بوصفه دافعاً رئيساً، فاستنزف الاستعمار مواردها الطبيعية، ووجّهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي [1]، وكان ذلك هو السبب الحقيقي لتخلف القارة في شتّى المجالات **وأصبح الأوروبيون ينادون:** «بأنّ العقل الأبيض والعضل الأسود يجب أن يتعاونا لخير الطرفين» [2]!

يُعدّ الاستعمار البلجيكي من أشدّ أنواع الاستعمار فظاعةً وتجرّداً عن معاني الإنسانية والقيم الأخلاقية بممارساته ضدّ الشعب الكونغولي

وعليه؛ تبنّى الاستعمار البلجيكي في إفريقيا الفكرة نفسها؛ إذْ كانت بدايته الشركة التي أسّسها الملك ليوبولد الثاني ***Leobold*** ملك بلجيكا، برأسمال مليون فرنك، لاستغلال الكونغو، واعتبارها من أملاكه الشخصية، ثم أصبحت مستعمرة بلجيكية حكومية، حتى نالت استقلالها سنة ١٩٦٠م.

في ضوء ما تقدم، وبناء عليه تصاغ الإشكالية على النحو الآتي: ما حقيقة الاستعمار البلجيكي ودوافعه في إفريقيا؟ وفي محاولة الإجابة عن الإشكالية السابقة ،**سيتم تناول الموضوع من خلال المطالب الرئيسية الآتية:**

المطلب الأول: **الاستعمار البلجيكي في إفريقيا دوافعه وتطوره**:

احتل النموذج البلجيكي في إفريقيا موقعاً فريداً في سجل التنافس الأوروبي على المستعمرات، ومرد ذلك لجهود الملك ليوبولد الثاني، في وضع المقدمات الأساسية البلجيكية نحو الكونغو، فضلاً عن الرغبة في الامتلاك والتنافس مع الدول الأوروبية حول الفريسة الإفريقية [٣].

أولاً: **نشاط الملك ليوبولد المتعلق بإفريقيا**:

قام الملك ليوبولد (٤) عام ١٨٧٦م بدعوة جغرافي العالم والمهتمين بالدراسات الإفريقية إلى عقد مؤتمرٍ دوليٍّ في بروكسل، **حمل اسم**:

(المؤتمر الجغرافي العالمي)، بهدف البحث في الوسائل الكفيلة لكشف الأقاليم الواقعة في قلب القارة الإفريقية، وزعم نشر الحضارة فيها، والعمل على وضع حدٍّ لتجارة الرقيق التي كانت ولا تزال منتشرة – وقتها - على نطاقٍ واسعٍ في تلك الجهات، والتمهيد لاستثمار مواردها.

وقد أسفر المؤتمر عن تأليف ما سُمّي: (الجمعية الدولية لكشف إفريقيا وإدخال الحضارة فيها) *International Association for Exploration and Civilising of Africa*، وتقرّر أن تنشأ في كلّ دولةٍ شعبة محلية تابعة لهذه الهيئة وبادرت بلجيكا في نوفمبر ١٨٧٦م بتكوين (الشعبة البلجيكية للجمعية)، التي بدأت ممارسة نشاطها بإرسال عدة بعثاتٍ للعمل على وضع يدها على نقاط في القارة الإفريقية، وتأسيس محطاتٍ فيها باسم الجمعية [٥].

ويأتي الاهتمام البلجيكي بالكونغو خاصّة لكونها أكبر وأغنى دولة إفريقية حرّة، يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ١٤ مليوناً، وقد أصبحت أهمّ مناطق إفريقيا جنوبي الصحراء؛ بسبب الاكتشافات المعدنية الواسعة التي تبلغ نسبتها للإنتاج العالمي ما يأتي: الماس الصناعي ٧٥٪، والكوبالت ٦٩٪، والماس الطبيعي ١٥٪، والبلاتين ٩٪، والنحاس ٨٪، والمنجنيز ٥٪، والزنك ٣٪ والذهب ٢٪، وأفضل هذه المعادن من حيث القيمة هو النحاس ومعه الزنك حيث يجدان سوقاً رائجة في الولايات المتحدة وألمانيا وكندا [٦].

ثانياً: **دور المستكشف ستانلي في إفريقيا**:

استعان الملك ليوبولد بأحد المغامرين المشهورين، وهو الإنجليزي «هنري مورتون ستانلي» *Henry Stanty* الذي سبق له أن قام برحلة استكشافية مشهورة ما بين أعوام: (١٨٧٣م – ١٨٧٧م)(٧) ، واقترح عليه التعاون في تنفيذ مشروعه في الكونغو، ثم عقد مؤتمراً دوليّاً آخر في بروكسل بشأن مشروعه، وذلك بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٨٧٨م، حضره ممثلون عن فرنسا وهولندا فضلاً عن ستانلي.

انتهى المؤتمر إلى تأليف: (لجنة دراسة الكونغو الأعلى) للسعي لعقد المعاهدات مع الزعماء الوطنيين في الكونغو، ثم تحوّل اسمها إلى: (جمعية الكونغو الدولية)[٨] *International Association of The Congo* ، **وهي مستقلة عن**: (جمعية الكشف عن إفريقيا)، كما أنّ طبيعة الأهداف المحددة ضمن برامجها تختلف عن أهداف (جمعية الكشف في إفريقيا)، حيث أكد مؤسسو الجمعية

ضرورة الاتصال المباشر بالزعامات القبلية في المنطقة، ومن ثمّ تحديد الأطر الأساسية لاستغلال مواردها، ويمكن القول بأنّ (جمعية الكونغو الدولية) اتسمت بالطابع الشمولي قياساً بـ (جمعية الكشف عن إفريقيا)[٩].

لقد برزت على الساحة البلجيكية في تلك الفترة معطياتٌ كثيرة، فرضت على الملك ليوبولد الثاني تمويل (جمعية الكونغو الدولية) من ماله الخاص، وقدره أربعون ألف جنيه آنذاك[١٠].

من جانب آخر؛ مثّلت جهود (جمعية الكونغو) بداية مرحلة الاستعمار البلجيكي، والتي تُعدّ خطوة بالغة الأهمية لمطامع ليوبولد الثاني الشخصية؛ إذْ أصبح هو رئيساً لهذه الجمعية؛ ما أضفي عليها بذلك طابعاً بلجيكياً خالصاً.

كلّفت الجمعية ستانلي بالذهاب في رحلة استكشافية لبحث طرق الوصول إلى الكونغو عام ١٨٧٨م، ما أتاح له الفرصة للتوسع شرقاً على حساب العرب الذين كانوا أصحاب النفوذ في هذه المنطقة، وتمكّن من الوصول إلى الكونغو في آب / أغسطس من عام ١٨٧٩م، وقام بتأسيس أول محطة فيها باسم الجمعية في عام ١٨٨٠م، وتتابع نجاحه بإنشاء اثنتين وعشرين محطة تجارية على نهر الكونغو وفروعه[١١]، وأيضاً عقد عدة اتفاقات مع رؤساء القبائل، كما قام بتشييد بعض المدن هناك، مثل: مدينة فيفي *veve* التي كانت أول عاصمة للإقليم، وتوّج نجاحه بالتوغل على طول مجرى نهر الكونغو **وتأسيس مدينة جديدة أطلق عليها اسم:** (ليوبولدفيل *leopoidville*)، ومن **ثمّ المدينة الثانية في الإقليم الآخر التي عُرفت باسم:**

(ستانلي فيل *Stanlyville*) تكريماً لـذلك الشـخص[١٢]، كـلّ تلـك الإجـراءات أوجدت نوعاً من الاطمئنـان في نفـوس زعـماء القبائـل الموجـودة في الـبلاد؛ إذْ أكدت لهم أنّ هذا مجرد نشاطٍ تجاريٍّ بحت [١٣].

إلا أنه بعد هذا النجاح الذي حقّقه ستانلي في مهمّته سارع الملك ليوبولـد الثـاني إلى كشف النقاب عن أغراض الجمعية الحقيقيـة، بتجريـد الجمعيـة مـن الصـفة الدولية لتصبح مشروعاً بلجيكياً ملكياً اقتصـادياً بحتـاً، وحـين ظهـر أنّ إقلـيم «كاتنجا» غنيٌّ بالنحاس أسرع ليوبولد لعقد اتفاقيات مع زعماء القبائـل في هـذه الجهات للحصول على امتيازات في هذا الإقليم، وهكذا تكوّنت دولة الكونغـو، وأصبحت تضم مجموعات متعددة [١٤].

ثالثاً: مؤتمر برلين وإقرار الاستعمار البلجيكي للكنغو:

وقفت بعض الدول الأوروبية في وجه مشاريع بلجيكا في الكونغو مثل بريطانيـا والبرتغال، وفي خضم التسابق الاستعماري على هذه البلاد؛ دعا الـزعيم الألمـاني بسمارك لعقد مؤتمرٍ للدول الأوروبية في برلين لحلّ مشكلاتها في إفريقيا، بين ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٨٤م حتى ٣٠ شباط / فبراير ١٨٨٥م؛ لتنظيم عملية السيطرة على القارة الإفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطـاف للصرـاع الـدولي الأوروبي على إفريقيا، وثمرة من ثـمار الدبلوماسـية الأوروبيـة في تكالبهـا عـلى السيطرة على قارة إفريقيا[١٥] .

في هذا المؤتمر؛ تمكّن الملك ليوبولد الثاني من كسب طرفٍ دوليٍّ جديـد لصـالحه، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعترفت بالجمعيـة الدوليـة وأملاكهـا في الكونغو؛ مقابل أن يترك باب الكونغو مفتوحاً أمام التجارة الأمريكية، منذ ذلك

التاريخ بدأت المصالح الأمريكية في البلاد، وتماشياً مع تلك السياسة أخذ الملـك ليوبولد الثاني بالسعي نحو كسب تأييد باقي الدول الأوروبية واعترافها بحقوق الجمعية.

المطلب الثاني: الكونغو تحت وطأة الاستعمار البلجيكي: طبيعـة الاسـتعمار ومراحل تطوره:

أولاً: **إدارة جمعية الكونغو الدولية**:

تمّ في البيان الختامي لمؤتمر برلين الاتفاق على أنّ (الكونغو) دولة إفريقية مسـتقلة ذات سيادة، تقوم على إدارتهـا (جمعيـة الكونغـو الدوليـة) التـي يرأسـها الملـك ليوبولد، ولها عَلَـمٌ خـاصٌّ، هـو قطعـة مـن القـماش الأزرق في وسـطها نجمـة ذهبية[16]، وقد أقرّ البرلمان البلجيكي الوضع قانونياً في أبريل ١٨٨٥م، لكنه تحفّظ حـول طبيعـة العلاقـة مـع الكونغـو، وعـدّها جـزءاً تابعـاً لممتلكـات الملـك الشخصية[17].

ووفقاً لتلك التحولات؛ استمر ملك بلجيكا ليوبولـد يسـتثمر مـوارد الكونغـو لحسابه الخاص مدّة زادت عن العشرين عاماً؛ وذلك من خلال إنشائه مشرـوعاً اقتصادياً ضخماً، نفّذ من خلاله طروحاتـه التجاريـة والصـناعية، فأسّـس عـام ١٨٨٦م شركة الكونغو لاستغلال الثروات المعدنيـة، ليصـبح بـذلك مشرـوعاً بلجيكياً في قلب إفريقيا، ونواة لمشاريع احتكارية أخرى[18]، عـلاوة عـلى ذلـك؛ فقد صـدر قـرارٌ سريٌّ في سـنة ١٨٩١م يحفـظ للحكومـة حـقّ احتكـار العـاج والمطاط في كلّ الأراضي الخالية بمقتضى قانون سنة ١٨٨٥م، وصدر منشورٌ

يفسّر هذا القرار بتكليف موظفي الشركة بالإشراف على جمع المطاط، وإجبار الأهالي على بيع ما يحصلون عليه إلى الشركة.

إزاء هذه السياسات الجائرة ارتفعت الأصوات بمختلف التهم ضدّ حكومة الكونغو، خصوصاً أنّ شركة الكونغو لم تكن تتورّع عن ارتكاب كلّ أنواع القسوة مع الأهالي، فضلاً عن ارتكاب أبشع الجرائم والمخالفات للقانون الدولي في الكونغو بواسطة ممثلي الملك (١٩).

وعلى أساس القوانين السالفة الذكر أصبح كلّ من يوجد عنده أية كمية من المطاط أو العاج يعتبر سارقاً وتوقع عليه أقصى العقوبات، وكان على ضباط البوليس أن يراقبوا العمال الذين يُجبرون على العمل في جمع المطاط والعاج وحدّد لكلّ عاملٍ قَدْرٍ معيّن يقدّمه يومياً، ومَن يعجز عن ذلك لأي سببٍ تعرّض لأشدّ أنواع العقاب، وكان القتل بالرصاص وقطع الأيدي من العقوبات التي تُمارس بكلّ بساطة ضدّ المواطنين، كما استخدمت وسائل الإرهاب لإجبار رؤساء القبائل في الكونغو على تقديم العمّال اللازمين للعمل وتنفيذ ما يُؤمرون به، وكان عدم تحقيق أرباح مقبولة لرأس المال الذي يستغله البلاط الملكي البلجيكي في الاستثمار في الكونغو معناه المزيد من أعمال القسوة والوحشية والسّخرة.

عمدت سلطات (دولة الكونغو) إلى إخفاء الحقيقة عن كثيرٍ من الشخصيات والبعثات الأجنبية التي لم يكن يُسمح لها إلا بزيارة أماكن معيّنة في الكونغو؛ حيث يشاهدون مظاهر المدنية الأوروبية متمثلة في المباني والمدارس والمستشفيات وغيرها، وينقلون صورة غير صحيحة عن الأوضاع في الكونغو.

ظلّ الوضع كذلك حتى كُشِف القناع عن حقيقة ما كان يجري؛ حيث أثيرت المسألة أمام مجلس العموم البريطاني في سنة ١٩٠٣م على إثر تقريرٍ كتبه القنصل البريطاني عمّا يجري في الكونغو من أعمال، وطالب بوجوب التدخل لوقف هذه الأعمال المنافية لقرارات مؤتمر برلين، كما أثيرت المسألة أمام البرلمان البلجيكي؛ فكان أن أصدر الملك قراراً بتأليف لجنة تحقيق في أكتوبر ١٩٠٤م، فكتبت تقريرها في ١٩٠٥م، واعترفت فيه بكلّ هذه المساوئ [٢٠]، وأُجبر الملك ليوبولد على التنازل لحكومته عن إدارة الكونغو [٢١].

ثانياً: الكونغو مستعمرة بلجيكية:

نتيجة لما تقدّم قام البرلمان البلجيكي سنة ١٩٠٨م بنزع الخصوصية الشخصية التي كان يتعامل بها الملك مع المستعمرة، لتُعرف بعد ذلك باسم: (الكونغو البلجيكي) [٢٢] .

ويبدو أنّ طبيعة الحكم البلجيكي لم يكن لها أطرٌ سياسية – عسكرية مستقرة وواضحة، كما هو حال المستعمرات البريطانية والفرنسية، فقد كانت هناك ثلاثُ قوى رئيسية يكمل بعضها بعضاً، اعتمد عليها النظام البلجيكي في الكونغو، وهي:

أ - الإدارة البلجيكية:

ممثلة بالحاكم العام، وهو مسئول أمام وزير المستعمرات الذي يحاسبه البرلمان، وللحاكم العام مطلق السلطات، وهو يُعيّن بمرسومٍ ملكيٍّ مع وكيل يعيّن بالطريقة نفسها، ومن الطبيعي أن يكون كلاهما بلجيكيا، وقد كان للحاكم العام مطلق السلطات [٢٣].

وفي عام ١٩١٠م؛ أخذت الأوضاع في الكونغو تزداد تعقيداً، فوجد المسؤولون البلجيك ضرورة إدخال قوة زعماء القبائل لتحريك الأحداث لصالح البلجيك، باعتبارهم مفتاحاً للتوغل الاقتصادي في عمق الكونغو ووسيلة لتهيئة أبناء القبائل في أعماق المستعمرة.

ب - الكنيسة:

لقد ألقت بلجيكا التعليم كلّه على عاتق الجمعيات التبشيرية، وأصبح دور الحكومة البلجيكية مجرّد التنسيق بين عمل الجمعيات الكاثوليكية والجمعيات البروتستانتية التي تعمل جنباً إلى جنبٍ في الميدان التعليمي، وفي سنة ١٩٣٨م بلغ عدد المدارس في الكونغو ٢٤ مدرسة للأوروبيين و ٧ فقط للإفريقيين، وارتفع العدد سنة ١٩٠٤م إلى ٣١ مدرسة كاثوليكية للأوروبيين و ١٣ مدرسة علمانية، أما نصيب الأفارقة فهو ١٥ مدرسة ابتدائية كلها للمبشّرين، ولم يزد عدد المدارس الثانوية عن خمس مدارس فقط (٢٤).

جـ - المؤسسات الاقتصادية الكبرى:

تُعدّ السلطة الموجّهة للسياسة البلجيكية في البلاد، وهي عبارة عن هيئاتٍ حكوميةٍ تسيطر عليها السلطات، وتعمل على تمكينها لاستغلال موارد البلاد ومن أهمّها خمس شركات كبرى تتحكم في نحو ٧٠٪ من اقتصاديات البلاد مثّلت حينها تركيزاً اقتصادياً هائلاً ليس له نظير في التاريخ الحديث، **وهذه الشركات هي** [٢٥]:

١ – **شركة بروكسل للتمويل والصناعة «برومتينا»**: وهي تتحكم في بنك بروكسل وعدة مؤسسات صناعية.

٢ – **شركة الكونغو للتعدين والتجارة**: ولها أملاكٌ زراعيةٌ شاسعة.

٣ – **شركة يونيلفر الصناعية**: تمثّلها في الكونغو شركة هويلفير.

٤ – **بنك أمبان**: الذي يسيطر على كثيرٍ من وسائل النقل.

٥ – **الشركة البلجيكية العامّة**: وهي أعظم هذه المؤسسات جميعاً؛ إذْ تضم أكبر المجموعات الائتلافية في البلاد، وتضم أعضاء العائلة المالكة، والحكومة والطبقة الرأسمالية، وقد بدأت تلك الشركة بممارسة نشاطها الفعلي على اقتصاديات الكونغو منذ عام ١٩٢٨م.

المطلب الثالث: الحركة الوطنية واستقلال الكونغو:

حاولت بلجيكا أن تواجه مشكلة ظهور التيارات التحررية بإصدار بعض التشريعات عام ١٩٥٧م، وذلك بإنشاء مجالس المديريات والمجلس الاستشاري العام للكونغو، إلا أنّ هذه المجالس وقلّة عدد الوطنيين فيها لم تكن البديل السليم للنظام التشريعي الذي يطالب به الكونغوليون، بالإضافة إلى المطالب الأخرى الخاصّة بالأجور والمساواة في الحقوق لكافة المواطنين دون تمييز بسبب اللون، وكذلك الإصلاحات الاجتماعية التي أخذ بعض الكونغوليين يشعرون أن مجتمعهم في مسيس الحاجة إليها، **ولم يلبث أن ظهرت عدة أحزاب وطنية أهمها ما يأتي** (٢٦):

١ - تحالف الباكانجو الأباكو *Abako:*

تشكل برئاسة جوزيف كازافوبو *Joseph Kosavubu*، ساهم الأباكو في الحياة السياسية بشكلٍ فاعلٍ ومؤثر؛ إذ طرح في عام ١٩٥٦م مطلب إعطاء الكونغو الاستقلال وجلاء القوات البلجيكية عن البلاد، وقد حصل الأباكو على تمثيلٍ واسعٍ في الانتخابات البلدية سنة ١٩٥٧م، وهو ما دفعه إلى الإصرار على المطالبة بالاستقلال.

٢- حزب الاتحاد الإفريقي *Party SoldairrAfricain:*

ويرأسه أنتوني جيزنكا ***AntonieGigenage***، وتشكّل هذا الحزب في نيسان عام ١٩٥٩م في مقاطعة ليوبولدفيل، وقد كان أكبر نفوذ لهذا الحزب في منطقتي كفانفو و كفليو (٢٧).

٣- حزب التقدم الوطني *Party National Progress*:

ويرأسه بويل بوليا *Paul Boly*، وقد تشكّل في تشرين الثاني من عام ١٩٥٩م، وكان نشاطه في المنطقة الاستوائية، وقد انضم لهذا الحزب الكثير من الأحزاب الصغيرة التي كانت تعمل على انفراد حتى ذلك الحين، ويذكر أنّ المستعمرين هم الذين دعوا إلى تأليف هذا الحزب خدمة لمصالحهم الاستعمارية (٢٨).

٤- حزب الحركة القومية الكونغولية

Mouvement National Congres:

الدولة الإفريقية هي نتاجٌ استعماريّ، أي أنّ أساسها مصطنع، ولا تعبّر عن واقعٍ اجتماعي، واقتصادي، وسياسي، وفقاً لمفهوم الدولة القومية.

تشكّل هذا الحزب في تشرين الأول من عـام ١٩٥٨م، وبـالرغم مـن أنـه كـان يستند إلى قبيلة البانجالا الواقعة في القسم الشرقي من الـبلاد، إلا أنـه أكـد منـذ قيامه عـلى ضرورة تكـوين دولـة مركزيـة مسـتقلة وقويـة عـلى أرض الكونغـو البلجيكي.

تنامي دور الحركة الوطنية الكونغولية إثر توقف نشاط الأباكو، وعُرفت الحركـة بحسّها الـوطني الـذي لا يقـوم عـلى أسـاس قـبلي، وانتخـب الحـزب بـاتريس لومومبا*PatriceLumumba* زعيماً له، ويُرمز لهذا الحزب بـالرمز *M.N.C* ومـا لبثت أن انقسمت الحركة إلى جناح يميني معتدل بزعامة الثلاثي: (كالونـدجي، إيليو، أدولا)، وجناح يساري بزعامة لومومبا الـذي سُـجن في تشريـن الأول / أكتوبر ١٩٥٩م [٢٩].

ونتيجة لاندلاع الاضطرابات في كلّ أنحاء الكونغو، والتـي اسـتمرت إلى نهايـة سنة ١٩٥٩م، اضطرت بلجيكا إلى الاجتماع في بروكسـل، في ٢٠ ينـاير كـانون الثاني ١٩٦٠م، مع رموز الحركة الوطنية **التي مثّلها كـلٌّ مـن**: الأبـاكو والحركـة الوطنية الكونغولية، فضلاً عن بعض قادة الأحزاب الأخرى، وتمّ الاتفاق عـلى منح الكونغو الاستقلال يوم ٣٠ يونيو / حزيران ١٩٦٠م.

ونتيجة لذلك؛ تـمّ إجـراء انتخابـات عامّـة لتشـكيل أول حكومـة وطنيـة بعـد الاستقلال، وافق البرلمان البلجيكي عليها، تولى فيها لومومبا رئاسـة الحكومـة، وصار جوزف كازافوبو رئيساً للكونغو، إلا أنّ بلجيكا قامت – عن طريق المكر والخيانة – بعزل لومومبا في سبتمبر عام ١٩٦٠م واعتقاله، ثم نُقل إلى كاتنجا

وحلّ محلّه عميل بلجيكا «تشومبي»، واغتيل لومومبا في ١٧ يناير ١٩٦١م، بالرغم من ذلك؛ استطاعت الكونغو أن تحافظ على استقلالها، وأن تصبح عضواً في منظمة الوحدة الإفريقية منذ قيامها في عام ١٩٦٣م، كما تولى السلطة بعد ذلك الرئيس موبوتو سيسيكو بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥م [٣٠].

الأسباب التي عجلت باستقلال الكونغو:

ساعدت بعض الأحداث على تسريع الاستقلال في المستعمرة البلجيكية الكونغو، نوجزها فيما يأتي [٣١]:

العوامل الخارجية، منها:

أ - تراجع القوى الاستعمارية: بسبب ما تعرضت له أثناء الحرب العالمية الثانية، ما أكسب سكان المستعمرات جرأة على المطالبة بحقوقهم.

ب - مناهضة العملاقين للاستعمار: ساند الاتحاد السوفييتي حركات التحرر الوطني من منطلق صراعه مع المعسكر الغربي الإمبريالي أثناء الحرب الباردة، كما دعم تكوين حركات شيوعية في عدة بلدان آسيوية (فيتنام) وإفريقيا (أنغولا).

بالإضافة لذلك؛ فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أوت / أغسطس ١٩٤١م مناهضتها للاستعمار وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها من خلال توقيع «ميثاق الأطلسي» بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا.

ت - مناهضة المنظمات الدولية والإقليمية للاستعمار: برزت في ذلك العديد من المنظمات الدولية وحتى الإقليمية، منها: منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية.

ث – التضامن الإفريقي الآسيوي: انطلقت فكرة التضامن الآسيوي – الإفريقي من مؤتمر باندونغ Asian-African Bandung Conference (مدينة بجزيرة جاوة الإندونيسية) الذي انعقد في ١٨ أبريل ١٩٥٥م، إذ أقرّ المؤتمر مبادئ حقوق الإنسان، كما أكد حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، ومساندة الشعوب المضطهدة .

ج – موجة استقلال المستعمرات في آسيا وإفريقيا: اتبعت القوى الاستعمارية سياسات مختلفة إزاء القضية الاستعمارية، فتنوعت تبعاً لذلك حركات التحرر الوطني؛ بين حركات تستمد مقوماتها من الفكر الليبرالي الغربي وأخرى معادية للاستعمار والنظام الرأسمالي، تزعمتها أحزابٌ اشتراكية أو شيوعية.

فضلاً عن ذلك؛ فقد تنوعت طرق تحقيق الاستقلال، بين المقاومة المسلحة، والنضال السياسي.

العوامل الداخلية، وأبرزها:

أ – **تعمّق أزمة المجتمعات الخاضعة للاستعمار**: استمر ملك بلجيكا ليوبولد يستثمر موارد الكونغو لحسابه الخاص مدة زادت عن العشرين عاماً حيث قام بعقد اتفاقيات مع زعماء القبائل في إقليم «كاتنجا» الغني بالنحاس للحصول على امتيازات في هذا الإقليم [٣٢]، مما نتج عنه تفاوتٌ اجتماعيٌّ كبيرٌ في الأرياف، بسبب تجمع الملكيات بين أيدي كبار الملاك من الأهالي، أو من المستعمرين والشركات الاستعمارية، تفقير الفلاحين الصغار، وتفاقم ظاهرة النزوح، وكذا تردي أوضاع الطبقة العاملة بالإضافة لضعف الأجور، وسوء التغذية، وانتشار

البطالة الذي تزامن مع الانفجار الديموجرافي الناجم عن تراجع الوفيات بفضل القضاء على بعض الأوبئة، مما أدى لتصاعد الغضب الشعبي ضد الاستعمار.

ب - مشاركة المستعمرات في المجهود الحربي لفائدة الدول الاستعمارية: قامت المستعمرات بدورٍ كبيرٍ في المجهود الحربي لفائدة الدول الاستعمارية، إلا أنّ الاستعمار تنكّر لهذه التضحيات، فرفض منح الشعوب المستعمرة الحرية، فأدى ذلك إلى تنشيط الحسّ المعادي للاستعمار.

ت - تنامي الوعي الوطني في المستعمرات أثناء الحرب العالمية: بعد اقتصار الحركات الوطنية على برامج الإصلاح أو الحكم الذاتي لمدة طويلة؛ فإنّ تضافر القوى الوطنية، من أحزاب ونقابات ومنظمات، سارع في تشكيل جبهات وطنية من أجل تحرير البلاد، وبروز قيادات وطنية، مرد ذلك لانتشار التعليم نسبياً، برغم التضييقات الاستعمارية على بروز نخب وطنية وإطارات مثقفة.

ث - سياسة الجنرال ديغول تجاه المستعمرات، وترحيبه برغبة الشعوب في الاستقلال: ومن ذلك ما جاء في خطابه الذي ألقاه في ٢٤ آب / أغسطس في صيف ١٩٥٨م، أثناء زيارته لبرازافيل، **والذي قال فيه:** «يمكن لكلّ مَن يرغب في الاستقلال أن يناله فوراً، وفي الوقت الذي يريده»، وبعد يومين فقط من زيارة ديغول سارع الكونغوليون بتقديم عريضة لوضع برنامج سريع للإصلاح، من خلال لجنة تشكّل في بروكسل، يشترك الكونغوليون فيها.

ج - مؤتمر الجامعة الإفريقية في أكرا بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٥٨م: حضره الكثير من زعماء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية من شتى أنحاء القارة، وقد حضر باتريس لومومبا المؤتمر ممثلاً عن الحركة القومية في الكونغو، وقد عُدّ ذلك أول انتصار لتلك الحركة؛ وتعرّف لومومبا من خلاله على تجارب الزعماء والقادة الأفارقة الذين التقاهم في المؤتمر وتبنّى الكثير من وجهات نظرهم ومقرراتهم التي طالبت بالاستقلال.

عاد لومومبا إلى الكونغو وهو مفعمٌ بروح الثورة والقتال؛ بدلاً من الحلول السلمية والتفاوضية السابقة، وعمد لومومبا إلى تعبئة الجماهير في صفوف الحزب، وتمّ تنظيم مظاهرة ضمّت عشرة آلاف شخصٍ، نادت بالاستقلال، وبذلك دخلت مجريات الأحزاب السياسية في انعطافةٍ بارزةٍ حول طبيعة المواجهة مع الاستعمار البلجيكي.

ح - اضطرابات كانون الثاني / يناير ١٩٥٩م: فقد شهدت الكونغو في ٤ كانون الثاني ١٩٥٩م اضطرابات شديدة، خصوصاً في منطقة ليوبولدفيل، كان السبب المباشر لها هو اجتماع فريقٍ من حزب الأباكو لتحديد أهداف الحزب، وكذلك للتحدث مع الشعب عن مقررات مؤتمر أكرا، فبادرت السلطات البلجيكية ردّاً على ذلك إلى حلّ حركة الأباكو واعتقال قادتها، كما وعد ملك بلجيكا بودوان، في ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٥٩م، على إثر تفاقم الأحداث بمنح الكونغو استقلالها (٣٣).

خ – مؤتمر المائدة المستديرة البلجيكية الكونغولية: أمام النقمة الشعبية الشاملة اضطرت بلجيكا إلى دعوة زعماء الحركة الوطنية في الكونغو لعقد مؤتمر في بروكسل؛ للاتفاق على إعلان الاستقلال في البلاد، وقد حدّد موعده في ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٦٠م، وقد خرج المؤتمر بقراراتٍ منها منح الاستقلال لدولة الكونغو يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٠م.

المطلب الرابع: المشكلات التي خلّفها الاستعمار البلجيكي:

بدأت متاعب الكونغو عشية الاستقلال منذ أن أقيم فيها حفل بمناسبة الاستقلال، حضره الملك البلجيكي بودوان، وألقى خطاباً عبّر فيه عن فرحه بحصول الكونغو على الاستقلال وتشكيل حكومة وطنية، واعتبر ذلك نتيجة صداقتها مع بلجيكا، وحذّر من الانقسامات العشائرية، وقلة التجربة التي قد تؤدي إلى عودة النفوذ الأجنبي لها، إلا أنّ جواب لومومبا على خطاب الملك البلجيكي جاء ردّاً قوياً؛ **حيث وصف الاستعمار بأنه:**

«عبودية الذلّة التي فُرضت علينا بالقوة»، كما استهلّ كلامه أيضاً بقائمة عنيفة ومفصلة لشرور الحكم البلجيكي التي مورست في الكونغو، ما جعل بلجيكا عازمة على الإطاحة بلومومبا في أقرب فرصة سانحة، كما أبدى كازافوبو كامل الاستعداد لمساعدتها في مثل تلك المهمة [٣٤].

بناءً على ذلك؛ أخذت العلاقات بين جمهورية الكونغولية الفتية وحكومة بلجيكا تتوتر، وعمّت حالة الفوضى والصدامات بين القبائل، كما حدثت صدامات أخرى بين الكونغوليين والقوات البلجيكية، وتمخضت بعد ذلك تطورات سيئة

لم تكن في صالح البلاد، أو في صالح حركة التحرّر الإفريقية **وفيما يلي نستعرض أبرز تلك الاضطرابات والمشكلات التي حدثت في البلاد:**

أولاً: مشكلة انفصال كاتانغا:

بعد إعلان الاستقلال بـ ٥ أيام مباشرة أعلن موريس تشومبي – بدعمٍ من بلجيكا – استقلال إقليم (كاتنغا)، بتاريخ ١١ تموز / يوليو، وعقد مع بلجيكا شراكة اقتصادية، كما أرسلت بلجيكا قواتها لحماية الإقليم المنفصل و (كاتانغا): هي مقرّ الاستثمارات البلجيكية الضخمة، ومصدر قرابة ٦٠٪ من ثورة البلاد، فهي بلاد غنية بالنحاس واليورانيوم، اعتبر لومومبا بلجيكا مسؤولة عن هذا الانفصال، فقام بقطع العلاقات الدبلوماسية معها في أواسط تموز / يوليو.

استمرت سلسلة الانفصالات في الكونغو بعد استقلالها، لتعلن مقاطعة (كازائي) بقيادة ألبير كالونغي استقلالها عن الكونغو بعد أسبوعين من انفصال إقليم (كاتنغا)، وأعلن زعيما الانفصال في كاتنغا وكازائي عن إقامة اتحادٍ بين المقاطعتين، وبدآ السعي معاً إلى إسقاط باتريس لومومبا بدعمٍ من الحكومة البلجيكية عبر شركات المناجم البلجيكية في الكونغو، كما ساهمت العديد من القوى المحلية والإقليمية في دعم الانفصاليين ولم تُجد نداءات لومومبا لدعم شرعيته والوقوف ضد الانفصاليين تجاوباً من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إضافة إلى الأمم المتحدة.

ثانياً:الأزمة السياسية في الكونغو:

دخلت البلاد حالةً من الفوضى استمرت خمس سنوات، وتقاسمتها ثلاث مناطق حكم، **يتلقى كلّ واحدٍ منها دعماً من جهةٍ معينة:**

١ – السلطة المركزية في ليوبولدفيل مدعومة من الأمم المتحدة والبلدان الغربية.

٢ – أما روسيا والبلدان الإفريقية «**الثورية**» فقد دعمت أتباع لومومبا بزعامة أنطوان جيزينغا، حيث يسيطرون على ستنليفيل والمناطق الشرقية.

٣ – وأخيراً حكومة كاتانغا غير الشرعية برئاسة تشومبي التي تدعمها الشركات الغربية وحكومة بلجيكا[٣٥].

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٦٠م قام موبوتو رئيس أركان الجيش الكونغولي بانقلابٍ عسكري ضدّ حكومة لومومبا، وانتهى الأمر باعتقال لومومبا وسجنه ثم اغتياله.

وبعد صراعات عنيفة بين كازافوبو وتشومبي وموبوتو؛ تمكن الأخير من أن يصبح رئيساً للجمهورية في ٢٥/ ١١/ ١٩٦٥م، **وغيّر اسم البلاد إلى**: (جمهورية زائير)، وهو الاسم الذي كان يُعرف به حوض الكونغو قبل الاستعمار، كما غيّر اسم العاصمة ليوبولدفيل إلى: (كينشاسا) [٣٦].

حكم موبوتو البلاد حكماً دكتاتورياً ما يقرب من ٣٢ عاماً، واستغل ثروة البلاد الطائلة للإثراء، حتى نجح «رولا كابيلا» في ١٧ مايو عام ١٩٩٧م وبدعمٍ من أوغندا ورواندا، في دخول العاصمة (كينشاسا) على رأس عددٍ من المسلحين من قبائل التوتسي سرّاً، وأعلن عزل موبوتو، **وغيّر اسم زائير إلى**: (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وتوالت الأزمات السياسية بعد ذلك.

ثالثاً: تدهور الوضع الاقتصادي:

كانت الأطراف الأجنبية ذات المصالح الاقتصادية هي السبب الرئيس المباشر في أحداث تلك الاضطرابات في البلاد، فقد عملت جاهدة على افتعال الأحداث للتدخل في البلاد، وفرض نفوذها الذي يحمي مصالحها، تلك الأيادي الأجنبية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا (٣٧).

فقبل حزيران ١٩٦٠م عجّلت الشركات العاملة في البلاد، وبخاصة الأمريكية، بمناوراتها حتى تمنع الشعب الكونغولي من أن يضع يده على ميراثه وقبيل إعلان الاستقلال بثلاثة أيام صدرت مراسيم بحلّ بعض الشركات وحتى تستطيع الشركات البلجيكية أن تثبت أنه لا يمكن للكونغو أن تستغني عن عون بلجيكا المالي؛ عمدت إلى سحب مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال ورفع تصدير المنتجات الكونغولية إلى الحدّ الأقصى، وتحديد واردات البلاد إلى الحدّ الأدنى، وقد كانت النتيجة أن اختل ميزان التجارة الكونغولي.

وعندما حصلت الاضطرابات في الكونغو؛ أسرعت القوات البلجيكية العاملة في البلاد إلى التدخل، وقد وصلت قوات إضافية للبلاد في الثامن من تموز ١٩٦٠م، كانت موضع ترحيب من قِبَل الرئيس الكونغولي كازافوبور ولم يمض وقتٌ حتى بدأت المعارك بين القوات الكونغولية والقوات البلجيكية (٣٨).

الهوامش والاحالات:

(*) **أستاذة بجامعة العفرون/** البليدة، طالبة دكتوراه، دراسات الأمنية والإستراتيجية، جامعة الجزائر ٣.

١- **حمدي عبد الرحمن**: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨م)، ص (٥١ – ٥٥).

٢- **جمال حمدان**: إستراتيجية الاستعمار والتحرير، (القاهرة: ١٩٦٨م) ص (١٤٧، ١٤٨).

٣- **رياض زاهر**: استعمار إفريقية، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ـ ١٩٦٥م)، ص ١٤٣.

٤- استعمار إفريقية، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ـ ١٩٦٥م)، ص ١٤٣ . اعتلى الملك ليوبولد عرش بلاده، وهو في الثلاثين من عمره وكان طموحاً يحب الجغرافيا والرحلات، ويتوق إلى أن يخلّد ذكراه ويرفع من شأن بلاده، إلا أنّ بلجيكا كانت بلاداً فقيرة، لا تملك جيشاً ولا أسطولاً قوياً؛ يساعدانه على التنافس الداخلي؛ إذْ لا بد أن يصطدم بالقوى الأوروبية الأخرى إذا فكّر في أي مشروعٍ توسعيٍّ داخل أوروبا؛ ففكّر أولاً في آسيا، ثم غيّر وجهته نحو إفريقيا، متأثراً بكتابات أحد موظفي وزارة الخارجية، وهو المستر باننج *Banning* الذي طرح في مقالاته ضرورة الاهتمام بالقارة الإفريقية.

٥- **شوقي عطا الله الجمل**: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط٢، (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)، ص ١٣٥ .

٦- **المرجع نفسه**، ص ٢٥٧.

٧- **شوقي عطا الله الجمل**، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥ .

٨- **رياض زاهر**، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤ .

٩- **دياب أحمد إبراهيم**: لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، (الرياض ١٩٨٩م)، ص ١٢٤ .

١٠-**رياض زاهر**، المرجع نفسه.

١١. Slade Ruth, Belgain Congo, London, ١٩٦٠, p ١١١.

١٢- **رياض زاهر**، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ .

١٢. Salde, op. cit , p ١٢٣.

١٤- **شوقي عطا الله الجمل**: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط٢ (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)، ص ١٥٥ .

١٥- ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢ .

١٦- **رياض زاهر**، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥ .

١٧- **وودیس جاك**، ترجمة/ أحمد فؤاد بلبع: جذور الثورة الإفريقية (القاهرة، ١٩٧١م)، ص ٣٢١.

١٨- **وودیس**، المرجع نفسه، ص ٣٦١.

١٩- **رياض زاهر**، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧ .

٢٠- **رياض زاهر**، مرجع سبق ذكره، ص .١٤٨

٢١- **شوقي عطا الله الجمل**، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩ .

٢٢- **عبد الوهاب الكيالي**: موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م، ط ٢، الجزء ٣)، ص ١٤ .

٢٣. *Slade, op. cit, P ٢٠٣.*

٢٤. *Lumumba, Part rice, Conge my countre ١٩٢٥-١٩٦١, London ١٩٦٣, p ١١٣.*

٢٥- **رياض زاهر**، نفس المرجع، ص (١٣٠ – ١٣١).

٢٦- **شوقي عطا الله الجمل**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣.

٢٧. *Legum, Colin, Africa a hand book , London, ١٩٦٩, P ١٥.*

٢٨- **ووديس**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٧.

٢٩- **عبد الوهاب الكيالي**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

٣٠- **رياض زاهر**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٤.

٣١- **المرجع نفسه**، ص ١٦٤.

٣٢- **شوقي عطا الله الجمل**، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

٣٣- **عبد الوهاب الكيالي**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

٣٤- **عبد الرزاق الفهد**: تاريخ حركات التحرر في العالم الثالث، (الموصل: مديرية مطابع الجامعة، ١٩٨٥م)، ص ٢٧.

٣٥- **عبد الوهاب الكيالي**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

٣٦- **شوقي عطا الله الجمل**، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٤.

٣٧- **قلعجي**، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

٣٨- **الفهد**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١.

الفصل الخامس

الشخصية الإفريقية مكوناتها وأبرز سماتها وخصائصها وخطابها التنموي

دراسة الشخصية تُعَدّ مدخلاً مهمّاً لفهم تاريخ الإنسان وحراكه وحضاراته، ومؤشّراً لتوقّعات مستقبله، كما تُعَدّ أساس التخطيط المنهجي والعلمي لحياته في شتّى المجالات، كالتخطيط التربوي، والاستراتيجيات العامة والخاصة في القيادة والإدارة، وفنّ التفاوض، وفي التوجيه المعنوي والخطاب التعبوي.. السياسي والدعوي والإعلامي والعسكري.

برز الاهتمام بدراسة الشخصيّة *Character* وتحليلها قديماً منذ عهد اليونانيّين، وتطوّرت حتى أصبحت محوراً رئيساً لمجموعة من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في عدد من الحقول المعرفية، كعلم الاجتماع والتاريخ، وغيرهما.

وتبلور علم نفس الشخصية، مرتبطاً بفروع علم النفس المختلفة ثم أصبح مادة مستقلة، تهتم بالجوانب المختلفة للشخصية وكيفية نموّها والعوامل المؤثرة فيها، وكيفية قياسها، والنظريات المختلفة التي وُضعت لدراستها وتفسيرها.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة برزت اتجاهات حداثية – لا تزال موضع جدال ــ ذات منحى برمجي للشخصية وديناميكيتها، كالهندسة النفسية والعصبية

اللغوية *NLP*، وبوصلة الشخصية *The Personality Compass* التي ترجع إلى فكرة السوائل الأربعة عند أبوقراط*Hippocrates* ويرى دعاتها أنها طرائق مبتكرة لمعرفة أسرار النفس البشرية، وأساليب التعامل معها، وديناميكية الشخصية، وديناميكية الجماعة وتماسكها، ومن أحدث ما اتجهت الأبحاث إلى تطويره علم الفيرنولوجيا(أي علم العقل)، وهو محاولة لفهم الشخصية في ضوء قياس حجم مراكز الدماغ.

ومن الدراسات ما اتجه إلى إبراز سمات شخصيات بعض الأمم والشعوب وخصائصها، كالشخصية الإفريقية موضوع هذا المقال، وقد قام *James E. Lassier* بدراسة مسحية وتقويمية[1] لكتابات عدد من العلماء الأفارقة التي صدر كثير منها في أواخر الخمسينيات وفي الستينيات من القرن الماضي، وتناولت الشخصية الإفريقية وأنماطها، وقدّمت اقتراحات لإعادة دراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية والنفسية للشخصية الإفريقية والاستفادة من المعرفة الحاصلة في حلّ مشكلات القارة.

ويؤكد أهمية دراسة الشخصية الإفريقية ما تعرضت له على يد الاحتلال الغربي من تشويه متعمد لتاريخها، وتدمير لطاقاتها وقدراتها، وتعطيل لمسيرتها الحضارية الإسلامية، فهي في حاجة إلى إعادة استكشاف ذاتها، واستعادة ثقتها بنفسها، واستنهاض همّتها لاستئناف دورها الريادي.

وذلك يعني دراسة ما قدّمته من إنجازات تاريخية وحضارية، وتشخيص واقعها اليوم، فالشخصية الإفريقية لها تاريخ حضاري عريق، ولها حاضر هو نتاج تفاعلها بما حولها، ولا يمكن وضع مقاربة سليمة لتوقّعات مستقبلها دون تحليل شخصيتها ودراستها، وإقصاء ما كان سالباً في بنائها، ومعالجة آثاره وانتقاء ما كان إيجابياً والإبقاء عليه وتطويره.

في هذا السياق يأتي هذا المقال بهدف تقديم رؤية منصفة للشخصية الإفريقية، وبخاصة شخصيتها العامة: طبيعتها ومورِّثاتها وخصائصها وسماتها عبر قراءة منهجية واستقراء لأهم العوامل وما له صلة من الظواهر بحياتها وسلوكها العملي وخبراتها المتراكمة عبر سياقات الزمن، ووصفها وتحليلها ودراستها، وصولاً إلى أبلغ أنواع التواصل معها؛ لاستنهاض أمّةٍ عَمِلَ الاحتلالُ الغربي الحديث على سلب إرادتها، وإقصائها تاريخياً وحضارياً وإنسانياً.

الشخصية: المصطلح والمفاهيم:

يتعدّد مفهوم الشخصية لاختلاف العلوم، وهذا ما يدعو للأخذ بأكثر من منهج، وأكثر من مدخل، وعبر جملة من التعريفات، وبخاصة الاصطلاحية لأهميتها في البحث العلمي.

أهمية دراسة المصطلح:

تكمن أهميته في تضمّنه معرفة كليّة بشأن مدلوله، يعتمد إدراكها على تحليله ودراسته من حيث مصدره واشتقاقه وتطوّره، كما يُعَدّ تكوين المفاهيم من أهم قضايا البحث العلمي، لذا نبدأ بمفهوم الشخصية ودلالاتها المعجمية في أهم اللغات، والاصطلاحية في أهم الحقول المعرفية.

مفهوم الشخصية

أولاً: الدلالة المعجمية:

أ – في اللغة العربية:

مادة (ش خ ص): «الشخص: جماعة شخص الإنسان، وسواد الإنسان وغيره تراه من بعيد، وكلّ شيء رأيت جسمانه فقد رأيت شخصه، والشخص كلّ جسم له ارتفاع وظهور، ورجل شخيص إذا كان سيّداً»[2]، فيقال: «... الرجل الشخيص أي السيّد عظيم الخلق، وتشخيص الشيء تعيينه»[3].

نخلص مما تقدّم إلى أن مفهوم الشخصية يدل على مكانة الفرد في المجتمع وفق معيارين أساسيين: معيار مادي يتمثل في المظهر الجسدي، ومعيار معنوي يتمثل في السيادة التي تعني الأخلاق والعلم والحسب والدين.

ب – في اللغتين الفرنسية والإنجليزية:

كلمة «الشخصية(*personalité*) (*personality*) مشتقة من الأصل اللاتيني (*persona*)، وتعني القناع الذي كان يلبسه الممثل في العصور القديمة، ثم شاعت في الدلالة على مظهر الشخص في وظائفه المختلفة على مسرح الحياة، وانتقلت لتدل على الدور نفسه، وفي منتصف القرن الثالث عشر الميلادي استُخدمت – كما جاء في الموسوعة الفلسفية – في الخصائص الجسمية والوجدانية والعقلية والنفسية التي تعيّن الفرد وتميّزه عن غيره»[4].

ويلاحظ مما تقدّم اتفاق الدلالة المعجمية لمفهوم الشخصية في هذه اللغات.

ثانياً: الشخصية في الاصطلاح:

يدل مفهومها في علم الاجتماع على «التكامل النفسي الاجتماعي للسلوك عند الكائن الإنساني الذي تُعبّر عنه العادات والاتجاهات والآراء، فعند غوردون ألبورت هو: التنظيم الديناميكي للأنظمة السيكوفيزيولوجية التي تحدّد تكيّف الفرد مع محيطه، وعند جوزيف نوثان: يمثّل بناءً نظرياً أو نموذجاً علمياً يبنيه العالم... انطلاقاً من السلوكات الملاحظة والعلاقات المعاينة.

وفي علم النفس تجسده محدّدات دراسة طبيعة الشخصية ونموّها وتقييمها، ففي الصحة النفسية هي: «توافق الفرد مع ذاته ومع غيره»، وعند السلوكيين. هي «مجموعة العادات السلوكية للفرد التي يمارسها في أوجه النشاط المختلفة»، فيحين «يرى علماء التحليل النفسي أن الشخصية قوة داخليّة تُوجّه الفرد في كلّ تصرفاته»[٥].

وأما في الفلسفة، فيركز «ديكارت» على التفكير النظري محدّداً رئيسياً لفهم الشخصية، بينما يبني «كانت» تصوّره لمفهوم الشخص على أساس الوعي الأخلاقي، أما «سارتر» فالمحدّد عنده ما ينجزه الإنسان من أفعال في أثناء وجوده التاريخي والفعلي، كما يرتبط المفهوم عند «برجسون» بعنصري التغير والزمن؛ فالشخصية عبارة عن «تعاقب مستمر لمجموعة من الحالات النفسية»[٦].

ويقدّم الإسلام مفهوماً أكثر دقة وعمقاً وشمولاً، يرتكز إلى فطرة الإنسان، وتتوافق فيه جميع مكوناته، فالمسلم هو الشخص الذي «ينضبط تفكيره وميوله بالعقيدة الإسلامية، فهذا المفهوم يتضمن مجموعة الصفات الاعتقادية والروحية والأخلاقية والاجتماعية والإرادية والعقلية وغيرها، وذلك حسب تصوّر الإسلام لهذه الجوانب»(٧).

نخلص من جملة المفهومات السابقة إلى أن الشخصية: تكامل نفسي- واجتماعي، يجسّده سلوك الإنسان الذي تحكمه قيمه وعاداته وتقاليده، ويُبرز مدى توافقه مع ذاته ومع غيره، وهو يرتبط بالتغيّر والزمن في وجوده التاريخي.

والشخصية نوعان: عامة، ووظيفية، «فالمجتمع يبلور شخصية أساسية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع، وشخصية وظيفية مرتبطة بالأوضاع والوظائف التي يؤديها الفرد داخل المجتمع.

ويُلاحظ أنه بقدر ما يكون المجتمع منغلقاً ومتخلّفاً تذوب شخصية الأفراد في الشخصية الأساسية العامة للمجتمع، في حين تطغى السلوكات ذات النزعة الفردية في المجتمعات المتطورة والمنفتحة»(٨).

الشخصية: عوامل البناء، وأبرز المكونات والخصائص والسمات:

تتعدد المكوّنات، وتختلف العوامل ما بين فطري داخلي، وبيئي خارجي وبحسب وضعيتها وتعارضها أو توافقها من بيئة لأخرى تتأثر المكوّنات، وتبرز خصائص الشخصية وسماتها من حيث التماسك أو التفكك، والقوة أو الضعف والانسجام أو التمزق.. إلخ، فكلما توافقت مع معيار الفطرة السليمة أسهم ذلك في قوة بناء الشخصية وتماسكها واستقامتها.

وأطلــق ألبــورت عــلى العوامــل المــؤثّرة في ســلوك الفــرد: المورّثــات والظواهر *Genotypes and Phenotypes*، وأن «المورّثات هي قوى داخلية تتحكم بعملية احتفاظ الشخص بالمعلومات وكيف يسترجعها عندما يريد التفاعل مع المحيط الخارجي، أما الظواهر فهي القوى الخارجية التي تشكّل الطريقة التي يتقبل بها الفرد البيئة التي يعيش فيها، وكيف يؤثّر الآخرون في سلوكه... وهي الأساس في خلق وبناء السمات الشخصية للأفراد»(٩).

وتتم عملية بناء الشخصية «خلال فترات زمنية عن طريق وسائل الاتصال وتوريث الخبرات والتقاليد، فالمجتمع - كما يرى جي روشي *Guy Rocher* - يقوم ببناء الشخصية عن طريق التنشئة الاجتماعية، وذلك بواسطة مؤسسات اجتماعية تقوم بتكييف الفرد مع النظم الاجتماعية والقيم الأخلاقية المقبولة»(١٠)

وتتشكل الشخصية العامة للمجتمع من خلال النمطية المعبّرة عنه بالتوافق في المعارف والمعتقدات والقوانين والتقاليد والأخلاق، يقول مايرز بركز: «والشخصية الأساسية تعبّر عن سلوك واحد مشترك تجده عند جميع أفراد المجتمع الواحد ، حيث يتصرفون إزاء مواقف معينة بطريقة نمطية قطعية بغض النظر عن الفروق الاجتماعية »(١١)، إلا أن المجتمعات البسيطة اليوم – ومنها إفريقيا – لم تعد ثقافاتها التي تجسّد هوياتها وتميّز شخصياتها خالصة وبعضها مهدّد بالتلاشي بسبب قوة الاختراق الذي ساعد عليه تطوّر تقنيات الاتصال ، ووسائط المعرفة المتعدّدة ، ونشر العولمة وبخاصة الثقافية منها؛ فشخصية كلّ مجتمع من المجتمعات المعاصرة هي خليط من التقاليد المتوارثة ومن النماذج مع ثقافات الشعوب الأخرى.

وبالنسبة للمكونات الرئيسية للشخصية فأهمها بإيجاز: النواحي الجسمية والعقلية والمزاجية والخلقية.

الشخصية الإفريقية: عوامل التكوين، وأبرز الخصائص والسمات:

تعدّدت العوامل التي أثّرت سلباً أو إيجاباً في بناء الشخصية الإفريقية كالأديان السماوية، والوثنيات المحلية، والبيئة بعناصرها الطبيعية والجغرافية والتأثيرات الوافدة قديماً وحديثاً بسبب الهجرات والحملات وغيرها وقد تلاشت تأثيرات بعض هذه العوامل، واكتسب الآخر عمقاً وثباتاً في الشخصية الإفريقية؛ كالإسلام الذي أصبح هوية للقارة، وشكّل معلماً حضارياً مشتركاً لمعظم شعوبها.

وفيما يلي أهم عوامل التكوين وأبرز الخصائص والسمات في الشخصية الإفريقية:

فطرية الإنسان الإفريقي:

تُعَدّ أهمّ المورثات الداخلية في التكوين النفسي والعقلي للشخصية وفي توجيه سلوكها، واستجاباتها للعوامل الخارجية، وبخاصة الأديان ومعتقداتها وقيمها، وتتجلى فطرية الشخصية الإفريقية في قناعتها الإيمانية وسمة التدين الغالبة عليها، والتي تجسّد رؤية وجودية شاملة، وأسلوب حياة متكامل يرتبط بمكوّنات الفرد جسماً وعقلاً وروحاً، وبكيانه الاجتماعي في جوانبه المختلفة وقيمه الأخلاقية، «إن الدين عميق، يتخلل كلّ مجالات حياتهم التي لا يمكن تمييزها عن جوانب حياة غير المتدينين، في الحياة التقليدية الإفريقية لا يوجد ملحدون».

Historical evidence indicates that many colonial administrators in their dispatches to their colonial metropolis used to refer to Africans as 'this incurably religious people.'(١٢). Assertions about the religiosity of the African people have led some scholars to maintain that there is a connection between religion and morality in African ethics.

العقل الإفريقي وخصائصه:

He believes that "in the same way reference is made to the Greek or Roman civilization, it must be quite appropriate and legitimate to refer to a particular strand of mind that is quite peculir to Africa and which shapes the prevailing conditions or permits itself to adapt to those conditions. ... (T)here is a distinctive feature about the African mind which seems to support the claim that the mind in black Africa may not necessarily operate in the same strict pattern as minds elsewhere in the world .... (I)t is the way our mind functions and operates under certain conditions that we are able to arrogate to ourselves a peculiar status, social identification and geographical label " (١٩٩٧:٥١-٥٥, emphases mine.)

خلافاً لما يصمه بعض الناس بأنه عقل خامل ومحدود القـدرات، بسـبب التـأثير السلبي على جهازه العصبي بسبب الصعوبات المناخيـة والطبيعيـة للقـارة، *All the scholars surveyed believe there are categories and processes of* .

يؤكّد بعض الباحثين «أن هناك فئات وعمليات للتفكير تنفرد بها إفريقيا؛ ***African*** *scholars also believe that the African way of organizing and cognitively engaging the world derives from a strongly restrictive indigenous sociocultural milieu, and that this approach to social life and the broader world has been negatively effected by Western cultural influences*.

فالطريقة الإفريقية لإدراك تنظيم العالم مستمدة من بيئة مقيدة بشدة بخصوصيتها الاجتماعية والثقافية الأصلية»[13]، ويدل ما قدّمته من حضارات، ونظم حياتية، وصناعات متعددة، وابتكارات في شتّى المجالات، على تمتّعها بقدرات ذهنية وطاقات إبداعية عالية.

اللغات والثقافات القديمة:

اللغة من «أرقى ما لدى الإنسان من مصادر القوة والتفرد»[14] لدلالتها المباشرة على وعيه بذاته، وارتباطها بعمليات التفكير والقدرة على التعبير واكتساب العلم والمعرفة، وهيمن أهمّ عوامل بناء الشخصية وتكوينها النفسي والعقلي وأهمّ أدوات تواصلها وحضورها الفاعل في أنشطة الحياة المختلفة وتُعَدّ أساس الحضارة، ومن أهمّ مكوّنات هويّة الأمّة ووسائل حفظ ذاكرتها التاريخية.

وفي إفريقيا أكثر من ٢٠٠٠ لغة، حملت معطيات ثقافتها الزنجية على اختلافها قديماً، وأبرزت تمازجها مع الثقافات والحضارات الأخرى، فهي «تمثّل حالة فريدة بين الثقافات الحية المتداولة اليوم فيتنوّعها وعمقها وقِدَمها. وتعبّر عن الخصوصيات الإفريقية التاريخية»[15]، كما يُعَدّ قِدَم تاريخ الكتابة واللغات دليلاً على رقي الشخصية الإفريقية، **فقد ارتبطت أقدم لغاتها:**

الهيروغلوفية والمروية[16] باثنتين من أقدم الحضارات، هما الفرعونية في مصر والمروية في السودان.

كانت العربية ضمن مكوّنات الشخصية الإفريقية قديماً بأبعادها النفسية والعقلية والاجتماعية، وشكّلت عامل تقارب وتطوّر لغوي، وتواصل حضاري

مع شعوب المنطقة العربية، بل إن بعض لغات شرق إفريقيا تُرَد إلى جنوب الجزيرة العربية.

الأعراق والأجناس:

تضم إفريقيا أطيافاً من الكيانات القبلية والعرقية، أثرى كلٌّ منها شخصيتها بعادات متمايزة وفريدة، ومن أبرز الأجناس التي يضم كلٌّ منها أعداداً كبيرة من الأنواع: الجنس الزنجي، والجنس الأوروبي الكبير، والأجناس المختلطة، وقد أفرز التعدّد القبلي والعرقي تعدّداً إثنياً، تميّزت فيه الإثنية بجملة خصائص، **أهمها**:

- أنها وراثية غير مكتسبة، تقوم على أساس الوعي بالذات.
- الإيمان الجمعي في كلّ إثنية بمجموعة من القيم والمعتقدات التي يتم التعبير عنها بشكل مؤسّسي.
- التمايز الواضح داخل الجماعات الإثنية، وهو ما يزيد من تعقيد ظاهرة التعدّدية الإثنية فيها، ويسوِّغ صراعاتها.
- قدرتها على التلاؤم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة لما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة(١٧).

مثّلت هذه المكونات عوامل البيئة الداخلية للشخصية الإفريقية، تفاعلت فيما بينها وتأثّرت سلباً وإيجاباً بعوامل البيئة الخارجية؛ من هجرات، وأديان واحتلال، وفتوحات، ولغات وثقافات وحضارات وافدة.

المكوّنات الخارجية للشخصية الإفريقية:

البيئة والشخصية الإفريقية:

البيئة الإفريقية تُعَدّ مسرحاً لحراك الإفريقي ونشاطه، ورجع بصره وأفق تفكيره، ومصدراً رئيساً لتنمية وجدانه وشعوره، وتكوين عقله ومكتسباته واتجاهاته وميوله، وعاداته وتقاليده، ومجالاً لصقل خبراته وتجاربه ومهاراته زوّدته بالوسائل والأساليب المناسبة لحياته.

عليه؛ فقد انعكست على الشخصية الحضارية للقارة الإفريقية تأثيرات عناصرها الطبيعية ومكوّناتها الإيكولوجية، وموقعها الذي ساعدها على التواصل مع شعوب الأمم وحضاراتها قديمها وحديثها، وأكسبها العديد من تجاربها وخبراتها، كما ساعدت أقاليمها المختلفة على تماسك النسيج الاجتماعي للشخصية الإفريقية، حيث شكّلت بيئات قبلية وعشائرية وثقافية ودينية، وأكسبتها من المرونة ما يتيح التداخل الاجتماعي والثقافي، وتبادل المصالح والمنافع والخبرات، الأمر الذي أوجد جملة من الخصائص المشتركة للشخصية الإفريقية.

الشخصية الإفريقية في تاريخها القديم:

لفترة خلت ظلّ الغرب ينظر إلى إفريقيا بوصفها شخصية بلا تاريخ إلا أنه، ولقوة ما توفّر من أدلة وشواهد على الحضور التاريخي والحضاري لإفريقيا، نما مؤخّراً اتجاه علمي لردّ اعتبارها، والاعتراف بشخصيتها التاريخية العريقة، وبخاصة وسط شرق إفريقيا، وربما رجّح بعض الباحثين أنها أقدم مواطن

الإنسان وحضاراته، وقد «شهدت إحدى أوائل الثورات التكنولوجية في العالم، ثورة العصر الحجري الحديث»[١٨].

هذا، وقد صنَّفت بعض المدارس تحليلات التاريخ الإفريقي القديم إلى عدة حضارات، كحضارة المدن، عند «... يوروبا *Youruba* والأشانتي *Asante*، وحضارة الداهومي»[١٩].

كما كشفت مصادر الكتابة الصحراوية الجنوبية (فاي، بانوم، عجمى) وشواهد علم الآثار، عن كثير من المعالم التاريخية للشخصية الإفريقية، ومعايير حضاراتها، ويدلّ كثير من النماذج المكتشفة على وجود شخصية متماسكة وأنه كان ثمة ترابط وثيق بين شعوب قبل الإسلام (ساو) في حوض التشاد وبين المجالات الثقافية الممتدة حتى النيل والصحراء الليبية، وتضامن تاريخي قاري بين وادي النيل والسودان حتى الغابة الغينية، وبين وادي النيل نفسه وإفريقيا.

وإن قِدَم تاريخ الكتابة واللغات دليل على الوعي المبكّر والرقي في الشخصية الإفريقية، وسبقها الحضاري الذي أثّر بدرجات متفاوتة في أساليب الشعور والتفكير والتخيّل والعمل لدى عدد من البلاد في نصف الكرة الغربي، «فمن جنوب الولايات المتحدة حتى شمال البرازيل، مروراً بمنطقة الكاريبي، وعلى ساحل المحيط الهادئ، تبدو الآثار الثقافية المنقولة عن إفريقيا واضحة في كلّ مكان، بل إنها في بعض الحالات هي الأسس الجوهرية للذاتية الثقافية لدى عدد من أهم القطاعات بين السكان»[٢٠].

ويتجلّى كثير من القيم الحضارية القديمة للشخصية الإفريقية من خلال:

أ - مفهوم الحصافة:

هو شكل موحّد للمعرفة، ونظام للفكر يقوم على الحكمة، وتقاليد الناس، ومبادئ الحياة الجماعية لدى الشعوب الإفريقية المستمدة من الأساطير والأمثال، وتوافق الآراء الطائفية، وهي تعني حسن الخلق في الشخصية الإفريقية، وتجسّد «جوهر الافتراضات الأخلاقية».

Assertions about the religiosity of the African people have led some scholars to maintain that there is a connection between religion and morality in African ethics.(٢١)

ب - مؤسسة الجيرونتوقراطية (فلسفة الحكم والسياسة):

من أقدم مؤسّسات الحكم في التاريخ السياسي للبشرية، وتُعَدّ إرثاً تاريخياً للسلوك الحضاري للشخصية الإفريقية؛ فقد عكست مضامين الجيرونتوقراطية الفكر الفلسفي السياسي للشخصية الإفريقية المستمد من موروثها القبلي والديني وقيمها الاجتماعية آنذاك، أسّست لمفاهيم الحكم المباشر، وقدّمت مفاهيم فلسفية وقواعد سياسية عامة مشتركة في القارة كلّها، وأثبتت نجاحاً في تقديم نموذج لكيفية صياغة الفكر السياسي في ظلّ التنوع البيئي والجغرافي والثقافي والبشري(٢٢).

ج - الأسرة والقيم الاجتماعية والأخلاقية:

وحدة الأسرة لها أهميتها في عادات كلّ قبيلة في إفريقيا وتقاليدها، وهي مؤسسة للتكافل الاجتماعي يبرز من خلالها الكثير من القيم الاجتماعية والأخلاقية كالاتحاد، والذاتية، والصبر، والكرامة.

د - الفردية والجماعية:

يؤكد جون *Mbiti* أهمية الروح المجتمعية *In traditional Africa, the individual does not* and cannot exist alone except corporately.

في إفريقيا التقليدية، فالفرد ليس وحده، ولا يمكن أن يوجد إلا على مستوى المؤسّسات، He owes existence to other people, including those of past generations and his contemporaries.وذمّته وجود لأشخاص آخرين Whatever happens to the individual is believed to happen to the whole group, and whatever happens to the whole group happens to the indiv...... The individual can only say: "I am because we are, and since we are, therefore I am. This is a cardinal point in the understanding of the African view of man" (JS Mbiti ١٩٩٠; ١٠٦) **ولا يمكن للفرد أن يقول:** «أنا، لأننا ومنذ ذلك نحن...»[٢٣].

تلك جملة من أبرز الخصائص والسمات التي ارتبطت بالمكوّنات الداخلية للشخصية الإفريقية التقليدية، اندثر بعضها، واستمرار ما بقي رهن بصلاحه.

الوثنية الإفريقية:

الوجه المظلم للشخصية الإفريقية، حالت دون سويتها الفطرية التي دل عليها الحديث القدسي: «وإنّي خلقت عبادي حنفاء كلّهم»[٢٤]، وهي تعبير فاسد عن نزوع فطري إلى التألّه والتعبد، ودلالة على أَثَارة مشوّهة من علم سابق؛ إذ التوحيد أصل، والرسالة السماوية سابقة، وما عدا التوحيد من إلحاد ووثنية وشرك أمور طارئة وانحراف بشخصية الإنسان عن فطرتها.

ويلاحظ في الممارسات الوثنية تماثل لمبدأ موحّد، لا يمكن تفسيره إلا على أساس ديني وغيبي، فإنه لا توجد «مسألة أكثر غموضاً من مسألة تماثل وطبيعة ذلك المبدأ الموحّد الذي يكوّن الشخصية (أي *person*)، ونحن لا نستطيع أن نفسر هذه المسألة بواسطة حواسّنا فحسب، بل على العكس علينا اللجوء إلى الميتافيزيقية العميقة لكي نقدّم إجابة مقبولة»[٢٥]، وإن أقرب ما يُفسّر به أنها انعكاس مشوّه للمعرفة الفطرية التوحيدية، فتقديس الأسلاف والطقوس الوثنية الإفريقية إن هي إلا ممارسات منحرفة لتلبية الحاجة الفطرية للعبادة حادت إلى الشرك عن جادة التوحيد، المبدأ الوجودي الذي قام عليه الخلق ابتداءً، **ويمضي نحوه غاية:**

﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾**﴾ [سورة الذاريات:٥٦]

إن سمة التدين في الشخصية الإفريقية أساسها الفطرة، ومردّها إلى ما سبق من عهد:

﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾**﴾ [سورة آل عمران:١٨٧]

إذ نلمس فيها إقراراً بالخالق المدبّر، وشعوراً بعالم الغيب، لكن تنكّب اعتقادها فيهما الوجهة السليمة، فأكبّت على وجه من الضلال في ممارساتها وبدلاً من أن تقيم فكرة للوجود على أساس التوحيد أقامتها على فلسفة الأرواحية التقليدية، والوصل بين الأحياء والأموات في علاقة مبنيّة على الرهبة من غضب الأسلاف.

الإغريق والرومان في إفريقيا: **الاحتلال القديم وجذور الاستعباد**:
انتشر اليونانيون على شواطئ البحر المتوسط، وأقاموا في حوضه وحدة حضارية يونانية، شملت شواطئ شمال إفريقيا، وأكسبت شخصيتها بعض مظاهر الحضارة اليونانية، كالطابع المعماري اليوناني للمدن، **مثل**: كيريني ٦٣١ ق.م، ونقراطيس (نقراش) في مصر ٣٣٢ ق.م، والإسكندرية، وامتد إلى آثار مملكة مروي بالسودان جنوباً.

اهتم الإغريق - لطبيعة احتلالهم الزراعية - بتطوير نُظُم الزراعة والريّ وقاموا بالاستيلاء على الأراضي الخصبة، وطرد أهلها منها أو تسخيرهم في الزراعة.

وبالرغم من اكتساب بعض القبائل الليبية بعض عادات المحتلين وأن اللغة اليونانية أصبحت لغة الدواوين والتجارة، فإن النظرة لأهل البلاد الأصليين كانت نظرة استعبادية، فليس لهم حق المشاركة السياسية، وهم خارج نطاق المواطنة، «فالإغريق لا يُدخلون في عداد مواطنيهم عناصر غير إغريقية»[٢٦].

أعقب الرومانُ الإغريقَ، فاحتلوا شمال إفريقيا ومصر منذ ١٥٠ ق.م ثم خضعت لهم ممالك البربر غرب إقليم تونس عام ٢٠٠م، واهتموا بتطوير ما وجدوه من الأساليب الزراعية، فازدهرت الزراعة، وتضاعفت المدن وازدانت بالأساليب المعمارية الرومانية، تشهد عليه آثار ما خلّفوه من هياكل وأسواق وقنوات.

إلا أن نظرتهم لإفريقيا - كسابقيهم - أنها مصدر للعبيد للعمل في مزارعهم في شمال إفريقيا، وقد أدخلوا الجمل في إفريقيا لمساعدتهم في نقل العبيد إليها.

سبق هذه الفترة دخول المسيحية مصر في سنة ١٠٠م، ثم انتشرت إلى النوبة وإثيوبيا جنوباً وغرباً، وبلغت مناطق البربر شمالاً[٢٧]، واعتنقها المواطنون أملاً في التحرّر من الاستعباد.

الهجرات العربية إلى إفريقيا قبل الإسلام:

تُرَدُّ إلى ستة قرون قبل الميلاد، وتختلف مصادرها، ووجهتها، وأسبابها فهناك هجرات من المعينيين والسبئيين والحميريين، والعموريين[٢٨]، من جنوب الجزيرة، استقر بعضها في الجزر القريبة، كجزيرة دهلك والسواحل الآمنة ووصل بعضها إلى ضفاف النيل، ومناطق النوبة في السودان والبجة في شرقه

نقل المُؤَرِّخ الأمريكي دونالد وايدنر في كتابه (إفريقيا جنوب الصحراء) **أنه**:

«كان كثيرٌ من التُّجار والمهاجرين يَعْبُرون البحر الأحمر بصفةٍ مستمرةٍ مُتَّجهين إلى مُرتفعات الحبشة في الألف الأولى قبل ميلاد المسيح، ثمَّ انتقلت مملكة سبأ وأقامت في القرن الرابع الميلادي مملكة أكسوم»[٢٩].

وانسابت من شمال الجزيرة هجرات عربية، «توغّل الصنهاجيون إلى أعماق الصحراء الكبرى قبل ظهور الإسلام بقرون عديدة»(٣٠)، كما أقام الهكسوس من عرب فلسطين دولتهم في مصر بين عامي ١٧٨٠ ق.م و ١٥٦٠ ق.م، وجاء الأنباط الذين امتد وجودهم إلى شمال إفريقيا وبعض بطون خزاعة وقبائل نصرانية من الغساسنة[٣١]، كما أورد الحفناوي ما رواه ديودورس الصقلي عن «حملة أبرهة الحميري على السودان وبلاد المغرب، ثم حملة ابنه إفريقس على شمال إفريقيا»[٣٢].

نتجت عن انصهار معظم المهاجرين العرب مع السكان المحليين شخصية إفريقية عربية في دمائها وسحنتها، وعاداتها وتقاليدها، ولغتها وثقافتها فالحضارات: الفرعونية في مصر، ومملكة أكسوم المسيحية، وبعض الممالك الأخرى، تُرَدّ إلى الهجرات العربية القديمة، ويرى سترابو «أن البجة تكوّنوا نتيجة لمثل تلك الهجرات العربية»[٣٣]، وقد كوّنت جماعات من الحضارمة «طبقة حاكمة خضع لها البجة... عرفوا عند العرب - الحدارية -»[٣٤].

من الأمثلة لما مضى؛ نجد أنَّ شرق إفريقيا يزخر ببطون من قبائل اليمن «منها قبيلة جعز، وبني حبيش، ومن قبائل وادعة بطون تُعرف بالحبش»، «ومنها أطلق الفرنجة تسمية الحبشة على إثيوبيا وإريتريا»، وقبائل بلي وقبيلة أمحر وهي القبائل الناطقة بالأمهرية، وقبيلة سِحر وهي من قبيلة الشِّحْر، وقبائل بني عامر، وقبائل الجالا وهم الأرومو (عنصر متوالد من تزاوج العنصر العربي بالعنصر الإفريقي)، وقبيلة جبرت، وعدي خبيري ومرعي، كما أن شعب الصومال يعود في أصوله العربية إلى اليمن»[٣٥].

وتبرز بوضوح ما بين شعوب القرن الإفريقي الكثير من سمات الشخصية العربية الإفريقية المشتركة، «كما هو ملحوظ بين سكان جيبوتي وإريتريا والسودان، وبين إريتريا وإثيوبيا، وبين كينيا والسودان، وبين إثيوبيا وجيبوتي والصومال»(٣٦)، كما «تشكّلت اللغة السواحلية، وهي مزيج من الإفريقية والعربية، وعمّت بلدان شرق إفريقيا. وبلدان القرن الإفريقي»[٣٧]، وقد «أورد

مؤلف تاريخ اللغات السامية جدولاً فيه مئات الكلمات العربية وما يقابلها من الكلمات الحبشية ولغات جنوب الجزيرة العربية، ما يدل على وحدة الأرومة وعلى أصالة عروبة معظم سكان الحبشة»(٣٨).

هذا الامتزاج العربي الإفريقي القديم في معظم أنحاء القارة عزّزه الإسلام بعد انتشاره فيها.

الإسلام وإعادة صياغة الشخصية الإفريقية:

وجدت إفريقيا في الإسلام ما افتقدته من المعتقدات والمفهومات الصحيحة والممارسات السليمة فيما لديها من أرواحية ووثنية وكجور ونصرانية محرّفة، لذلك كانت قوة استجابتها له ورسوخه في حياتها، وأصبح الإسلام أعظم عامل في تكوينها النفسي والعقلي، والمرجعية الأولى لنظم حياتها وموجّهات سلوكها وتنظيم علاقاتها في شتّى المجالات، والسمة الرئيسية لشخصيتها، وأساس تشكيل هويتها وخصوصيتها، فكانت قوة اعتزازها بالانتماء إليه، والتزامها بقيمه الحضاريَّة والثَّقافيَّة ولغته العربية.

تنوّعت المؤثرات الإسلامية في تنمية الشخصية الإفريقية معنوياً ومادياً ففي شرق إفريقيا تمّ «إثراء الظهير الممتد الداخلي بكامله، وذلك في شتّى ضروب الحياة الدينية والثقافية والفنية والمعمارية في اللغة والسياسة وفن الإدارة وفي الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، والإذكاء لروح التدين، وصبغ المنطقة بالثقافة الإسلامية،وبمطلع القرن الخامس الهجري قام ما يقرب من أربعين مدينة عربية، امتدت من خليج عدن حتى جنوب مدار الجدي إلى تخوم أوغندا وأعالي نهر الكنغو، وعبر رواندا وبورندي والمناطق الداخلية في تنجانيقا»(٣٩).

ومن أبرز معالم شخصية إفريقيا المسلمة[٤٠]:

- ادّعاء النسب الشريف، أو الانتساب إلى الصحابة وقبائل العرب؛ حرصاً على تعميق جذور الانتماء العضوي بالشجرة الإسلامية وتاريخها وهوما يبرز الأبعاد النفسية والاجتماعية للشخصية الإسلامية الإفريقية.

- تبنّي أسماء الأعلام الإسلامية، والتحوّل من الأسماء القبلية ودلالاتها التَّقليديَّة الضَّيِّقة المحدودة وما تحمله من قيم إلى دلالة الأسماء الإسلاميَّة الموسَّعة العميقة.

- دلالة أسماء المدن والمواقع الجغرافية، مثل «مدينة» التي حلَّت محلّ *Timbi* القديمة في غينيا، ومثل حيّ «طائِفَا» في السنغال.

- تبنّي التقويم السنوي الهجري، وربط جميع أنشطة الحياة به.

- تهذيب المفهومات والقيم الأخلاقية والثقافية، فالإسلام أصبح أهمَّ مرجعيَّة أخلاقيَّة ومحدِّداً إثنيّاً (*ethnic marker*) عند الفولانيين، وذلك أكثر من فكر البولاكو الذي يعني في مجمله «رؤية العالم» أو «طريقة حياة الفولانيين»، وتحوّل مفهوم الإنسان الصالح في مجتمع الهوسا عن دلالاته التَّقليديَّة الضَّيِّقة المحدودة إلى الدلالة الإسلاميَّة الموسَّعة العميقة، وأصبح العدل (*adalci*) يعني: مخافة الله، وصارت العبادة والإيمان أهمَّ مواصفات الزَّعيم الأمثل بينهم.

- تشكيل الهويات، كهوية الطُّورُدْبي التي تكوّنت تكويناً إسلاميّاً صرفاً من بقايا المحرَّرين والآبقين ببلاد السُّودان، حيث وجدوا فيه ملاذاً آمناً بل إنَّ الطُّورُدْبي وصلتْ إلى سُدَّة الحُكم بتأسيس خلافة إسلاميَّة عُرِفَتْ باسم «دولة الأئمَّة» (*almamy*)؛ حيث كان زعماؤها مشايخ علماء أئمَّة.

اتسمت شخصية إفريقيا المسلمة بقوة تماسك بنائها الداخلي ونسيجها الاجتماعي، بانصهار أعراقها من زنج وعرب ونوبة وبربر وسواحلة وغيرها وأصبحت في معظمها «منطقة حضارية متشابهة القسمات الثقافية، ومتشابكة العلاقات البشرية والدينية والسياسية والتجارية والاقتصادية بصفة عامة»[41] «وتميّزت في تركيبتها الثقافية والحضارية بأن جمعت بين تثقيف العقل وتصفية الروح»[42]، واتسمت بوضعية متقدّمة، بلغت فيها درجات عالية من التحضّر في الرؤية الكونية وفي بناء النّظم والعلاقات، وتجاوزت الولاء القبلي إلى الولاء الإسلامي الأوسع، وشهدت علاقات إنسانية وأنماطاً حياتية متطوّرة، وازدهاراً علمياً متميزاً، وصارت جزءاً من كيان الأمة الإسلامية وسياقاتها التاريخية وحملت لواء نشر الإسلام وثقافته وبناء حضارته.

الاحتلال الغربي والتنصير الكنسي:

استهدف الاحتلال الأوروبي الشخصية الإفريقية في مكوّناتها الداخلية وطاقاتها الروحية والنفسية والعقلية، وقيمها الأخلاقية، ومكوناتها الخارجية من بيئة ونظم وقوانين ومؤسسات، وما يحيط بها من العوامل المؤثرة في بنائها وكان الهدف غير المباشر من ذلك ضمان استمرار تبعية إفريقيا الدائمة.

وشكّلت عملية استعباد الشخصية الإفريقية محوراً رئيساً في سياسات المحتل الأوروبي؛ وهي فكرة متأصلة في فلسفاته وممارساته التاريخية تجاه الإفريقي، مارسها الإغريق والرومان من قبل، وتواطأت عليها معظم دول أوروبا حديثاً، حيث اتخذت طابعاً مؤسّسياً، مخطّطاً ومنظّماً، لكي يبقى أثرها عميقاً في الشخصية الإفريقية، متجدّداً مع أجيالها.

كما تواطأت الكنيسة الغربية والتنصير والمنصّرون في جريمة استرقاق الإفريقي بإيهامه أن خلاصه في استعباده، وترسيخ ذلك بنصوص من الكتاب المقدس، والقيام بتعميد العبيد عند ترحيلهم.

وهكذا، فإنَّ عملية الاسترقاق قد أساءت للشخصية الإفريقية، وأحدثت شرخاً عميقاً في تكوينها النفسي، وتمزقاً في كيانها الاجتماعي، وأزرت بتاريخ الشعوب الإفريقية ومكانتهم.

وتم في إطار سياسات الاستعباد الشاملة ما يأتي:

١ - **تدمير الشخصية الإفريقية:** تمثّل ذلك في سحق آدمية مئات الملايين من الأفارقة، وانتهاك كرامتهم، وتجريدهم من كلّ قيمة إنسانية، فلم يكن الإفريقي عند المحتل سوى حيوان يتم قنصه وترويضه، أو مجرد آلة اقتصادية.

٢ - **تحطيم كيانها المعنوي:** اتبع المحتل الكثير من الوسائل والأساليب لتحطيم معنويات الشخصية الإفريقية وطاقاتها الروحية والنفسية وجعلها شخصية خامدة، ليس فيها من دافعية، وهو ما أعاق تنميتها وتطويرها، وولّد فيها شعوراً بالعجز وقعوداً عن العمل وضعفاً في العطاء والإنتاج.

٣ - **تعطيل القدرات العقلية والإبداعية:** وذلك بحرمان الإفريقي من التعليم النوعي، والتطوّر التقني، وقصره على اكتساب بعض المهارات الإدارية والتنفيذية المحدودة، والحيلولة دون استفادته من التراث العلمي والإنساني، كما عمد المحتل إلى إحياء ما كاد يندثر من الخرافات والأساطير والسحر والمعتقدات الفاسدة التي حاربها الإسلام؛ ونتيجة لذلك اتسمت العقلية الإفريقية بضعف القدرات والمهارات، فخمدت الحياة العلمية والفكرية، ولم تشهد إفريقيا منذ

استقلالها سوى دعاة للتغريب والعلمانية والزنجية مثل سنغور ونكروما، أو إحياء للحكم الإفريقية مثل همباتابا، أو الفرعونية مثل شيخ أنتاديوب، وثلة من الروائيين والشعراء.

٤ - **تحطيم إرادتها**: إن سحق آدمية الشخصية الإفريقية، وتدميرها معنوياً وشلّ قدراتها العقلية، أفقدها مقومات الاستقلالية والإرادة الذاتية فاتسمت بالاتكالية، وعدم القدرة على اتخاذ القرار؛ ما سهّل انقيادها واستمرار تبعيتها للمحتل، فبقيت بعد خروجه بكلّ مكوناتها البشرية والمادية خاضعة لإرادته، موجهة بسياساته عبر ما صنعه من نخب ومؤسّسات.

٥ - **إضعاف ثقتها**: الثقة بالنفس تعني الإرادة والحرية والقدرة وتقدير الذات، وهو ما عمد المحتل الأوروبي إلى تدميره في الشخصية الإفريقية وترسيخ الشعور بالنقص فيها، فلا تزال اتكالية عاجزة عن تحمّل مسؤولياتها، تعتمد على الأوروبي، وتحيطه بهالة من التعظيم، مقابل تنكرها لأصلها وذاتها، وورِث الأبناء عن آبائهم هذا الشعور بالنقص والتبعية لأحفاد المحتل.

٦ - **محو الذاكرة التاريخية**: لأجل استيعاب الشخصية الإفريقية ضمن مكونات المحتل، وتوجيه مسيرتها ضمن سياقاته التاريخية والحضارية أنكر أن يكون لها جذور تاريخية، وسعى إلى محو ذاكرتها التاريخية، وطمس معالم حضارتها، ونسب ما أبدعته قديماً إلى أرومة شعوبه القديمة الإغريقية والرومانية

ولقطع معالم تاريخها الحضاري «راح يُطلق على مناطقها المختلفة تسميات جديدة للحول بينها وبين تذكّر الإمبراطوريات والممالك المزدهرة التي كانت تسود فيها، فلم نعد نسمع بممالك صنغي وكانم وبرنو، ولم تعد غينيا هي غينيا القديمة نفسها، ولا مالي الحالية هي مالي القديمة»(٤٣)، كما قام بتشويه علاقة العرب بإفريقيا بتحميلهم وزر تجارة الرقيق!

بناءً على ذلك؛ فقد نشأ ضعف الحسّ التاريخي لدى الشخصية الإفريقية وعدم اهتمامها بماضيها، وبخاصة جيل ما بعد الاحتلال، وقلّة استفادتها من تراثها التاريخي، وبخاصة الإسلام واللغة العربية، في تعزيز ثقتها بنفسها وتأكيد هويتها، وتحقيق وحدتها، واستئناف مسيرة حضارتها الإسلامية.

٧ - **تفتيت الكيانات**:تم تفتيت ما كان قائماً من وحدات إقليمية بشرية أو طبيعية متجانسة في إفريقيا من خلال تقسيم مناطق النفوذ وإقامة الحدود المصطنعة، وأحدث المحتل «انقطاعاً خطراً في العلاقة بين سكان هذه المناطق؛ ما أدى إلى فترة ارتباك حضاري خلال فترة الاحتلال الأوروبي»[٤٤].

كما عمد إلى إضعاف ولائها للإسلام، وبعث الولاءات الضيقة، وأوجد «انقطاعاً معرفياً، وربما سلوكياً، حين زرع جملة من المؤسسات فضلاً عن المفاهيم المغلوطة، وجعل من القبيلة وحدة سياسية ومركزاً للولاء، فيما كان الولاء السابق يميل إلى الشرعية المستمدة من تعاليم الإسلام في العديد من الديار الإفريقية المسلمة»[٤٥].

وتعميقاً للتباينات أدخل المحتل مكوناته الاجتماعية واللغوية والثقافية وأيديولوجياته الفكرية والمذهبية على اختلاف من بلد لآخر، بل في البلد الواحد، كما حدث في الصومال، وانتشرت عمليات التنصير والتغريب والاستلاب، وتكوين الشتات، إضافة إلى تفاوت التنمية بين الأقاليم وفي داخل البلدان.

مثّلت سياسات المحتل في مجملها منظومة متكاملة من الخطط والأساليب والوسائل التي أدت إلى تدمير الشخصية الإفريقية في جوانبها المختلفة، النفسية والروحية والعقلية والفكرية والثقافية، ونُظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي بناها التحتية وبيئاتها المختلفة، والمباعدة بينها وبين ما أرساه الإسلام من عوامل التقارب والاندماج والوحدة، وهيأها للانقسامات والصراعات المستمرة، وظلّ حتى بعد خروجه يرعى ما غرسه من بذور الفرقة والشتات من خلال ما صنعه من نخب، وما ورّثه من نُظم ومؤسسات تعمل بالوكالة لخدمة مصالحه.

٨ - **الاستيعاب**:وذلك بدمج الشخصية الإفريقية -وبخاصة المسلمة - في هويّة المحتل، وإلحاق البلدان بدوله على شكل ممتلكات، وذلك من خلال سياساته، ونشاطه التنصيري، ونشر لغاته وثقافاته، وتدريس تاريخه ومناهجه، وإحلال نُظمه، وصناعة النّخب، وقد تمّت عمليات استيعاب أو دمج قسري كما حدث للجزائر وغيرها، ومن آخر ما فقدته إفريقيا جزيرة مايوت (إحدى جزر القمر الأربع) التي ضمّتها فرنسا إليها رسمياً في عام ٢٠١١م، وأصبحت إحدى مقاطعاتها فيما وراء البحار.

ومن ملامح الاستيعاب ومظاهره في الشخصية الإفريقية:

- نمط الاستهلاك والسلوك الحضاري الغربي، وخصوصاً بين شرائح النّخب والمثقفين، وعلى مستوى المؤسّسات الرسمية في كثير من دول القارة.

- إطلاق الأسماء الغربية على بعض الدول والأقاليم والمناطق والمؤسّسات كالصومال الفرنسي، وإفريقيا البريطانية، وجزر سيشل، ومدن ليوبولدفيل، وغيرها، هذا بجانب الخارطة التنصيرية التي أصبح كلّ جزء من إفريقيا تابعاً لهوية هيئة كنسية أو أكثر.

- النّخب وملايين الشتات الذين يعدّون نماذج حية للاستيعاب في اعتزازهم بقيم الغرب، وتقمّص شخصيته، وحرصهم على تطبيق نُظمه ومناهجه وسياساته.

- العولمة التي يزيد من خطر تهديدها لخصوصيات الشخصية الإفريقية الانفتاح، وفضاءات الحرية الواسعة، والتطور المعلوماتي العظيم، ونُظم الاتصال وتعدّد وسائله وأساليبه، والتقنيات المتطورة التي تسهل نفاذها مباشرة إلى المخاطبين وتضاعف من قوة تأثيرها.

إن عملية الاستيعاب لا تزال ماضية بهدوء حتى بعد خروج المحتل من خلال ما أقامه من مؤسّسات وقنوات وبرامج سياسية واقتصادية وثقافية للتواصل والتأثير المستمر، إضافة إلى استغلاله المؤسّسات والمنظمات الدولية في تذويب هويات الأمم والشعوب وعولمتها وبخاصة الشخصية الإسلامية.

٩ - **التخلّف الحضاري**: من أبرز السمات التي أورثها المحتل الأوروبي للشخصية الإفريقية، بعد أن كانت متقدّمة علمياً وحضارياً في ظلّ الإسلام، فتركها وهي تعاني التخلّف الثقافي، والتخلّف العلمي والتخلّف في مهارة أداء العمل، والبطالة والفقر، بالرغم مما في بلادها من ثروات.

صور الشخصية الإفريقية:

نخلص مما تقدّم إلى أنه توجد أكثر من شخصية إفريقية، أو صور متعدّدة لشخصية واحدة، وذلك بحسب الثابت والمتغير من الموروثات والظواهر وعمق آثارها، واختلاف أدوار الشخصية وسلوكها في مواقفها المختلفة، وقابليتها للتكيف وديناميكيته، وتنوّع الأنطولوجيا الخاصة بالمجتمعات الإفريقية، فقد كان لكلٍّ منها ما يناسب من القوانين والنّظم والتقاليد وفق سياقات معينة لكي يعيش الجميع معاً بسلام.

Earlier African formations like those of Egypt in North Africa, Nubia and Axum in North East Africa, Ghana, Mali and Songhai in West Africa, and Mapungubwe and Great Zimbabwe in Southern Africa, produced different political and economic systems of governance relative to their environment of operation as well as historical circumstances of formation. (١٧) Because of their magnitude, they all evolved complex systems of governance that could hardly fit into a single-despot model.

وقد نتج عن ذلك تشكيلات متعدّدة ذات سمات وخصائص متمايزة بحكم بيئتها وظروفها التاريخية، (مصر والنوبة) في شمال إفريقيا، وأكسوم في شمال شرق إفريقيا، وغانا ومالي وسونغاي في غربها، وزيمبابوي الكبرى في جنوبها.

إن أهم ما يحكم مرجعية التصنيف والتقييم النظر إلى الشخصية العامة وفق الإرادي من مورثاتها واتجاهها التنموي في **ذلك**:

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [سورة الشمس:٩-١٠]

يدخل في ذلك إرادة الإنسان ومعتقداته وتحرّره ودافعيته وتفكيره وقيمه الأخلاقية، ونُظم حياته وممارساته السلوكية الناشئة عن ذلك، وما يغلب على الشخصية في مورثاتها الداخلية التي تتأثر وتؤثّر فيما حولها من العوامل الخارجية.

ينشأ عن ذلك وضع الشخصية ضمن إطارين رئيسين:

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ....﴾ [سورة التغابن:٢]

فنكون بذلك أمام شخصيتين إفريقيتين على وجه العموم، مسلمة وغير مسلمة، مع الإقرار بوجود تزامن وتداخل بينهما بعد انتشار الإسلام ودون الخوض في تفريعاتهما نعرض لأهم خصائص وسمات كلٍّ منهما.

الشخصية الإفريقية غير المسلمة:

- سمة التديّن، التي تُرد ابتداءً إلى الفطرة وإلى ما سبق من العهد القديم في ميثاق الذرّ.
- الوثنية والأرواحية التي أعاقت نمو فطرتها السليمة وسويتها النفسية.
- غلبة الأساطير والخرافة على رؤيتها العامة للكون في وثنيتها وفلسفتها الأرواحية.
- وجود تماثل يدل على مبدأ موحّد من خلال سلوكاتها وممارساتها الوثنية.
- تعدّد لغاتها وتنوّع ثقافاتها وعمقها و قدمها.

- انفرادها بفئات وعمليات للتفكير في إدراك تنظيم العالم مستمدة من خصوصيتها الاجتماعية والثقافية الأصلية.

- تمتعها بقدرات عقلية، ربما تفوّقت على عقلية الأوروبي في تاريخها القديم وظرفها الزماني والمكاني.

- تعدّد أعراقها وجنسياتها، التي أثرى كلٌّ منها شخصيتها بعادات وتقاليد متمايزة، إلا أن هذا التعدّد شكّل عاملاً سلبياً لعدم نموها المتوازي واستغلال المحتل الأوروبي له في سياسة «فرِّق تَسُدْ».

- قدرتها على التكيف والمرونة والقابلية للاندماج، وهو ما أوجد جملة من الخصائص المشتركة للشخصية الإفريقية.

- الملامح العربية، فالمجموعات العربية ولغتها شكّلت مكوّناً إيجابياً مهماً في الشخصية الإفريقية.

- طغيان الشخصية الجماعية وذوبان شخصية الفرد داخلها، وهي سمة للمجتمعات البسيطة، **وقديماً قال شاعر القبيلة:**

وهل أنا إلا من غزيّة إن غوت غويت وإن ترشد غزيّة أرشد

الشخصية الإفريقية المسلمة:

ومن أبرز سماتها وخصائصها:

- النقاء والصفاء الداخلي، وتحرّرها من الوثنية والشركية والكهنوتية وعناصر الخوف والوهن.

- توافق معتقداتها وانسجامها مع كيانها الفطري، فالإسلام هو الفطرة.

- الشعور بالعزة والكرامة والاستعلاء الإيماني، وتقدير الذات والرضا النفسي والطمأنينة والثقة في النفس.

- قوة الإرادة والدافعية والإيجابية في الحياة، والعطاء الحضاري المتميز.

- نموّ الملكات والقدرات العقلية وتفوّقها، التي حرّرها الإسلام من الأساطير والسحر، وأرهف حسها وحواسها للإدراك السليم وزوّدها بمنهج التفكير والمنطق والنظر الصحيح.

- تمتعها برؤية واضحة وشاملة وتصورات سليمة للكون والحياة والعلاقات القائمة بين مكوناتها كلها؛ فهي على درجة عالية من التحضّر في الرؤية الكونية والاجتماعية، وفي بناء النّظم والعلاقات، ورسوخ القيم الأخلاقية.

- وحدة كيانها وقوة تماسك بنائها الداخلي ونسيجها الاجتماعي؛ حيث وحدة الرؤية واتفاق الهدف وولاء الجميع للإسلام.

- التوازن داخل كيان الفرد، وبين الشخصية الوظيفية والشخصية العامة وبين كيانات المجتمع، فالقواعد والأحكام الدينية توظّف نشاط الجميع وتوجهه بتوافق وانسجام.

- تحقيق وضعية متقدّمة لها ثقلها ودورها الحضاري، فهي تسعى لصالح الإنسانية كلها، وذلك جوهر رسالتها.

- روح الحيوية والتجدّد والابتكار؛ ما أكسبها الريادة والتقدّم في كثير من المجالات.

- اتساق وانسجام سلوكها وفق مرجعية موثوقة ومنهجية سليمة.

- غلبة العروبة واللسان العربي، فالعربية لسان أكثر من نصف سكان القارة ولغة التواصل الأولى فيها، بل الوحيدة في بعض أنحائها، وبخاصة شمالها، تأثرت بها معظم اللغات الكبرى في إفريقيا.

- الاستقرار الداخلي والاستقرار العام لغلبة عوامل الوحدة وضعف أسباب الفرقة والشتات، وتحقّق العدالة ورعاية الحقوق.

الشخصية الإفريقية في ظلّ الاحتلال الغربي:

استهدف المحتل الشخصية الإفريقية، وبخاصة المسلمة، **في وجودها كلّه**: ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها.

وفيما يلي عرض لأبرز ما أورثها من سمات وخصائص:

- الشعور بالضعة لسحق المحتل آدميتها، وإهداره كرامتها، وتجريدها من كلّ قيمة إنسانية.

- ضعف القيم الأخلاقية كالمروءة والحياء والعفّة والقناعة.

- الضعف المعنوي، وهو ما أعاق تنميتها، وولّد فيها شعوراً بالعجز، وقعوداً عن العمل، وضعفاً في العطاء والإنتاج.

- الجمود والاضطراب الفكري، والتخلّف العلمي والتقني؛ ما أدى إلى تخلّفها، وبخاصة إفريقيا جنوب الصحراء.

- ضعف ثقتها بنفسها وقدراتها.

- الاتكالية، وضعف روح المبادرة، وعدم القدرة على اتخاذ القرار، والميل للتقليد.

- ضعف صلتها بماضيها، وبخاصة جيل ما بعد الاحتلال.
- تفتت كياناتها، وانقطاع ما بينها معرفياً وسلوكياً، ولغويا وثقافياً.
- تعدّد ولاءاتها الضيقة؛ ما جعلها عرضة للصراعات.
- تخلّفها في جميع المجالات، ومعانتها البطالة والفقر.
- التبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية للغرب، وغلبة النمط الاستهلاكي والسلوك الحضاري الغربي عليها.
- ومؤخراً طغيان العولمة أخطر مهدّد لخصوصيات الشخصية الإفريقية تدعمه روح الانفتاح وفضاءات الحرية الواسعة، والتطوّر المعلوماتي المذهل، ونُظم الاتصال ووسائله وأساليبه المتنوعة، والتي تضاعف التقنيات المتطوّرة من قوة نفاذها وتأثيرها.

الشخصية الإفريقية وخطاب التنمية الشاملة:

أزرت الوثنية بالشخصية الإفريقية، واسترقه المحتل الأوروبي بدعم من الكنيسة، وأورثها اضطراباً وتخلّفاً وفرقة وشتاتاً، ولم تجد في شتات الاغتراب إلا غربة وشتاتاً، ومزيداً من التوتر ومعاناة عقد النقص واضطرب الديمومة ولم يعد من مصدر لخطاب تنموي شامل سوى الإسلام بمبادئه القويمة ومعاييره السليمة، ومناهجه، لتحقيق نهضتها، وقد كان لها لنجاحاتها معه سابق عهد وتجربة.

المدخل النفسي:

يخاطب الإسلام الإفريقي بوصفه بشراً، ويعامله بـما يحفـظ كرامتـه، ويُعَـدّ هـذا المبدأ أول المداخل النفسـية وأهمهـا لتحقيـق التواصـل الفعّـال عـن الشخصـية الإفريقية، ويتضمّن ذلك تصحيح ما كان منحازاً ضدها من دراسات وتحليلات وتفسيرات وافتراضات، وبخاصة فيما يتعلق بالأبعاد النفسـية، واسـتعادة الثقـة وتقدير الذات لدى الشعوب الإفريقية، وإن مـا أصـابها مـن علـل وتشـوّهات داخلية من جراء وثنيتها قديماً واسـترقاقها لـن يُذهبـه سـوى مبـدأ التوحيـد في الإسلام الذي يمثّل قمـة النضـج والتحـرّر للإنسـان، ومنتهـى عزتـه وكرامتـه وإنسانيته، وجماع قيمتها، وتنمية خصائصها العليا الروحيـة والنفسـية والعقليـة وميولها واتجاهاتها الإيجابية.

إن جميع أنواع الخطاب والبيانات الأيديولوجية المحلية والوافدة كمفهـوم العـزة الزنجية عند حركـة النجرتيـود *Negritude* (الزنوجـة المزوجـة بالاشـتراكية والوحدة الإفريقية والأديان)، والأفريكانية، ومذاهب العلمانية وغيرها، ليسـت سوى شعارات، لا تعبّر عـن قـيم أصـيلة، ولـيس لهـا مـن تـأثير في الضـمير أو السلوك.

خطاب الفطرة:**الميثاق والعهد القديم**:

ميثاق الذرّ أقدم ما خوطب به الإنسان، يتخذ «**الفطرة الزكية**» معياراً لأفضـليته وأساساً لتنمية شخصيته، وإقامة حضارة إنسانية راقية، تستند إلى أقيم ما في

نفس الإنسان، ولئن عانت الشخصية الإفريقية الاسترقاق لسوادها، أو زنجيتها؛ ففي الخطاب الإسلامي تجد ردّ اعتبارها؛ إذ يرفض أن يكون اللون أو الجنس معياراً لأفضلية أو دونية، **قال ﷺ**:

«لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلاّ بالتقوى»(٤٦)، فهي بإسلامها موضع الكرامة:

﴿... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [سورة الحُجُرات:١٣]

وقد رفع الإسلام بلالاً ووضع أبا جهل وأبا لهب.

إن هذ المبدأ في الخطاب الإسلامي يُعَدّ المدخل الثاني للتواصل الحضاري مع الشخصية الإفريقية، يخرجها من ظلمات الوثنيات القديمة والحديثة، ويزيل عنها ترسبات مفاهيم التفوق العنصري للأبيض على الأسود التي سعى الغرب لترسيخها في نفسها.

شمول الرؤية واتساقها:

الشخصية الإفريقية قيمية ودينية، ضلّت طريقها في وثنيتها وأرواحيتها ونصرانيتها، والإسلام يهديها للتي هي أقوم؛ من الرؤية الواضحة الشاملة والتفسيرات السليمة لوجود الإنسان وغايته، ودوره ومسؤوليته ومآله، وعالم ما بعد الشهادة، مقارنة بما تقدّمه الوثنيات في ذلك من ضبابيات، وما تدعو إليه الأديان الأخرى من تناقضات وانحرافات، فالنسق الأيديولوجي الذي يقدّمه الإسلام واتساقه في عقائده وتصوراته ومفاهيمه عن النظام العام للوجود كلّه يولّد فيها انسجاماً فطرياً، وحالة من الرضا النفسي، وباعثاً نحو الخير.

حماية الشخصية الإفريقية:

إن تمكين أسباب القوة المعنوية الروحية والنفسية في الشخصية الإفريقية وشعورها بالعزة وتقدير الذات هو ما يحول دون هزيمتها النفسية أو إحساسها بالدونية تجاه غيرها، ومصدرها في ذلك قوة الإيمان.

﴿....وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ....﴾ [سورة المنافقون:٨]

﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾

[سورة آل عمران:١٣٩]

وحدة كيانها وترابطه:

جعل الإسلام دمج الإثنيات غاية في خطابه:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [سورة الحُجُرات:١٣]

ونجح في توحيد الولاءات القبلية والإقليمية في إفريقيا تحت ولائه، وعزّز تآلفها بثقافة السلام ومبادئ العدالة وحفظ الحقوق والكرامة الإنسانية والأخوة الإسلامية، والتي أسهمت في تماسك نسيج الشخصية الإفريقية، وحالت دون الصراعات بين مكوّناتها، فهو كفيل بإعادة تحقيق ذلك واستمراره بعدما أفسده الاحتلال الغربي.

الاعتدال والعدالة (التوازن والتوازي):

الإسلام خطاب اعتدال وعدالة، وهو كفيل بأن يعيد للشخصية الإفريقية ما افتقدته من توازن بين مكوّناتها في أبعادها المختلفة على المستوى الفردي وتوازي في تنمية كياناتها على المستوى الجماعي؛ باحترامه لكلّ الكيانات وحفظه لحقوقها، وموازنته بين الفردية والجماعية.

لسان القوم وفحوى الخطاب:

العلاقة وثيقة بين اللغة وعمليات التفكير بكلّ مستوياتها من جانب، وبين اللغة وشعور الإنسان وعواطفه من جانب آخر، والخطاب بلسان القوم يكون أفصح في التعبير، وأبلغ في إيصال الرسالة، لقدرته على الوصول إلى العقل والعاطفة معاً، وفي التعليل القرآني دعوة إلى ذلك، كما في قوله تعالى:

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ .... ﴾ [سورة إبراهيم: ٤]

وقوله تعالى: ﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [سورة النحل: ٤٤]

والعربية هي لسان معظم شعوب إفريقيا.

واستعمركم فيها.. خطاب التنمية المستدامة الشاملة:

التأخّر أو التخلّف في إفريقيا أسهم فيه الاحتلال الأوروبي، إضافة إلى عوامل أخرى، منها البيئة الإفريقية، والمعتقدات الوثنية، والجهل والخرافة يتطلّب الخطاب رؤية استراتيجية تحرّرية ذات هدفين، يسهمان معاً في تحرير الشخصية الإفريقية ودافعيتها؛ الهدف الأول هو تحريرها من قيودها الداخلية وأصل ذلك

وثنيتها التي أخضعتها للخوف والخضوع، وأسلمتها للضعف والوهن أمام سلطة السحر والكهانة والكجور وغير ذلك، والفهم القاصر للإسلام عند بعض المتصوّفة، والثاني تحريرها من الاستعباد الخارجي، وهيمنة الآخرين عليها، إن مفهوم الاستخلاف وعمارة الأرض ليس غريباً عن الشخصية الإفريقية، وهي صاحبة السبق الحضاري، وخصوصاً في ظلّ الإسلام.

هذه بعض مضامين الخطاب التنموي الإسلامي مقابل أنواع من الخطاب والبيانات الأيديولوجية المحلية والوافدة التي لا تعبّر عن قيم أصيلة، ولا تعدو أن تكون مجرد شعارات ليس لها من تأثير في الضمير أو السلوك.

وإن من أبرز ما يسجّله التاريخ الدور الإيجابي للإسلام في بناء الشخصية الإفريقية، وتفجير طاقاتها، وتنمية قدراتها وإبداعاتها، وعلى الجانب الآخر يسجّل التاريخ السلبية الغالبة على دور الاحتلال الأوروبي الحديث وسياساته وما ارتبط به من عمليات تنصير وتغريب واستلاب، تواطأت جميعها على تدمير المكوّنات الداخلية للشخصية الإفريقية، وشلّ قدراتها، واستنزاف طاقاتها البشرية قبل المادية، وتخريب بيئتها من حولها.

وخلافاً لدور الإسلام في تنمية مكوّنات الشخصية الإفريقية في اتجاه التكامل والانسجام وفق مبادئه الإنسانية؛ عمل الاحتلال الغربي - وفق مبدأ «فرِّقْ تَسُد» - على جعلها عوامل فرقة وشتات؛ بتعميق الخلافات وتأجيج الصراعات فيما بينها.

An African conception of personality must then begin with such an elemental notion of the perso

الاحالات والهوامش:

(١) انظر

African Culture And Personality ،African Studies Quarterly :

(٢) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظـور: لسـان العـرب، الطبعـة دون، ٢٠٠٣م، بيروت دار صادر، ج ٨، مادة شخص.

(٣) محمد بن محمد الزبيدي: تاج العـروس مـن جـواهر القـاموس، (القـاهرة: المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ)، مادة: شخص.

(٤)الشخصـــيةمفهومها، culty.ksu.edu.sa/hujailan/Publishing/ ١.doc ص ٣٥.

(٥) الشخصية ومفهومها، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٦) صبري محمد خليل: دراسة منهجية للمظاهر الفكرية والسلوكية للشخصية السودانية، هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، الطبعة التاريخ دون،ص ٢٠ – ٢٦.

(٧) عفاف الحسيني: مفهوم الشخصيةفي الإسلام،

http://www.ahdli.com/vb/showthread.php?t= ٩٥٨٨

(٨) صبري محمد خليل، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٩) علم النفس في القرن العشرين،

.www.acofps.com/vb/archive/index.php/t-٤٣٩٠.html

(١٠) أنظمة بناء الشخصية في الخطاب السسيولوجي،

. http://forum.egypt.com/arforum

(١١) انظر: مجلة النبأ العدد ٤٥ ذو القعدة ١٢٤١هـ، www.fiseb.com .

(١٢) الأخلاق الإفريقية، Stanford Encyclopedia of Philosophy

(١٣) انظر: الإفريقي الثقافة والشخصية *African Studies Quarterly*

(١٤) جمعة سيد يوسف: سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، عالم المعرفة ١٤٥، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت يناير ١٩٩٠م، ص ١١.

(١٥) أحمد حبيبي: من القلب: الأساطير المؤسسة في الثقافة الإفريقية، *ttp://www.alchourouk.com/Ar/pdf.php?code=* ٢٩٢٨٩٨

(١٦) المروية من اللغات القديمة المرتبطة بالحضارة المروية في السودان ولم يكتمل حلّ رموزها حتى تاريخه.

(١٧) عزو محمد عبد القادر ناجي: أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، الحوار المتمدن - العدد ٢٣٧٦.

(١٨) كي – زيربو: تاريخ إفريقيا العام، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، اليونسكو، ١٩٨٠م، المجلد الأول / ص ١٥.

(١٩) ميلاد مفتاح الحراثي: الإرث التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا، السياسة الدولية.

(٢٠) جي. كي – زيربو: تاريخ إفريقيا العام، مصدر سابق، المجلد الأول / ص ١٠.

(٢١) الأخلاق الإفريقية، *Stanford Encyclopedia of Philosophy*

(٢٢) انظر: محمد العقيد: الأحزاب السياسية في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية العدد الثالث.

(٢٣) أولا :كريستوفر: الديانات الإفريقية التقليدية *AND THE PROMOTION OF COMMUNITY-LIVING IN AFR* ، وتعزيز المعيشة المجتمعية في إفريقيا،

www.afrikaworld.net/afrel/community.htm

(٢٤) رواه مسلم في صحيحه، باب تعليم الجاهل / كتاب العلم.

(٢٥) انظر: www.africawithin.com/akbar/rhythmic.htm, Rhythmic Patterns in African Personality،

(٢٦) انظر: omu.edu.ly/en_mg/ ، الاستعمار الإغريقي في برقة و www.marefa.org/index.php / ، أفريكا (مقاطعة رومانية).

(٢٧) ويكيبيديا (الموسوعة الحرة).

(٢٨) رضا العطار: الهجرات العربية القديمة وأسبابها، مصدر سابق.

(٢٩) إبراهيم محمد أحمد البلولة: الهجرات والقوافل التجارية عبر الصحراء الكبرى وأثرها في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية.

(٣٠) آثار العرب والحضارة العربية الإسلامية في منطقة حوض نهر النيجر (مالي)، http://hifati.yoo٧.com/t٦٠٢٨-topic.

(٣١) وائل الريفي: هجرة القبائل العربية، http://v.٣bir.com/١٨٤٤٣٠/

(٣٢) أحمد إلياس حسين: الهجرات العربية إلى إفريقيا قبل الإسلام (١) سودانيل.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) رضا العطار: الهجرات العربية القديمة وأسبابها، مصدر سابق.

(٣٥)أحمد محمد الأصبحي: تحديات العلاقة العربية الإفريقية (٢ - ٢) صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ١٤٤٨، http://ad.rawasy.com/adj/٢٦sep.net.

(٣٦) أحمد محمد الأصبحي، المصدر السابق.

(٣٧) المصدر السابق.

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩) سيف الإسلام بدوي بشير: جذور التراث الثقافي ودوره بالساحل الشرقي لإفريقيا، http://www.islam ٤africa.net.

(٤٠) انظر: آدم بمبا: الإسلام وتشكيل الهويات،

http://www.qiraatafrican.com/view/?q=٥٠٨

(٤١) **محمد أحمد شفيع**: العلاقات العريقة بين مناطق الشمال إفريقي وجنوب الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا في مجال الثقافة العربية الإسلامية موضوع منشور ضمن حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر، العدد الثالث، ص ٥٣.

(٤٢) سيف الإسلام بدوي بشير: جذور التراث الثقافي، مصدر سابق.

(٤٣)انظر:

www.shahrodi.com/al-menhaj/Almen ٢٣/minha- ١١.htm

(٤٤) سيف الإسلام بدوي بشير: جذور التراث الثقافي..، مصدر سابق ص ٦٤.

(٤٥) انظر:

...www.islamweb.net/newlibrary/ummah_Chapter.php?lang... ١٠

الفصل السادس
سياسات التنافس الدولي في أفريقيا

لا مراء في أنّ القارة الإفريقية كانت أكثر مناطق العالم تهميشاً واستبعاداً على طول مراحل العولمة المختلفة، ومنذ نهاية الحرب الباردة، وتدشين ما يسمّى النظام العالمي الجديد عام ١٩٩١م عانت الدول الإفريقية مزيداً من التهميش؛ بحيث أضحت غير مشاركة في الاقتصاد العالمي، وإنما معتمدة عليه بصورة متزايدة، اتضح ذلك بجلاء من النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية وزيادة عبء الديون الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية، حتى إنه توجد في إفريقيا وحدها (٣٣) دولة من بين (٤٧) دولة وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأقلّ تنمية في العالم.

وعلى الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القارة منذ أواخر القرن الماضي، والتي وُصفت في الدوائر الغربية بأنها تسير وفق معايير التحرر السياسي والاقتصادي بالمفهوم الغربي، فإنّ هذه التحولات أفضت إلى نمط إفريقي جديد في الحكم، هو «الأفروقراطية الجديدة» *New Afrocracy* وهو نمط جديد للحكم يحافظ على تراث الحكم الفردي الشمولي، وإن كان يسمح في الوقت نفسه ببعض ملامح الديمقراطية الليبرالية، وليس بخافٍ أنّ الغرب الرأسمالي يغضّ الطرف عن هذه الأشكال السلطوية الجديدة للحكم في إفريقيا، ما دامت لا تتعارض مع تحقيق مصالحه الإستراتيجية في القارة.

ويشير كثير من الباحثين إلى أنّ تناقص مصالح روسيا في القارة الإفريقية من الناحيتين الإستراتيجية والإيديولوجية صاحَبَها فقدان الاهتمام الغربي بإفريقيا،

فالاتحاد الأوروبي بدأ يركّز اهتمامه في مناطق الجوار الجغرافي، **مثل**: دول حوض المتوسط، ودول أوروبا الشرقية، وحتى بعض مناطق النمو في أمريكا اللاتينية، على أن هذا القول وإن بدا صحيحاً في ظاهره فإنّه لا يُخفي حقيقة الأطماع الدولية في القارة الإفريقية، والتي ظلّت تمثّل دائماً محور سياسات التكالب الاستعماري على القارة، ويكفي أن نشير إلى بعض الأرقام ذات الدلالة الواضحة: فإفريقيا تحتفظ بنحو ٣٪ من إجمالي احتياطي البترول في العالم، وبها ٥٪ من احتياطي الغاز، ونحو ثلث احتياطي اليورانيوم، ونحو ٧٠٪ من الفسفور، و ٥٥٪ من الذهب، و ٨٧٪ من الكروم، و ٥٧٪ من المنجنيز، و ٤٢٪ من الكوبالت... إلخ، ناهيك عن ثراء القارة في مواردها الطبيعية الأوفر، مثل: المياه، والزراعة.

وعليه؛ سوف نحاول في هذه الدراسة أن نشير إلى تطور سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، منذ بداية الاحتكاك الأوروبي وتخاطف إفريقيا وحتى عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر كما أننا سوف نحاول طرح بعض قضايا التنافس الدولي في القارة، **مثل**: أزمة دارفور، والمشكلة السودانية بوجه عام، وأخيراً نطرح صورة المستقبل الإفريقي في ظلّ التنافس الدولي، **وذلك على النحو الآتي**:

أولاً: التنافس الأوروبي من أجل السيطرة والنفوذ في إفريقيا (مرحلة تخاطف إفريقيا):

من المعلوم أن الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا، عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية، قد بدأ منذ القرن الخامس عشر؛ إذ أبحرت السفن

البرتغالية الأولى إلى سواحل غرب إفريقيا في عام (١٤١٨م)، ووصلت بالفعل إلى منطقة الغابات المطيرة قبل أن يُتوفي (هنري الملاح) عام (١٤٦٠م)، وقد أنشأ البرتغاليون عدداً من الحصون الساحلية، مارسوا من خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج، وكذلك العبيد، وخصوصاً خلال القرن السابع عشر.

وقد ازدهرت حركة تجارة العبيد التي اشترك فيها التجار الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون إلى جانب البرتغاليين، وقد أُطلق على هذه الحركة التجارية اسم «مثلث الأطلنطي للتجارة»؛ إذ كانت تجارة العبيد تشمل نطاقاً ثلاثياً للتبادل:

فأولاً: كان التجار الأوروبيون (وبخاصة البريطانيون) يستبدلون السلع التي هي في الغالب الأسلحة الرديئة والملابس بالعبيد الأفارقة، الذين يقدّمهم لهم الشيوخ المحليون من البلدان المحيطة بخليج غينيا في غرب إفريقيا بصورة رئيسية.

وثانياً: يتمّ نقل العبيد كحمولة في السفن عبر المحيط الأطلسي، لكي يباعوا عبيداً للزراعة في جزر البحر الكاريبي والأراضي الأمريكية.

وأخيراً: يملأ التجار سفنهم بالمحاصيل الزراعية، ويبيعونها لدى عودتهم إلى أوروبا.

وطبقاً لبعض المصادر؛ فإنّ عدد الأفارقة الذين نُقلوا عبر الأطلسي في الفترة من (١٦٥٠م) وحتى (١٨٥٠م) يقدّر بحوالي تسعة ملايين نسمة تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين، ونتيجة لسوء المعاملة وقسوة الرحلة فُقد نحو مليونين منهم في الطريق.

وقد تركت تجارة الرقيق آثاراً بالغة على القارة الإفريقية؛ فإذا كانت قد أسـهمت في تنمية العالم الجديد فإنها أضرت بالقـارة الإفريقيـة إضراراً كبـيراً؛ حيـث إنهـا أفضت إلى تغيير جذري في توزيع الأجنـاس البشريـة في القـارة، وكـان الهـدف الأسمى وراء هذه العملية «غير الأخلاقية» هو تحقيق «رفاهية» المجتمع الغربي، وخدمة اقتصاده، وعلى صعيد آخر فقد أدت هذه التجـارة إلى إشـعال الحـروب القبلية، وخلق جوّ من التشاحن والبغضاء بين القبائل الإفريقية وهو ما أفضى في النهاية إلى خلخلة النّظم القبلية التي أصيبت بهزات عنيفة.

ومع ذلك، فقد ترتّب على عملية تهجـير الأفارقـة، واقـتلاعهم مـن جـذورهم، ونقلهم إلى العالم الجديد، شعورهم بالاغتراب والحنين إلى الوطن، ومِنْ ثَمّ نمَتْ لدى هؤلاء العبيد أحاسيس جارفـة بالشخصـية الإفريقيـة، واتجـاه أكيـد نحـو الجـامعـة الإفريقيـة *Pan Africanism* ، يعني ذلك بعبارة أخرى أنّ أحد الآثار التي ترتّبت على حركـة «مثلـث الأطلنطـي لتجـارة العبيـد» هـو نمـو الشـعور بالوحدة لدى هؤلاء الزنوج في المنفى، وبـدء إرهاصـات الجامعـة الإفريقيـة في العالم الجديد.

ومن الملاحظ أنه حتى القرن التاسع عشر تعامل التجار البرتغاليون وغيرهم من الأوروبيين، في محطاتهم وحصونهم التجارية السـاحلية مـع الوسـطاء الأفارقـة بشكل رئيس؛ أي أنّ هؤلاء التجار نجحوا في تحويـل طريـق التجـارة الإفريقيـة بعيداً عن الطريق المعهود عبر الصحراء، والـذي كـان يـربط إفريقيـا بـالمغرب، أفضى ذلك إلى تدعيم قوة الدول الساحلية وثورتهـا، وذلـك عـلى حسـاب دول السودان الغربي.

بيد أن هذا النمط من التجارة الساحلية بدأ يتغير مع ذلك، حينما ألغيت تجارة الرقيق، وأضحى المستكشفون والإرساليون يزحفون إلى مختلف أصقاع القارة، وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى بناء إمبراطورية أوروبية في إفريقيا؛ فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تدافع البريطانيون والفرنسيون والهولنديون والبرتغاليون، وغيرهم من الأوروبيين، من أجل بسط هيمنتهم الاقتصادية والتجارية في إفريقيا، وقد قام هؤلاء ببناء الحصون والقلاع، خصوصاً على طول سواحل غرب إفريقيا؛ وذلك بهدف حماية مصالحهم التجارية وتنميتها.

وثمّة مجموعة من العوامل التي أسهمت في التعجيل بعملية التكالب الاستعماري على إفريقيا، من بينها طموح الملك (ليوبولد الثاني) ملك بلجيكا في بناء إمبراطورية له تشمل منطقة حوض الكونغو، وقيام ألمانيا بضم الكاميرون، وشرق إفريقيا، وجنوب غرب إفريقيا، وتوجولاند، وعليه؛ فقد دعا المستشار الألماني بسمارك في عام (١٨٨٤م) إلى عقد مؤتمر دولي لتخفيف حدة التنافس بين الدول الأوروبية في إفريقيا، وقد انتهى هذا المؤتمر إلى وضع قواعد عامّة لتأسيس مناطق الهيمنة التجارية، على أنّ هذا المؤتمر باعترافه بقيام دولة (الكونغو الحرة) قد أعطى كلاً من فرنسا وبريطانيا الحافز لتوسيع مجال سيطرتهما من خلال إنشاء مستعمرات ومحميات جديدة، وليس بخافٍ أنّ أساس الحدود بين هذه المستعمرات كان مصطنعاً لا يتفق وحقائق الأوضاع الجغرافية والديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب الإفريقية؛ إذ إنه خُطط بشكل تعسّفي، وبما

يخدم المصالح الاستعمارية، وعلى ذلك فقد تم تقسيم إقليم (باكونجو) بين: الكونغو الفرنسية، والكونغو البلجيكية، وأنجولا.

وقد اعتقد كثير من الأفارقة في بداية المرحلة الاستعمارية أنّ توقيع المعاهدات مع الأوروبيين هو نوع من التحالف، أو تدعيم أواصر الصداقة أكثر من كونه عملاً من أعمال الاحتلال والسيطرة، وعليه؛ فإنّ ممالك إفريقية **مثل**: (التيف، وبورتو نوفو، ودوالا) دخلت في اتفاقات مع دول أوروبية وقد اشتكى ملوك هذه الأمم الإفريقية بمرارة حينما انتهكت هذه الاتفاقات وربما أثرت الشعارات التي رفعها الأوروبيون لتغطية أهدافهم الاستعمارية الحقيقية في وجود هذا الاعتقاد الزائف.

ويطرح (جوموكينياتا) بُعداً آخر لسوء الفهم الذي واكب بدايات عملية تخاطف إفريقيا؛ حيث يؤكد أنّ شعب الكيكويو أعطى الأوروبيين حقوق البناء والإقامة في مناطق **مثل**: داجورتي، وفورت سميث، وغيرها، دون أن يكون لديهم أدنى فكرة عن النيات الحقيقية الكافية خلف قوافل التجارة؛ إذ اعتقد هؤلاء أنّ الأمر مجرد عمل تجاري وحسب، ولم يدركوا أنّ هذه الأماكن استخدمت للإعداد من أجل انتزاع هذه الأراضي، لقد أقاموا علاقات ودية مع الأوروبيين، وأمدّوهم بالطعام اللازم لقوافلهم، وكانوا يسلمون بأن هؤلاء المغامرين البيض عائدون لا محالة إلى بلادهم؛ إذ لا يُعقل أن يستوطنوا بشكل دائم أرضاً أجنبية؛ فسرعان ما يغالبهم الحنين للوطن بعد فراغهم من بيع ما لديهم من سلع، ويدفعهم للعودة إلى العيش بين ظهراني أهليهم وعشيرتهم.

وأيّاً كان الأمر؛ فإنّ القوى الأوروبية المختلفة التي تدافعت على إفريقيا (خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتأسيس مستعمراتها) قد نظرت إلى نفسها على أنها تحمل مشعل الحضارة والمدنية إلى جميع مناطق العالم المتخلّف على أن (والتر رودني) يكشف عن حقيقة استعمار إفريقيا، ويرى أنه السبب الرئيس لتخلفها؛ إذ يرى أنّ «الاستعمار لم يكن مجرد نظام للاستغلال، ولكنه نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمّى البلد الأم، ويعتبر ذلك من وجهة نظر إفريقيا بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل إفريقي بموارد إفريقية، ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الجدلية نفسها التي أحدثت التخلف بإفريقيا».

ويمكن القول بصفة عامّة: إن القوى الاستعمارية الأوروبية جميعها تدافعت على إفريقيا؛ بهدف تأسيس إمبراطوريات استعمارية، وهي العملية التي أُطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر اسم «التكالب الاستعماري على إفريقيا» *The Scramble for Africa*.

ومع اختلاف النّظم والسياسات الاستعمارية؛ فإن ثمّة مجموعة من الملامح العامّة مثلت قاسماً مشتركاً للحركة الاستعمارية في إفريقيا، **لعلّ من أبرزها**:

١ - أنّ جميع الدول الاستعمارية رفعت شعار «الأبوية السياسية» *Political Paternalism* ؛ أي أنها جاءت إلى إفريقيا من أجل مهمة عالمية حضارية، وهي نشر المدنية بين الأفارقة، ويبدو أن البعثات التبشيرية أسهمت بشكل بارز في تعضيد هذا الاعتقاد، لقد نشرت إحدى البعثات التبشيرية بياناً حماسياً لأعضائها في إحدى جرائد ساحل الذهب **جاء فيه**:

«إلى الأمام يا جنود المسيح حيث بلاد الكفر والوثنية، كُتُب الصلوات في جيوبكم ما هي إلا بنادق في أيديكم، خذوا البشرى السعيدة حيث أماكن التجارة، انشروا الإنجيل مع البندقية!».

وحينما تحولت المحميات الإفريقية إلى مستعمرات؛ فإنّ الدول الأوروبية لم تأخذ هذا الشعار بمحمل الجد، حيث أفصحت عن وجهها الحقيقي في استغلال ثروات القارة الإفريقية وخيراتها، ويبدو أنّ فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية جدية في رفع هذا الشعار؛ ففي وقت مبكر من عام (١٨٨٤م) تمّ تأسيس «الأليانس فرانسيز» أو (التحالف الفرنسي) كأداة للهيمنة التعليمية الثقافية، وقد دعمته الحكومة الفرنسية، على أنّ الفرنسيين ركّزوا في الواقع على انتقاء أقلية صغيرة من الأفارقة يمكن إخضاعها بالكامل لعملية الاستيعاب الثقافي؛ كي تصبح مؤهلة لمساعدة فرنسا في إدارة المستعمرات الشاسعة التي تمتلكها في إفريقيا.

٢ - أنّ الحركة الاستعمارية في إفريقيا واجهت - بعد انكشاف أهدافها الحقيقية - مقاومة عنيفة من الأفارقة؛ ففي غرب إفريقيا لم يتمكن الاحتلال الفرنسي من التوسع عبر غامبيا وكازامانس، بعد القضاء على مقاومة «مامادولامين» (١٨٨٥م - ١٨٨٧م)، كما أنّ (شعب آبي) في شرقي ساحل العاج عبّر عن مقاومته للاحتلال بشكل بطولي، استمر نحو ٢٧ عاماً خلال الفترة (١٨٩١م - ١٩١٨م)، وفي شرق إفريقيا اندلعت ثورة «الماجي ماجي»

عام (١٨٩٠م)، وقد شاركت في هذه الحركة الشعبية جماعات شتّى، من بينها العرب والسواحيلي، أضف إلى ذلك أنّ «السوزو» و «الزولو» (بزعامة شاكا) قاومت بشكل عنيف كلّ مظاهر الهيمنة الاستعمارية في الجنوب الإفريقي، خلال أعوام الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

٣ - لقد أفضت عملية التدافع الأوروبي على احتلال إفريقيا إلى خلق ظاهرة «**الدولة الحديثة**»؛ إذ سعت الدولة الأوروبية إلى وضع أسس «السلطة الاستعمارية»، فأنشأت الهياكل الإدارية والبنى الأساسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض، ومِنْ ثَمّ فإنّ الدولة الإفريقية المعاصرة **في معظم الحالات**: هي نتاج استعماري؛ أي أنّ أساسها مصطنع، ولا تعبّر عن واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وفقاً لمفهوم الدولة القومية؛ فالإقليم - وهو وعاء الدولة - ليس إلا نتاج تحديد تعسّفي من السلطة الاستعمارية في إطار منظومة توازن القوى التي حكمت عملية تخاطف إفريقيا، ومجتمع الدولة يموج بالعديد من الجماعات المتمايزة في ثقافتها ولغاتها وأديانها، ومِنْ ثَمّ انتفت إرادة التعايش الجماعي في سياق هذه الدولة المصطنعة؛ ولذلك فإنّ ظاهرة «**الدولة الإفريقية**» التي أنشأها الاستعمار: هي تعبير قانوني أكثر من كونها حقيقة واقعية واجتماعية.

٤ - ارتبط بمحاولات الدولة الأوروبية الاستعمارية خلق الهياكل الإدارية والبنى الأساسية (التي سبق الإشارة إليها) ظهور «دولة مصطنعة» *Artificial State* ، وبحدود مصطنعة، لقد رسمت حدود المستعمرات على خرائط في أوروبا بما يتماشى مع المصالح الاستعمارية ومِنْ ثَمّ فإنها لم تراع الظروف الطبيعية

والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإفريقية؛ ولذلك فإنّ مشكلات الحدود الإفريقية تُعَدّ من مواريث الحكم الاستعماري.

٥ - أدى الغزو الاستعماري لإفريقيا إلى تنامي الروح الوطنية الإفريقية؛ فمنذ المراحل الأولى لغزو القارة عبّرت روح المقاومة الوطنية الإفريقية عن نفسها دائماً، ودون انقطاع تحت أشكال مختلفة، جانبها التوفيق أحياناً ولفّها غموض الرؤية أحياناً أخرى، ولكنها بقيت متأججة، حتى عاد لإفريقيا الاستقلال الذي فقدته، ومِنْ ثَمّ ليس صحيحاً ما رددته الأدبيات الاستعمارية من انعدام الشعور الوطني لدى الأفارقة.

أيّاً كان الأمر؛ فإنّ الحكم الاستعماري في إفريقيا كانت له جوانب سلبية عديدة، كما أنّ المآسي المترتبة عليه أكثر من أن تحصى، يكفي أن نذكر على سبيل المثال أنه في عام (١٩٠٥م) قام اثنان من رجال الإدارة الاستعمارية الفرنسية بنسف عامل إفريقي بالديناميت في مدينة برازافيل لمجرد اللهو والتسلية!

ومع ذلك يذكر بعضهم أن ثَمّة جوانب إيجابية للاستعمار في إفريقيا، ومن ذلك على سبيل المثال: ضبط الصراعات القبلية، وتأسيس إطار للوحدة الإفريقية، وبناء شبكات الطرق الممهدة، وخطوط السكك الحديدية، والمواني وغيرها من أركان البنية الأساسية، مثل: إقامة المدارس، والمستشفيات والكنائس، والسيطرة على أمراض الماشية من خلال استخدام التحصينات البيطرية اللازمة.

ثانياً: **التنافس الدولي في إفريقيا بعد الحرب الباردة (جدلية الهيمنة والتهميش)**:

بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها، وتحقيق المملكة السياسية – على حدّ تعبير (كوامينكروما) –، اتخذ التكالب الأوروبي على موارد القارة الطبيعية شكلاً آخر يتفق مع طبيعة النظام الدولي السائد، ففي إطار سياسات الحرب الباردة، والمواجهة الإيديولوجية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي كانت القارة الإفريقية هي الضحية، **وقد عبّر عن ذلك الموقف المثل الإفريقي القائل**: «إذا تصارع فيلان فإن الذي يُعاني هي الحشائش من تحت أقدامهما» ويعكس ذلك المعاناة الإفريقية في إطار مرحلة الحرب الباردة.

وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وظهرت العولمة الجديدة في ثياب أمريكية تكالبت القوى الكبرى مرة أخرى على مناطق الثروة والنفوذ في القارة الإفريقية، وعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة باتت إفريقيا تُشكّل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد.

وسوف نحاول في هذا الجزء إبراز سياسات التنافس الأمريكي الأوروبي في إفريقيا؛ وذلك على النحو الآتي:

التنافس الأمريكي الأوروبي:

على الرغم من التغيّر الذي يبدو لأول وهلة في توجهات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا منذ عام ١٩٨٩م؛ فإن الأهداف الأمريكية الإستراتيجية في إفريقيا ظلّت ثابتة لم تتزحزح؛ **إذ أنها تسعى إلى**:

– حماية خطوط التجارة البحرية.

- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

- فتح الأسواق أمام حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية.

- دعم قيم الليبرالية ونشرها، ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، ولو من الناحية البلاغية.

ومع ذلك؛ فإنّ المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا عبر التركيز في دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جُدد.

مرتكزات السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا:

وقد اتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام ١٩٩٨م؛ إذ سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة، على أن رفع شعار «اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي» لن يكفي وحده لإنهاء عمليات تهميش القارة الإفريقية؛ ولذلك فإنّ السياسة الإفريقية للولايات المتحدة تعتمد **على المرتكزات الأساسية الآتية**:

١ - التركيز في مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة، **مثل**: جنوب إفريقيا في الجنوب، ونيجيريا والسنغال في الغرب وإثيوبيا في الشرق.

٢ - طرح قضايا معينة، ووضعها على قائمة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، **مثل**: الإرهاب والتطرف، وتدفق المخدرات، والجريمة الدولية وحماية البيئة، وحقوق المرأة الإفريقية، و... وهلم جرّاً.

٣ – المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات، وهنا يقتصر الدور الأمريكي على التمويل والتدريب.

٤ – العمل على محاصرة النّظم غير الموالية، والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، مثلما كان عليه الحال مع السودان وليبيا.

٥ – تأمين فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة وتعزيزها، وهو ما يؤكّده مبدأ «**التجارة بدلاً من المساعدات**».

ومن الملاحظ أنّ الولايات المتحدة قد تركت لفرنسا، لعقود طويلة إبّان الحرب الباردة، المجال في إفريقيا للقيام بمهمة الشرطي، وتحاول فرنسا اليوم إيجاد صيغة جديدة للشراكة مع إفريقيا؛ لكي تخرج من الموقف المعقّد الذي وصفه وزير التعاون الدولي الفرنسي (شارل جوسلين) بأنّ «فرنسا توفّر معظم المساعدات، وتحصل أمريكا على معظم الفوائد الاقتصادية».

وفي أول جولة إفريقية له عام ١٩٩٦م أكد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك (وارن كريستوفر) بأنّ الحقبة التي كانت تقسم فيها إفريقيا إلى مناطق للنفوذ قد ولّت، وفات أوانها.

إفريقيا والحرب على الإرهاب:

احتلت إفريقيا مكانة مهمّة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الخاص بمحاربة الإرهاب، وربما يُعزى ذلك إلى عدة أسباب، **لعل من أبرزها:**

١ – تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة في كثير من المناطق الإفريقية ولا سيما منطقة القرن الإفريقي، وطبقاً لبعض المعلومات الاستخبارية الغربية؛ فإنّ

الصومال بعد انهيار الدولة فيها في أعقاب الإطاحة بالرئيس سياد بري أضحت ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات التي تضعها الولايات المتحدة على لائحة الإرهـــاب، وعليه فإنّـــه لا يمكن التغاضي عن أهمية الصومال ومنطقة القرن الإفريقي في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب.

٢ - أهمية بعض الدول، مثل السـودان، في إطـار بنـاء التحـالف الـدولي المـوالي للولايات المتحدة؛ بهدف محاربة الإرهاب، ومن المعلوم أنّ أسـامة بـن لادن قـد أقام في السودان، كما أنّ هناك ارتباطات ثقافيـة بالتجمعـات الإسـلامية في دول الجوار الجغرافي للسودان.

٣ - تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة في القـارة الإفريقيـة يجعلهـا بيئـة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب، **وطبقاً لبعض الباحثين**: «تُعَدّ إفريقيا الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الـدولي، فالحـدود يسـهل اختراقهـا ومؤسسـات فرض النظام والقانون ضعيفة، والموارد الطبيعية وفيرة ومناطق الصراع متعددة، والدولة الوطنية إمّا هشّة أو ضعيفة أو تحتضر.. كلّ ذلك يجعل من بعض الدول الإفريقية ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات (الإرهابية)».

٤ - أضف إلى ذلك التجارة غير المشروعة في الألمـاس في منـاطق «حـوض نهـر مانو»، ومنطقة «البحيرات العظمى».

وعليه؛ فقد اهتمت الإدارة الأمريكية بدعم العلاقات الأمنيـة والعسـكرية مـع الدول الإفريقية في إطار ما يسمّى (الحـرب عـلى الإرهـاب)، ففـي يونيـو عـام ٢٠٠٣م أعلن الرئيس بوش عن مبادرة أمريكيـة قيمتهـا (١٠٠) مليـون دولار لزيادة قدرة دول شرق إفريقيا على محاربة الإرهاب.

تأمين الواردات الأمريكية من النفط الإفريقي:

في **السنوات الأخيرة** بدت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بمصادر البترول الإفريقي كبديل عن بترول الشرق الأوسط، وعليه؛ فإنّ الإدارة الأمريكية تنظر الآن إلى النفط في إفريقيا باعتباره مصلحة قومية إستراتيجية، وعليه؛ تصبح بعض الدول، مثل: نيجيريا وأنجولا والجابون، مصادر مهمّة لتوفير النفط.

في الوقت الراهن توفر إفريقيا جنوب الصحراء خُمْس واردات الولايات المتحدة من النفط، وتتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب إفريقيا بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

يعني ذلك أنّ واردات أمريكا من البترول الإفريقي سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي، وعليه؛ فإنّ الولايات المتحدة ستبذل أقصى ما في وسعها لتأمين مصادر البترول في غرب إفريقيا.

توجهات السياسة الفرنسية إزاء إفريقيا:

أيّاً كان الأمر؛ فإنّ السياسة الإفريقية لفرنسا، شأنها شأن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، قد شهدت تغيرات وتحولات راديكالية وهو ما أكده الرئيس جاك شيراك يوم ٢٧/ ٨/ ١٩٩٧م، حينما أشار إلى عزم بلاده على عدم التدخل عسكرياً أو سياسياً في الدول الفرنكفونية الأربع عشرة المتعاملة بالفرنك في إفريقيا.

وقد اشتمل التغيّر في توجهات السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا على ما يأتي:

١ - تسعى فرنسا إلى توسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية لتشمل باقي دول القارة؛ أي أنّ جلّ مساعداتها المالية لن يقتصر على مستعمراتها السابقة؛ إنما تستهدف باقي دول القارة.

٢ - تعتزم فرنسا التخلّي عن دورها العسكري من «منطقة الفرنك»، وهو ما أكدته عملية إغلاق قاعدتين عسكريتين في جمهورية إفريقيا الوسطى والتي انطلقت فرنسا عن طريقهما للتدخل في العديد من المواقف والأزمات التي شهدتها مستعمراتها السابقة، كما أنّ حوالي ١٨٠٠ جندي فرنسي تقررت عودتهم من قواعدهم الإفريقية.

ويبدو أنّ السياسة الفرنسية بتركيزها في المحور الأوروبي، ولا سيما قضية الانضمام للاتحاد المالي والاقتصادي الأوروبي، لا تغفل في الوقت نفسه مصالحها التجارية مع إفريقيا، خصوصاً مع دول معينة مثل: نيجيريا وجنوب إفريقيا.

التنافس الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة:

ويبدو أنّ التوجهات الجديدة لكلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا إزاء إفريقيا، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد أبرزت - ولو من طرف خفي - تنافساً حقيقياً بين البلدين، ويمكن للمرء أن يدرك ذلك في الحرب الأهلية الرواندية، حيث كانت القوات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عدداً، وهو الأمر الذي دفع بالإعلام الأمريكي إلى التركيز في المشكلة، وفي الدور الفرنسي في تزويد نظام «هابياريمانا» السابق بالأسلحة والمعدات.

كما أنّ الدور الأمريكي في إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة «البحيرات العظمى» لا يتفق مع المصالح الفرنسية، ومع ذلك فإنّ ثمّة قدراً من التعاون والتنسيق بين الأطراف الأوروبية والأمريكية في مواقفها تجاه قضايا إفريقيا.

ففي أعقاب التورط الأمريكي في الصومال، والتورط الفرنسي في الأزمة الرواندية، اقتنع الطرفان بضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة أنفسهم وبناء على ذلك؛ تم الاتفاق في مايو / أيار ١٩٩٧م بين كلٍّ من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على تقديم مشروع إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بشأن تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بحفظ السلام في إفريقيا.

أثر التنافس الفرنسي الأمريكي في العلاقات العربية الإفريقية:

أيّاً كانت الأهداف والمصالح وراء التنافس الأوروبي الأمريكي في القارة الإفريقية؛ فإنه يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية الإفريقية؛ **وذلك لأكثر من متغير واحد:**

فأولاً: تركّز هذه الدول في مناطق إقليمية معينة، وتدعم قادة موالين لها فالسلوك الأنغلو - أمريكي يدعم الأقليات الحاكمة في كلٍّ من رواندا وبوروندي وأوغندا، والحرص على خلق مناطق نفوذ في منطقة القرن الإفريقي الكبير يعرض المصالح العربية للخطر، وينبغي أن نشير في هذا السياق إلى قضية المياه واستخدامها كورقة ضغط في مواجهة كلٍّ من مصر والسودان.

وثانياً: أنّ الوجود الأمريكي يرتبط دوماً بالوجود الإسرائيلي، حيث تسعى الدولة العبرية من جراء خططها المتعلقة بالبحيرات العظمى، ومنابع النيل عموماً، إلى فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين وكذلك جعل أبواب المنطقة مشرعة أمام المصالح الأمريكية.

وثالثاً: أنّ هذه القوة الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة ويتضح ذلك جليّاً في الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب، ومن هنا كان التسويغ الأمريكي لقصف «مصنع الشفاء للأدوية» بالخرطوم بأنه عمل مشروع لمكافحة الإرهاب، وعزل الدولة الراعية له، ونظراً لأنّ هذه الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الإفريقية غير العربية، مثل: كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فإنّ ثمّة محاولات حثيثة لترويع هذه الدول من محاولات الاختراق وزعزعة أمنها من جانب بعض الحكومات والجماعات الأصولية في العالم العربي.

ولعلّ موقف الولايات المتحدة من الصراع الدائر في جنوب السودان، ودعمها مبادرة «إيغاد» *(IGAD)* الإفريقية، وليس المبادرة المصرية الليبية لتسوية الأزمة السودانية، لهو من قبيل بث روح الانقسام بين العرب والأفارقة.

التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا:

لقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية في توجيه الأنظار الإسرائيلية صوب إفريقيا، ومن ذلك انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥م بغياب إسرائيل، ثم حصول عدد كبير من الدول الإفريقية على استقلالها في الستينيات وزيادة قدرتها التصويتية في الأمم المتحدة، إضافة إلى إنشاء منظمة الوحدة

الإفريقية عام ١٩٦٣م، وتمتع الدول العربية الإفريقية بعضويتها، كلّ ذلك أفضى إلى هجمة دبلوماسية إسرائيلية على إفريقيا، حتى إنه بحلول عام ١٩٦٦م كانت إسرائيل تحظى بتمثيل دبلوماسي في كلّ الدول الإفريقية جنوب الصحراء باستثناء كلٍّ من الصومال وموريتانيا.

ومع التغيرات التي شهدها النظام الدولي في أعوام التسعينيات، وسقوط النظم الشعبوية والماركسية اللينينية، والدخول في عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، تسارعت عودة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، حتى إنه في عام ١٩٩٢م وحده قامت ثماني دول إفريقية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل لتعزيز سياستها الإفريقية بدرجة تفوق طموحاتها خلال عقد الستينيات وأوائل السبعينيات، وبالفعل توجد إسرائيل اليوم في نحو ٤٨ دولة إفريقية.

وأيّاً كان الأمر؛ فإنّ إسرائيل تسعى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تحقيق أهدافها التوسعية بحسبانها قوة إقليمية، وذلك على حساب النظام الإقليمي العربي.

ثالثاً: **التنافس الدولي حول دارفور**:

يتألف إقليم دارفور الذي يقع في أقصى غرب السودان من عرقيات وإثنيات عربية وإفريقية متعددة، لعلّ من أِشهرها: الفور، والزغاوة، والمساليت والرزيقات، وتمتد جذور بعض هذه الجماعات العرقية إلى دول الجوار، ولا سيما تشاد وإفريقيا الوسطى، وهو ما يضفي على النزاع في الإقليم بُعداً إقليمياً مهماً.

وقد تأثر الإقليم الدارفوري بالثقافة الإسلامية منذ زمن بعيد؛ حيث أُقيمت المدارس، وتمّ إرسال الوفود الدراسية للتعلم في الأزهر الشريف

وهو ما يتضح من وجود رواق خاص بهم، وعليه؛ فقد أضفت هذه الثقافة الإسلامية المشتركة، بالإضافة إلى عمليات التزاوج بين الجماعات العرقية المختلفة، روحاً من التعايش السلمي بين جميع سكان دارفور.

ونظراً لوجود اختلافات في أنماط الحياة بين القبائل البدوية الرُّحل، والتي تنتمي معظمها للأصل العربي، والقبائل الزراعية المستقرة، والتي تنتمي في معظمها للأصل الإفريقي، فقد حدثت مناوشات ونزاعات بسبب محاولات السيطرة على مصادر المياه والكلأ، ولعلّ أشهر هذه المناوشات ما حدث عام ١٩٦٧م بين عرب الرزيقات وقبائل المعالية، ولكن تمّ الاتفاق على تسوية هذه النزاعات وفقاً للآليات التقليدية والأعراف السائدة.

على أنّ موجات التصحّر والجفاف كانت تضفي على هذه النزاعات بُعداً خطيراً، غير أنّ هذه الأوضاع بدأت في التغيّر إلى الأسوأ نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، والتي تربطها مع دارفور علاقات واسعة عبر الحدود المشتركة.

ونظراً لمساحة الإقليم الشاسع (يعادل مساحة فرنسا نفسها)، وضعف الحكومات المركزية في الوقت نفسه الذي اشتدت فيه أوزار الحرب في الجنوب أصبح إقليم دارفور ساحة خلفية لتهريب الأسلحة، والتي استخدمتها القبائل فيما بعد لحسم خلافاتها القبلية، أضف إلى ذلك فإنّ ميليشيات الجنجويد المسلحة، والتي زعم أنّ الحكومة السودانية تساندها قد مارست دوراً رئيسياً في مأساة إقليم دارفور.

وأيّاً كان الأمر؛ فإنّ الإدارة الأمريكية سارعت إلى إدانة ما يحدث في دارفور، باعتبارها كارثة إنسانية، وفي يونيو ٢٠٠٤م أصدر الكونجرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية، كما أنّ وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) قام بزيارة الإقليم، وأدان حكومة الخرطوم لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، ومحاكمة قادتها، وتحركت الإدارة الأمريكية كذلك باتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن؛ بغرض فرض عقوبات اقتصادية على السودان.

وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراراً في يوليو ٢٠٠٤م أنذر فيه الحكومة السودانية باتخاذ تدابير معينة بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ إذا لم تسارع الخرطوم في غضون ثلاثين يوماً بنزع سلاح الجنجويد وتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين.

لكن ما دوافع توقيت الحملة الأمريكية تجاه أزمة دارفور؟

نستطيع أن نشير إلى أكثر من اعتبار واحد:

- **الاعتبار الأول**: الخروج من المستنقع الآسيوي (الأفغاني والعراقي)، ومحاولة تضخيم جانب «التدخل الإنساني» في دارفور، وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين؛ حيث أنّ طرفي الصراع هناك من المسلمين يعني ذلك محاولة «تجميل» السياسة الخارجية الأمريكية، ودرء التهم عنها بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب تستهدف المسلمين في المقام الأول.

- **الاعتبار الثاني**: التدخل في الحالة السودانية عمل مأمون الجانب؛ لأنه سوف يتم من خلال قوات إفريقية وتحت مظلة الاتحاد الإفريقي، حيث إنّ مجلس الأمن والسِلْم الإفريقي التابع له يسمح بالتدخل لحفظ السلم وإيقاف جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الولايات المتحدة قد أقرت منذ عام ١٩٩٧م بالتزاماتها اللوجستية لدعم قوات حفظ سلام إفريقية وتدريبها، وهو ما يمكن تطبيقه في الحالة السودانية.

- **الاعتبار الثالث**: يرتبط بالصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى، ولا سيما فرنسا، إذ تبدو رائحة البترول في غرب السودان قوية، ومواجهة النفوذ الفرنسي التقليدي في تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة، فهل يشهد سيناريو التدويل للأزمة في دارفور توقيع «اتفاق فاشودة» آخر على غرار الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤م لتقسيم المصالح، والنفوذ في الشمال الإفريقي؛ لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا؟!

الصراع من أجل السيطرة على النفط في السودان:

في عام ١٩٨٠م حصلت فرنسا على حقّ التنقيب على النفط، وإنتاجه في مساحة تبلغ (١٢٠.٠٠٠) كم٢ بين ملكال وبور، وقد أظهرت تقديرات المهندسين الفرنسيين أنّ المنطقة المستهدفة تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط، ويعتقد أنّ السودان تملك أكبر احتياطات غير مستغلة من النفط في إفريقيا وأوروبا تفوق تلك الموجودة في خليج غينيا، ويُشكّل النفط نحو ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في السودان.

ومع ذلك، فقد اضطرت فرنسا في عام ١٩٨٥م إلى تعليق عملياتها في التنقيب عن النفط في السودان، وذلك تحت وطأة الحرب في جنوب السودان، وقد احتفظت فرنسا بعلاقات وثيقة مع نظام الحكم في الخرطوم؛ حيث وفّرت له الدعم اللوجستي والعسكري.

وبالمقابل؛ فإنّ الولايات المتحدة وفي إطار سياستها الرامية إلى عزل نظام الإنقاذ قدّمت العون والدعم لجماعات التمرد السودانية في كلٍّ من أوغندا وإريتريا وإثيوبيا، وحاولت الإدارة الأمريكية جاهدة منع الشركات غير الأمريكية من استغلال النفط السوداني، فمارست ضغوطاً على شركة تاكسمان الكندية، حتى إنها تواجه تُهماً جنائية بالمشاركة في أعمال التطهير العراقي أمام أحد المحاكم الأمريكية.

وإزاء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان عام ١٩٩٧م؛ أصبح المجال واسعاً أمام الصين، وبعض القوى الآسيوية الأخرى للاستثمار في مجال النفط السوداني، لقد أضحت الصين تستورد نحو ٦٪ من إجمالي احتياجاتها النفطية من السودان، وتمتلك «شركة البترول الوطنية الصينية» نحو ٤٠٪ من أسهم «شركة بترول أعالي النيل»، والتي تسيطر على اثنين من أهمّ حقول البترول في ولاية «أعالي النيل».

رابعاً: ما العمل؟ (مستقبل إفريقيا في عصر الهيمنة الأمريكية):

يرى المفكر الإفريقي الأبرز (علي مزروعي) أنّ تاريخ العولمة مرتبط بنهب ثروات إفريقية واستغلالها، وعليه؛ فإنّ الأفارقة مطالبون باتخاذ الإجراءات الآتية لمواجهة ظاهرة تغوّل العولمة، ومقاومة تهميش القارة الإفريقية:

- إقامة المؤسسات الإفريقية ودعمها بما يعـزز مـن عمليـة التكامـل الإقليمـي؛ وذلك بهدف تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات.

- تشجيع التوجهات الوطنية نحو تحقيق الديموقراطية؛ بما تعنيه من سيادة قـيم الشفافية والمساءلة.

- إقامة تحالف دولي جديد؛ بهدف دعم جهود التنميـة الإفريقيـة، بحيـث يضـم دولاً مانحة، مثل: اليابان وتايوان، والصين وكوريا الجنوبية، ويمكن للمجتمـع الدولي أن يساهم في توفير الدعم اللازم لتحقيق النهضة الإفريقيـة، وغنـي عـن البيان في هذا السياق أنّ (النيباد) تمثّل خطوة مهمّة في إمكانية بناء هذا التحـالف الدولي.

خلاصة القول:

يتضح مما سبق أنّه مع انتهاء الحرب الباردة ساد منطق التنافس الدولي على القارة الإفريقية مرة أخرى بين الأقطاب الرئيسة للنظـام الـدولي (الولايـات المتحـدة، وأوروبا، واليابان، والصين)، وذلك بهدف استغلال ثـروات القـارة ومواردهـا الطبيعية، وإذا كانت الدراسة تشير إلى حقيقـة التنـافس بـين الولايـات المتحـدة وبعض القوى الأوروبية، ولا سيما فرنسا، على اكتساب مناطق النفوذ والسيطرة في إفريقيا، فإنّ واقع الأمر يشير إلى حدوث نوع من التفاهم بين هذه القوى، كما يتضح من التعاون الفرنسي الأمريكي في مجال محاربة الإرهاب في إفريقيا.

وعليه؛ فإنه لا سبيل أمام إفريقيا لمواجهة عمليات التهميش والهيمنة التي تمارس ضدها من جانب قوى العولمة الجديدة سوى تكريس سياسات الاعتماد الجماعي على الذات، ودعم مؤسسات الاتحاد الإفريقي بما يحقّق في نهاية المطاف شروط النهضة الإفريقية، عندئذ يتحول الوهن الإفريقي إلى قوة فاعلة في النظام الدولي!

الإحالات والهوامش

(*) **أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة**، ونائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية.

١ – **د. حمدي عبد الرحمن**: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

٢ – **د. نيفين حليم**: التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا، في: صلاح سالم زرنوقة (مشرف)، العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، عدد ١٨، ٢٠٠٠م.

٣ – **د. حمدي عبد الرحمن**: السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، يناير ٢٠٠١م، ص (١٩٢ – ١٩٣).

٤ – **د. حمدي عبد الرحمن**: السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠١م، ص (١١١ – ١١٣).

٥ – **د. إجلال رأفت**: السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١م، ص (٨ – ٢٣).

٦ – **د. أحمد ثابت**: العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجهات الأمريكية إزاء السودان، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

٧ – **هاني رسلان**: أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٢م.

٨. *Mahmood Mamdani, how can we name the Darfur crisis: preliminary thoughts on Darfur, New York, University of Columbia, ٢٠٠٤.*

٩. *Michael Shurkin, france and the Darfur crisis, Washington DC: the Brookings institution, US-Europe analysis series, January ٢٠٠٥.*

١٠. *Ali Mazrui, From Slave Ship to Space Ship: Africa between marginalization and globalization African studies quarterly, vol.٤, ١٩٩٨.*

الفصل السابع
دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا (حالة نيجيريا)

تتبوأ إشكالية بناء الدولة في إفريقيا اهتماماً بالغاً لدى الأكاديميين والباحثين، خصوصاً في الدراسات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى المناظرات الواسعة التي حظيت بها داخل الأدبيات الإفريقية، والتي تزامنت مع رحيل المستعمر، خصوصاً في مطلع الستينيات من القرن الماضي، إذ اتسمت هذه الفترة باستقلال العديد من الدول في العالم، ومن بينها الدول الإفريقية التي مارست عليها القوى الأوروبية الكبرى من خلال الاستعمار شتّى أنواع التهميش.

وقد تميّزت هذه المرحلة بقيام دولة ما بعد الاستعمار *STATE POSTE COLONIALE*، الدولة التي انصبّت جهود القائمين عليها في بناء مؤسساتها والعمل على تحقيق المشاريع وخطط التنمية فيها، وقد سارت العديد من الدول الإفريقية على نظام (الحزب الواحد) كآلية لتجسيد بناء الدولة الوطنية المستقلة وخطوة في تقوية أواصر الوحدة الوطنية بين مكوّنات الشعوب الإفريقية، لكن النتائج أظهرت فشل هذا النظام (الحزب الواحد) في تقوية مؤسسات الدولة وفي ضمان الوحدة بين شرائحها، وقد شكّل ذلك الوضع تسويغاً للتدخلات المتكررة للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، والقيام بانقلابات عسكرية للسيطرة على السلطة في عدة دول إفريقية[1]،ومنها دولة نيجيريا والتي سنتناولها كمثال على هذه الإشكالية.

أولاً: موقع نيجيريا الجغرافي والجيوستراتيجي:

تقع نيجيريا في أقصى غرب إفريقيا، وتطل على المحيط الأطلسي شمال خط الاستواء، ويحدّها غرباً دولة بنين، وفي الشمال النيجر، وفي الشرق تشاد والكاميرون، وتطل جنوباً على خليج غينيا.

مما سبق نجد أن نيجيريا تتموقع في فضاء جيوستراتيجيٍّ مهمٍّ جدّاً ويجعل منها موقعها حلقة وصل بين غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى.

وما يعزّز هذا الموقع الجيوستراتيجي لنيجيريا عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية على مستوى القارة، مثل منظمة الاتحاد الإفريقي، ومنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا *(CEDEAO)*[2]، إضافة إلى الاحتياطيات الضخمة من النفط التي تتوفر عليها نيجيريا، حيث تعدّ من أكبر الدول الإفريقية إنتاجاً للنفط[3]، والسادسة على المستوى العالمي.

يُضاف إلى ما سبق الجهود المهمة التي تبذلها في حلّ نزاعات البلدان المجاورة لها، سواء من خلال تدخلها العسكري، كما في ليبيريا (١٩٩١م) في إطار قوات الإيكواس، أو من خلال إرسال جنود لحفظ السلام، كما هو الحال إبّان الحرب الأهلية التي عرفتها سيراليون في (١٩٩٨م)، كل ذلك جعل البلد قوة إقليمية مهمّة على صعيد القارة[4].

ثانياً: سكان البلد وتركيبتهم العرقية:

نيجيريا هي أكبر الدول الإفريقية من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها ١٧٣أ٦٠ مليون نسمة؛ طبقاً لإحصائيات ٢٠١٤م.

وتتميز التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري بسمة التعقيد نتيجةً للتعدد العِرقي والإثني والقبلي، حيث تشكّل القبيلة الوحدة الأساسية في تركيبته على العموم، ويصاحب ذلك التعدّد اللغوي، ويوجد نحو مائتين وخمسين مجموعة قبلية، **ومن أبرز هذه القبائل:**

١ - قبيلة الهوسا/ فولا(٥): تبلغ نسبتها ٣١٪ من الشعب.

٢ - قبيلة اليوربا: تبلغ نسبتها ٢١٪، ويتحدثون لغة اليوربا.

٣ - قبيلة الإيبو: تبلغ نسبتها ١٨٪، من مجموع سكان نيجيريا، ويتحدثون لغة الإيبو.

إضافة إلى جماعات عرقية أخرى، **مثل**: الكانوري، والنوفي، والتيف... وغيرهم.

لكن على الرغم من التنوّع والتعدد داخل مجتمع نيجيريا تبقى المجموعات القبلية الثلاث، أي: (الهوسا/ فولا، واليوربا، والإيبو)، **هي**: التي تشكّل غالبية السكان.

وتتركز مجموعات (الهوسا/ فولا) في الأقاليم الشمالية في ولايات: (سكت، وجمفر، وكتسن، وكانو، وبرونو... إلخ)، وغالبيتهم مسلمون، حيث تقدّر نسبتهم بحوالي ٩٨٪.

أما مجموعة اليوربا؛ فتستوطن بكثافة الأقاليم الجنوب الغربية، وينقسمون إلى مسلمين ومسيحيين.

ثم قبائل (الإيبو) في الأقاليم الشرقية، وغالبيتهم من المسيحيين.

وقد تميّزت العلاقات بين هذه القبائل بالصراعات الدموية التي أدت إلى سقوط

الآلاف من الضحايا بسبب التنافس على السلطة، أو الاقتتال من أجل الحسابات الاقتصادية[6]، مثلما وقع في الحرب الأهلية بمنطقة (يافرا) في نهاية الستينيات من القرن الماضي، والمذابح المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين في أكثر من مرة، في مختلف مناطق البلد، وأخذت غالبية تلك الصراعات طابع القبلية أو التعصب الديني، بسبب التعدد الديني الذي يزخر به البلد من الإسلام والمسيحية، إضافة إلى الديانات التقليدية، كلّ ذلك شكّل مصدراً للصراعات والتوترات في بعض الحالات[7]، ويبقى الإسلام هو الغالبية بالرغم من هذا التعدد الديني، حيث تقدّر نسبة المسلمين بحوالي: ٤٥٪ من مجموع السكان، ويوجدون بكثافة في شمال البلد، وفي المقابل يوجد المسيحيون بشكلٍ كبيرٍ في الأقاليم الجنوبية من نيجيريا، كلّ ذلك أنتج نمطاً من التنوع والثراء للهوية الثقافية النيجيرية[8].

ثالثاً:طبيعة النظام السياسي:

استقلت نيجيريا عن المستعمر البريطاني في عام ١٩٦٠م، حيث شكلت جمهورية تقوم على الاتحاد الفيدرالي، ذلك الاتحاد الذي جمع الولايات الثلاث الكبرى، والتي كانت قائمة في عهد السيطرة البريطانية، **وهي**: ولايات: الشمال والشرق والغرب، وإن كان في كلّ إقليم جماعة عرقية تشكّل الأغلبية وتهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، إلا أنّ ذلك لا ينفي وجود جماعات وأعراق أخرى متباينة إثنيّاً وعرقيّاً[9].

ومثلما هو الحال في غالبية الدول الإفريقية؛ فإنّ نيجيريا أيضاً عرفت صراعات وحروباً بين مكوّناتها العِرقية من أجل الحصول على نفوذٍ سياسيٍّ ومكاسب

اقتصادية، مما جعل البلد معرضاً للتقسيم على أساس القبلية والجهوية، وتمثّل ذلك في إعلان دولة (إيبو) جمهوريةً بمنطقة: (يافرا) في وسط وجنوب نيجيريا، في أيام حرب (يافرا) التي استمرت ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠م قبل أن تتمكن القوات العسكرية من ضبط المنطقة واسترجاعها.

وقد أدت هذه الأحداث، الناتجة من عدم القدرة على اقتسام السلطة والثروة بطرقٍ سلمية، إلى رفع عدد الأقاليم لتبلغ اثني عشر إقليماً فيدرالياً في سنة ١٩٦٧م، تتمتع بصلاحيات واسعة، تمكّنها من تحقيق نوعٍ من الاستقلالية تحت وصاية السلطة المركزية للبلد، والتي يقودها رئيس السلطة التنفيذية، مع وزراء الفيدرالية وبرلمانٍ فيدراليٍّ يتكوّن من مجلس الشيوخ والنواب، وعدد الأقاليم الفيدرالية بلغ حاليّاً ستةً وثلاثين إقليماً، وتتم إدارة شؤون هذه الأقاليم من قِبل حكومات محلية، إضافة إلى السلطة التشريعية المكوّنة من مجلس النواب في الولاية[١٠].

التطورات السياسية في نيجيريا

أولاً: مرحلة الحكم العسكري:

شهدت نيجيريا في تاريخها خمسة انقلابات عسكرية، وبعض المحاولات الانقلابية كان آخرها في ديسمبر ١٩٩٧م ضد الرئيس السابق ساني اباتشا[١١].

ويمكن أن نقسّم مرحلة استحواذ العسكر على السلطة وحكمه للبلاد إلى مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى: امتدت ما بين سنتي: (١٩٦٦م و ١٩٧٩م)، حيث تمّ الانقلاب فيها على أول حكومة مدنية للبلاد من قِبل ضباط (الإيبو) بقيادة (ارونسي)، وقد دفع المسلمون في نيجيريا ثمناً باهظاً أثناء تلك التطورات السياسية، حيث قُتل العديد من زعمائهم الشماليين، من بينهم الزعيم الحاج أحمد بيللو رئيس وزراء الإقليم الشمالي، وأبو بكر تافوا باعليوه رئيس الحكومة الاتحادية، وأدت تلك الأوضاع السياسية أيضاً إلى تقسيم الإقليم الشمالي إلى ست ولايات عام ١٩٧٦م.

المرحلة الثانية: بدأت - هي الأخرى - في أواخر ديسمبر ١٩٨٣م، من خلال انقلابٍ عسكريٍّ قاده محمد بخاري، ليضع حدّاً من جديد لمرحلة الحكم المدني، وتمّ إسقاط الجمهورية الثانية، واستمرت مرحلة الحكم العسكريّ الثانية من خلال تعاقب الضباط على السلطة بالانقلابات إلى سنة ١٩٩٩م، وشهدت هذه المرحلة ازدهار الزراعة، والتنقيب عن النفط وكثرة الاستثمارات، وبخاصة الأجنبية منها، ما جعل من مدينة (لاغوس) (هي العاصمة الاقتصادية حاليّاً) من أبرز العواصم الاقتصادية في القارة الإفريقية وأهمها[١٢].

ثانياً: مرحلة الانتقال الديمقراطي:

بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٩٩م، أي: عند وصول الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) (من اليوربا) إلى السلطة عبر انتخابات تعددية، زرعت الآمال لدى الشعب النيجيري في تحقيق الاستقرار السياسي والبدء في التنمية الاقتصادية والسياسية، بعد أن كاد البلد يسير إلى الهاوية نتيجة للانقلابات

العسكرية المتتالية، كما أنّ الضغوط الدولية التي مُورست على نيجيريا – آنذاك – كان لها الأثر البالغ في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي.

قد توّجت هـذه المرحلـة بإصـلاحات مهمّـة، حيـث اسـتطاع خلالهـا الـرئيس (أوليسغون أوباسانجون) أن يضع دستوراً جديداً للبلاد، دخل حيّـز التنفيـذ في الحادي والثلاثين من آيار / مايو ١٩٩٩م، قسّم هذا الدستور السلطات في البلد **إلى**: سلطة تنفيذية في يد رئيس الدولة، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية، إضافة إلى الحكومات المحلية الفيدرالية المؤطرة حسب نصوص الدستور.

ولعل أبرز النقاشات التي شكلت جدلاً واسعاً – في هذه المرحلة بـين المسـلمين والمسيحيين – **هي**: مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية بشـكلٍ كامـلٍ خصوصـاً في الأقاليم الشمالية ذات الأغلبية المسلمة، وكان ذلك من بـين مطالـب الشـماليين، ولقيت رفضاً من التيارات السياسية الجنوبية ذات الأغلبية المسـيحية وقـد أثـار ذلك النقاش عدة قضايا، منها: علاقة الدين والدولة في نيجيريا.

وكان أيضاً من بين الأولويات التي ركّز عليها الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) – عند وصوله إلى السلطة في تلك المرحلة – ضبط المؤسسة العسـكرية لتحجـيم قدرتها على التدخل في الحياة السياسية، من خلال بعض الإجراءات، التي قام بها في ذلك الوقت، **ومنها**:

– إحالة مائة وخمسين من كبار الجنرالات إلى التقاعد الإجباري المبكر للحدّ مـن قدرتهم على ممارسة القوة بغية التغيير السياسي.

– خفض المخصصات المحددة للمؤسسة العسكرية بنسبة ٤٠٪.

- إعادة النظر في وضعية القوات المسلحة الموجودة في الخارج، حيث أصبح ذلك مكلّفاً لميزانية الدولة مبالغ كبيرة.

وبالفعل مكّنت هذه الإجراءات - التي اتخذها الرئيس - من إبعاد المؤسسة العسكرية من الحكم، لكن بقيت أمامه العديد من القضايا والتحديات التي لم يتمكن من معالجتها، كالنعرات الطائفية والعرقية والدينية، والتي كانت تتصاعد - آنذاك - يوماً بعد يوم، ما أثّر سلباً في الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد[١٣].

الأزمات السياسية التي عرفتها نيجيريا:

من أخطر الأزمات التي شهدتها نيجيريا اندلاع الحرب الأهلية، أو ما عُرف بحرب بيافرا سنة ١٩٦٧م، وما تلاها من أزمات؛ كأزمة (دلتا النيجر) التي انفجرت بصراعٍ حول استغلال الخيرات النفطية التي تختزنها هذه المنطقة ولم تتوقف أزمات نيجيريا السياسية عند هذا الحدّ، بل زادت تأجيجاً بتنامي قوة بعض الجماعات الإسلامية؛ كجماعة (بوكوحرام) التي دخلت في مواجهات عنيفة مع السلطة في نيجيريا.

أولاً: الحرب الأهلية النيجيرية (حرب بيافرا) عام ١٩٦٧م:

تُصنّف حرب بيافرا، أو ما يُعرف باسم: (الحرب الأهلية النيجيرية) من الأزمات العصيبة التي عرفتها نيجيريا في وقتٍ مبكرٍ من تاريخ الاستقلال عن المستعمر البريطاني في ١٩٦٠م، وشكّلت حرب بيافرا تمهيداً لسلسلة من الأزمات رافقت مسار الدولة في تاريخها السياسي، وقد استمرت حرب بيافرا حوالي ثلاث سنوات، من عام: ١٩٦٧م وحتى: ١٩٧٠م، وهو تاريخ سيطرة

الحكومة المركزية على الإقليم، وكسر شوكة الانفصاليين الذين اختاروا الأقـاليم الجنوب الشرقية (منطقة بيـافرا) عاصـمة لـدولتهم الجديـدة، والخاصـة بعِـرق الإيبو، لكن (جمهورية بيافرا) لم تدم إلا مدة قصيرة، ولم تحـظ إلا بـاعتراف عـددٍ قليلٍ من الدول، منها ما هو داخل الجوار الإقليمي – القارة الإفريقية –ومنها ما هو خارج القـارة، وهـي: البرتغـال، والكيـان الصـهيوني، وهـايتي والجـابون، وكوت ديفوار، وتنزانيا، وزامبيا.

وترجع أسباب التمرد المسلح والحرب في منطقـة بيـافرا إلى عـدة عوامـل منهـا: التعدد العرقي، والاختلاف العقائدي بـين القبائـل المسـلمة مـن الهوسـا/ فولا وبعـضٍ مـن اليوربـا والإيبـو ذات الغالبيـة المسـيحية، حيـث أدى هـذا التمايـز والاختلاف دوراً كبيراً في زعزعة استقرار الدولة النيجيرية، وعمّق الفرقـة بـين أبنائها، إضافة إلى التركة التي ورثها الشعب النيجـيري مـن المسـتعمر البريطـاني الذي ساهم بدوره في تشتيت البلد من منطلق مبادئه الاستعمارية: (فرّق تسد).

وما زاد من حدّة الأزمة، والمطالبة بالانفصال وإعلان جمهورية بيافرا الإجراءات السياسية التي اتبعها قادة الانقلاب الجدد بقيادة: (يعقوب جون) عندما أصـدر مرسوماً في ٢٤ مايو ١٩٦٦م، سعي من خلاله إلى إنهاء النظام الفيدرالي وتوحيد البلاد.

أما تداعيات الحرب؛ فتمثلت في العدد الكبير من الضحايا، والذي قدّر بـما بـين خمسة إلى عشرة ملايين قتيل، وفي تشريد الأسر، الأمر الذي خلّـف عـدداً كبـيراً من النازحين واللاجئين، غير أنّ الملاحظ في تلك المرحلة غياب دور منظمة

الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، ما جعل البعض يُرجع ذلك الغياب إلى أسباب عدة، منها: تباين الرؤى والانقسام بين الدول الإفريقية الأعضاء بين مَن يؤيد ويدعم الانفصاليين؛ ومَن يعارض ذلك(١٤).

وهكذا يمكن أن نسجل بعضاً من النتائج التي أعقبت انتهاء أزمة بيافرا:

١ - أنّ انتهاء الحرب كان بفعل قوة سلاح النظام الفيدرالي العسكري الحاكم آنذاك، غير أنّ تلك النهاية لم توقف الكراهية المتبادلة بين قبائل الشرق وقبائل الشمال، ولم تساهم حتى في إيجاد حلول لمشكلات الدولة الفيدرالية؛ على المستويات الاجتماعية منها والثقافية.

٢ - غيرت المؤسسة العسكرية الحاكمة من سياستها بشكلٍ أكثر واقعية للتعاطي مع الإشكالات الوطنية؛ في سعيٍ لدفع التحديات المحدقة بالبلد، وتمثلت تلك السياسة في حرص الرئيس يعقوب جون (الحاكم العسكري آنذاك) على أن يكون اختيار الحاكمِ العسكريِّ من قِبل القبيلة التي تمثّل الأغلبية في كلّ ولاية من ولايات الدولة. وأيضاً ضمّ المجلس التنفيذي الفيدرالي بين أعضائه وزيرين من قبائل الإيبو – المتمردة –، **هما**: وزير التجارة بريجز، ووزير الزراعة الدكتور ج. اوكيزى.

٣ - في الجانب الاقتصادي؛ اهتمت الحكومة المركزية بمسألة تحقيق انتعاشٍ اقتصاديٍّ، خصوصاً في المناطق التي انطلقت منها الحرب (مناطق الإيبو) وقد ساهمت سيطرة الدولة على الانفصاليين في إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن خلالها استثمرت نيجيريا وقتها، الأمر الذي مكّن البلد من أن تصبح القوة الثانية إفريقيّاً في إنتاج النفط، والسادسة على المستوى العالمي(١٥).

ثانياً: أزمة دلتا النيجر (نيجيريا):

(دلتا نيجيريا) أو (دلتا النيجر): هي أكبر منطقة نفطية في نيجيريا إذ تنتشر داخل هذه المنطقة التي تقع في جنوب شرق نيجيريا حقولٌ وآبارٌ نفطية، يقـدّر إنتاجهـا بنحو ٩٠٪ من الإنتاج العامّ للبلد، ما جعل هذه الولاية من بين ثـلاث ولايـات في نيجيريا هي الأكبر من حيـث مخـزون الـنفط (هـذه الولايـات؛ **هـي**: بيلسـا، والأنهار، ودلتا)، ويتميز نفط منطقـة (دلتـا) بجودتـه العاليـة نظـراً لخلّـوه مـن الكبريت.

وقد عرفت منطقة الدلتا صراعات عنيفة بين الحكومة والسكان المحليـين وبـين السـكان المحليـين والشرـكات الأجنبيـة التـي تعمـل في اسـتخراج البـترول في المنطقة، بسبب الفقر والحرمان والهشاشـة التـي تعانيـه المنطقـة بـرغم مواردهـا الغزيرة من النفط وغيره.

ويرجع السبب في ذلك إلى:

- سياسات الحكومة الفيدرالية التي تفتقر إلى عدالة توزيـع الثـروة بـين منـاطق الجمهورية الفيدرالية، ومن بينها منطقة دلتا التي عانى سكانها تدني الخدمات بل انعدامها في الغالب[١٦].

- مساندة الحكومة، ومشاركة الشركات الأجنبية التي تستخرج النفط في تـدمير البيئة، وتهديد صحة السكان في تلك المنطقة.

- مصادرة معيشة السكان من خلال القضاء على الثروة الحيوانية والفلاحة؛ نتيجة حرق تلك الشركات الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط وأحياناً عن طريق تسريبات النفط، ورمي نفاياتها دون أخذ الاحتياطات الضرورية والمناسبة.

كلّ تلك العوامل المتداخلة عجّلت بظهور جماعات وحركات مسلحة داخل المنطقة، تبنّت دعوى عدم استفادة سكان المنطقة من عائدات النفط والتصدي لتلك الممارسات، غير أنّ الحكومة النيجيرية اتخذت القمع والعنف ضدّ تلك الجماعات وسيلتها الأنجع، ما أدى إلى تطوّر سقف مطالب تلك الجماعات، حيث صارت تطالب بالانفصال، ومن أبرز تلك الجماعات: (حركة تحرير منطقة دلتا) (المسلحة) التي برزت في سنة ٢٠٠٤م.

وقام الجيش النيجيري في سنة ٢٠٠٩م بمقاتلة مختلف هذه الجماعات لأنها بدأت تشكّل خطراً على الدولة من خلال سيطرتها على أنابيب البترول؛ ما أثر سلباً في إنتاجه، وبالموازاة مع تدخّل الحكومة عسكريّاً في المنطقة؛ قام الرئيس النيجيري آنذاك (عمر يرودوي) بمطالبة المتمردين بتسليم السلاح مقابل العفو عنهم[١٧]، وهو ما أدى إنهاء تلك الأزمة، وإلقاء الجماعات لسلاحها.

ثالثاً: **صراع جماعة بوكوحرام مع السلطة**:

تعدّ (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد) المعروفة باسم: (بوكوحرام) من بين أبرز الجماعات الإسلامية التي دخلت في صراع مع الحكومة في نيجيريا ويرجع تاريخ تأسيس هذه الجماعة إلى عام ٢٠٠٢م على يد زعيمها محمد يوسف،

وتتشكّل غالبية أعضاء جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) من طلبة المدارس التقليدية والمحاضر، وتتخذ من الأقاليم الشمالية في نيجيريا حاضنة لها. وتعود إرهاصات ظهور الجماعة إلى سنة ١٩٩٥م تحت مسمّى: (جماعة أهل السنّة والهجرة) أو (منظمة الشباب المسلم)، حيث تمّ تأسيسها في مدينة مادوجيري بولاية بورنو.

وتهدف جماعة بوكوحرام إلى تغيير النظام العلماني في نيجيريا، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالسلاح في مناطق الدولة كافة، حتى تلك التي تتوفر على أغلبية مسيحية، وتنتهج الجماعة أسلوب محاربة مؤسسات الدولة حيث تصفها بالكافرة، وترى أنها بُنيت على القوانين والمؤسسات الغربية.

وتتمثل مبادئ جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) فيما يأتي:

- تحريم الديمقراطية جملةً وتفصيلاً، واعتبارها كفرا،حيث تتعارض مع الإسلام- حسب فهمهم-.
- اعتقاد الجماعة بأنهم الفرقة الناجية (بسبب إحياء الجهاد).
- تحريم التعليم النظامي في مراحل الدراسة، بدءاً من الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية.

وتتقاطع الجماعة في التوجّه والإيديولوجية نفسها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتتلقى تبرعات من بعض المسؤولين الحكوميين والسياسيين الذين يستغلون الجماعة لأغراض سياسية[١٨].

وترتكز هجمات الجماعة في غالب الأحيان في الولايات الشمالية من نيجيريا، كولايات: (بورنو، وسكت، وكانو، وبوشي)، **وتستهدف بالأساس ثلاثة عناصر**: قوات الأمن، والنصارى، والوشاة بهم(١٩).

وعلى الرغم من الآراء المتضاربة حول (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد)؛ يبقى من الواضح أنّ تلك الجماعة لها تأثيرٌ بشكلٍ قويٍّ في نيجيريا وفي المنطقة كلها.

خاتمة:

يتضح لنا مما سبق: أنّ أسباب إخفاق بناء الدولة في إفريقيا بصفةٍ عامّة بعد مرحلة الاستعمار، راجعٌ أساساً إلى بنية الدولة، ويظهر ذلك في الصراعات القبلية والإثنية والدينية التي تعرفها أكثر من دولة في القارة السمراء، إضافة إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة، وغياب الآليات الديمقراطية في تداول السلطة بالطرق السلمية، وطغيان الفساد وتفشّيه داخل الطبقة الحاكمة.

مجمل تلك الأسباب دفع إلى زعزعة أُسس الدولة في إفريقيا، وجعلها دولة ضعيفة، مبنية على مؤسسات منهارة لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي عاجزة عن تلبية أبسط الحاجات الضرورية للمواطن من أمنٍ واستقرارٍ وخدمات عامّة.

وينطبق ذلك في (النموذج النيجيري) القائم على وضعيةٍ اجتماعيةٍ هشّة ويتسم بالطابع القبلي والعرقي، ويعاني مشكلة الانفلات الأمني، وظاهرة عدم الاستقرار، هذه الظاهرة التي أعاقت بشكلٍ كبيرٍ تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، حيث أثّر ذلك سلباً في أن تأخذ نيجيريا مكانتها المناسبة في إفريقيا والعالم، بسبب تنامي العنف والجريمة، مما قد يجرّ البلد إلى حربٍ أهلية في حالة عدم سيطرة الدولة على هذا الوضع المقلق، الذي ارتفعت وتيرته بشكلٍ مهولٍ، خصوصاً في الآونة الأخيرة.

وتبقى آفاق الاستقرار جدّ محدودة في هذه الدولة الإفريقية نتيجة استمرار الأزمات فيها، وغياب سياسة حكومية مبنية على رؤية واضحة المعالم لمعالجتها.

ويتضح – أيضا- أنّ استقلال نيجيريا عن المستعمر الإنجليزي لم يترتب عليه

بناء دولة وطنية قادرة على تحقيق نتائج ملموسة، وذلك على مستوى تنمية البلد اجتماعيّاً واقتصاديّاً، وصيانة وحدتها الوطنية بين مختلف الإثنيات العرقية والدينية التي تزخر بها البلد، وهو ما أدى إلى إعاقة نمو واستقرار هذه الدولة برغم إمكانياتها الضخمة، وهو ما يكشف عمق الأزمة التي تعانيها نيجيريا والمعضلات التي تقف عقبة أمام نهضتها.

مما يستدعي أن تضع نيجيريا سياسة وطنية بمشاركة مختلف مكوّناتها تهدف بالأساس إلى تحقيق الاندماج وتقوية لُحمتها الوطنية، أي سياسة تمليها المصلحة العامّة للشعب النيجيري بدل أن تكون نابعة من إملاءات الدول الأجنبية، لأنّ بناء نيجيريا مهمّة تقع على عاتق الدولة والمجتمع والنخبة والقوى السياسية كافة.

الإحالات والهوامش

(*) **باحث في العلوم السياسية** في جامعة محمد الخامس بالرباط.

(١) **النويني، الحافظ**: أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي: السنة ٣٦، العدد ٤٢٢، أبريل ٢٠١٤م، ص (٥٨، ٥٩).

(٢) **تأسست في عام ١٩٧٥م** بموجب اتفاقية لاغوس بين عدة دول غرب إفريقيا، من بينها نيجيريا التي تحتضن مقر هذه المنظمة التي تؤدي منذ تأسيسها أدواراً مهمّة في تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء والرفع من قدراتها الاقتصادية، ودعم التعاون والاندماج لبلوغ أهداف التنمية.

(٣) **أيمن شبانة**: النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١١، مارس ٢٠١٢م، ص ٧٩.

(٤) **عادل موساوي**: علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، الرباط، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٢م، جامعة محمد الخامس - الرباط، ص (٢٥٤، ٢٥٥).

(٥) **الفولا أو الفولانية**: هي جماعة عرقية متمايزة عن الهوسا الذين خضعوا لسلطتهم في القرن التاسع عشر، ويوجدون بكثافة في دول غرب إفريقيا، في موريتانيا والسنغال وغامبيا وغينيا ونيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، وفي السودان، ويسمّون في السودان: الفلاتة. وتسمية: (هوسا/ فولا) في نيجيريا

ناتجة عن التداخل والاندماج بين الجماعتين نظراً لانتمائهما إلى الدين الإسلامي. ومن زعماء الفلان في نيجيريا: المجاهد (عثمان دان فودي) الذي أسّس دولة الخلافة الإسلامية في الشمال قبل دخول المستعمر البريطاني.

(٦) **هيفاء أحمد محمد**: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة الدراسات الدولية١٩٩٢٩٢٥٠ *ISSN:* السنة: ٢٠١٠ جامعة بغداد، العدد ٤٦، ص ٩٧.

٧. *Emmanuel Igah : «Nigeria : recenser géant de l'Afrique». association population et avenir. ٢٠٠٦ – n° ٦٧٩. p. ١٧.*

٨. *Emmanuel Igah : «Le Nigeria : géopolitique et population du géant ' africain». association population et avenir , ٢٠٠٧/٢- n° ٦٨٢. pp. ٤ , ٥ , ٦*

(٩) **صبحي قنصوة**: نيجيريا.. قضايا وتحديات التعايش في مجتمعٍ تعددي على الرابط:

١٠. *http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D٩٪٨٦٪D٩٪٨A%D٨٪AC%D٩٪٨A%D٨٪B١٪D٩٪٨A%D٨٪A٧٪٢٠٪D٩٪٨٢٪D٨٪B٦٪D٨٪A٧٪D٩٪٨A%D٨٪A٧.pdf*

١١. *Emmanuel igah : « le nigeria : géopolitique et population du ' géant ' africain». association population et avenir , ٢٠٠٧/٢- n° ٦٨٢. pp. ٥.*

(١١) **محمد عاشور**: التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في إفريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص ٥٠.

(١٢) **رمزي السوقي**: دراسة عن الأوضاع في نيجيريا، منشور بتاريخ ٠٣/ ٠٤/ ٢٠١٢م، على الرابط/ *www. ssnp. info*

(١٣) **هيفاء أحمد محمد**: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا... مرجع سابق، ص ١٠٣.

(١٤) **بشير شايب**: حرب بيافرا ١٩٦٧م – ١٩٧٠م.. الدروس والعبر موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٩/ ٠٩/ ٢٠١٢م، على الرابط/

١٥. http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=١١٤:-g-&catid=١١:٢٠١٠-١٢-٠٩-٢٢-٥٥-٤٥

(١٦) بطرس **بطرس غالي**: الحركة الانفصالية في نيجيريا (قضية بيافرا) القاهرة، مجلة السياسة الدولية، منشورات الأهرام الرقمي، على الرابط:

١٧. *sylvie fanchett : «le DELTA du niger (nigeria) rivalités de pouvoir revendication territoriales et exploitation pétroliere». la découverte Hérodote / ٢٠٦٦ – n° ١٢١ , pp. ١٩٣, ١٩٤ .*

(١٧)**د. صبحي قنصوة**: النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي المملكة العربية السعودية، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١١، مارس ٢٠١٢م، ص ص (٣٠ – ٣١).

(١٨) **فريدوم اونوهوا**: بوكو حرام والإرهاب الانتحاري بنيجيريا.. رغبة في الموت ورهبة منها، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر ٢٠١٢م على الرابط التالي:

١٩. http://studies.aljazeera.net/reports/٢٠١٢/١٢/٢٠١٢١٢٣٠١٣٥٦٥٢٣٢٧٣٤.htm

(٢٠) **أحمد مرتضى**: جماعة (بوكو حرام) نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا قراءات إفريقية، العدد ١٢، ٢٠١٢م، ص ٢٤

الفصل الثامن
ما بعد زمن الاستعمار في إفريقياأفريقيا المستقلة تعبر ثلاث مراحل

اتسع المنظور الذي تضمه طروحات هذا الكتاب ليشمل من الناحية الزمنية خمسين عاماً، هي عمر حقبة الاستقلال الوطني، أو هي حقبة ما بعد العصر الاستعماري، الذي ظلت إفريقيا تجثم تحت وطأته على مدار عشرات العقود من عمر العصر الحديث، وخاصة منذ انعقاد مؤتمر التسابق على استعمار إفريقيا في العاصمة الألمانية برلين في عام ١٨٨٣.

أما الحقبة التي يحللها الكتاب فهي تلك الواقعة بين عام ١٩٦٠ المعروف تاريخياً بعام استقلال إفريقيا وبين عام ٢٠١٠، بكل ما حفلت به هذه الفترة الزمنية- على نحو ما يصوره الكتاب- من توقعات بأمل ما بعد الاستقلال وأيضاً من إحباطات خوض تجربة بناء الدولة الوطنية الإفريقية، حيث جاء هذا البناء على أنقاض ما خلّفته المرحلة الاستعمارية من استغلال للموارد الإفريقية ولصالح القوى الاستعمارية في غرب أوروبا على وجه التحديد.

ومن إيجابيات هذا الكتاب فضلاً عن غزارة التفاصيل البحثية والميدانية التي يوردها المؤلف- ما يتمثل في المنظور المتسع الذي أطل منه الكتاب على قضايا القارة الإفريقية ،حيث أشار إلى خطأ تقسيم القارة إلى شمال إفريقيا (العربي) ثم إلى إفريقيا (السمراء) (جنوبي الصحراء).

وهذا النهج التكاملي الذي ينادي به المؤلف في التعامل مع القارة أضفي ميزات عديدة إلى ما يتميز به الكتاب من شمول النظرة وموضوعية التناول وعمق التحليل.

إفريقيا هي ثاني أكبر قارة على ظهر الكرة الأرضية (بعد القارة الآسيوية بطبيعة الحال). درجوا على وصفها بأنها القارة السمراء، إذ يغلب على معظم سكانها سمرة البشرة، وأحياناً يصفونها بأنها القارة العذراء بمعنى أنها مازالت تضم مناطق وشعوباً وأصقاعاً لم تكتشف كاملاً بعد، فضلاً عن موارد وثروات طبيعية لم تجد بعد طريقها نحو الاستثمار أو الاستغلال.

وأحياناً تحمل القارة أوصافاً تكاد تعكس البؤس أو الشقاء حتى لا نقول التعاسة، خاصة وقد كانت هي المصدر الأساسي للأسف لتلك الظاهرة اللا إنسانية التي حملت بدورها لافتة تجارة العبيد إذ كانت السلعة الأساسية لتلك التجارة البغيضة تتمثل ببساطة في الناس، البشر، من أبناء القارة جنوبي الصحراء الكبرى، ولاسيما إقليم غرب هذه القارة المطل على سواحل المحيط الأطلسي حيث يفضي جغرافياً إلى غرب أوروبا ثم القارة الأميركية الشمالية التي ظلت تستقبل أفواجاً من هذا الرقيق الداكن البشرة، لدرجة أن دخل إلى أدبيات علم الديموجرافيا (السكانيات) مصطلح الشعوب المنقولة عبر سفن الشتاء العابرة للأطلسي إلى حيث شاركت هذه الشعوب ذات الأصل الإفريقي في بناء الكيان المعروف حاليا باسم الولايات المتحدة.

نتحدث بداهة عن إفريقيا، عن القارة التي ظلت غاية ومقصداً للمستعمرين الوافدين من أرجاء الشمال الأوروبي طمعاً فيما يطويه باطن القارة العذراء من أسرار الموارد المعدنية ومصادر الثروات الطبيعية، التي تبدأ بمعادن الذهب ومنابع البترول وقد لا تنتهي بثروات لا تكاد تقدر بمال من الماس واليورانيوم، الذي يشكل الأساس لنواتج الأنشطة النووية، المدنية والعسكرية على السواء.

٨٠ عاماً فاصلة:

ثمة تاريخان شهد كل منهما حدثاً محورياً في مسار القارة العذراء، السمراء سمها ما شئت. ويفصل بين التاريخين ٨٠ عاماً أو نحوها من عمر هذا الزمان الحديث.

التاريخ الحَدَث الأول هو انعقاد مؤتمر برلين في عام ١٨٨٣ تحت إشراف أوتوفون بسمارك المستشار الألماني الحديدي كما كانوا يسمونه، حيث ضم المؤتمر جميع الأطراف الغرب أوروبية الطامعة في استعمار إفريقيا والاستئثار بثرواتها ومن ثم حمل المؤتمر عنوانه الفريد، **وهو**: التسابق على إفريقيا.

أما التاريخ- الحدث المحوري الثاني فهو يرجع إلى عام ١٩٦٠ الذي لايزال يعرف في روزنامة عالمنا السياسية بأنه عام استقلال إفريقيا. لقد شهد العام المذكور إعلان نهاية للاستعمار الغرب أوروبي، ومن ثم إعلان ميلاد الدول الإفريقية الشابة المستقلة، التي بادرت كما هو معروف إلى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية تحت زعامة آباء حركة الاستقلال والتحرر في القارة السمراء، وكان من أعلامها الزعماء عبد الناصر (مصر- العرب) ونكروما (غانا) وسيكوتوري (غينيا) وبن بيللا (الجزائر) وهيلاسلاسي (أثيوبيا) وموديبا كيتا (مالي) وغيرهم.

ما بعد الاستعمارية:

وبعد عام ١٩٦٠ كان بديهياً أن تطرق إفريقيا أبواب حقبة جديدة، تحمل بدورها في المعجم السياسي الدولي هذا العنوان: "حقبة ما بعد الاستعمارية."

وعندما حلّ عام ٢٠١٠، كانت هذه الحقبة قد اكتمل تطورها وتنوعت تجاربها بين سلب وإيجاب، إذ بلغ عمرها في ذلك العام خمسين سنة.

إذن، ماهي الدروس المستفادة من حقبة ما بعد الاستعمار في إفريقيا وكيف عاشت إفريقيا: كيف عانت، وأنجزت ونجحت وفشلت على مدار هذه السنوات الخمسين من عمر الاستقلال؟

الإجابة عن مثل هذه التساؤلات هي التي تشغل مؤلف الكتاب الذي نعايشه في هذه السطور. وقد جاء عنوانه الرئيسي ـ ليعكس ما ألمحنا إليه بشأن وقائع وملابسات، وإنجازات، وإحباطات خمسين عاماً من الاستقلال: ١٩٦٠-٢٠١٠ في القارة الإفريقية.

مؤلف هذا الكتاب، البروفيسور كروفورد يونغ أستاذ بالجامعات الأميركية واختصاصي في الشؤون الإفريقية.

وقد اتبع في دراسة مادة الكتاب نهج التحليل المقارن، مستفيداً في ذلك كما يوضح نقاد الكتاب منذ صدوره في أواخر العام الماضي- من تجربة ومعايشة طويلة وعميقة سنوات من البحث العلمي والمعايشة الميدانية على أرض القارة الإفريقية ذاتها.

في هذا السياق نلاحظ أن المؤلف يركز على تطبيق المنظور الأميركي المتعارف عليه عندما يقسم الحالة الإفريقية **إلى ثلاث مراحل أساسية هي:**

(١)**المرحلة الأولى**: وهي مرحلة البهجة العارمة التي سادت شعوب القارة في أعقاب الحصول على الاستقلال بكل ما أثارته من آمال.

(٢)**المرحلة الثانية**: هي مرحلة خيبة هذه الآمال، وخاصة عندما تحولت أوضاع الاستقلال الوطني إلى نظم تأخذ بديكتاتورية الحكم الأوتوقراطي.

(٣)**المرحلة الثالثة**: تجسدت في زيادة طموح الأفارقة إلى الأخذ بأساليب التحول الديمقراطي وتجديد الوعي بالدروس المستفادة من تجارب التنمية الاقتصادية- الاجتماعية.

ثلاثة مسارات إفريقية

ثم يوضح مؤلفنا كيف أن هذه المراحل الثلاث ظلت تعبر وبأساليب متباينة عن مسارات ثلاثة بدورها **وهي**: خصائص الهوية + مشاعر الوطنية الإقليمية + الانتماءات الأثنية (العِرقية).

هي ٥٣ دولة أصبحت تضمها القارة الإفريقية، بعضها اختار طريق التحول الليبرالي، وبعضها لا يزال يواجه مشكلات عاتية ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، فيما تزداد الأمور تعقيداً من جراء اندلاع العديد من الصراعات الدموية الداخلية والحروب الأهلية التي وجدت، ولا تزال تجد من يؤجج نيرانها سواء بفعل دعوات تستند إلى شعارات دينية، أو بفعل مخططات خبيثة تشارك فيها فئات الطمع والاستغلال وخاصة المتعاملون في تجارة الأسلحة وتجارة الماس وتجارة المخدرات.

وهو ما أفسح المجال بالتالي إلى تدخلات أقحمت نفسها ومصالحها في شؤون القارة الإفريقية وشجونها كما قد نقول، ثم كانت هناك ومازالت هناك تدخلات

الشركات متعددة الجنسية ونفوذ الاحتكارات العملاقة عبر الوطنية فضلاً عما مارسه صندوق النقد الدولي من عوامل التدخل منذ أواخر عقد الثمانينات عندما ضغط الصندوق والبنك الدولي على الكثير من النظم الإفريقية كي تنفذ الوصفة السحرية الاقتصادية التي ظل الصندوق يروج لها تحت عنوانها المعروف الشهير في ذلك الوقت: التكيف الهيكلي.

تلك هي السياسة التي أفضت في التحليل الأخير- إلى المزيد من معاناة الطبقات الفقيرة في المجتمعات الإفريقية لدرجة إشعال نمط من الحرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ربوع أقطار القارة السمراء، على نحو ما ينقل الكتاب عن مفكر إفريقي هو أديبايو أديدجي الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية المعنية بإفريقيا (ومقرها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا).

وربما يتميز هذا الكتاب بأنه يصدر عن منطلق نراه صحياً بل وموضوعياً وهو المنطلق الذي يتجاوز عن التقسيم الكلاسيكي القديم والمعيب أيضاً- ذلك الذي يقول بحكاية إفريقيا الشمالية في مقابل إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى حيث النظرة إلى شمال إفريقيا على أنه الأقطار العربية المطلة كما هو معروف- على مياه البحر المتوسط. وحيث النظرة إلى القارة جنوبي الصحراء على أنها، إفريقيا السمراء، وربما الحقيقية: إفريقيا بكل معنى أو إفريقيا التي تطرحها الصور النمطية والقوالب الجاهزة التي لا يلبث يطالعها ويعايشها أهل العالم الخارجي.

نرفض تشعيب إفريقيا

من هنا يحمد محللو هذا الكتاب أن مؤلفه البروفيسور يونـغ ينطلـق أساسـاً مـن موقف يرفض فيه حكاية تشعيب إفريقيا، عـلى نحـو مـا يقـول الناقـد أوكيللـو أوسيلي، بمعنى تقسيم القارة الذي أشرنا إليه إلى شـمال (متوسـطي) وجنـوب تفضي إليه الصحراء الكبرى التي تنطبع في الذهنية الجمعية وقد ارتبطت بصـور الفيافي والرمال المتوحشة وخطر الانقطاع عن مسير وتطـور الحضـارة وأحـوال العزلة عما يدور في سائر أنحاء العالم مـن تطـورات وإيجابيـات وتحـولات، لهـذا يضيف الناقد أوسيلي، ظل النـاس يتعـاملون مـع التحـولات التـي شـهدتها في السنوات الأخيرة أقطار من قبيل تونس ومصر وليبيا على أنها لا تستحق وصف الربيع إلا إذا ارتبط بوصف العربي، وكأنهـا لم تحـدث في أقطـار تقـع عـلى أرض القارة الإفريقية، وتنتمي إليها انتماء الجغرافيا والضرورة، والمصير أيضاً.

الناقد نفسه يخالف مؤلف هذا الكتاب في معرض تقصّي الأسـباب التـي كانـت كامنة ودافعة نحو المطالبـة بالاسـتقلال: المؤلـف كروفـورد يونـغ يعـزو دوافـع الاستقلال إلى ما رآه الوطنيون الأفارقة من سوء إدارة إمكانات البلاد الإفريقيـة وخزائنها على يد السلطات الاستعمارية.

أما الناقد ومعه الحق في تصورنا فهو يذهب إلى أن هذه الأسباب إنما تتمثل في مـا كان يمارسه المستعمرون الغـرب- أوروبيـين مـن عمليـات هـل نقـول جـرائم تصدير موارد إفريقيا وثرواتها وإمكاناتها الوطنية لتصبّ في شرايين اقتصـاديات القوى الاستعمارية، هذا فضلاً عن التوزيع العنصري لثروة البلاد الخاضعة

للاستعمار ولصالح المستوطنين الأوروبيين ورجال الأعمال الأجانب، وهو ما أشعل ثورات الغضب التي استعرت في نفوس الأفارقة ودفعتهم دفعاً لا إلى مجرد المطالبة باستقلال بلادهم، ولا إلى رفع شعارات هذه المطالبة، ولكن إلى خوض غمرات القتال المسلح أحياناً من أجل الحصول على هذا الاستقلال، على نحو ما حدث مثلاً على يد قبائل الماو ماو بزعامة جومو كينياتا ضد استعمار الإنجليز في كينيا، أو ما حدث أيضاً ضد الاستعمار البلجيكي على يد باتريس لومومبا في الكونغو.

نهب الثروات وتصديرها

في السياق نفسه، يشير النقاد إلى ما عانته إفريقيا على نحو ما يعرض له كتابنا على مدار فترة السيطرة الاستعمارية، لا من مجرد مصادرة الحريات السياسية ولا من غوائل النهب الذي كان منتظماً ومُنهجاً لثروات القارة ومواردها المعدنية بالذات ولكن هذه المكابدة امتدت إلى ما ارتكبه المستعمرون البلجيكيون من فظائع بل مجازر في أنحاء الكونغو بغرب إفريقيا على نحو ما ورد تصويره بدقة وبراعة فنية من قلم الروائي الشهير جوزيف كونراد (١٨٥٧- ١٩٢٤) في رواية قلب الظلام الصادرة عام ١٩٠٢ ، فضلاً عن الفظائع الوحشية بكل معنى، التي أقدمت عليها جحافل الاستعمار الفرنسي- في مناطق الفرانكوفونية في غرب إفريقيا التي نقلوا إليها أو فلنقل فرضوا عليها، اللغة والثقافة الفرنسية وراح

ضحيتها كما يذكر كتابنا- أكثر من ٥ ملايين من البشر عبر أرجاء وسط إفريقيا.
مع ذلك يعترف المؤلف الأميركي بأن القارة اجتاحتها، وما برحت تجتاحها، موجات ودعوات عارمة تطالب بالتغيير وبصورة لم تعد كما في الماضي مستترة في تلافيف الأحداث أو بعيدة عن اهتمامات العالم على نحو ما كان يشهده ماضي القارة الإفريقية، التي طالما بقيت بعيدة عن اهتمامات وسائل الإعلام العالمي.
إن أحداث القارة أصبحت تحتل بؤرة الاهتمام في إعلاميات عصرنا ولدرجة أن يطلق المؤلف على هذه الأحداث وصف تسونامي التغيير.
وفي هذا السياق، يوضح المؤلف أن هذه الأمواج العاتية كان لها بدورها خطرها الفادح الذي جاء متمثلاً في تآكل، ومن ثم تراجع، وأحياناً انهيار سلطة الدولة على نحو ما شهده مثلاً عقد التسعينات من القرن الماضي، وهو ما أعاق بدوره أي إمكانية حقيقية لتنفيذ الإصلاحات التي كان مفروضاً الأخذ بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أقطار القارة الإفريقية، فضلاً عما اجتاحها كما يضيف الكتاب- من أنماط الصراعات الداخلية والحروب الأهلية وهو ما أفضى بالضرورة إلى نشوء ما أصبح يوصف بأنه السياسة غير الرسمية وهي التي تزدهر أو تستشري في حالة غياب الدولة ومؤسساتها وإمكاناتها وضعف قدرتها على الحسم واتخاذ القرار وخاصة في مجالات الأمن وقضايا الشأن العام والسهر على المصالح الوطنية المشتركة، هنالك ينفسح المجال أمام استشراء نفوذ السطوة القبلية والتوجهات العشائرية والروابط المصلحية وهو ما يتم في مجمله على حساب مصلحة المواطن الإفريقي العادي البسيط الذي كان طامحاً عبر الأجيال

إلى أن تصبح حياته أفضل خلال تلك السنوات الخمسين، التي ضمت حقبة ما بعد الاستعمارية التي تمثل المحور الأساسي لطروحات هذا الكتاب.

صحيح أن مسيرة الدولة كفيلة بحكم التعريف- بأن تواجه إيجابيات وسلبيات حالات من موجات المد وحالات من جزر الانحسار.

إلا أن الحساب الختامي الذي تخلص إليه فصول هذا الكتاب لا يعنيه في تصورنا أن يعطي درجة نجاح أو درجة رسوب لهذا النظام أو ذلك من تلك التي تضمها القارة الإفريقية، ذلك أن أهم ما يعنى به المؤلف هو أن يشير على إفريقيا وقادتها ونخبة الأنتلجنسيا المثقفة التي تتفاعل على صعيد مجتمعاتها، بأن السنوات الخمسين، الفاصلة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٠ كانت حافلة بلا شك بالعديد من الدروس، التي تراوحت بين إنجازات محدودة وإحباطات عديدة وهي دروس تدعو جميع الأطراف إلى الاستفادة من عبرتها.

المؤلف في سطور

يبلغ البروفيسور م. كروفورد يونغ ٨٢ عاماً، ويشغل حالياً موقع الأستاذ الفخري في جامعة ويسكونسون بالولايات المتحدة.

حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد في عام ١٩٦٤، وظل يعتز بأن الأستاذ المشرف على رسالته هو البروفيسور روبرت إيمرسون ،والذي اشتهر في زمانه بأنه الأكاديمي الوحيد الذي جمع بين رئاسة جمعية الدراسات الإفريقية وجمعية الدراسات الآسيوية في أميركا على السواء.

والمؤلف معنّي في حقل العلوم السياسية بالتغيرات التي تطرأ على أقطار وسياسات ونظم العالم الثالث، مع تركيز خاص على دول القارة الإفريقية، التي نشر عنها في عام ١٩٩٤ كتابه بعنوان «الدولة الاستعمارية الإفريقية من منظور مقارن»، وهو الكتاب الذي فاز بعدة جوائز ولاسيما في مجال علم السياسة المقارن.

وقد بلغ من اهتمام المؤلف بالأوضاع الإفريقية على الصعيد الميداني بالذات- أن أمضى عامين كاملين في موقع عميد كلية العلوم الاجتماعية بالجامعة الوطنية في زائير (الكونغو) كما تولى رئاسة جمعية الدراسات الإفريقية في عام ١٩٨٣.

وقد اشتهر المؤلف، على صعيد دوائر البحوث والعلوم السياسية، بأن اهتمامه بالقارة الإفريقية نظرياً وميدانياً يركز على رصد التطورات التي كان لابد وأن تستجّد على مسرح السياسة الإفريقية، بعد حصول أغلب أقطار القارة على استقلالها في عام ١٩٦٠، وهو ما حفز المؤلف على إجراء مقارنات علمية ونهجية بين مرحلة تَرِكة الاستعمار وحقبة الاستقلال (حقبة ما بعد الاستعمارية) كما يسميها، وهو ما تجلى في كتابه ((الأيديولوجية والتنمية في إفريقيا)).

الفصل التاسع
اتجاهات ظاهرة الانفصال وتحديات دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا

تُعد أفريقيا قارة التعدد والتنوع حيث يقطنها ما يربو على المليار نسمة يتوزعون على ٥٤ دولة متمايزة عرقيا، ولغويا، ودينيا، وبينها العديد من الدول – مثل نيجيريا، وأثيوبيا، والسودان، والكونغو الديمقراطية– التي تعانى من انقسامات حادة.ورغم قابلية دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا للتفكك وتعرضها لمخاطر الدعاوى والحركات الانفصالية فإن المحاولات التي نجحت في الانفصال الفعلي عن جسد الدولة الأم تعد محدودة للغاية. ولعل الرادع الأكبر الذي وقف حائلا أمام تغيير واقع الحدود الإقليمية الموروثة عن العهد الاستعماري هو الخوف من فتح صندوق الباندورا بمفهوم الميثولوجيا الإغريقية القديمة.هذا هو جوهر الفهم التقليدي لسياسة الحدود الأفريقية، وعدم تشجيع الدعاوى الانفصالية التي مثلت تحديا لا يستهان به للسياسة الأفريقية بعد الاستقلال. إن القابلية للتفكك والخوف من مآلات الانفصال يثنى صانعى السياسات عن دعم الحركات الانفصالية في دول أخرى. كما أنها تؤدى في الوقت نفسه، إلى تعزيز قاعدة السلامة الإقليمية وقدسية الحدود التي أقرتها مؤسسات العمل الأفريقي المشترك، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي.

لقد مثَّل مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري، والذي وافق عليه المشاركون في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٤ القاعدة الأساسية التي حكمت العلاقات الدولية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. ففي

الستينيات من القرن الماضي، كان الأمر منطقيا: الدولة الأفريقية الموروثة عن الاستعمار هشة وضعيفة،ولا تتطابق حدودها المصطنعة مع تركيبتها الإثنية والاقتصادية، ولكنها مع ذلك تتطلع إلى ضمان وجودها واستقرارها.

وعليه، عندما حاولت كل من بيافرا (في نيجيريا)، وكاتانغا (في جمهورية الكونغو الديمقراطية) الخروج عن رابطة الدولة الوطنية في الستينيات، كان من الحكمة الالتزام بقدسية الحدود، وعدم تشجيع الحركة الانفصالية في الإقليمين بسبب المخاطر والنتائج السلبية التي يمكن أن تنجم عن هذا الانفصال بالنسبة للدول الأفريقية الأخرى.

في ذلك الوقت، كان من المهم إقرار مبدأ قدسية الحدود الاستعمارية والدفاع عنه.ولكن بعد مرور نحو خمسين عاما، تغيرت أحوال البلاد والعباد وأصبح السياق جد مختلفا. فالدول الأفريقية في معظمها- على الأقل نظريا- راسخة البنيان، وحدودها مقبولة في التعاملات الإقليمية والدولية. بعبارة أخرى، اكتسبت خريطة أفريقيا مشروعية الأمر الواقع، ومع ذلك فإن مشكلات الحدود ما فتئت تهدد استقرار منظومة العلاقات البينية الأفريقية، وتؤثر في وحدة العديد من الدول الأفريقية. ويمكن النظر إلى حالة انفصال جنوب السودان، وإعلانه دولة مستقلة عام ٢٠١١، بحسبانه نقطة تحول فارقة في تاريخ العلاقات الدولية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فلقد أضحى بالإمكان تغيير وإعادة رسم الحدود الأفريقية منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية. صحيح أن إريتريا فعلتها من قبل، وأعلنت استقلالها عام ١٩٩٣، وهى رغم موقعها الاستراتيجي المطل

على البحر الأحمر تُعد دولة صغيرة وهامشية بالنسبة لباقي القارة الرحيب. ورغم ذلك، لا يوجد ما يشجعنا على القول إن حركات الانفصال الأخرى ستنجح في مسعاها نحو الاستقلال، أو أن تفكك السودان ستتبعه حركات انفصال أخرى. ولكننا اليوم لا نجد حركات أخرى في أفريقيا تمتلك دعما محليا ودوليا مماثلا لما حققته حركة تحرير جنوب السودان. وسوف يحاول هذا المقال فهم خريطة واتجاهات ظاهرة الانفصال في أفريقيا، ولاسيما منذ تسعينيات القرن الماضي، كما يناقش إشكاليات العلاقة بين متغيرات الهوية الإثنية وتحولات الراديكالية الإسلامية من ناحية، وموجات الحركات والدعاوى الانفصالية المعاصرة في أفريقيا من ناحية أخرى.

أولا : معايير الانفصال..نحو محاولة لفهم الموجات الانفصالية الكبرى:

لعل أبرز معالم خريطة الحركات الانفصالية الراهنة في أفريقيا تتركز في كازامانس (السنغال)، وكابيندا (أنجولا) وزنجبار، (تنزانيا)، وصوماليلاند (الصومال)، والصحراء الغربية (المغرب)، وبيافرا (نيجيريا).

وهى نفس الحركات التي أدعى كثير من الكتاب أنها سوف تشكل نقاطا «محتملة للانفصال» عقب حصول إريتريا على الاستقلال. وباستثناء صوماليلاند، لم تحقق أي من هذه الحركات أي مكاسب في ميزان القوى، مقارنة بما كان عليه الوضع في التسعينيات. والواقع أن العديد منها أصيب بالضعف والهزال؛ فالحركات الانفصالية في كازامانس وكابيندا وزنجبار تعد غير نشطة نسبيا في السنوات الأخيرة.وباستثناء الصحراء الغربية، فإن المتمردين وحاضنتهم

الاجتماعية في هذه المناطق الانفصالية الأخرى لم يشهدوا خبرة الانفصال نفسها في كل من جنوب السودان وإريتريا. فقد استمرت الحرب الأهلية في السودان طيلة أربعين عاما، أي ما يقرب من عمر الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، وأسفرت عن مقتل ما يقرب من مليوني شخص.

ومن جهة أخرى، حارب المتمردون الإريتريون بلا هوادة على مدى ثلاثين عاما أو يزيد. ولعل السؤال الأهم في هذا السياق يرتبط بالمعايير التي تحدد تطور ونجاح ظاهرة الانفصال في السياق الأفريقي:

توافر الدعم الدولى:

تؤكد خبرة جنوب السودان أنه لكي تتاح لأى حركة انفصالية فرصة النجاح، ينبغي لها الحصول على دعم دولي كبير. لعل أحد أبرز أسباب نجاح جنوب السودان في الحصول على الاستقلال والاعتراف الدولي هو أن ركيزة اتفاقية السلام الشامل التي أنهت الحرب الأهلية الثانية في السودان تتمثل في الإقرار بحق الجنوب في تقرير المصير. ولا يخفي أن هذه الاتفاقية كانت نتاج المشاركة الدولية النشطة، إن لم تكن التدخل الدولي المباشر (من قبل الولايات المتحدة، والجهات الدولية والإقليمية الرئيسية الأخرى).يعنى ذلك أن المجتمع الدولي كان شريكا مع السودانيين في اتفاقية السلام الشامل وهو ما مكنه من الولوج إلى عملية الاستفتاء، وما ترتب عليها من نتائج.

واستنادا إلى هذا المعيار، يمكن القول إنه لا توجد حركات انفصال أخرى في أفريقيا (مع استثناء محتمل لجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية) لديها ما يعادل

اتفاق السلام الشامل الذي قد يجبر أعضاء المجتمع الدولي المؤثرين على الاعتراف بحقها في تقرير المصير. ولا شك في أن الاعتراف الدولي يعد أمرا حاسما لنجاح الانفصال.

ولعل عدم الاعتراف بإقليم صوماليلاند الذي يمارس مهام الدولة المستقلة بفاعلية منذ عام ١٩٩١ ينهض مثالا واضحا وبالغ الدلالة على ذلك. إنه بدون الدعم الدولي، لا تستطيع حركات الانفصال الأخرى في أفريقيا أن تحصل على الاستقلال. ويرى ادموند كيللرأن حالات الانفصال الكبرى في أفريقيا تشمل فقط كلا من أريتريا وجنوب السودان، وبيافرا. وقد انتهت حالتان منهم بالاستقلال، بينما تم تسوية أزمة بيافرا من خلال تبنى صيغة فيدرالية في شكل الدولة.

إن فكرة الاعتراف الدولي بالحركات الانفصالية تعد مسألة غير مألوفة في التقاليد الدولية. ففي الماضي،كانت كل من بيافرا وكاتانغا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الاستقلال ،كما حاولت صوماليلاند وأنجوان الحصول على الاعتراف الدولي بشتى السبل، ولكن لم ينجح في هذا السياق سوى إريتريا وجنوب السودان. ولعل ذلك هو ما دفع هورويتز، إلى القول إن ظهور الحركات الانفصالية تحدده السياسة الداخلية للدولة، ولكن السياسة الدولية هي التي تحدد مدى نجاحها من عدمه.

الدعم الشعبي:

تحتاج الحركات الانفصالية، مثل جميع أنواع التمرد على السلطة القائمة إلى دعم شعبي، وعادة ما تميل هذه الحركات إلى استثمار الجهد في كسب القلوب والعقول، من خلال تعزيز مشاعر الخوف والكراهية تجاه السلطات المركزية مقابل طرح تصورات وردية بشأن مستقبل مزدهر في دولة جديدة. وفي بعض الأحيان، يتجاوز هذا الدعم حدود الإقليم ليشمل أطرافا خارجية كثيرة.

وعلى سبيل المثال، شهد استفتاء إريتريا الذي أجرى في عام ١٩٩٣ تأييدا للاستقلال بنسبة ٩٩ ٪ ؛كما اختارت الأغلبية الساحقة من الذين شاركوا في الاقتراع الخاص بحق تقرير المصير في جنوب السودان عام ٢٠١١ الاستقلال عن الشمال. وفي جزيرة أنجوان الانفصالية، تم إجراء استفتاءين عامي (١٩٩٧ و ١٩٩٨)، وأجريت انتخابات واحدة عام ١٩٩٩، حيث أظهرت النتائج دعما كبيرا لسياسة هذه الجزيرة الانفصالية. ومع ذلك، فإن معظم الحركات الانفصالية في أفريقيا تفتقر إلى هذه الدرجة من الدعم الشعبي. وعلى سبيل المثال، فإن الانفصاليين في المجلس الوطني لجنوب الكاميرون يمثلون أقلية في المجتمع الناطق بالإنجليزية، مقارنة بالدعم الشعبي الذي تحظى به الجبهة الديمقراطية الاجتماعية التي تعد أكبر حزب معارض في الكاميرون وتدعو إلى اللامركزية الإدارية وإعادة النظر في الدستور، والحوار بشأن المظالم الخاصة بالأقاليم الناطقة باللغة الإنجليزية. وإذا فشلت الحركات الانفصالية في كسب قاعدة دعم قوية والحفاظ عليها، يتعين عليها أن تعيد النظر في حكمة الحفاظ

على سياسة الانفصال والبحث، عوضا عن ذلك في صيغ لاقتسام السلطة، وتعزيز الحكم الذاتي. وتشكل جاذبية قيادة التمرد ونضوجها السياسي عاملا بارزا في تأمين الدعم الشعبي وكسب الحلفاء السياسيين والعسكريين خارج الإقليم الذي يرغب في الاستقلال أو الحكم الذاتي. لقد استندت مقاربة جون قرنق، زعيم جيش تحرير السودان، إلى الاعتقاد بأن حكومة الجبهة الإسلامية الوطنية في السودان لن يتم الإطاحة بها أبدا دون حركته، وبمساعدة حلفاء خارج الجنوب. وعليه، فقد انفتح على مجموعات معارضة من الشمال مثل التحالف الوطني الديمقراطي. ومن ثم، فقد ترك قرنق عمدا جميع الخيارات السياسة، مثل الاتحاد والكونفدرالية والانفصال مفتوحة ليتم تحديدها عن طريق الاستفتاء، بعد الإطاحة بالنظام السوداني بنجاح.

استجابة الدولة الوطنية:

تُظهر الخبرة التاريخية في مرحلة ما بعد الاستقلال أن الادعاءات الانفصالية تواجه بحسم من قبل الدولة الوطنية، إذ لا يمكن للسلطة الحاكمة أن تقبل من ينكر حقها في السيادة على كامل إقليمها الجغرافي.كما أن الحق المزعوم في تقرير المصير سيقابله حق الدولة في حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية. يقول الرئيس السنغالي الأسبق، عبده ضيوف : « إننا نعتبر كازامانس -كحقيقة ثابتة وتاريخية- جزءا لا يتجزأ من السنغال، وبالتالي لا يمكن للحكومة أن تسمح بالتنازل عن شبر واحد من أراضيها الوطنية». وفي المقابل، فضل الرئيس

الكاميرونى بول بيا، الصمت المدروس، من خلال رفضه الدخول في محادثات مع الانفصاليين، على الرغم من دعوته لإجراء نقاش وطني حول الإصلاح الدستوري في عام ١٩٩٣. هذا الموقف الكاميروني كان عاملا أساسيا في تحويل الحركة الانفصالية في البلاد إلى حركة إصلاح دستوري.

وبشكل عام تخشى الدول من أن قبول المبادئ الانفصالية يفتح الباب واسعا أمام مجموعات أخرى تسعى هي الأخرى للانفصال.

ويطرح ادموند كيللر إطارا تحليليا لفهم ظاهرة الانفصال في أفريقيا من حيث قدرتها على التأقلم والنجاح، وفقا لمتغيرات السياق وبنية علاقات الدولة بالمجتمع في الإقليم الذي يسعى للانفصال، **بالإضافة إلى طبيعة قيادة التمرد:**

- السياقات التاريخية والمعاصرة للظاهرة. وعلى سبيل المثال، حالة التطور السياسي والاقتصادي للدولة عند ظهور الدعاوى والمحاولات الانفصالية. ففي بعض الحالات تساعد معرفة الأوضاع الاقتصادية على فهم متى ولماذا تعد الدوافع السياسية أكثر أهمية في فهم الحركات الانفصالية. ولا يخفي أن المتغير الثقافي يعد محفزا وسيطاً. كما أن العامل الجغرافي يكتسب أهمية كبرى في فهم طبيعة الانفصال. **وهنا يطرح التساؤل**: هل ترتبط الدعوى الانفصالية بإقليم جغرافي معين داخل الدولة؟ وهل استطاع الانفصاليون السيطرة على جزء منه، أم أن الدولة فرضت هيمنتها عليه بقوة السلاح؟

- تمثل طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع في الإقليم الذي يشهد محاولات انفصالية عاملا محوريا يساعدنا على فهم طبيعة وخريطة الحركات الانفصالية في أفريقيا،

ودائما ما يطرح التساؤل حول طبيعة الدولة :هل هي قوية وتميل إلى استخدام وسائل الإكراه المادي المملوكة لديها، أم أنها دولة ضعيفة وفاشلة؟ وعادة ما ترفض الدولة الوطنية الدعاوى الانفصالية كافة. ولكن تختلف وتتباين ردود أفعال الدول في مواجهة تحديات النيل من سيادتها وسلامتها الإقليمية. فثمة من يلجأ إلى خيار العنف والقوة المادية لإخماد نيران الانفصال، بينما يميل البعض الآخر إلى حلول توفيقية مثل آليات اقتسام السلطة، أو اللامركزية الإدارية أو الحكم الذاتي، وذلك تجنبا لخيار تعديل الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري.

- ويعد المتغير القيادي داخل الحركات الانفصالية ذا أهمية بالغة في نجاح هذه الحركات. إذ أن وجود قيادة تمتلك رؤية واضحة وقادرة على جذب الأتباع والتوفيق بين النخب السياسية التي تنتمي إلى هويات إثنية متباينة أمر حاسم في توحيد الحركة. فالدعاوى الانفصالية نادراً ما تحدث داخل أقاليم متجانسة عرقياً. وعليه يتعين أن تشعر الأقليات التي تعيش داخل الإقليم الذي يسعى إلى الانفصال أن مصالحها سوف تُحترم، ويتم الدفاع عنها من قبل قادة الحركة الانفصالية. وهنا يصبح التنافس على اكتساب عقول وقلوب المواطنين في الإقليم المضطرب عاملاً حاسماً بين الدولة وحركات الانفصال.

ثانيا :اتجاهات الظاهرة الانفصالية في أفريقيا منذ عام ١٩٩٠:

تُظهر البيانات الإمبريقية عن تطور الحركات الانفصالية في أفريقيا منذ التسعينيات من القرن الماضي إمكانية التمييز بين عدد من الاتجاهات الكبرى وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول: والأكثر وضوحا يرتبط بحقيقة الدعاوى والصراعات الانفصالية التي تحدث في إثيوبيا. إذ تشير الإحصاءات إلى أن ٣٥ ٪ من جميع الصراعات الانفصالية الأفريقية واسعة النطاق منذ عام ١٩٩٠ تقع في المناطق التى تحاول الانفصال عن إثيوبيا، مثل أوجادين وأوروميا. ومع ذلك، فقد انخفض النشاط الانفصالي في أوروميا منذ عام ٢٠١٠ على الرغم من استمرار العديد من الحركات في المطالبة بالاستقلال. فقد اعتمدت الجبهة الرئيسية لتحرير أورومو، التي دعت صراحة إلى الانفصال في التسعينيات، برنامجا سياسيا يتسم بالغموض الشديد خلال فترة العقد الماضي، حيث طالبت أساسا بإجراء استفتاء حول تقرير المصير. ويمكن تفسير هذا التداعي الانفصالي في الواقع الإثيوبي من خلال فهم الطبيعة الإمبراطورية للدولة الإثيوبية، حيث مارست القوة والمقايضة مع القوى الاستعمارية الأوروبية أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، من أجل الحصول على مزيد من الأراضي ولعل ذلك يفسر لنا طريقة سيطرتها على كل من أوجادين وأوروميا في ظل حكم الإمبراطور منليك الثاني. ولا تزال الحركات السياسية الفاعلة في هذه المناطق تسعى نحو التحرر من السيطرة الإثيوبية.

الاتجاه الثاني: تطرحه حالة كازامانس السنغالية التي استمرت منذ أوائل التسعينيات، واتسمت بوجود قائمة طويلة من اتفاقات السلام التي لم تنفذ بشكل جيد ، فضلا عن وجود ميل واضح نحو الانشقاق داخل حركة القوات الديمقراطية في السنغال. وقد تمكن الرئيس عبد الله واد من تجنب اندلاع أعمال

عنف واسعة النطاق بعد توقيع اتفاق سلام في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، شن الجيش السنغالي هجوما كبيرا على قوات التمرد في الإقليم في مارس ٢٠١٠، وبلغ العنف ذروته في ديسمبر ٢٠١١، قبيل الانتخابات الرئاسية، حيث قتل متمردو الحركة ما يقدر بنحو ثلاثين جنديا سنغاليا، ويبدو أن اعتراف الحكومة السنغالية بأن الحركة الانفصالية في كازامانس تمثل أصعب مشكلة تواجهها السنغال قد دفع إلى الطريق التفاوضي مع الانفصاليين مرة أخرى. وبالفعل بنى ماكى سال حملته الرئاسية عام ٢٠١٢، على مبادرة السلام في كازامانس. وقد أبدى استعداده للتفاوض مع مجموعة كبيرة من فصائل حركة القوات الديمقراطية المتمردة. وبعد توليه زمام السلطة، أطلق العديد من المشاريع التنموية الموجهة نحو الشباب. وبعد أشهر من وساطة سانت إيجيديو، وهى منظمة كاثوليكية يقع مقرها في روما، وافق ساليف ساديو، زعيم الفصيل الأكثر قوة في جبهة التمرد، على وقف إطلاق النار وبدء محادثات السلام الرسمية مع الحكومة السنغالية.

الاتجاه الثالث: يرتبط بحركة تمرد الطوارق في شمال مالى، حيث بدأت انتفاضتها الأولى عام ١٩٦١ أيام حكم الرئيس المالى، موديبو كيتا. ونظرا لاستمرار سياسات التهميش من قبل الدولة الوطنية ضد الطوارق، ترسخت قناعة لديهم بضرورة الانفصال وتأسيس دولة مستقلة. وقد حدثت موجة جديدة من انتفاضة الطوارق ضد الحكومة المركزية في باماكو سنة ١٩٩٠ ولكنها انتهت

باتفاق سلام خفف من قبضة الحكم المركزي في إقليم أزواد، ووعد بتنمية المنطقة. وفي عام ٢٠٠٦، تحرك الطوارق مجدداً وفشلوا في تحقيق حلمهم، وظلت المنطقة مهمشة لتتحول بعد ذلك إلى مرتع خصب لأنشطة جماعات الجريمة المنظمة والجماعات المتطرفة.

وبعد الإطاحة بالرئيس القذافي في ليبيا في عام ٢٠١١، عاد كثير من مقاتلي الطوارق الذين أعلنوا التمرد في الماضي على حكوماتهم من أجل استقلال إقليم أزواد، والذي يشمل حسب تعريفه الواسع شمال مالي، وأجزاء من الجزائر، والنيجر. ولا شك في أن هذه العودة إلى مالي بأعداد كبيرة،عضدت من قوة حركة تحرير أزواد التي تأسست في أواخر عام ٢٠١١. وبحلول أوائل عام ٢٠١٢، استطاعت قوات الطوارق المتمردة السيطرة على شمال مالي وإعلان دولتهم المستقلة. لقد فشلت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، على الرغم من إعلان استقلال أزواد في الحصول على الاعتراف الدولي، كما أضحت تعانى من تباين الرؤى مع الجماعات الطارقية الأخرى، ولاسيما مع الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة التي تحالفت معها في المراحل الأولى من الانتفاضة. وشملت هذه الحركات الإسلامية: حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وجماعة أنصار الدين.وقد أدت زيادة قبضة الإسلاميين على السلطة في شمال مالي، بعد طرد العناصر العلمانية، إلى دفع فرنسا للتدخل من أجل دعم الحكومة المركزية في باماكو.

الاتجاه الرابع:وتطرحه حالة كابيندا في أنجولا. وهى منطقة صغيرة من أنجولا تفصلها عن البر الرئيسي أراضى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكانت دائما في علاقة غير مستقرة مع الحكومة في لواندا. فالمفاوضات التي أدت إلى استقلال أنجولا في عام ١٩٧٥ لم تشمل ممثلين عن إقليم كابيندا. وقد أبدى العديد من سكان المنطقة استياءهم من خضوعهم بحكم الأمر الواقع لسلطة الدولة الأنجولية بعد رحيل البرتغاليين. ولا يخفي أن المنطقة لديها ثقافة وتاريخا يختلف عن معظم التراث السائد في أنجولا. وقد شنت جبهة تحرير كابيندا في معظم سنوات ما بعد الاستقلال حملات مسلحة ضد السلطة المركزية، من أجل الانفصال وإعلان الاستقلال. على أن حكومة لواندا رفضت رفضا باتا القبول بهذه المطالب الانفصالية في الوقت نفسه الذي استفادت فيه بشكل كبير من احتياطيات النفط الواقعة قبالة شواطئ كابيندا، وهو ما يجعلها من بين أكثر الدول ثراءً في أفريقيا. ويعتمد اقتصاد أنجولا اعتمادا كبيرا على النفط، كما تمتلك كابيندا معظم الاحتياطيات النفطية الوطنية.والملاحظ أن إقليم كابيندا لم يشهد عنفا انفصاليا كبيرا منذ عام ٢٠٠٧، ويرجع ذلك أساسا إلى تمكن الجيش الأنجولى من تدمير القوات العسكرية لجبهة تحرير كابيندا في هجوم ٢٠٠٢- ٢٠٠٣. وتعانى حركات التمرد من التفكك والانقسام، فإن أبرمت إحداها اتفاقا للسلام مع الحكومة المركزية أنكرته الفصائل الأخرى. فلم يكن مستغربا أنه على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار، في عام ٢٠٠٦، وقع هجوم على

فريق كرة القدم الوطنى في توجو وسيارة عسكرية أنجولية في عـام ٢٠١٠. وفي أبريل ٢٠١٢ عرضت أنجولا الدخول في محادثات سـلام مـع بـاقى الجماعـات الانفصالية في الإقليم.

الاتجاه الخامس: ويمثله التوجه العام نحـو المطالبـة بـإجراء اسـتفتاءات شـعبية حول حق تقرير المصير: إذ عند النظر إلى القضايا الانفصـالية في أفريقيـا تاريخيـا بعد الاستقلال يظهر لنا بوضوح الميل إلى المطالبة بإقامة استفتاء شعبى من أجـل تقرير المصير،على الرغم من أن ذلك لا يعنى بالضرورة عقد هذه الاستفتاءات في كل حالة. فقد نجحت إريتريـا في تنظـيم اسـتفتاء عـام ١٩٩٣؛ كـما يطالـب المجلس الوطني للكاميرون الجنوبي بتنظـيم اسـتفتاء عـام في الإقلـيم منـذ عـام ١٩٩٥؛ ونظمــت جزيــرة أنجــوان اســتفتاءً عامــا في أكتــوبر ١٩٩٧ بشــأن الاستقلال (٩٩.٨٨ ٪ لصالحه) وفي عام ٢٠٠٠، نظمت اسـتفتاءً آخـر بشـأن إمكانية تطبيق حل اتحادي (رفض هذا الحل)؛ وعقدت صوماليلاند اسـتفتاءا في عام ٢٠٠١؛ ونظـم الفرنسـيون في ٢٠٠٩ اسـتفتاء عامـا حـول وضـع إدارة جزيرة مايوت؛ ونُظم استفتاءً جنوب السودان في عام ٢٠١١» وفي عـام ٢٠١٢ طلبت جبهة تحرير أوجادين الوطنية أن تلتزم الحكومة الإثيوبية بإجراء اسـتفتاء على الانفصال في غضون ١٥ عامـا (وهـو حـق يمنحـه الدسـتور الإثيـوبي) - ولكن الطلب قوبل بـالرفض التـام، كـما تقـدمت بالطلـب نفسـه جبهـة تحريـر أورومو، ولكن دون جدوى.ومن الطريف حقا أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد حاولت تنظيم استفتاء الكتروني في صفحتها على الإنترنت في عام ٢٠١٢

ولكنها لم تلتزم بنشر نتائجه. ولا تزال جبهة البوليساريو تطالب بعقد استفتاء حول حق تقرير المصير، منذ أن أعربت إسبانيا لأول مرة عن عزمها القيام بذلك في عام ١٩٧٤ .ومنذ عام ٢٠١٢، لا تزال البوليساريو مصرة على إجراء استفتاء يقدم خيارات الحكم الذاتي أو الاستقلال للصحراء الغربية، في حين تصر المغرب على سيادتها الإقليمية وانفتاحها فقط على مبدأ الحكم الذاتي الإقليمي، وفي عام ٢٠١٢، طالبت جمعية التوعية الإسلامية والدعوة بزنجبار بإجراء استفتاء شعبي بشأن انفصال زنجبار عن تنزانيا. وأخيرا، دعا مجلس التنسيق من أجل الحكم الذاتي في كاتانغا في عام ٢٠١٢ إلى إجراء استفتاء على استقلال الإقليم.

ثالثاً :ظاهرة الانفصال بين جدلية الإثنية والإسلاموية:

يرى إيمانويل والرشتاين قياساً على أزمة كاتانغا «أن المناطق التي تكون أكثر ثراء في الدولة وتتطابق فيها الهوية الإثنية مع حدود الثروة الاقتصادية تصبح دعاوى الانفصال فيها قوية وجاذبة.

إن كل دولة أفريقية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة الحجم، موحدة أو فيدرالية، لديها كاتانغا خاصة بها» يعنى ذلك أن ثمة علاقة ارتباطيه بين الهوية الإثنية وطبيعة الإقليم الذي تنتمي إليه. ومع ذلك، فإن الشعور بالاغتراب وعدم الاندماج السياسي بين شعوب الأشانتى في غانا، أو منطقة غرب نيجيريا أو البوغندة في أوغندة لم يفض إلى محاولات انفصالية حقيقية بينهم. وعلى العكس من ذلك تماماً، اندلعت حروب انفصالية كبرى داخل أقاليم فقيرة، مثل جنوب السودان وشمال تشاد.

لقد درج كثير من الكتاب على اعتبار إريتريا مثالا واضحا على «الانقسام الإثنى» الذي تطور إلى حركة انفصالية من أجل الاستقلال. وعلى سبيل المثال قام الأكاديمي الأمريكي تيد روبرت جور بتصنيف إريتريا على نحو مماثل كحالة من حالات الإثنية القومية. ومع ذلك، خلافا لما يقترحه هؤلاء الكتاب فإن مطالبة إريتريا بحق تقرير المصير، وبالتالي تحديد هويتها الوطنية لا يمكن أن يُعزى ببساطة إلى أسباب إثنية: **لعدة أسباب منها**:-

- أن إريتريا لا تشكل مجتمعا عرقيا متجانسا.
- إنها تضم ما لا يقل عن تسعة مجموعات إثنية معترف بها.

وعلى الرغم من شيوع وصف هذه المجموعات بأنها إثنية نظرا لسهولة التعرف عليها ثقافيا ولغويا، فإن الأمر على أرض الواقع هو أكثر تعقيدا إلى حد كبير. وفي المقابل فإن قضية العفر تعتبر ذات أهمية، خاصة نظرا لأن هذه المجموعة، التي تمتد على حدود إريتريا، وإثيوبيا، وجيبوتى، لديها تاريخ طويل من المعارضة لحكام إثيوبيا. لقد ظلت سلطنة أوسا العفرية مستقلة حتى عام ١٩٧٤.

ولاشك في أن منطقة العفر التي تقع حول ميناء عصب الاستراتيجي تعقِّد الأمور كثيرا بالنسبة لحكومة إريتريا. وعليه، فإن محاولة اللجوء إلى نظرية واحدة لتفسير الظاهرة الانفصالية في أفريقيا لا تجدي نفعا ولا تلائم الطبيعة المعقدة والمتشابكة لهذه الظاهرة.

ومن الناحية الفكرية، يمكن تفسير المشروع الإسلامي الأصولي بأنه عبارة عن محاولة للخروج من هيمنة مفهوم الدولة الموروثة عن الفترة الاستعمارية سواء من خلال الاستيلاء، أو التحول، أو الانفصال الإقليمي.كان ذلك واضحا، على سبيل المثال، عندما أعلنت جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، بعد سيطرتها على شمال مالي، عن نيتها في تولى المسئولية، وإضفاء الطابع الإسلامي على كامل أرجاء البلاد بدلا من الاكتفاء بتحرير إقليم أزواد في الشمال. كما أن جماعة بوكو حرام أعلنت مرارا أنها لا تعترف بدولة نيجيريا وأنها تسعى لإقامة دولة الخلافة الإسلامية التي تقوم على مفهوم الأمة وتأبى أن تجعل من الدولة مجرد حقيقة إقليمية.ونتيجة لذلك، فإن الدعاوى الانفصالية الإسلامية الراديكالية، تهدد ـــ شأنها شأن الحركات الانفصالية الأخرى، وجود وشرعية دولة ما بعد الاستعمار الغربي في أفريقيا المسلمة. على أن نقطة الخلاف الكبرى تتمثل في أنه بينما تهدف الحركات الانفصالية العلمانية إلى زيادة عدد الدول الوطنية بالمفهوم الغربي (مزيد من التفكيك والتجزأة)، تسعى الإسلاموية إلى إلغائها، وتأسيس الخلافة الكبرى، ومفهوم الأمة الواحدة (الاندماج والتوحيد). وعلاوة على ذلك، فإن النزعة الانفصالية الإسلامية، من خلال نزوعها إلى السرديات التاريخية التي تشكل إطارا سياسيا بديلا لدولة ما بعد الاستعمار، مثل خلافة سوكوتو في نيجيريا، أو سلطنة زنجبار تستطيع أن تكتسب مشروعية تاريخية معتبرة. كما يذهب الإسلاميون كذلك إلى تبنى قضايا

أخلاقية عامة تتحدى طريقة عمل الدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار وهو ما يوفر تأييدا واسعا لدعوتهم، ولاسيما بين الشباب والمهمشين، كما هو الحال في شمال نيجيريا ومناطق الساحل والصحراء.

خاتمة:

ليس بخاف أن الدعاوى والحركات الانفصالية في بعض مناطق أفريقيا لا تزال، بعد أكثر من خمسة عقود من الاستقلال، قادرة على تقديم خطاب شعبوى جاذب للمجتمعات السياسية المهمشة ونخبها. بيد أن ترجمة هذه الدعاوى إلى حملات عسكرية مستمرة من أجل نيل الاستقلال والسيادة لا تزال عصية على أن تكلل بالنجاح. وعلى الرغم من أن أفريقيا شهدت منذ أوائل التسعينيات زيادة ملحوظة في تداعى الحركات والمطالبات الانفصالية، فإن تراجع التأييد والاعتراف الدولي قد خفف كثيرا من عنفوان موجات الانفصال في الواقع الأفريقي. وبالفعل لم تخرج عن قاعدة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري سوى حالتي إريتريا وجنوب السودان.

لقد كان الاعتراف الدولي بجنوب السودان كدولة مستقلة ذات سيادة على الرغم من كونه جزءا أصيلا في دولة ما بعد الاستعمار بمنزلة انقلاب جذري على الممارسة السابقة في إطار العلاقات الدولية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي اعتبره بعض الكتاب بمنزلة بريق أمل متجدد

للانفصاليين الأفارقة ومع ذلك، فإن البيانات المتوافرة عن الصراعات العنيفة الناجمة عن الحركات الانفصالية تؤكد أن جنوب السودان لا يشكل تحولا فارقا عن الممارسة السابقة، ولا يبدو أنه أدى حتى الآن إلى تجدد النشاط الانفصالي في القارة.

إن حالة جنوب السودان لا تزال تمثل الاستثناء الذي يثبت القاعدة. بيد أن الدرس الذي يمكن أن يتعلمه الانفصاليون الأفارقة يتمثل في تعزيز ثقافة الاستفتاء الشعبي بغرض إضفاء الطابع الديمقراطي والشرعي على حركاتهم الانفصالية في القارة.

ويطرح فشل استفتاء كاتالونيا، والنضال من أجل الاستقلال عن إسبانيا في أكتوبر٢٠١٧ ثلاثة دروس مستفادة لأفريقيا قد أكدنا عليها في هذه الورقة وهى : أولا ،لن تقبل الحكومات غالبا بمبدأ الانفصال وتهديد سلامتها الإقليمية. قد يبدو الأمر في أفريقيا مرتبطا بالنزعات الإثنية والقبلية المتباينة وأن الظروف ستكون مختلفة إذا كانت البلاد متجانسة. بيد أن هذا الربط غير صحيح دائما، فبعد أن حصلت جنوب السودان على استقلالها، سرعان ما وقعت في أتون الحرب الأهلية وبدأ البعض يتحدث عن انفصال دولة النوير المستقلة، كما أن إقليم أزواد يضم، إلى جانب الطوارق، الشعوب العربية والفولانية.ثانيا ،أهمية اقتسام الثروة والسلطة لمعالجة أسباب الانفصال.

فكما هو الحال بالنسبة لثراء إقليم كاتالونيا، تتمتع كثير من المناطق الانفصالية في أفريقيا بثروات طبيعية هائلة، مثل كابيندا، وبيافرا، وكاتنجا. ثالثا عدم تدويل

قضايا الاستفتاء والمطالبة بالحكم الذاتي. فكما أعلن الاتحاد الأوروبي أن استفتاء كاتالونيا يُعد مسألة داخلية فإن الدول الأفريقية سوف تحذو هذا الحذو، وترفض تدويل دعاوى الانفصال داخلها. ولعل ذلك يفقد الحركة الانفصالية في أفريقيا العامل الأبرز في نجاحها، وهو الاعتراف والتأييد الدولي.

على أن المعضلة التي سوف تزيد مشهد الظاهرة الانفصالية في أفريقيا تعقيدا وارتباكا تتمثل في التطور التدريجي لعلاقة واضحة بين الدعاوى الانفصالية من جهة، والأيديولوجيات الإسلاموية من جهة أخرى، كما ظهر ذلك بجلاء في منطقتي الساحل و الصحراء والقرن الأفريقي. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واحدة تفسر نشأة وتطور الظاهرة الانفصالية في أفريقيا إلا أن التحليل الإمبريقي لتوجهاتها في مرحلة ما بعد الاستقلال يؤكد استمرارها كأيديولوجية ديناميكية قادرة على تعبئة الأنصار والمريدين، من خلال تبنى خطاب راديكالى لا يخلو من سمات شعبوية.

وبغض النظر عن طبيعة هذا الخطاب وأخطاره الكامنة على الأفراد والمجتمعات المحلية، فإنه يتصدى بشكل مباشر لإخفاقات الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمارية في تحقيق وظائفها التنموية، ومن المرجح أن يظل هذا الخطاب الانفصالي محافظا على قدر كبير من جاذبيته في المستقبل المنظور.

الفصل العاشر
تجارة الرقيق وأثره علي العقل الإفريقي

إن معظم الدراسات والأبحاث حول تجارة الرقيق في إفريقيا ركزت على الجوانب التاريخية والسياسية والإنسانية ولم تتناول بصورة كافية الآثار النفسية والاجتماعية لهذه التجارة وانعكاساتها على العقل الإفريقي عبر الأجيال ولذلك فإن اختيار مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم دراسة تجارة الرقيق، ضمن موضوعات الندوة، من حيث آثارها على العقل الإفريقي لهي لفتة بارعة جديرة بالتنويه والتقدير، وملف تجارة الرقيق لا يزال حيا ولم يطوى صفحاته بالرغم من مرور قرن كامل على منع وإيقاف هذه التجارة، وربما سيكون من أوليات الدوائر الغربية السياسية والقانونية والقضائية في السنوات القادمة لاستخدامه كأجندة سياسة للضغط على بعض الدول العربية والإسلامية والتدخل في شئونها، وتحميلها جزءا من المسؤولية في تجارة الرقيق في إفريقيا، بالرغم من تباين التجارتين الأوروبية والعربية في هذا المضمار.

وتجارة الرقيق التي مارسها الأوربيون خلال القرون الثلاثة السادس عشر- والسابع عشر والثامن عشر من أهم الأحداث التي شهدتها القارة الأفريقية على مر التاريخ ، ويمكن وصفها بإبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية ذات أغراض متعددة، لأنها استهدفت الإنسان الإفريقي في ذاته ولونه ووجدانه ونفسه وعقله وحياته ومصيره ومستقبله. ولعل عملية الاسترقاق لا تكمن خطورتها فقط في

أنها أصابت جسم الإنسان الأفريقي وكيانه المادي وإنما أيضا في أنها أصابت عقل الإنسان الإفريقي وكيانه المعنوي.

وتجارة الرقيق وإن كانت قد مورست في المجتمعات القديمة والحديثة لدوافع كثيرة واستهدفت كل الأجناس بيضا وحمرا وسودا إلا أن تأثيراتها على العنصر الأسود أشد ضراوة، حيث شلت العقول وسلبت المشاعر ولا تزال بصماتها وتجلياتها واضحة في العقل الإفريقي، وربما ذلك من أهم معوقات تنمية الموارد البشرية في إفريقيا.

والعبودية الناتجة عن تجارة الرقيق عاشتها إفريقيا في الماضي وتعيش في الحاضر آثارها بالرغم من إلغائها منذ عام ١٨٣٣م اضطرارا من قبل الحكومات الاستعمارية، وعطلت جهد شريحة كبيرة من الأفارقة عن العطاء وخلفت ثقافة الاتكال على الغير

ولدراسة انعكاسات تجارة الرقيق على العقل الإفريقي لا بد من تناول هذا الموضوع بكل أبعاده وجوانبه لتحديد هوية تجار الرقيق وأهدافهم ووسائلهم قبل التطرق إلى الآثار النفسية والاجتماعية التي تركتها هذه التجارة على الإنسان الإفريقي المبحث الأول

وتجارة الرقيق في إفريقيا في الواقع لم تسعى فقط إلى جلب العبيد إلى الحقول والمزارع وتأمين واستغلال اليد العاملة بدون مقابل وإنما هي استرقاق للعقل والوجدان من أجل تمهيد سبل السيطرة والاستعمار وخلق حالة من التبعية الدائمة فكريا وثقافيا واقتصاديا.

أبعاد تجارة الرقيق في إفريقيا

قبل أن نتعرض إلى آثار تجارة الرقيق على العقل الإفريقي ينبغي أن نميز بين التجارة الأوروبية والتجارة العربية لأن ليس لها نفس الأهداف ونفس الأساليب ونفس النتائج.

خصائص ومميزات تجارة الرقيق الأوروبية والعربية

ما فتئ الأوروبيون في محاولة لتبرير ذمتهم يقحمون العرب في ملف الاسترقاق في إفريقيا. ولا يمكن لأي باحث منصف أن ينكر وجود العبيد في المجتمعات العربية والإسلامية قديما ومشاركة العرب في تجارة الرقيق حديثا إلا أن التجارتين الأوروبية والعربية لهما خصائص ومميزات مختلفة.

إن تجارة الرقيق التي قام بها البرتغاليون والبريطانيون وبقية الأوروبيين في غرب إفريقيا على وجه التحديد خلا القرون الماضية رافقتها أعمال بشعة أثناء نقل الرقيق تدل على غياب وموت الضمير الإنساني والتناقض في الفكر البشري في ذاك الوقت حيث يتشدق الأوروبيون بقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وعالمية مبادئهم ونظمهم وفي نفس الوقت يسترقون غيرهم من أبناء آدم.

ويقدر الباحثون عدد العبيد الذين ينقلون من إفريقيا سنويا بأربعين ألف وكان يموت ١٠٪ منهم أثناء تنقلاتهم لعدم الاهتمام بطعامهم أو صحتهم فضلا أن ضربهم وتنكيلهم أو قتلهم وهم مقيدين بالسلاسل أو هاربين من جحيم الاسترقاق، واستغلت الأسلحة النارية للقنص البشري فسمى بعض المؤرخين عصر تجارة الرقيق بعصر البنادق.

لقد حاول الأوروبيون ترويض الأفارقة لسحق آدميتهم وتحويلهم إلى آلات بشرية بلا مشاعر ولا حقوق ولا لغة ولا دين ولا حياة روحية وبلا أمل في شيء من ذلك كله. وكانت الأساليب المتبعة في التعامل مع الرقيق هي الشنق على الأشجار وقطع الأيدي والمذابح الجماعية التي هلك فيها ما يزيد على عشرة ملايين إفريقي، وإن تجارة الرقيق الأوروبية لا يستطيع أحد أن يحصي ضحاياها على وجه التحديد.

وقد حققت هذه التجارة لأوروبا أرباحا خيالية، وأصبحت هذه السلعة هي الأساس الذي بنت عليه تلك الدول الاستعمارية اقتصادها ورخاءها ولذلك قد قيل بسبب اشتهار ميناء ليشبونة في البرتغال وميناء ليفربول في انجلترا برواج تجارة الرقيق بأن " ليشبونة وليفربول قد بنيتا على عظام الرقيق الأسود ودمائه.

وقد شجع الأوروبيون الزعماء والحكام في غرب إفريقيا على الحروب مع جيرانهم وقدمت لهم مقابل ذلك الرقيق الذين يجلبونه لهم إلى سفنهم الراسية على الشواطئ في غرب إفريقيا البنادق والذخيرة لمتابعة الحروب وأسر أعداد ضخمة من أعدائهم، وعاشت غرب إفريقيا قرون عدة في حروب مدمرة من أجل تدبير هذا المورد البشري المتدفق من الرقيق للتجار الأوروبيين.

وهكذا كان حال العبيد لدى الأوروبيين سواء من بقي منهم بالقارة الأوروبية أو نقل إلى أمريكا. وقد برر لتجارة الرقيق فلاسفتهم ومفكريهم ورهبانهم ودونوا التشريعات المنظمة لها، **يقول مونتيسكيو:** " إن لنا حقا مكتسبا في اتخاذ الزنوج عبيدا. وأن شعوب أوروبا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين لم يعد

أمامها إلا أن تستعبد شعوب إفريقيا لكي تستخدمها في استغلال هـذه الأقطـار الفسيحة، فما هذه الشعوب إلا عناصر سوداء البشرة من قمة الرأس إلى أخمـص القدم، ولا يمكن أن الله جلت قدرته وهو ذو الحكم السابغ يضع روحا طيبـة في مثل هذا الجسم الحالك السواد

وقد تعاونت الكنيسة مع المستعمرين في تجـارة الرقيـق وكـان منـدوب الكنيسـة يجلس على مقعد رخامي على الشاطئ فيعمد العبيد ويقبض نصـيبه مـن رسـوم التصدير التي أصبحت موردا هاما من مـوارد الكنيسـة وتجـارهم جعلـوا منهـا وسيلة إنتاج أساسي لا يمكن للمصنع ولا للمزرعة الاستغناء عنهـا. وقـد كـان التعامل مع الإنسان الإفريقي بوصفه ملكية ثم أصبح آلة اقتصادية.

ولكن نظام الرق في المجتمعـات الإسـلامية والعربيـة مختلـف تمامـا عـن تلـك التجارة الأوروبية للرقيق في غرب إفريقيا.

وقد عرف نظام الرق في المجتمعـات القديمـة قبـل ظهـور الإسـلام. وإن الـرق مرتبط في نشأته بالحياة الاجتماعية والاقتصادية الآخذة في التعقيـد الـذي تفـرزه رغبة التملك والانتفاع والهيمنة. وقام الرق على فكرة عدم المساواة بـين النـاس وغلبة القوي على الضعيف. وكان لكل مجتمع قواعده الحاكمة لنظام الرق تتفـق وظروف الواقع التاريخي المحيط به، ولكن الصورة التي انتهت إليهـا الاسـتعباد في العصور الحديثة غلبت على صوره القديمة وأصوله التاريخيـة، حيـث أصـبح وكأنه كان مكرسا أصـلا في الزنـوج الأفارقـة السـود، واسـتغل هـذا الطمـس استغلال دعائيا معاكسا للإسلام بهدف أن يحد مـن انتصـاراته ويخـدم التوسـع الاستعماري في إفريقيا.

وكان للرق مصادر عديدة منها الأسر في الحروب ومنها الوارث للأرقاء ومنها الاسترقاق لغلبة الدين ومنها الخطف والبيع والشراء. وحصر الإسلام للرقيق مصدرا واحدا فقط وهو أسرى الحرب، ويسر القضاء تدريجيا على رقيق هذا المصدر الوحيد، وما بقي من نظام الرق في المجتمع الإسلامي حدد له الإسلام فرصا كبيرة للخلاص منه، حيث جعل من أبواب التقرب إلى الله فك رقبة، وأدرج تحرير الرقيق ضمن مصارف الزكاة.

ولظروف تاريخية عديدة قد ساهم العرب حديثا في تجارة الرقيق في إفريقيا إلى جانب الأوروبيين أفرادا وأنظمة، وكان العبيد أحد أهم مصادر الأموال للممالك الإسلامية في غرب ووسط إفريقيا. ومع ذلك نجد بأن تعامل العرب مع الرقيق يختلف إلى حد كبير عن تعامل الأوروبيين.

لقد كان نظام الرق في المجتمع الإسلامي مرنا، ومحاطا بقيم إنسانية ولم يكن كالنظام الذي عرفه الأوروبيون من نقل للأفارقة السود من غرب إفريقيا بصورة جماعية وفي ظروف قاهرة من أجل تسخيرهم واستخدامهم للعمل في المستعمرات وفي أمريكا.

والعرب لم يمارسوا تجارة الرقيق بشكل جماعي ومنظم ومؤسسي. وإن الرقيق الذي جيء به إلى المنطقة العربية عاش في الأسرة العربية كعضو فيها كما كان الحال في مجتمع السلف الصالح، وعومل حسب قواعد الشريعة الإسلامية ولم يستغل في عمل قاس أو مشروع اقتصادي لا يقوم به سيده فالعبيد وأسيادهم

يشتركون معا في الأعمال. ولم يسجل التاريخ أي عملية إبادة جماعية للرقيق أو تعذيبهم أو إذلالهم بطريقة بشعة أو نقلهم بصورة جماعية في ظروف قاسية. وكان في الغالب يتم استخدام العبيد بشكل فردي كخدم في المنازل أو مساعدين لأسيادهم في مزارعهم أو في غير ذلك من الأعمال التي يقومون بها.

وقد شهد الأوروبيون أنفسهم بتمايز وضع العبيد في المجتمعات العربية والإسلامية. ورد في تقرير ستانس، المقيم البريطاني في الخليج في ٢٠ مارس ١٨٢٣م، **ما يلي**: "إن الرقيق لا يعامل فقط بصورة إنسانية حسنة جدا ويتمتعون بحماية سادتهم العرب، بل إنهم أيضا يتمتعون بدرجة كبيرة من القوة والنفوذ ، ويجب أن نعترف أن التوبيخ لسوء معاملة الرقيق يجب أن يوجه إلينا نحن الإنجليز وليس إلى الشعوب الشرقية الإسلامية.

وإن حسن المعاملة للعبيد في المنطقة العربية جعل عددًا كبيرًا من العبيد يتميزون بالنبوغ في العلوم والفنون وبعضهم وجدوا طريقا إلى القيادة والنفوذ والسلطان، فمع أنهم لم يعيشوا في جو من الكبت والقهر والاستغلال البشع فقد كانت الساحة العربية مفتوحة لذوي المواهب والكفاءات منهم. والتاريخ الإسلامي يسطر لنا أخبار كثير منهم، كأسامة بن زيد الذي قاد جيوش المسلمين بجدارة، والإمام نافع أحد أهم مرجع في القراءات، ورابعة العدوية آية في النسك والزهد، وقطب الدين أيبك مؤسس دولة الإسلام ومجده في الهند وأبو عثمان الجاحظ عالم الأدب والبيان، فضلا عن المماليك أولئك العبيد الشركس سابقا الذين صدوا المغول في عين جالوت وأقاموا قلعة من أقوى قلاع الإسلام، وقائمة الأمجاد في هذا المقام تطول.

وبسبب هذا الاختلاف الجذري بين وضع الرقيق في الغرب وفي المنطقة العربية فلا يزال إلى يومنا هذا أحفاد العبيد من الأفارقة السود يعيشون في الغرب وفي أمريكا بالتحديد مضطهدين ومهمشين وفي مجتمعات مغلقة وطريق المجد والنفوذ مسدودة أمامهم، وينتشر في أوساطهم الفقر والجهل ولا يزالون ضحايا التمييز في العمل ويشكون من التصرفات العنصرية.

ومع ذلك فإن انتعاش تجارة الرقيق في المنطقة العربية في القرون الأخيرة لا يتماشى أبدا مع المبادئ الإسلامية ولم يعد لها أي مبرر شرعا أو عقلا، وخاصة عندما اختفت المبررات الاجتماعية والحربية للاسترقاق ورسخت تعاليم الإسلام في المجتمعات الإسلامية وتطور الفكر الإنساني. ومهما أكرم العبد وأحسن التعامل معه عربيا فإنه قد سلبت منه إرادته وحريته، والحرية من أعظم النعم التي أنعم الله بها الإنسان، "متى استبعدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار" كما صاح في الملء الفاروق سيدنا عمر رضي الله عنه .

وينبغي للباحث المنصف أن لا يكتفي دائما بتبرئة العرب من تجارة الرقيق والتباهي بحسن معاملة العبيد في المنطقة العربية، فتجارة الرقيق التي مورست في القرن التاسع عشر بالذات من قبل العرب لا تليق وفقا لكل المعايير وليس هناك من يحق له أن يبررها بأي حال من الأحوال، وعليه لا بد أن يتحمل العرب والمسلمون جزءا من المسؤولية التاريخية في تجارة الرقيق عبر الاعتراف بالذنب والعمل على إزالة ما تبقى من آثار الاسترقاق في بعض المجتمعات

العربيـة والتـي يتخـذها الغـرب ذريعـة للتـدخل في شـئون الـدول العربيـة والإسلامية، وهذا ما يساهم في تصحيح ذاكـرة الأفارقـة وتخليصـهم مـن عقـد ورواسب الاسترقاق من أجل تقريب العرب من الأفارقة، واندماج الأفارقـة في الفضاء العربي اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، وإبراز الهوية الإفريقية للعرب بشـكل واضح على غرار ليبيا، إذ أن كثـيرا مـن الأفارقـة يسـتغربون ويندهشـون حيـنما يخاطبهم المغربي أو التونسي أو الجزائري أو المصري بعبارة "أنتم الأفارقة" وكأن العرب ينكرون إفريقيتهم.

أما بالنسبة للغرب فلا بد أن يعـترف بـدوره الكبـير في تجـارة الرقيـق ويعـوض الأفارقة عن هذه الجريمة البشعة التي لا مثيل لها في التاريخ البشري تعويضا عن الأنفس التي أزهقت أو دمـرت وعـن الأضرار المعنويـة التـي لم تصـب العبيـد وحدهم وإنما أصابت أبنائهم وذريتهم من بعدهم مثلما عوض اليهود عما لاقـوه في معسكرات الاعتقال في عهـد النازيـة، فـلا يـزال اليهـود يشـتكون مـن آثـار الإبادة، والأفارقة لا يزالون يعانون من مخلفات الاسترقاق.

الآثار السيكولوجية لتجارة الرقيق:-

إن لتجارة الرقيق آثـارا نفسـية خطـيرة لا عـلى مـن اسـترقوا وعاشـوا ظـروف الاسترقاق أو ذويهم أو الذين عاصروهم من أهلـيهم وأبنـاء أوطـانهم فحسـب وإنما تمتد لتشمل الأفارقة جميعا على مر العصور والأزمان.

وهناك ثمة عوامل عديدة ساهمت في ترك آثار سيكولوجية عديدة على الأفارقـة لم يتخلصوا من أعراضها إلى يومنا هذا.

فتجارة الرقيق استهدفت في إفريقيا العنصر الأسود، وأشعرت الإفريقي بأن ذنبه الوحيد هو أنه من لون أسود البشرة ودون الجنس الأبيض، وساوت بينه وبين البهائم بل عومل معاملة لا تليق حتى بالحيوانات والأنعام، وقد كان الإفريقي في نظر تجار الرقيق عبارة عن حيوان مفترس يعيش في غابة دون ثقافة أو حضارة، وبالتالي يحق للعنصر الأبيض افتراسه وترويضه وتسخيره دون أدنى حرج أو تأنيب ضمير.

وقد أحيا هذا البعد العنصري في تجارة الرقيق النزعة الحيوانية في النفس الإفريقية وجعلت العبد الإفريقي يقارن نفسه بالحيوان، لأنه يفترس كما يفترس الحيوان ويعامل كما يعامل الحيوان ويسخر كما يسخر الحيوان، فاهتزت ثقته في نفسه وفي قدراته العقلية وخلق فيه شعورا بالدينونة وهو ينظر إلى العالم من حوله.

فقد اهتم تجار الرقيق منذ بداية الاسترقاق بترك آثار نفسية في سلوك الرقيق وسلوك أبنائهم وأحفادهم والأجيال القادمة، ففي محاضرة للأمريكي "وليام لنش" عام ١٧١٢م رسالة واضحة وصريحة إلى أبناء جلدته حول مبادئ وفن ترويض العبيد **حيث يقول**:-

..."إن زرع الشك وفقدان الثقة هو أقوى من الثقة، وأن الحقد لأقوى من التملق أو الاحترام أو الإعجاب، وأن العبد الأسود بعد أن يتشرب هذه المشاعر فسيحملها وسيغذيها تغذية ذاتية وسيولدها في نفسه لمئات من السنين أو من الآلاف منها.، لا تنسى أن تضع الرجل الأسود العجوز ضد الرجل الأسود الشاب، والرجل الأسود الشاب ضد الرجل العجوز، ويتعين أن تستخدم

العبيد ذو البشرة الداكنة ضد العبيد ذوى البشرة الأقل سوادا وذو البشرة الأقل سوادا ضد العبيد ذوي البشرة الداكنة، ويتعين أن تستخدم الرجال ضد النساء والنساء ضد الرجال، ويتعين أيضا أن تجعل الخدم البيض فاقدي الثقة تماما بكل السود، ومن الضروري أن تجعل عبيدك واثقين بنا ومعتمدين علينا ويجب أن يحبونا ويحترموننا ويثقون بنا نحن فقط...إذا استخدمت هذه الوسيلة بكثافة لسنة واحدة فسيبقى العبيد دائما فاقدي الثقة

ويواصل وليام لنش طرح وصاياه مطبقا نفس المبادئ والأصول في ترويض الخيول على العبيد ليلقي الضوء على توارث الآثار النفسية لهذه العملية عبر الأجيال.

.."ومن أجل المستقبل المنظم فإن الاهتمام يجب أن يبذل بشكل خاص بالنسبة للنساء والذرية أو الناشئة..، وكليهما يتعين أن يعلم لغة جديدة، وإن تعليمات نفسية وجسمانية للإحاطة بهما يجب أن توجد، وبعبارات أخرى يتعين كسر إرادة المقاومة..،ولا بد من ضرب الزنجي إلى الموت، وأن يكون ذلك أمامها (المرأة) وبحضورها، وعندما نتركها وحدها بدون حماية وبعد أن تحطم صورة الذكر، فإن المحنة ستنقلها من حالة التبعية السيكولوجية إلى حالة من التجمد والاستقلال والتبلد. وفي هذه الحالة من الجمود النفسي فإنها ستعكس الأدوار الخاصة بالنسبة للذكور والإناث لنسلها، فهي خوفا على حياة ابنها الذكر ستدربه نفسيا على أن يكون ضعيفا من الناحية المعنوية وتابعا ولكن قوي من

الناحية الجسمانية. ولأنها قد صارت مستقلة نفسيا فإنها ستدرب ابنتها الأنثى لكي تكون مستقلة نفسيا.، ستحصل على امرأة زنجية في المقدمة وعلى رجل يتوارى بعيدا، وهذه الحالة ممتازة من الناحية الاقتصادية. وعندما يبلغ الزنجي ١٦ سنة فإنه سيكون مستعدا لحياة طويلة من العمل الفعال ولإعادة إنتاج قوة العمل الجديدة... أما الآن فيمكنك أن تنام مطمئنا.

ولم يغفل وليام لنش الجانب الثقافي في عملية ترويض الرقيق فهو يقول:

" ومتى تم الترويض فمن أجل استبقاء أثره يتعين أن نمحو اللغة الأصلية لدى الزنجي الجديد، وأن ننشئ لغة جديدة تسهل حياته العملية. العبد إذا علمته كل ما يتعلق بلغتك فسيعرف كل أسرارك وسيعرف أكثر مما يجوز باعتباره عبدا لن تستطيع أن تستغله بعد ذلك، وإن جعله مغفلا هو إحدى الصفات الرئيسية لاستبقاء النظام العبودي.

ويمكننا أن نلاحظ بسهولة ويسر أن النصائح الخاصة بترويض العبيد التي سردها وليام لنش لا تختلف كثيرا عما يحدث في عالمنا اليوم لترويض الشعوب المستضعفة، والآثار السيكولوجية لترويض العبيد سابقا في أمريكا لا تزال واضحة في الأجيال المتعاقبة في القارة الإفريقية، فما يزال الأفارقة يشكون من ضعف روح المقاومة ويميلون إلى التبعية الثقافية والاقتصادية لأحفاد أسياد العبيد في الغرب، ويتنكرون للغاتهم المحلية ولثقافاتهم الذاتية فضلا عن ضعف الثقة بالنفس والانفصام بين الرجل والمرأة.

وإلى جانب الآثار السيكولوجية، خلفت تجارة الرقيق أثارا اجتماعية هزت البناء الاجتماعي وأعادت تشكيل النسيج الاجتماعي في المجتمعات الإفريقية.

الآثار الاجتماعية لتجارة الرقيق

لقد خسرت إفريقيا الملايين من أبنائها من جراء تجارة الرقيق، وأدت هذه التجارة إلى الفقر في الأيدي العاملة والإنتاج وانهيار العديد من الإمارات الإفريقية. وقد انتهك الاسترقاق الحرمات ودمر المقدسات وأفسد أخلاق حكام إفريقيا وأهاليها وشوه الحياة الاجتماعية وأغرق الكثير من الأفارقة في غيابات الظلمات والجهل ولم تفق منها إفريقيا تماما حتى الآن، وعندما تم تحرير العبيد تركوا بلا تجارب وبدون تعليم بعد قرون من العبودية في جو من القذارة والجوع والتبعية والخوف. هذه المؤثرات هي التي ولدت العجز والإهمال اللتين امتاز بهما الكثير من الأفارقة، ولما العبيد قد اعتادوا على عدم الملكية فأضحوا بعد التحرر لا يعبئون بالملكية ويبددون ما بأيديهم، وبالتالي أصبحت عملية إباحة الملك العام ونهب ممتلكات الدولة ثقافة عامة في إفريقيا لا تزال الدول الإفريقية تعاني من تبعاتها.

وقد أورث الاسترقاق ثقافة الاعتماد على الغير، ذلك أن العبد اعتاد على الاعتماد على سيده في عيشه ورزقه ومصيره، فتجارة الرقيق زرعت عند الأفارقة ثقافة الاتكال على الغير دون شعور بأي حرج أو ضيق من جراء ذلك. ومن هنا نجد أن كثيرا من الناس في مختلف دول إفريقيا جنوب الصحراء يعتمدون على أقاربهم ومعارفهم في عيشهم ليس بصورة مؤقتة أو طارئة أو عرضية فحسب وإنما بصورة دائمة ومستمرة، ولعل هذا من أهم أسباب البطالة في إفريقيا. وقد انعكست ثقافة الاعتماد على الغير على الدول والحكومات في إفريقيا والتي لا

تستطيع إدارة شؤونها إلا بدعم خارجي. وقد نتج عن ذلك ضعف بعض القيم الأخلاقية في المجتمعات الإفريقية كالمروءة والحياء والعفة والقناعة والاعتزاز بالنفس وغيرها.

وعندما لم يكن للعبد تحت نير العبودية أسرة وأولاد فأصبح بعد التحرر يضيق بمسؤوليات الأسرة والأولاد، ولذا نجد الآن الأفارقة لا يعيرون اهتماما كبيرا بتربية أولادهم خلقيا وروحيا وفكريا ولا يعتنون بشؤون أسرهم بصورة كافية، فيكاد الإفريقي يقضي يوميا جل أوقات فراغه خارج عش الأسرة و يهرب من المنزل ويفضل أماكن الدردشة أو الترف واللهو على جدران منزل العائلة، ولذلك كثر تسول الأطفال وتشردهم في إفريقيا ووقعوا في الكثير من الانحرافات الخلقية والنفسية.

ومن أبرز الآثار الاجتماعية لتجارة الرقيق تفكيك الكيانات الإفريقية. والناظر إلى الخريطة الإثنية في إفريقيا يلاحظ التعدد القبلي الكبير، فيوجد في الدولة الواحدة ما يزيد عن مائة أو مائتين قبيلة تتكلم لهجات مختلفة ولها عادات وتقاليد متباعدة. ولا شك أن تجارة الرقيق أضعفت النسيج الاجتماعي في إفريقيا وأدت إلى هجرات واسعة من أجل الهروب من الاسترقاق وحماية الذات، وبالتالي التقوقع على الذات.

وقد نشأت في بعض الدول الإفريقية نظام الطبقات وانقسم المجتمع إلى طوائف متميزة، فهناك النبلاء أو الأحرار والعبيد والحداد، وهؤلاء الحداد الذين يمتهنون في الغالب الحدادة وبعض الحرف والأعمال المنبوذة من قبل الأحرار، و يمارس الحداد كذلك الغناء والطرب وهم من أكثر الفئات الاجتماعية تهميشا

ولا يتم التصاهر معهم وينظر إليهم نظرة احتقار وازدراء وحكم عليهم بهذا الوضع إلا الأبد. ونتج عن ذلك أن الأفارقة بعدما كانوا رقيقا أصبحوا يسترقون بعضهم البعض.

والتعصب القبلي الشديد في إفريقيا هو أيضا من مخلفات الاسترقاق فهناك تفتت الولاءات بحيث لا يدين الأفارقة في الدولة الواحدة للحكم وليس لديهم ولاء قومي أو وطني كافي. فتجارة الرقيق جعلت الأفارقة يحتمون بقبائلهم ولا يثقون في غيرها من القبائل والقوميات، وهذا مما أضعف بناء الدول الحديثة في إفريقيا وتسبب في صراعات قبلية على السلطة وقلل من هيبة الدولة، ولعل تجارة الرقيق لم ترمي فقط إلى إحداث آثار نفسية واجتماعية فحسب وإنما كذلك إلى السيطرة على العقل الإفريقي وتوجيهه .

استرقاق العقل الإفريقي

إن تجارة الرقيق هي سلب للحياة والحرية والكرامة الإنسانية وفي نفس الوقت استرقاق للعقل. ويتجلى هذا الاسترقاق الفكري في مظاهر عديدة وله تداعيات خطيرة على العقل الإفريقي وسبب في تعطيله إلى حد كبير والحيلولة دونه والاستفادة من التراث الإنساني والعلمي وتحقيق النهضة الفكرية للقارة الإفريقية.

ولتجاوز مؤثرات الرق على العقل الإفريقي يتعين التخلص من السلاسل والقيود النفسية والفكرية من أجل تحرير العقل الإفريقي وإيجاد فكر إفريقي مستقل ومستنير.

مظاهر و تداعيات استرقاق العقل الإفريقي

إن الأمراض الاجتماعية والسلوكيات الخاطئة والعلل السيكولوجية والعقد الفكرية التي يمكن ملاحظتها بكل سهولة ويسر في المجتمعات الإفريقية منذ عهد الرق إلى يومنا هذا ما هي في الواقع إلا بعض من مظاهر وتجليات تجارة الرقيق، وبالفعل فإن تجارة الرقيق قد استرقت عقول الأفارقة، إذ أنها عبارة عن بركان معنوي هز وشق الوجدان الإفريقي وحطم المعنويات وسلب العقول وجرد الإفريقي من قدراته التفكيرية وثقته في عقله وذاته، ومهد الطريق للاستعمار العسكري فيما بعد وخلف حالة من التبعية الدائمة للغرب فكريا وثقافيا واقتصاديا، **ويمكن أن نحصر بعض تجليات الاسترقاق الفكري وتداعياته في أمور كثيرة منها:-**

أ- ضعف الثقة بالنفس والاعتزاز بالذات:-

إن من أهم تأثيرات العبودية هي تحطيم إرادة الإنسان وثقته في نفسه إذ أن نفسه لا قيمة لها، تباع وتشترى كالسلع وتقهر وتروض وتسخر كالحيوانات، وهكذا فقد العبيد ثقتهم في أنفسهم وأورثوا ذلك لأبنائهم.

ولا يزال الإفريقي يفقد الثقة بنفسه وبقدراته الذاتية وله مركبات النقص تجاه الرجل الأبيض وينبهر بالغير ويتنكر لأصله وذاته، فعلى سبيل المثال، فإن كل الأمريكان من القوميات الأوروبية أو الآسيوية تعتز بانتماءاتها وتعلن بكل فخر واعتزاز عن أصولها الأوروبية أو الآسيوية دون تعارض مع انتمائها إلى أمريكا، بينما الأمريكان السود لا يعلنون في الغالب أصولهم الإفريقية إلا على مضض أو على استحياء.

وليس هناك شعب في العالم لا يعتـز بتاريخـه ويمجـد ماضـيه وأبطالـه وقياداتـه التاريخيين، بينما الأفارقة لا يميلون كثيرًا إلى إحياء تـراثهم والارتبـاط بماضـيهم وتخليـد ذكـرى قيـاداتهم، فالتـاريخ الإفريقـي لا يـدرس بشـكل عميـق في المدارس الإفريقية والدول لا تحتفي بأيامها الخالـدة ولا بأبطالهـا ولا تسـمي بأسمائهم المعالم والمنشئات والمرافق العامة، فالنخبة الإفريقية ليس لها وعي كـافي بأهمية التاريخ ودوره في تعبئة الشـعوب وتعزيـز ثقتهـا في نفسـها، وهـي تفتقـر بالأساس إلى الحس التاريخي.

وبالنسبة للإسـلام كانـت الخسـارة جسـيمة إذ أن الزنـوج تحـت ضـغط السـيد الأبيض نسو تراثهم الإسلامي وجاء بعدهم أولادهم وأحفـادهم فلـم يعرفـوا الإسلام ، فقد كان استرقاق المسلم يعني حسبانه من الوثنيين ومعاملته على هـذا الأساس، وكان الاستعمار حريصا أن يخلع الإفريقي من ماضيه، فكـان لا يجمـع في مكان واحد بالأرض الجديدة رقيقان يـتكلمان لغـة واحـدة أو يـربطهما ديـن واحد، لأن عزل الإفريقي عن ماضـيه كـان أسـاس لحيـاة الـرق التـي أراضـها الرجل الأبيض للرجل الأسود. وقد ظهرت الحساسية في نفس الإفريقـي تجـاه كل ما هو أجنبي.

وحاول الاستعمار الأوروبي منـذ أن وضـع أقدامـه في القـارة الإفريقيـة إزاحـة العناصر العربية ومحاربتها لأنه اعتبرهـا عائقـا أو حـائلا دون الإنفـراد بإفريقيـا جنوب الصحراء، خاصة بعدما توطدت الصلات الاجتماعية عبر التجـارة بـين العرب والأفارقة وأدت إلى نشر الإسلام، وأخذت أوروبا والهيئات التبشيرية

قطع أو إضعاف هذه الوشائج والصلات القوية بين العرب والأفارقة عن طريق الإيحاء الدائم للأفارقة بأن العرب هم أرباب النخاسة وهم تجار الرقيق الذين ساقوا أجدادهم بالسياط، واستعانوا بالمناهج المدرسية لترديد هذه التهم وترسيخها في ذاكرة الأفارقة من أجل إبراز دور المسلمين في تجارة الرقيق ولا يزال بعض الأفارقة يعتقد بذلك حتى اليوم ويحمل العرب المسؤولية في تجارة الرقيق.

ب- تجميد العقول:-

والاسترقاق هو في نفس الوقت ترويض للجسم وترويض للعقل بحيث أدى إلى تجميد العقول وتعطيل قدراتها، ولا يمكن لعقل معطل أن يفكر ويبدع ويبتكر. وأصبح الإبداع والابتكار عملة شبه نادرة في المجتمعات الإفريقية فالإفريقي يجمد على القديم بغض النظر عن صلاحه أو فساده ويعشق التقليد. وعادة الذي لا يثق بذاته يقلد غيره في ثقافته ولبسه وفنه ولغته وعاداته تقليدا يضر ولا ينفع، وهناك على سبيل المثال مدن إفريقية لها من العمر مئات السنين ولا تزال المباني طينية هشة كبيت العنكبوت والمرافق الصحية والخدمية معدومة أو بدائية تذكر شاهدها بالقرون الوسطى وأحيانا العصر الحجري والأعمال لم تتطور والمأكولات هي نفسها كما عند الأجداد الأقدمون فضلا عن القيم والمفاهيم التي تجاوزها الزمان وهي لا تزال ماثلة في المجتمعات الإفريقية. وكل جديد غير مرغوب فيه إن كان يخالف العادات والتقاليد ويناقض ما وجد عليه الآباء والأجداد، بينما لا يتم التطور والنمو إلا بأفكار جديدة وأنماط حياة مختلفة وقفزات جريئة.

ج- ضعف روح المبادرة

ومع أن الإفريقي ميال للتقليد والمحاكاة، فإنه يفضل كثيرًا ما هو جاهز فلا يستطيع تحمل تبعات المخاطرة، فغيره هو الذي يخاطر، فهو يخاف من المجهول ولا يغامر في الحياة. وهذا من مخلفات الاسترقاق الذي كسر إرادة المقاومة وجعل الرقيق لا يقدر على مواجهة الحياة. ومعلوم أن من لا يفكر ولا يبدع ولا يبادر ولا يغامر لا يمكنه أن يشم رائحة الرقي والتقدم، وبالتالي يعيش في عالم الأساطير والخرافات.

د- عقل خرافي:-

لا يؤمن الإفريقي إيمانا قاطعا بالحقائق العلمية حتى لو كان من المتعلمين أو المتخصصين في العلوم البحتة، فهو مهما كان علمه لا يقدر على مقاومة الأساطير والخرافات، ويظل فريسة للعادات والتقاليد وإن كانت لا تنفع أو تصلح لمقتضيات العصر أو تصطدم مع حقائق العلم، ولذلك نجد الأفارقة من أكثر الشعوب في العصر الحديث ممارسة للسحر واعتقادا بالخرافات، وكأنه عن طريق الخرافات والخوارق يعوضون عن تخلفهم العلمي والعسكري والتكنولوجي. فالاسترقاق أثر إلى حد بعيد في القدرات التفكيرية للأفارقة وسلبهم ملكات التحليل والاستنباط وحرمهم من العقلانية والموضوعية في التفكير والطرح وجعلهم يغلبون المشاعر على الأفكار، الأمر الذي حال دون استفادتهم من خيرات الأرض وما سُخر للإنسان في الكون.

هـ - ضيق الأفق:-

لا يتطلع الإفريقي إلى المستقبل، فهو يعيش ليومه ولا يفكر في غده. فالأفارقة بحكم تأثيرات الاسترقاق تنقصهم النظرة المستقبلية ولا يميلون إلى التخطيط وحسن التدبير، فالجيل الحالي لا يرتبط بتراث الجيل الماضي ولا يهتم بمصير جيل المستقبل، وهناك علاقة وطيدة بين التخلف وانعدام التخطيط، إذ أن التخطيط عبارة عن التنبؤ بالمستقبل والاستعداد للمستقبل فقد حكم الاسترقاق على الزنجي بأن لا يمد بصره إلى فترة ما وراء عبوديته.

ي- غياب روح المصلحة العامة:-

ومن تداعيات الاسترقاق في إفريقيا تنامي الاهتمام بالمصالح الخاصة وطغيانها على المصالح العامة. فالقهر والاضطهاد الذي نتج عن تجارة الرقيق زرع الأنانية في النفوس وجعل الإفريقي لا يفكر إلا في تخليص نفسه، فغلبت روح المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، فقلت المشروعات ذات النفع العام وأصبحت تلبية الرغبات الخاصة للأفراد محور السياسات التي انتهجتها القيادات الإفريقية. فلا يكترث الأفارقة كثيرا بالأفكار والإيديولوجيات ولذلك فإن الأحزاب السياسية في إفريقيا لا تقدم رؤى وأطروحات فكرية ومشاريع عامة للناخبين، فقد تجد في البلد الواحد ما يقرب أو يزيد عن مائة حزب سياسي لا يميز بينهم إلا الاسم ولا اختلافات فكرية بينهم. وكل همهم هو أن يلبوا الرغبات الخاصة لهم وللأفراد، فحلت الأوراق النقدية محل البرامج والمشاريع، ولا يبالي الأفراد إن تم تحقيق المشاريع ذات النفع العام في منطقتهم أو محيطهم القبلي، كالمدارس

والمستوصفات والخدمات الأمنية والاجتماعية ولا معرفة لهم بالمبادئ والقيم التي يؤمن بها مرشحهم أو قائدهم.

و- عقل شهواني:-

يخاطب مالكوم إكس أبناء جلدته من السود ضحايا الاسترقاق في أمريكا بقوله: " غدونا ضحايا للمسكرات والمخدرات والتدخين، كل ذلك في محاولة فاشلة لنهرب من الحقيقة المخيفة والأوضاع المخجلة التي وضعنا فيها البيض.

وبالفعل فإن من مخلفات الرق في إفريقيا وحيث يوجد السود ضعف روح الجدية وغلبة الشهوانية، ويتمثل ذلك في الولع الشديد بالرقص والغناء والطرب والمجون والبعد عن العمل الجاد. فالعبد اعتاد على اللهو المفرط لكي يخفف عنه هموم العبودية ويعبر بها عن مشاعره وأوجاعه.

وبذلك توارثت الأجيال الإفريقية المتعاقبة نزعة الميول المبالغ نحو اللهو والشهوانية التي لا تزال إلى يومنا هذا تميز الأفارقة دون غيرهم وتأثر في الكثير من تصرفاتهم وسلوكهم وتعيق تقدمهم نحو التضحية والمجد والعلا.

وبخلاف المجتمعات الأخرى التي نجد فيها الإفراط في اللهو والشهوانية من صفات فئات اجتماعية معينة أو بعض المهمشين في المجتمع، فإن هذه العادة تمارسها في إفريقيا كافة الفئات الاجتماعية بما فيها النخبة المثقفة والقائدة. بينما نجد في كل المجتمعات بأن النخبة الواعية والرائدة بمنأى عن اللهو والمجون إلا ما ندر، ذلك أن قيم القيادة أو متطلباتها لا تسمح للنخبة أن تنغمس في الشهوات، وقد لا تجد القيادات وقتا للهو المباح ناهيك عن اللهو غير المباح

فحينما بلغ الشاعر امرأ القيس بوفاة والده الخليفة وهو في مجونه وملهاته قال قولته المشهورة الدالة على مستلزمات الحكم والقيادة: "اليوم خمر وغد أمر"، ولكن عند النخبة الإفريقية "اليوم خمر وغد خمر.

ولذلك قال هنري لوبيس أحد الكتاب الكنغوليين:"إفريقيا، بكثرة ضحكاتها وغنائها فوجئت باستعمارها من قبل الشعوب الأكثر جدية". وبالفعل لم يستعمر الأفارقة بهذا الشكل المؤثر في اللغة والهوية والمصير إلا لانغماسهم في الشهوات والملذات وبعدهم عن الجد والعزائم.

ونتيجة لكل ذلك أصبحت همم الأفارقة ضعيفة، لا يتطلع الأفارقة إلى العلا ولا يأخذون بالعزائم وينصب اهتمامهم بصغائر الأمور، يشاهدون ما عند الشعوب الأخرى من التمسك بقيمهم وتعمير بلدانهم دون أن يتأثرون بهم أو يقتفون آثارهم. وإن همم العامة هي نفس همم الخاصة أي النخبة الأفريقية، فنادرا ما نرى في الساحة الإفريقية حوارا حول الأفكار والقيم والبرامج والأطروحات، ونادرا ما يتفاعل الأفارقة مع القضايا المحلية أو الدولية، فالرأي العام غير منظم ولا مفعّل، والنخبة لا تتبنى قضايا هامة على المستوى المحلي أو العالمي، وكل ما يدور في الساحة السياسية ما هي إلا صراعات على السلطة وحول "تقسيم الكعكة"، الأمر الذي جعل أحد الكتاب الفرنسيين يختار عنوانا لكتابه : "إفريقيا، سياسة البطن.

تحرير العقل الإفريقي

إن دول إفريقيا جنوب الصحراء من أكثر الـدول تخلفـا في كافـة الميـادين وهـذا التخلف أساسه تخلف فكري يتمثل في عجز الإنسان عن استخدام قواه العقليـة الاستخدام الأمثل والتحكم في البيئة وتسخير خيرات الأرض لصـالح التنميـة والعمران.

ولا يكمن أن يستبعد العلاقة الوطيدة بين الاسترقاق والتخلـف الفكـري ذلـك أن العبودية التي تعرض لها الأفارقـة خـلال قـرون عـدة سـلبت مـنهم الحريـة الفكرية وعطلت عقولهم بتدمير أجسـامهم، وجعلـتهم آلات وأجسـاد لا روح لها، فنبتت في الأفارقة بذور الخوف على أجسامهم ووجودهم.

فالإرث الاسترقاقي جعـل الأفارقـة والسـود عمومـا يعتمـدون عـلى قـدراتهم الجسدية أكثر من اعتمادهم على قدراتهم العقلية، فعندما تم سحق الجسد بتجارة الرقيق لم يترك مجالا لتنمية العقل، وأصيب العقل بالعلل بحرمانـه مـن التفكـير العميق ومن التعليم النوعي، فالسود في أمريكا برزوا في مجال الرياضة وخاصـة تلك التي تتطلـب إمكانيـات عضـلية كألعـاب القـوى ولـيس التـي تحتـاج إلى مهارات فنية، واقتحم الأمريكان السود كذلك ميادين الغنـاء والـرقص ونفـس الأمر ينطبق على الأفارقة في القارة الإفريقية.

ولعل الهدف غير المباشر من تجارة الرقيق التي مارسـها الأوروبيـون بالـذات في إفريقيا هو التحكم على العقل الإفريقـي وتسـخيره وتمهيـده للاسـتعمار الـدائم والمستمر، وخلق حالـة مـن التبعيـة الفكريـة التـي جعلـت القابليـة للاسـتعمار والاستغلال أمر محتم.

فكلمة الزنجي في اللغات الأوروبية مرادفة للخضوع والاستكانة والطاعة العمياء، والزنجي أيضا هو من يعمل كثيرا أي يعمل كالحيوان أو يقوم بالعمل على حساب الغير ولا يذكر له أي أثر أو فضل، وهذه النظرة الأوروبية للزنوج مورثة من عهد الاسترقاق.

ونتيجة لتعطيل العقل من جراء تجارة الرقيق ومسلسل الاسترقاق لم تشهد إفريقيا حركة فكرية ولا مفكرين بارزين بعد ما يقرب من ستة عقود من الاستقلال، كلما في الأمر أن ظهر كتاب أفارقة ينظرون للزنجية كسنغور أو يحيون الحكم الإفريقية كهمباتا با، وعدد قليل من القصاص والروائيين الذين لا تستشف من كتاباتهم أفكارا مستقلة أو رسائل واضحة أو أطروحات حول النهضة الإفريقية. والاستعمار الأوروبي لم يهدف من تعليم الأفارقة إلا تكوين نخبة من الإداريين والتقنيين الذين يجيدون إلى حد ما العمل التنفيذي والروتيني ولا يميلون إلى العمل الفكري والتنظيري.

فإفريقيا إذا بحاجة ماسة إلى تنشيط الحركة الفكرية من أجل التأصيل للماضي والتنظير للحاضر والمستقبل ومناقشة كافة القضايا الهامة والمصيرية للقارة، فقد آن الأوان ليخرج الأفارقة من طور الشهوانية إلى طور العقلانية أي بمعنى أخر من شهوانية العبيد إلى عقلانية الأحرار.

إن ملف تجارة الرقيق لا يزال مطروحا في الساحة الدولية سواء من قبل الدول الغربية أو بعض النخب الإفريقية التي تطالب الغرب بالاعتراف بمسؤوليته في تجارة الرقيق والأضرار التي خلفها في حق الأفارقة ثم تعويضهم عن هذه الأضرار.

وأضرار تجارة الرقيق كثيرة وأثارها خطيرة على العقل الأفريقي، ولا تـزال هـذه الآثار هي التي تشل العقل الإفريقي وتحـول دون اعتناقـه وتحـرره مـن التبعيـة الفكرية والثقافية للغرب، وأضحى الأفارقة بحكم مخلفات الاسترقاق مصابون بعقد نفسية كثيرة، يصاحبهم دائما الشعور بالدينونـة ونكـران الـذات وكراهيـة الغير أو الانبهار به، والتستر وراء الكثير من العادات والممارسات الغـير صـالحة والتي تتنافي مع المنطق العلمـي ومقتضـيات العصرـ، وبـذلك أصـبح الأفارقـة السود على مؤخرة ركب الأمم ومتخلفين في مختلف الميادين.

وإن إزالـة آثـار الاسـترقاق في النفـوس وتحريـر العقـل الإفريقـي مـن عقدتـه وتداعياته لا يعني بأي حال من الأحوال محو تـاريخ الـرق مـن الـذاكرة، فمـن الحكمة أن يتبنى الأفارقة تاريخ الرق بكل فخر واعتزاز ويحيوا ذكـرى ضـحاياه ويخلدوا بطولاتهم في المقاومة ويبرزوا ضعف القيم الإنسانية والضمير الإنسـاني في عهد الاسترقاق.

وفي هذه المسيرة التحررية علينا أن لا نعزل أنفسنا ونجزأ التاريخ الإفريقي وإنـما علينا أن نعترف بكل مكوناته، ما هو مرغوب فيه وما هو غـير مرغـوب فـالرق جزء من تاريخ إفريقيا والاستعمار جز مـن تاريخـه كـذلك، وكـل مـا كـوّن مـن حضارات سابق كالفرعونية والحضـارة العربيـة والإسـلامية جـزء مـن تـاريخ الأفارقة، فلا بد لكل مجتمع أن تكون له استمرارية تاريخية. فالتاريخ بما فيـه مـن أمجاد ومواطن غير مشرفة يتيح لنا معرفة مـن أيـن جئنـا وإلى أيـن نسـير، وهـذا يتطلب عملا بحثيا جادا لمعرفة التاريخ وسبر أغواره. والعاقل كما قـال الـبعض هو من يستعرض ماضيه ويتطلع إلى غده.

ولقد آن الوقت أن يستفيق الأفارقة من سباتهم ويواجهون بكل جـرأة وجسـارة تاريخ الاسترقاق ويتعاملون معه إيجابيا، ولا يرمون باللوم دائما على تجار الرقيـق عربا أم أوروبيين فحسب وإنما لا بد من معالجة تبعات الرق وتداعياته في أنفسنا ونتحمل تبعات الحرية وضريبتها أي بمعنى أخر لا بد لنا مـن التسـلح بـالوعي والعلم والمعرفة والتمسك بهويتنا وأصالتنا، والعمل على تحسين أوضاعنا وتنمية مجتمعاتنا في كافة المجالات.

فلو عوضنا غيرنا عن الأضرار المادية للاسترقاق فنحن الأفارقة يلزمنا أن نزيـل بأنفسنا آثار الاسترقاق مـن عقولنـا وننورهـا بـالعلم النـوعي المـرتبط بـالتراث مغربلا ومستلهما والمتطلع إلى المستقبل هاديا ومسترشدا من أجل أن نبنـي مجـدنا ونحتل مكانتنا بين الأمم.

تجارة العبيد هي أحقر تجـارة عرفتهـا البشرـية،لعـب فيهـا مجموعـة مـن البشرـ المتوحشين أدواراً همجية في قنص العبيد وبيعهم وقد اسـتمرت هـذه التجـارة- الجريمة بتأثيرها المدمر على السكان في إفريقيا لمدة أربعة قرون كاملة حتى تـيقظ الضمير الإنساني للقضاء عليها في مطلع هذا القرن .

البرتغاليون وذهب السودان

وقد حرص البرتغـاليون في بـادئ الأمـر عـلى البحـث عـن الـذهب الإفريقـي وبالذات ذهب السودان الذي كان ينقل عبر الصحراء الكبرى متجها إلى شـمال إفريقيا. ونظرا للمخاوف التي كانـت تـتملكهم في البدايـة مـن التوغـل داخـل القارة الإفريقية بسبب جهلهم بطبيعة هذه القارة وبسبب الحرارة الشديدة وكثرة

انتشار الأمراض والحشرات الاستوائية)كالبعوض وحشرة التسي-سي) فقد لجأوا إلى سياسة انتظار القوافل وهي تمر عبر الصحراء الكبرى ومهاجمتها .

وكانوا يبادلون الذهب الإفريقي بقطع من الزجاج والخرز والخمور. وكان حصن المينا الموجود في غانا مركزاً لتجميع كميات الذهب المنهوب، وقد أطلق اسم" ساحل الذهب " على الإقليم الذي كانت تصدر منه كميات الذهب المنهوب إلى البرتغال، ورغم المغانم التي حصدها البرتغاليون من السيطرة على طريق القوافل التجارية والاستيلاء على الذهب الإفريقي، إلا أن حلم الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول إفريقيا ظل يلهب حماس البرتغاليين، وقد تمكن الملاح الشهير بارثلميو دياز من الوصول إلى أقصى الطرف الجنوبي لإفريقيا عام ١٤٨٦ وسمي هذا الطريق " برأس الزوابع " نظراً لعظم المخاطر والأهوال التي عايشها عند هذا الطريق .

وفي تلك الآونة، كان الإسبان، من خلال رحلة كريستوفر كولومبسقد وصلوا إلى جزر الهند الغربية في عام ١٤٩٢، وشاع آنئذ أنهم قد توصلوا إلى اكتشاف الطريق نحو الهند من خلال الإبحار غرباً وأنه أقصر من الطريق الطويل الذي يبحث عنه البرتغاليون بالدوران حول إفريقيا .

ولهذا أوقف البرتغاليون كشوفهم البحرية في هذا الطريق وسارعوا بإرسال بعثة بحرية للاتجاه غرباً واستقرت على شواطئ البرازيل، ثم تبين أن الأراضي المكتشفة غرباً ليست هي الهند، ولهذا لم يعول البرتغاليون كثيراً على المنطقة الجديدة التي اكتشفوها في أمريكا الجنوبية، وظلت مهملة منهم لمدة ثلاثين سنة

رغم إعلانهم تبعيتها للبرتغال، بينما سارع الإسبان والفرنسيون والإنجليز بعد ذلك، بزيادة رحلاتهم إلى تلك الأراضي المكتشفة حديثاً في أمريكا الجنوبية. ولهذا عاود البرتغاليون رحلاتهم القديمة بالدوران حول إفريقيا. وأرسل عمانؤيل ملك البرتغال الملاح الشهير فاسكو دي جاما فتمكن من اجتياز رأس الزوابع)وأسماها بعد ذلك طريق رأس الرجاء الصالح). واستمر في الإبحار حول الشواطئ الشرقية لإفريقيا تمهيداً للإقلاع نحو الشرق- نحو الهند-. وقد لاحظ فاسكو دي جاما على هذه الشواطئ على عكس الشواطئ الغربية لإفريقيا، أن موانيها مزدهرة، وتكثر فيها السفن التجارية، وأن بها أسواقاً على درجة عالية من التنظيم والتقدم، وأنها تعج بسلع ومنتجات الشرق الأقصى (التوابل والبهارات والمنسوجات الحريرية والأحجار الكريمة..)، كما أن سكانها يعيشون في مستويات أفضل من سكان غرب إفريقيا، وأن التجار العرب يسيطرون على شطر كبير من هذه الشواطئ والمواني. وأخذ فاسكو دي جاما يسأل عن الطريق البحري للهند في الثغور التي رسا عليها، لكن الجميع كانوا يرفضون التعاون معه وتقديم النصح له، نظراً لتخوفهم من القوة التنافسية المحتملة لهذا القادم الأوربي. بيد أن فاسكو دي جاما يستمر في الإبحار، إلى أن وصل إلى مدينة ماليندي (تنزانيا) على الساحل الشرقي الإفريقي وواصل بعد ذلك رحلته نحو الشرق، بمساعدة بحار عربي شهير، هو أحمد بن ماجد، ووصل إلى ساحل الملبار ومدينة كاليكوت الهندية في ٢٧ مايو ١٤٩٨، وهي المدينة التي كانت تعتبر آنذاك مركز تجارة التوابل .

هكذا تمكن البرتغاليون من الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول إفريقيا، وكان ذلك يمثل انقلاباً عظيما في موازين القوى العالمية آنذاك، فمن الآن فصاعداً سيتحول طريق تجارة التوابل والسلع الشرقية من مصر والشام والبحر المتوسط، إلى المحيط الأطلسي وحول الشواطئ الغربية لإفريقيا.

وسيؤثر ذلك تأثيراً مدمراً على مصر والبلاد العربية والتجار الإيطاليين. وسيفلح البرتغاليون في فرض سيطرتهم على المحيط الهندي بعد أن هزموا المصريين في موقعة " ديو " أمام مدينة بمباي في عام ١٥٠٩. وستعجز الدولة العثمانية بعد ذلك عن استعادة مجد التجارة العربي .

التوغل إلى منابع الذهب

صحيح أن إفريقيا لم تكن في البداية هدفاً عند البرتغاليين، وإنما كانت وسيلتهم بالدوران حولها للوصول إلى الطريق المباشر للتجارة مع الهند والشرق الأقصى، إلا أن حجم المغانم والثروات الهائلة التي حصدوها من إفريقيا كان هائلا، وكان ذلك يغريهم على ترسيخ سيطرتهم على سواحلها وتثبيت الحكم البرتغالي فيها، وأجبروا السكان على دفع الجزية وفرضوا عليهم ألا يشتروا أو يبيعوا إلا معهم، وبالشروط المجحفة التي يحددونها. وقد أقام البرتغاليون عدداً كبيراً من الحصون والقلاع المسلحة بهدف حماية مخازنهم التجارية ومنهوباتهم. وكان أشهر هذه الحصون سان جورج دي مينا، وساو تومي واكرا، وحصن أرجوبم وجزر الرأس الأخضر وسنتياجو وممباسا وسوفالا وموزنبيق .

وكان تركيزهم الأساسي في البداية منصباً على البحث عن الذهب الإفريقي، وبعد سيطرتهم على طريق القوافل التجارية المحملة بالذهب والسلع الإفريقية عبر الصحراء الكبرى والاستيلاء على كميات كبيرة من الذهب الإفريقي الذي كانت تحمله هذه القوافل، حاول البرتغاليون التوغل إلى منابع إنتاج الذهب في زمبا، وطردوا العرب، وأجبروا السكان المحليين على العمل في مناجم الذهب بأساليب غير إنسانية. لكن المغانم التي حققوها في هذا المجال ستكون أقل أهمية من حجم المغانم الضخمة التي سيحققونها من التجارة الواسعة التي سينغمسون فيها في مرحلة تالية وتحقق لهم أنهاراً متدفقة من الأرباح، ونعني بذلك تجارة الرقيق الأسود وهي التجارة التي ستنافسهم فيها إسبانيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا .

وتشير مصادر التاريخ المختلفة إلى أن القارة الإفريقية قبل مجيء البرتغاليين إليها لم تكن في حالة عزلة، كما كان الحال بالنسبة للهنود الحمر بل كانت تربطهم بالحضارة العربية والآسيوية صلات قوية، فتفاعلوا مع شعوب هذه الحضارات، وتأثروا بهم، وتاجروا معهم، واستفادوا من صلاتهم مع هذه الشعوب، وبالذات مع العرب المسلمين الذين كانوا قد سيطروا على الشمال الإفريقي كله في القرن السابع الميلادي وعلى كثير من السواحل الشرقية لإفريقيا. من هنا فقد شارك الأفارقة في تجارة المسافات البعيدة مع غيرهم، واستطاعوا من خلال مبادلتهم للسلع الإفريقية (العاج الريش، الذهب، الجلود.. إلخ) أن يؤمنوا كثيراً من احتياجاتهم. ويبدو أنهم قد تعاملوا قبل مجيء البرتغاليين مع غيرهم من موقع الند للند والمساواة والتكافؤ في التعامل .

وفيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والسياسية الداخلية، قبل مجيئ البرتغاليين، فإن مراجع التاريخ تشير إلى أن الأفارقة قد تعلموا فنون الصيد والقنص والزراعة، واستخدموا الحديد في كثير من مناطق القارة الإفريقية وعرفوا زراعة كثير من الحبوب المقاومة للجفاف. وكان ذلك واضحاً في المناطق التي عاشت فيها قبيلة البانتو التي سيطرت على مساحات كبيرة من القارة وتقاسمت السيطرة مناصفة مع قبائل البوشمان والقوقازيين والأقزام .

ويقول المؤرخ الدكتور زاهر رياض عن ثقافة المجتمع الإفريقي عندما غزاه البرتغال: " كانت البلاد بلاد سلام إلى حد ما، عاش فيها الناس في رغد وكان الملوك ينتمون إلى طبقة صانعي الحديد، كما عرفوا منافع النحاس، وخلدت فنونهم في النقش الدقيق على الخشب والعاج وفي نسج سعف النخيل وفي الموسيقى والرقص. وكانت هذه الفنون كلها جزءاً من الحياة اليومية، وكانت ديانتهم مصوغة في قالب واضح بالنسبة للمجتمع القبلي الذي يحيونه. فقد سلموا بوجود إله أعلى، وقوانينهم متعددة وكاملة من الناحية الاجتماعية تقوم على تأكيد الخير للمجموع على حساب مصلحة الفرد. وكانت مكافآتهم وجزاءاتهم محددة وواضحة ومفهومة من الجميع . على أن ذلك لا يعني، أن القارة الإفريقية، قبل مجيئ البرتغاليين، كانت مجرد **" فردوس خالص "** عاش فيه الأفارقة في سلام دائم ورغد مستمر، ذلك أنه نتيجة لتدني قوى الإنتاج وقسوة الطبيعة وشحها في بعض الأوقات، كثيراً ما كانت الحروب تنشب بين القبائل في صراعها حول الأراضي الخصبة والمناطق الغنية بالمنتجات. وكانت القبائل

الأقوى المنتصرة تحصل عادة على غنائم حرب من القبائل المهزومة في شكل أسرى وعبيد.ولهذا، فإنه قبل مجيئ البرتغاليين في القرن الخامس عشر، عرفت بعض أقسام من القارة الإفريقية تجارة العبيد وبخاصة في مناطق السواحل الشرقية للقارة (زنجبار، مورشيوس، وسيشل وجزيرة مدغشقر.) ، وهي الأقسام التي كانت خاضعة لسيطرة التجار العرب منذ القرن العاشر، **ويقول الكاتب ك. س. ستافريانوس:**

" قاد العرب تجارة رائجة عبر المحيط الهندي مع مدن البحر الأحمر والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند وسيلان وجنوب شرق آسيا ومع الصين، وعمل العرب كوسطاء في تصدير العاج والنحاس والذهب والرقيق من داخل البلاد، مقابل السلع الشرقية، كالمنسوجات الرقيقة والجواهر والخزف الصيني، وتميز هذا التبادل بأن العبيد لم يكونوا سوى سلعة عادية ليست بالأهمية ضمن السلع الأخرى لانعدام الطلب الكبير عليهم في البلدان الشرقية التي كانت تمتك بالأيدي العاملة المحلية والرخيصة."

تجارة مسعورة

كانت تجارة العبيد قبل مجيء البرتغاليين إذن محدودة للغاية وتميزت ببعدها عن النزعة التجارية وبكونها نشطت في بيئة محلية وإقليمية وليس ضمن آليات السوق العالمية، كما سيحدث في فترة تالية. وكان العبيد يستخدمون عادة كجنود في الجيوش أو كعمال أو موظفين، كما كانت النساء منهم يعملن كخادمات في البيوت أو كمحظيات،**ويقول ستافريانوس:**

"احتل العبيد منزلة اجتماعية دنيا، ولكنهم أحيانا يقترنون بالعائلات التي يخدمونها، مما يوفر لهم بعض الحقوق الفردية المشروعة. وأما الزواج بين العبيد وبين الأحرار من النساء والرجال فلم يكن محظوراً، وينال أحفادهم بعد الجيل الثالث شرف العضوية التامة حيث يتساوون بأقرانهم في تجمعاتهم".

والحق، أن السعار المحموم الذي تميزت به تجارة العبيد كان مرتبطاً أيما ارتباط بنتائج الكشوف الجغرافية للعالم الجديد في نصف الكرة الغربي ووصول الأسبان والبرتغاليين ثم البريطانيين والفرنسيين، للاستيطان في هذا العالم واستغلال خيراته إلى أقصى مدى ممكن، وهو الأمر الذي اصطدم بأزمة الفراغ السكاني وشح عدد السكان، وبخاصة بعد إبادة الهنود الحمر، السكان الأصليين لهذا العالم، ففي القرن السادس عشر هبط عدد الهنود الحمر إلى مستويات خطيرة **تحت تأثير ثلاثة عوامل جوهرية هي:**

١) الإبادة والقتل المباشر من قبل الأوربيين .

٢) الوفيات الضخمة التي حدثت من جراء الأمراض التي نقلها الأوربيون للهنود، مثل الجدري والحصبة والزهري ..

٣) الإبادة التي حدثت للهنود الحمر في مناجم الذهب والفضة بسبب الاستغلال الوحشي والمميت لهم .

حدث هذا في المكسيك والبرازيل والبيرو وفي مختلف المناطق التي احتلها الأوربيون الذين كانوا قد عقدوا العزم على استمرار استغلال مناجم الذهب والفضة والاستفادة من الأراضي الخصبة لهذا العالم الجديد بزراعتها بكثير من

السلع الاستوائية التي كانت تحتاجها أوربا، مثل قصب السكر والدخان والقطن والحبوب. إلى آخره، فكل هذا احتاج إلى آلاف من الأيـدي العاملـة والأجسـاد القوية، في حين كانت هناك ندرة بشرية بعد إبادة الهنود الحمـر بشـكل وحشي. وحتى ندرك حجم الإبادة التي اقترفها الأوربيون للسكان الأصليين لننظر، على سبيل المثال، إلى حالة المكسيك. فقد قـدر عـدد سـكان المكسـيك عشـية الفـتح الإسباني بحوالي ٢٥ مليون نسمة، بينما بلغ في عام ١٦٠٠ حوالي مليـون نسـمة، كما يشير إلى ذلك الباحث تزفيتان تودوروف.

مشكلة الأيدي العاملة

وللتغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة، قامت الحكومات الأوربية في بادئ الأمر، بالإفراج عن المجرمين والمسجونين وإرسالهم إلى هذا العالم الجديد للعمل في المزارع الواسعة ومناجم الذهب والفضة. بيد أن عدد هؤلاء كـان صـغير ولا يفي بالحاجة. ولهـذا فقـد تفتحـت قريحـة أصـحاب رءوس الأمـوال وسـعيهم المحموم للربح عن فكرة صيد البشر من إفريقيا وشرائهم مـن الحكـام ورؤسـاء القبائل والتجار العرب المشـتغلين بالنخاسـة مقابـل تعويضـهم بـبعض السـلع الكمالية الاستهلاكية، كالخمور والمنسوجات والأسلحة والعقـود، ثـم شـحنهم كالبضائع المادية، عبر المحيط الأطلسي من غرب إفريقيا للعمل كعبيد في المـزارع والمناجم .

وقد وصلت أول شحنة للعبيد الأفارقة إلى جزر الهنـد الغربيـة في عـام ١٥٠١، أي بعد تسع سنوات فقط منذ أول رحلة قام بها كريستوفر كولمبس. ثم توالت

الشحنات بعد ذلك بشكل هائل، خاصه بعد أن دخل ساحة هذه التجارة اللعينة الإسبانيون والبريطانيون والفرنسيون والهولنديون. وتكونت شركات تجارية دولية كبرى للعمل في هذا المجال، مثل **"شركة جزر الهند الغربية الهولندية"** التي تأسست عام ١٦٢١، وشركة "السنغال الفرنسية في غرب إفريقيا".. إلى آخره، ونظرًا لشدة التنافس الذي نشأ بين هذه الشركات فإن أصحاب كل شركة قد لجأوا إلى وسم رقيقها بعلامات خاصة بالكي في مكان ما في أجسام العبيد، تماما مثل الماشية، وربما كان ذلك هو الأصل في فكرة "العلامات التجارية *Trademark*في النظام الرأسمالي. من هنا ما أصدق ما يقوله بعض الباحثين حينما لاحظوا، أن تجارة الرقيق كانت في الحقيقة هي أول استثمار دولي لرأس المال على نطاق واسع. فمعدل الربح على الصعيد العالمي لهذه التجارة كان هائلا (يقدره الاقتصادي البريطاني موريس دوب فيما بين ١٠٠٪ و ٣٠٠٪). وقد أثرى كثير من تجار الرقيق الأوربيين من استثمار أموالهم في شراء السفن المستخدمة في نقل العبيد.

بل إن الأرباح التي تحققت من هذه التجارة الحقيرة كانت تفوق بكثير معدلات الأرباح التي تحققت من تجارة التوابل والمنتجات الشرقية .

وقد مارس البرتغاليون في بادئ الأمر عملية القنص المباشر للعبيد من داخل إفريقيا وتولوا بأنفسهم مهمة قيادتهم للسواحل، و "تخزينهم" في الحصون والقلاع إلى أن يتم نقلهم بالسفن عبر مستعمراتهم بالعالم الجديد وقد مارس في ذلك أبشع وأقسى وسائل العنف والوحشية وبالذات في أنجولا والكونغو

وغينيا وغانا وموزنبيق، بيد أنه سرعان ما واجهتهم، كما واجه غيرهم، مقاومة النخاسين الأفارقة والعرب الذين كانوا يخشون أن ينافسهم النخاسون الأجانب في أرباحهم باعتبارهم وسطاء في هذه التجارة، ولهذا فقد تفاوض هؤلاء النخاسة مع الأوربيين للتعاون، عن طريق أن يقوم الأوربيون بإمداد هؤلاء النخاسين بالسلع والبنادق والذخيرة والخمور، ثم يتولون هم التوغل إلى قلب القارة ويعودون بالعبيد المتفق على عددهم ونوعيتهم، ويتم تسليمهم وإيداعهم بالحصون إلى أن تأتي السفن لشحنهم إلى المناطق التي اتفقوا على توريدها، وقد وجد الأوربيون في ذلك أمرا أفضل، فقد جنبهم ذلك مشقة القنص والتعرض للرطوبة والحرارة الشديدة، والحشرات الاستوائية والأمراض المتوطنة داخل القارة الإفريقية. ولهذا كانت **"سياسة انتظار قوافل العبيد"** هي السمة المميزة للحصول على العبيد في الفترة ما بين القرن السابع عشر والتاسع عشر، وهكذا انطلقت تجارة النخاسة، وأشعلت في القارة الإفريقية حروبا مستمرة مع الطلب المتزايد على العبيد، فقد انطلق زعماء القبائل، يمولهم في ذلك النخاسون، في شن غارات مستمرة على جيرانهم لأسر أكبر عدد من الرجال والنساء والأطفال وتسليمهم للنخاسين وقبض الثمن، الذين يتولون بدورهم توريدهم للنخاسين الأوربيين والحصول على عمولتهم. وفي أثناء ذلك كان هناك آلاف الضحايا الذين يسقطون في أثناء غارات القنص. وفي بعض الأحوال التي كان يلجأ فيها العبيد للاختفاء في الكهوف والمغارات كان النخاسون يوقدون النار عند مداخلها في القش وأغصان الشجر، فيرتفع الدخان الكثيف حتى يجبرهم الخوف على الخروج قبل الاختناق.

الرحلة إلى المجهول:

قد أشار الباحثون في هذا المجال إلى الطرق الوحشية التي مارسها النخاسون داخل القارة الإفريقية. ولنقرأ، على سبيل المثال، ما كتبه جون هنريك كلارك ومنيست هاردنج **في هذا الخصوص**: "كانت طريقة اقتناص الرقيق تتسم بالوحشية والتناهي في القسوة،وكانت الوسيلة المتبعة هي حرق القرى وقت السحر والسود نيام، ثم يخطفون وهم يحاولون النجاة من النيران"، ثم يقوم القناصة بعد ذلك بتجميع الصيد الثمين، حيث يربط بالحبال كل اثنين معا ويشكلون صفا طويلا يجمعهم عمود خشبي كبير يربط في أعناقهم، وبعد ذلك تبدأ رحلة الاتجاه نحو السواحل. وكان خط القافلة يمتد لعدة مئات من الأمتار، يقودها فرد، أو أكثر، حاملا سوطا يضرب به بقسوة كل من يتباطا في السير .**ويقول الدكتور زاهر رياض:**

"كان الضعفاء يسقطون إعياء فيقتلون أو يتركون ليلقوا مصرعهم، وقد ظلت عظام هؤلاء المساكين الذين لقوا حتفهم في الطريق علامات توضح الطرق التي سلكها هؤلاء التعساء حتى القرن التاسع عشر". كما وصف الرحالة الشهير لفنجستون في كتاباته عن اكتشاف منابع النيل، وبشكل تقشعر له الأبدان حالة القهر والقسوة والعذاب التي كان يعاني منها الرقيق وهم في رحلة التوجه إلى مصيرهم المجهول على السواحل .

وما أن تصل القافلة التعيسة للسواحل، حتى يتسلمهم النخاس الأوربي ويقـوم بفحص العبيـد ووشـمهم بعلامتـه المميـزة بسـيخ محمـي بالنـار، ثـم يودعـون بالحصون والقلاع انتظار، لرحلة العبور نحو العالم الجديد. وكان لا يعطـى لهـم من الزأد سوى أقل القليل .

وحينما تأتي السفينة يقذف بهم إلى داخلهـا بقسـوة وهـم عـراة، ونظـرًا لارتفـاع تكلفة الرحلة التي تستغرق عدة أسابيع وهي تجتاز الأطلسي، فقد حرص مـلاك السفن على صناعتها عـلى هيئـة مخـازن ذات رفـوف، يـرص فيهـا العبيـد وهـم مصفدون في الأغلال، بعد فصل النساء عن الرجال. وكان شـكل السـفينة بعـد شحنها أشبه بعلبة السردين. وكان أهم ما يشغل قبطان السفينة قبل الإبحار، هو إمدادها بالماء العذب (٢٠٠- ٢٥٠ لترا للعبد الواحد) وبـثمار المـوز والليمـون لمكافحة مرض الإسقربوط وبزيت النخيل لمعالجة الأمراض الجلدية.

وكانت لحظة الشحن والإبحار بالنسبة للعبيد هي اللحظة الأكثر عذابا وإيلامـا للنفس .

فها هم ينتزعون من أوطانهم بالقوة، وستختفي حالا من أمام عيـونهم شـواطئ بلادهم إلى الأبد، ولن يروا أقرباءهم وأحباءهم بعد ذلك.

قصب ومستنقعات وعبودية

عمل الزنوج العبيد في المزارع الكبرى الاستوائية التي تخصصت في زراعة قصب السكر والقطن والدخان في شمال البرازيل والمكسـيك والبـيرو وكوبـا وهـايتي وغيرها من المناطق وكان العمل يبدأ في سـاعة مبكـرة مـن الصـباح إلى السـاعة الواحدة ظهرا، ومن الساعة الثانية إلى مغيب الشمس.

وكانت ظروف العمل بهذه المزارع غير صحية بالمرة، وتقول الكاتبة كاترين سافيدج: "كانت الأحوال في هذه المزارع الجديدة غير صحية مطلقا. إذ كان العبيد يشتغلون في أرض شديدة الحرارة وملأى بالمستنقعات، وكانت مساكنهم مجرد حظائر، ولم يكن ثمة وجود للعناية الطبية. كان الكثيرون من أصحاب المزارع لا يعبأون بالإبقاء على حياة العبيد، إذ كان شراء العبيد الجدد أرخص من العناية بمن يقتنونهم إذا ما طعنوا في السن"، كما استخدم عدد كبير من العبيد في مناجم الذهب والفضة محل الهنود الحمر)خصوصا في كولومبيا .(كما عملوا في قطع الأخشاب وبعض المهن المرهقة، كالحدادة والنجارة وعمليات شحن وتفريغ السفن.. إلى آخره، وجزء منهم عمل في الخدمات المنزلية. وأيا كان الأمر، فإنه إذا عمل العبد في أعمال تدر دخلا فلابد أن يسلم الإيراد لصاحبه. وعلى وجه الإجمال كانت معاملة العبيد سيئة للغاية، فهم في نظر أصحاب المزارع والأعمال ليسوا إلا مجرد **"آلات بشرية"** ولا تتمتع بأية حقوق، فكان من حق صاحب العبدأن يقتله إذا أخطأ، وأن يبيعه وقتما يشاء.

حجم شحنات البشر :

وقد يثور التساؤل عن حجم العبيد الذين صدرهم النخاسون من إفريقيا إبان شعار تجارة النخاسة في الفترة بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر. وهنا تتباين التقديرات، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين بسبب عدم توافر بيانات يوثق فيها. كما أن هناك تقديرات مختلفة عن حجم **"التصدير"** خلال قرون بعينها. وأشهر هذه التقديرات هو تقدير الباحث فيليب كورتن، الذي قدر عدد العبيد

الذين خرجوا من إفريقيا إلى العالم الجديد في الفترة ١٤٥١- ١٨٧٠ بحوالي ٩.٣ مليون نسمة وقد رفع الرقم !لى ١٠.٥ مليون للتحوط.

ورأى باحثون آخرون ضرورة زيادة هذا الرقم بنسبة ٢٠٪ ليصل إلى ١٢ مليون نسمة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ضحايا القنص داخل الغابات الإفريقية ومن وقعوا شهداء في مسيرة الاتجاه نحو السواحل، بالإضافة إلى المفقودين في أهوال رحلة العبور، ممن غرقوا أو ماتوا على سفن الشحن، فالرقم الفعلي قد يتراوح ما بين ٤٨ إلى ٥٠ مليون نسمة والشطر الأكبر من هؤلاء كانوا في ريعان الشباب .

والحق، أن تجارة الاسترقاق الجماعي التي اتسمت بها مرحلة ما بعد الكشوف الجغرافية وكانت إحدى السمات الرئيسية لمرحلة الرأسمالية التجارية)الميركانتيلية) قد أحدثت آثار، مدمرة، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا على القارة الإفريقية. فمن ناحية أولى، أدت هذه التجارة إلى كارثة ديموجرافية في القارة، حيث هبط عدد سكان إفريقيا هبوطا مريعا إبان فترة شعار هذه التجارة. يكفي أن نعلم أنه طبقا للعلامة أ. م كار سوندارز (**في كتابه الشهير**: سكان العالم، أكسفورد ١٩٥٦) هبط النصيب النسبي لسكان القارة الإفريقية من ٣. ١٨٪ من إجمالي سكان العالم في عام ١٦٥٠ إلى ٧.٤٪ في عام ١٩٠٠- ومن ناحية ثانية، أدت تجارة العبيد إلى حرمان القارة الإفريقية من الأيدي العاملة القوية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالذات في المجال الزراعي والمنتجات الحرفية، مما أدى إلى دمار شبه شامل في زراعة المحاصيل النقدية وتأخر نمو الصناعات الحرفية. كما أنه، من ناحية ثالثة، أشعلت تجارة النخاسة حروبا مدمرة وعداوات مستمرة بين

القبائل والمناطق المختلفة للاستحواذ على العبيد. وضعفت، نتيجة لذلك، التجارة الإقليمية التقليدية بين مناطق إفريقيا المختلفة. وأخيرًا، وليس آخرًا، فقد تعرضت القارة للسيطرة الأجنبية وفقدت دول كثيرة فيها استقلالها وأدمجت ضمن آليات السوق العالمية للرأسمالية. ويبدو لنا، أن ما تعانيه دول القارة الإفريقية الآن من فقر وجوع وبطالة وديون غير منقطع الصلة بهذا الفجر الدامي لعصر الرأسمالية التجارية الذي بدأ في القرن الخامس عشر.

عبيد هنا.. وثروات هناك :

أما على الجانب الآخر من الصورة، ونعني بذلك الدول الأوربية، فقد أسهمت تجارة العبيد في تجميع ثروات هائلة لها. وكانت هذه الثروات مصدر أساسيا من مصادر التراكم البدائي لعصر الثورة الصناعية، وبهذا الشكل كانت النخاسة واحدة من أهم عوامل تطور الرأسمالية. ولنأخذ هنا حالة إنجلترا (على سبيل المثال، باعتبارها كانت تتبوأ مكان الصدارة في هذه التجارة في القرن الثامن عشر، حيث كانت تمتلك أكثر من ٢٠٠ سفينة يعمل عليها عشرات الآلاف من البحارة والعمال وذلك خلال الفترة ١٦٨٠ - ١٧٨٦، وكانت ليفربول ولندن وبرستول ولانكستر نقاط الحركة الدائبة لهذه التجارة الرائجة. وإبان هذه الفترة دارت عجلات الإنتاج في بريطانيا بسرعة هائلة لتوفر السلع التي ستعطى للنخاسة الأفارقة لشراء العبيد منهم. كان هذا هو حال الازدهار الذي شهدته صناعة البنادق والبارود وبناء السفن ومسابك الحديد التي وفرت السلاسل والقضبان الحديدية، وكذلك صناعة الخمور والمنسوجات. ولقاء هذه السلع

كان العبيد يقتلعون من إفريقيا ليغرسوا في أمريكا للعمل الشاق في المزارع الكبرى التي سرعان ما ترسل خيراتها إلى بريطانيا (السكر، القطن، التبغ ..إلى آخره) فيزداد دخلها وقدرتها على استيراد المزيد من العبيد، ومن ثم زيادة رخاء بريطانيا وتسريع مرحلة الثورة الصناعية بها. إن كاترين سافيدج على حق تماما حينما تقول: **"لقد أسهمت تجارة الرقيق في تحقيق الرخاء البريطاني بصورة بالغة. وكان ميناءا ليفربول وبرستول يثريان على حساب تجارة إفريقيا الغربية، كانت مصانع لانكشير تغزل القطن الوارد من المزارع الأمريكية، وكان الطباق والسكر يستوردان بمقادير كبيرة من جزر الهند الغربية البريطانية، وكل هذا الإنتاج كان ثمرة العمل الذي يؤديه العبيد، لقد شحن التجار الإنجليز عبيدا وحققوا أرباحا أكثر من أي شعب آخر"**.

كما أن ميشال دوفير مصيب تما حينما لخص معا الصورة كما يلي: **" إفريقيا تفقد كل عام الكثير من مواردها لصالح القارات الأخرى فأمريكا تنال اليد العاملة، وأوربا تنال ريع هذه التجارة المخجلة."**

وحينما تشبعت الدول الرأسمالية الأوربية تماما من هذه التجارة اللعينة وما وفرته لها من أيد عاملة مستعبدة ومن ثروات طائلة، اختفت الحاجة إلى هذه التجارة، وبخاصة بعد أن هبطت معدلات الربح فيها، وعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤/ ٥ ١٨٨ وجاء ضمن مقرراته ضرورة تعاون الدول الأوربية للقضاء على هذه التجارة. واقتضى الأمر أن تتخذ بريطانيا من قوتها البحرية وسيلة لمحاربة آخر معاقل هذه التجارة في زنجبار والسودان، ولكن بعد أن كانت قد حصدت أكبر المغانم قاطبة منها.

الفصل الحادي عشر
مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥)وانعكاساته على القارة الأوربية

اجتمعت عدّة ظروف محلية وعالمية ساهمت في انعقاد مؤتمر برلين وعموما فإن انعقاد المؤتمر ما هو إلا انعكاس لتلك العلاقات الأوروبية المتدهورة، والتي أخذت صبغة التنافس والصراع في أوروبا ، خاصة بعد الحروب القومية في إيطاليا وألمانيا، ومنه يتبن أن الدول الأوروبية قامت بتصدير مشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إلى إفريقيا عموما والكونغو خصوصا، حيث كانت إفريقيا بمثابة كبش فداء خضع للأطماع تلك الدول الإمبريالية الكبرى، و وضع النقاط على الحروف وأخذ كل دولة نصيبها ووضع حد للتنافس والاصطدام الذي كاد يكون لولا تدخل ألمانيا بقيادة زعمها بسمارك الذي عمدّ إلى ضرورة عقد مؤتمر لتوضيح ترسيم معالم الاستعمار ووضع حد للاصطدام بين القوى المتصارعة، فكان مؤتمر برلين(١٨٨٤- ١٨٨٥) نقطة تحوّل لتقسيم القارة الإفريقية.

فما هي ظروف وعوامل انعقاد مؤتمر برلين؟؟ وما هي نتائجه على القارة الإفريقية؟؟

ظروف انعقاد المؤتمر:

تتطلب دراسة مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤- ١٨٨٥ م، عرضا سريعا للوضع الأوروبي الدولي في الفترة السابقة لانعقاد هذا المؤتمر ويقودنا هذا بالرجوع قليلا إلى عام ١٨٦٠م، ذلك العام الذي شهد دخول الألمان لفرنسا وكان ذلك نذيرا

بإنهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لأوروبا، فقام (بسمارك) بدور قيادي في القارة الأوروبية ، بعد أن جعل من ألمانيا دولة كبرى حيث اتحدت معظم ولاياتها.(٢) وكان يعتقد أن المستعمرات تسبب مشاكل لألمانيا أكثر من المنافع، لكن في الثمانينات من القرن الماضي غير رأيه فجأة.(٣)

خصوصا إذا ما علمنا أن الدول الأوروبية كل من فرنسا، بريطانيا البرتغال، وألمانيا كانت في نهاية الربع الثالث من القرن التاسع عشر، قد حصلت على مصالح تجارية وصارت تمارس نفوذا كبيرًا في أنحاء متفرقة فإن سيطرتها السياسية كانت محدودة للغاية (٤) ، وكان لألمانيا وبريطانيا كل ما تريدان من النفوذ ولم يرغب ساستها في القيام بعمل رسمي لضم تلك البقاع طالما تستطيعان الحصول على نفس المزايا بطريقة غير مباشرة. بيد أن هذا الموقف لم يغير النتيجة لثلاثة أحداث رئيسة في الفترة ما بين(١٨٧٦- ١٨٨٠م). (٥)

أسباب انعقاد المؤتمر:

لم تكن دعوة بسمارك للقوى الأوروبية للاستعمار للمؤتمر من فراغ بل من مصالح ورغبات تجمع كل هذه الدول الاستعمارية، وهذا ما يجعلنا نقول بأن هناك أسباب جعلت من عقد المؤتمر ضرورة حتمية.

كما يمكن القول بأن سبب عقد المؤتمر يعود لتلك التصرفات من جانب بعض الدول والتي بدأت بالاستحواذ على القارة السمراء وحدها ولم تعط الآخرين الحق في شيء، فسيطر على إثر ذلك مناخ من الشك والخوف والريبة بين القوى المتصارعة.(٦))

بحيث سارعت كل دولة وفق ما تمليه مصلحتها للحصول على النفوذ والثورة قبل فوات الأوان ، حيث شهدت إفريقيا موجة من الاستعمار في منتصف القرن ١٩م، منذ أن ظهر في أوروبا الانقلاب الصناعي وازدياد الحاجة للمواد الأولية ، فتوجهت لإفريقيا القارة البكر، كضرورة لحل مشاكلها الاقتصادية واستيعاب صناعتها الضخمة، فبدأت الاتجاهات الاستعمارية تقوى عن ذي قبل، وتجنبا للتعقيدات التي قد تنشأ عن ترك الدول الأوروبية تنافس فيما بينها وما يشكله ذلك من أضرار على مصالحها جاء مؤتمر برلين لتنظيم ذلك التنافس.(٧)

المعاهدة البريطانية البرتغالية:

إلى جانب عامل التنافس الذي ظهر بين الدول الأوروبية في إفريقيا، هناك عامل آخر جعل من عقد المؤتمر ضرورة في رأي اللاعبين الكبار في أوروبا وفي مقدمتهم ألمانيا، وهي المعاهدة البريطانية البرتغالية، التي عقدت بين الطرفين في ٢٦ فيفري ١٨٨٤.(٨)

رغم أن هذا المؤتمر كان في بدايته مهتما أساسا بمسألة الكونغو كما ادعت الدول الداعية إليه، فإنه امتد ليشمل قضايا أخرى.

نبعت فكرة المؤتمر أصلا للقضاء على معاهدة التي كانت بين بريطانيا والبرتغال ٢٦ فيفري ١٨٨٤م، ورغم أن هذه المعاهدة تتعلق أساسا بالإنجليز والبرتغال إلا أنها امتدت لتشمل قوى أخرى مثل فرنسا والمنظمة الدولية للكونغو، وامتد نطاقها فيما بعد فشملت دول أخرى.(٩)

وعلى غرار ذلك كانت البرتغال ترفض مطالب بريطانيا و الاعتراف بها في الكونغو، وما إن حدثت المناورة الفرنسية في حوض الكونغو في عامي(١٨٨٢- ١٨٨٣)، حتى اتخذت الدولتان أسسا جديدة للتفاهم، أين خشيت البرتغال فقدان ما اعتبرته من أملاكها الخاصة، بينما بريطانيا خشيت من إقفال نهر الكونغو(*)، في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة الضرائب التي انتهجتها فرنسا، وعليه كان مشروع السيادة البرتغالية مقابل اعتراف الأخير بمطالب بريطانيا على ضفتي النهر، وقد سلمت البرتغال بمبدأ حرية التجارة في النهر وتكوين هيئة أنجلو – برتغالية لتنظيم الملاحة فيه، ولا تزيد الضرائب عن البضائع عن ١٠٪ من ثمنها الأصلي، وتكون لبريطانيا حقوق الدولة الأكثر رعاية ، فحقق مشروع المعاهدة امتيازات لها (١٠)

الأطماع الأوروبية في حوض الكونغو:

في عام ١٨٨٢ اختار فون اتو بسمارك ، ليصرح بأنه يخشى على الإمبراطورية أن لا يكون لها نصيبا في الميدان التجاري بغرب إفريقيا ، خصوصا إذا ما علمنا أن الملك ليبولد *ملك بلجيكا قد شرع في تأسيس إمبراطورية بالكونغو. (١١)

من جهته سارعت بريطانيا بتوقيع المعاهدة مع زعماء القبائل في الكونغو تقضي بالحماية البريطانية في المنطقة، الأمر الذي أثر على الملك ليوبولد والذي كانت خزينته خاوية، فأرسل بدوره المستكشف البريطاني ستانلي *للقيام برحلة في حوض الكونغو لحسابه الخاص(١٢) ، بحيث قام بإنشاء عدة محطات للملك

البلجيكي ليوبولد بعد إنشاء المنطقة الدولية لاستكشاف القارة عام ١٨٨٠ لكن نوايا هذا الملك وتحويل الهيئة الدولية إلى هيئة خاصة جعلت الدول الأخرى تنظر بعين الشك والريبة إلى تلك المحاولات للسيطرة على خدمات نهر الكونغو .(١٣)

كما كانت سببا في إرسال المستكشف الفرنسي دي برازا (DeBra) *لاكتشاف بعض المناطق في حوض البحر نفسه ، وعجل هذا التكالب باحتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١م ، وانجلترا لمصر عام ١٨٨٢م(١٤)

ويعود الفضل إلى الملك ليوبولد الثاني في القاء الضوء على مناطق كثيرة من القارة الإفريقية، فقد أرسل البعثات الكشفية والمستكشفين وبدأ يتضح للعالم أن هناك قارة وسلالات جديدة تأخذ دورها في الحضارة العالمية(١٥) بحث وضع الملك ليوبولد نصب عينه هدفا هاما ، وهو تكوين مستعمرة بلجيكية في الكونغو وكان بعيد النظر في حساباته، حيث أدرك الأهمية في قارة إفريقيا وقد أعلن ذلك أمام البرلمان البلجيكي وبرر سياسته بأن بلاده صناعية وتجارية وأنه لم يعد أمامها مجال للتوسع في أوروبا ، وأن الجهود التي يمكن الإفادة منها وتؤتي ثمارها هي في القارة الإفريقية، ولذلك بث دعاية كبيرة عن القارة ساعده في ذلك السياسي البلجيكي الشهير إميل بانانج .(١٦)

حيث كان يقول الملك :إن مواردنا هائلة وإنني لا أنسى شيئا إذا قلت إنه لا يمكن إحصاؤها ولا ينقصنا سوى الجرأة(١٧) .

في خضم هذا الحراك الأوروبي والذي أخذ أبعاد وأشكال متعددة بدأت ألمانيا التمهيد والتخطيط لعقد المؤتمر، ومن أجل ذلك بدأت خطوات التقارب مع فرنسا رغم أنها العدو التقليدي لها، لكن هذه هي السياسة كما هو معروف لا توجد فيها صداقة دائمة ولا عداء مستمر، بل مصالح دائمة .ولهذا توجهت ألمانيا لهذه الوجهة أي نحو فرنسا رغبة منها في حل مشكلة تقسيم وتوزيع إفريقيا بين الأوروبين.(١٨)

وفعلا التقت المصالح ورأت فرنسا أن الفكرة التي طرحها بسمارك عام ١٨٨٤م، أنها تلاؤم توجهات فرنسا الجديدة وذلك من أجل التفاهم مع الدول الأوروبية الأخرى التي لها مصالح في إفريقيا. فصار هناك إجماع على الاشتراك في هذا المؤتمر الدولي الأوروبي .(١٩)

وبين نهاية سنة ١٨٨٤ ومع بداية سنة ١٨٨٥م ، قرر فون اتو بسمارك عقد مؤتمر للدول الاستعمارية ببرلين لتحديد مناطق النفوذ ، لتجنب الاصطدامات بين القوى الإمبريالية. (٢٠)

انعقاد المؤتمر:

دعت ألمانيا مختلف القوى الدولية لحضور هذا المؤتمر الذي عقد في مدينة برلين في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤م الى ٢٦ فيفري ١٨٨٥م ، وقد حضر المؤتمر ١٦ دولة هي : ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، النمسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا اسبانيا، البرتغال، المجر، الدانمارك، السويد، النرويج، روسيا، تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية ، (٢١)بهدف تسوية وترتيب الظروف المناسبة من أجل تنمية التجارة والحضارة في مناطق معينة من القارة الإفريقية .(٢٢)

وقد حضر المؤتمر شخصيات سياسية ودبلوماسية رفيعة المستوى وهو ما يعكس الأهمية البالغة للمؤتمر، والذي مثله مندوبو الدول.

فعن ألمانيا حضر كل من السيد :أوتو بسمارك والسيد بول وزير الدولة والسيد أوغيست بوش والسيد هنري دوكوسرو مستشار مفوضية الشؤون الخارجية. (٢٣)

عن امبراطورية النمسا حضر كل من السيد: إمريك حاجب ومستشار مقرب للملك.

عن مملكة بلجيكا حضر السيد : غابريال أوغيست وزير بمطلق الصلاحيات

عن مملكة الدانمارك حضر السيد : إميل دوفين حاجب الملك ووزير بمطلق الصلاحيات.

عن مملكة إسبانيا حضر فرانسيسكو ميري كولوم، وزير بمطلق الصلاحيات.

عن الولايات المتحدة الأمريكية حضر السيد جون أكاسون وزير بمطلق الصلاحيات ، والسيد هنري،س، سانغور وزير سابق.(٢٤)

عن جمهورية فرنسا حضر السيد ألفونس سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات.

عن مملكة بريطانيا العظمى وايرلندا حضر السيد: إدوارد بولدوين ماليت، سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات.

عن مملكة إيطاليا حضر السيد: إدوارد سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات.

عن إمبراطورية روسيا حضر السيد: بيار مستشار خاص للإمبراطور.

عن الدولة العثمانية حضر: محمد سعيد باشا صاحب المقام العالي ،وزير وسفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات.(٢٥)

وقد ذكر بسمارك في اجتماع ١٩ أفريل ١٨٨٦، بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدخل في قائمة الدول التي ستنضم بعد ذلك إلى نصوص المؤتمر حسب نص المادة ٣٧ التي تنص على أن القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تنضم إليه فيما بعد.(٢٦) ، فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا مهما في المؤتمر وتمثل ذلك في مفوضها كاسون ومقرره سانفورد ودعي من جانب المستكشف ستانلي، وقد كسب ليوبولد في المؤتمر أصوات الولايات المتحدة الأمريكية .(٢٧)

عقد المؤتمر عشر جلسات كاملة، وقد بدأت الجلسة الأولى في ٢٥ فيفري ١٨٨٤، وعقدت الجلسة الاخيرة في ٢٦ فيفري ١٨٨٥م ، وهو تاريخ الذكرى الأولى لتوقيع المعاهدة الإنجليزية البرتغالية .(٢٨)

قرارات المؤتمر:

صدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام تضمن٣٨ مادة ، نصت المادة ٣٤ من نصوص المؤتمر على أن المواد التي تعتمدها الدول المشتركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول .(٢٩)

وقد قرر المؤتمر مايلي:

اتفق المؤتمرون على أن تكون أي دولة أوروبية تحتل بلدا إفريقيا وتعلم الدول الأخرى بهذا الاحتلال، يحق لها أن تستعمر هذا البلد فيما بعد وكان هذا القرار بمثابة الضوء الأخضر للتكالب على إفريقيا ، ودعوة للتنافس الاستعماري الامبريالي.

الاتفاق على حرية التجارة المشروعة في حوض أكونغو والنيجر وكذلك حرية الملاحة الدولية.

وافق المؤتمر على إعطاء الاتحاد الإفريقي أو الملك " ليبولد" الحق في امتلاك معظم أراضي وادس الكونغو على أن يكون محايدا والتجارة فيه حرة.

إلغاء تجارة الرقيق والعمل على مطاردتها والقضاء عليها.

حياد إقليم الكونغو (٣٠) .

أن أي دولة سبق وأن ارتبطت بمعاهدات أو اتفاقيات مع السكان الوطنيين يكون لها الحق في احتكار التجارة معهم دون تدخل دولة أخرى.(٣١)

نتائج مؤتمر برلين:

ترتب على مؤتمر برلين انطلاق سباق الاستعمار في جل إفريقيا، فقد أعطى له المؤتمر الشرعية ، ووضع كزمن أسس تقسيم الكعكة الإفريقية، وبحلول سنة ١٨٩٠م لم تسلم في إفريقيا أية منطقة من قبضة الأوروبيين باستثناء ليبيريا.(٣٢)

وأصبحت خارطة القارة الإفريقية بعد مؤتمر برلين على الصورة التالية:

صار الكونغو البلجيكي أول المستعمرات الداخلية التي استولت عليها القوى الأوروبية. فعقب توقيع اتفاقية برلين أعلن الملك عن قيام دولة الكونغو الحرة (٣٣).

استغلت كل من فرنسا وبريطانيا بدايتهما المبكرة في ميدان الاستعمار الإفريقي واستطاعتا بفضل قوتهما البحرية الاستيلاء على أكبر مساحة من القارة الإفريقية(٣٤) ، فبريطانيا كانت قد احتلت مصر عام ١٨٨٢م وأعلنت حمايتها على الصومال عام ١٨٨٤م، وهي مناطق كانت تابعة لمصر ، وضممت بتسوانا لاند ، جنوب إفريقيا ونيجيريا، إفريقيا الشرقية البريطانية وتوسعت في غينيا، سيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها على وأوغندا في عام ١٨٩٤م، وبسط نفوذها على السودان باسم مصر بعد ذلك بفترة قليلة.(٣٥)

أما فرنسا فكانت تحتل تونس ، ثم توسعت في السنغال واحتلت منطقة الكونغو الفرنسية والصومال الفرنسي وساحل العاج ومدغشقر في تلك الفترة أيضا (٣٦).

بينما البرتغال فتوسعت في غينيا البرتغالية مباشرة وفي انغولا وأفريقيا الشرقية البرتغالية ، ولا يزيد هذا إلى شدة التنافس بين القوتين الكبيرتين فهذا التنافس وحده هو الذي أبقى الاستعمار البرتغالي، فالبرتغال كانت تسمى في واقع أمرها رجل إفريقيا المريض.(٣٧)

أما ألمانيا فإنها كونت مستعمراتها كلها في جنوب غرب إفريقيا والكاميرون وتوغو وإفريقيا الشرقية الألمانية.(٣٨) أن القرارات التي أصدرها المؤتمر لم تنفذ

كما أريد لها بل كما يقال حبرا على ورق ، وحدث العكس وهو الزيادة التكالب الاستعماري في القارة الإفريقية ، وفي هذا الصدد تقول" سابيل كرو"أستاذة القانون الدولي أن المؤتمر حاول أن ينظم العلاقات بين القوى الاستعمارية على أساس قانونية محددة، ولكن الذي حدث هو قيام تكالب استعماري على الموارد ومناطق النفوذ في القارة الإفريقية ، والذي أسفر في النهاية عن احتكار الدول الكبرى للتجارة في المناطق الخاضعة لنفوذها(٣٩).

إن مؤتمر برلين من خلال قراراته أراد أن يوجه طريقة توافقية بين الدول الأوروبية الاستعمارية المتواجدة على الساحة الإفريقية لمنع الصدام فيما بينها بشكل خاص والدول الأوروبية الفاعلة بشكل عام.

الهوامش و الإحالات

اتو فون بسمارك:

ولد سنة ١٨١٥م في براند نابورغ ، شغل منصب رئيس وزراء مملكة بروسيا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٩٠، وأشرف على توحيد الولايات الألمانية وتأسيس الإمبراطورية الألمانية أو ما يسمى بـ "الرايخ الألماني الثاني"، وأصبح أول مستشار لها بعد قيامها في عام ١٨٧١ . أنظر/ عبد العظيم رمضان : تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الحرب الباردة ، ج٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٣٦.

١. شوقي الجمل وعبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر دار الزهراء، الرياض، السعودية ،٢٠٠٢ ،ص١٣٩ .

٢. منصف بكاي :الاحتلال البريطاني في إفريقيا تنزانيا تنجانيقا سابقا نموذجا، ط١، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٨.

٣. حميدي جعفر عباس : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط١، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٢.

٤. نفسه.

٥. نجم عبد الأمير الانباري: مؤتمر برلين (١٨٨٤– ١٨٨٥) والصراع الأوروبي عل القارة الإفريقية أ مجلة كلية الآداب– العدد٩٥. ص٦٩٦.

٦. عبد العزيز سليمان النوار :محمود جمال الدين التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى، دار الفكر –القاهرة–١٩٩٩ ، ص٣١٧.

٧. **هربرت فيشر ألبرت** :تاريخ أوروبا في العصر الحديث أترجمة: أحمد نجيب وهاشم وديع الضبع،دار المعارف ،القاهرة ،١٩٨٤ ،ص ١٣٥ .

٨. شوقي الجمل وعبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق ، ص١٣٣ .

٩. **نهر الكونغو**: ثاني أطول أنهار إفريقيا بعد النيل، وطريق مائي صالح للملاحة ،من روافده: نهر الأوبانجي وكاساي، يصلح للملاحة وبه شلالات ستانلي. انظر/ : محمد محي الدين رزق :إفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا،مصر،١٩٣٩، ص ٨.

١٠. فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، مراجعة: ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧، ص ١١٥ .

١١. **الملك ليبولد:** (١٨٦٥-١٩٠٩) ملك بلجيكا ، استعمر الكونغو من ١٨٨٥م وجعلها مزرعة خاصة به أنظر:/ رؤوف سلامة موسى،موسوعة أحداث واعلام مصر والعالم: المستقبل، بيروت لبنان، ٢٠٠٢، ص٩٥٨.

١٢. **منصف بكاي** : المرجع السابق، ص ١٧ .

١٣. **ستانلي** :كان ستانلي صحفي ورجل أعمال، إنجليزي تجنس بالجنسية الأمريكية وكانت رحلاته إلى القارة الإفريقية عبارة عن مشروعات تجارية، كان صلبا، واقعيا ومثابرا وأثارت رحلاته الانتباه وجعلمن رحلاته الكشفية قصة جميلة للمغامرات . انظر: جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر،١٩٩٩، ص ٣٩٨.

١٤. **شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق** :المرجع السابق، ص ٤٧ .

١٥. **فرغلي علي تسن هريدي**: المرجع السابق، ص١٢٩ .

١٦. **دي برازا** : إيطالي حصل على الجنسية الفرنسية وكلف من طرف فرنسا بمهمة التوجه إلى إفريقيا واكتشاف أقاليمها ، ويعتبر مؤسس برازافيل. انظر: جلال يحي، المرجع السابق، ص ٣٨١.

١٧. **فرغلي علي تسن هريدي**: المرجع السابق، ص١٣٠.

١٨. **إلهام محمد ذهني**: بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث مكتبة الانجلو مصري ، مصر ،٢٠٠٩،ص ١٨٩.

١٩. نفسه، ص ٢٣٨.

٢٠. **زاهر رياض**: استعمار إفريقيا، دار القومية ،١٩٦٥ ، ص ١٤٣.

٢١. **شوقي الجمل**: كشف إفريقيا واستعمارها، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٠٧.

٢٢. **هربرت فيشر ألبرت**: المرجع السابق، ص ٣٨٥.

٢٣. **منصف بكاي** :المرجع السابق، ص ١٨.

٢٤. **حلمي محروس إسماعيل** :تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج ٠١، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، ٢٠٠٤، ص ٩٠.

٢٥. **جلال يحي** : المرجع السابق، ص ٣٨٨.

٢٦. *Jean ziegle : Décolonisation instabilité Et Jamies en Afrique ; ١٠٠asn ;p ٢٨.*

٢٧. *IBID*

٢٨. *IBID*

٢٩. **شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق** : المرجع السابق، ص ١٤٨.

٣٠. *Henri Brunschwig ,Le partage l'Afrique , ١٩٧١ ,p ٦٠ .*

٣١. **شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق**: المرجع السابق، ص ٥٥_ ٥٦.

٣٢. نفسه، ص ١٤٧.

٣٣. **جعفر عباس حميدي**: المرجع السابق، ص ١٠٤.

٣٤. **موسى فيصل محمد** : موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، ١٩٩٧م، ص ١٣٥.

٣٥. *Emmanuel wallerstein :l'afique et l'indepedance ; dennes ; ١٩٦٦ ;p ٤١.*

٣٦. الدليمي خالد عبد نهال: بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية ١٨٧١_ ١٨٩٠م، مجلة كلية الأدب العدد٩٨، الجامعة الإسلامية ،بغداد، ص ١٠٨

٣٧. نفسه.

٣٨. شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق: المرجع السابق، ص ١٥٢-١٥٣.

٣٩. نفسه.

٤٠. الدليمي خالد عبد نهال: المرجع السابق، ص ١٠٨.

٤١. شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق: المرجع السابق،ص ١٥٣.

٤٢. الدليمي خالد عبد نهال: المرجع السابق، ص ١٠٩.

الفصل الثاني عشر

قراءة في أثر الحروب الأهلية على الشباب في إفريقيا

مفهوم الشباب:

يقصد بالشباب - غالباً - الفئة العمرية التي تبدأ من عمر ١٥ - ٤٠ سنة وهي مرحلة تتميّز ببعض الخصائص عن المراحل السابقة واللاحقة في حياة الإنسان، و يكون في خلالها النضج البيولوجي والنفسي والاجتماعي، وقدرة الإنسان على تقبل القيم والمعتقدات؛ لإشباع حاجات اجتماعية محلية يتطلب إشباعها عادة إعادة صياغة النظام الفكري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكامله؛ وهي بذلك أي فئة الشباب (تعكس اتجاهات المجتمع وقيمه في سلوكها والتزامها. والتعريفات المتعلقة بمفهوم الشباب من الناحية الاصطلاحية تنصب في مجملها على قضية أساسية، هي اعتبار مرحلة الشباب مرحلة النضج العقلي والبناء الفكري لدى الإنسان، واعتناقه التصورات والمفاهيم سواء أكانت عقدية أم فكرية، إضافة إلى قدرته على التفاعل مع ما حوله، والتأثير في محيطه الاجتماعي، **يصف الأستاذ أنور الجندي الشباب بأنه:**

"الطور الحاسم في حياة الإنسان، والدور الذي تنبني فيه كل العقائد والمثل، وتشكل فيه النفس الإنسانية والعقل البشري، بحيث تكون متأهبة لأداء دورها في حمل أمانة الحياة ومسؤولية المجتمع، وقد تتحول إلى طاقات مبعثرة تُبدد في فراغ، وتُستهلك في غير المواقع الصحيحة، وتنتهي إلى الحيرة والقلق والتمزق والعدمية،.يعيش فيها الشاب حالة من الضياع، تسهل على الأعداء احتلال

نفسه وعقله وروحه وأرضه، وإذا فَقد الالتزام والانضباط للمثل التي يؤمن بها انقلب إلى شرٍّ محض يدمر نفسه وأمته."

وفي هذا الصدد ورد عن عياض بن حمار رضي الله عنه ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم **قوله: يقول الله تعالى**: إني خلقت عبادي حنفاء، فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرَّمَت عليهم ما أحللتُ لهم.

يشتد الانبعاث الذاتي للمرء في هذه المرحلة نحو الالتزام القوي بمنهج وفكر يسير عليه، فيقوى تمسكه بإسلامه منهجاً شاملاً لحياته، وقد تجتاله الشياطين عن دينه فيكون شيوعياً ملحداً، أو كافراً مشركاً بربه وخالقه، جاحداً لأنعمه؛ لذا كان التوجيه النبوي في غاية الدقة: " وشاب نشأ في عبادة الله. " في الحديث عن السبعة الذين يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله.

من الأمور التي يحرص عليها الإسلام في بناء الإنسان أن يعرف المهمّة التي خُلق لأجلها، وهي عبادة الله وحده، وحمل رسالة الإسلام وتبليغها كما أُنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافَّة، هذه الرسالة العظيمة هي التي ينبغي أن يكون بها انبعاث الشباب الذاتي، والمنهج الذي يلتزمه بقوة ويوجه همته وطاقته للدعوة إليه؛ ولذلك يحرص أعداء الإسلام على صرف الشباب المسلم وإلهائه عن التمسك بدينه، وإن من أَخطر الوسائل والأساليب التي يتبعونها في ذلك: إشاعة الإباحية الجنسية، و شرب الخمور، ونشر الأفكار العلمانية تحت شعارات الحرية والديمقراطية والعولمة، والجهر بذلك في مختلف وسائل الإعلام.

الاهتمام العالمي بالشباب:

وفي السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام العالمي بالشباب؛ فهم يشكلون نسبة عالية من سكان العالم، وبصفة خاصة في العالم النامي؛ حيث يبلغ عدد من تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ سنة اليوم أكثر من مليار نسمة، كما أن ٤٠ في المائة تقريباً من سكان العالم تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة، ويعيش ٨٥ في المائة من هؤلاء في البلدان النامية، يعانى معظمهم الفقر الشديد، ويتأثرون بصورة كبيرة بمشاكل التنمية في مجتمعاتهم، ويشكل الأطفال والشباب نسبة عالية جداً من سكان الحضر في البلدان النامية. وفي كثير من البلدان الأفريقية تبلغ نسبة عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٩ سنة أكثر من ٥٠ في المائة[1]، إن اجتماع الفقر والبطالة، والمشاكل البيئية والصحية، وفقدان الفرص التعليمية يؤدي غالباً إلى تفاقم النزاعات العنيفة، وإيجاد مخاطر أمام أعداد متزايدة من الشباب في الدول المختلفة.

جاء في التقرير العالمي عن الشباب عام ٢٠٠٣ م أن معظم الحروب تقع في البلدان النامية وبصفة خاصة في أفريقيا؛ حيث تتعرض حياة ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ من الجنود الشباب فيما بين ١٠ إلى ٢٤ سنة للخطر في غمرة المنازعات المسلحة التي يتسبب فيها الكبار، وحتى في البلدان التي لم تُبتلَ بالمنازعات المسلحة، غالباً ما يغيب الشباب عن الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومع أن طاقة الشباب وحماسه يمثلان أدوات قوية في تنشيط القضايا الاجتماعية والسياسية وغيرهما، فهم عرضة أيضاً للتضليل وسوء الاستخدام اللذين غالباً ما يكون لهما عواقب وخيمة على المجتمع الإفريقي.

يصف بعض المختصين: "التنشئة السياسية للشباب، ودورها في تقليل المشاكل الاجتماعية والسياسة في كثير من البلدان التي تأخذ بها، بأنها: "إحدى العمليات الاجتماعية التي يكسب الأفراد من خلالها المعلومات والأفكار والقيم والاتجاهات التي تتعلق بالنسق السياسي لمجتمعهم."

فالتنشئة السياسية عملية مستمرة، ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في الوعي السياسي في المجتمعات التي تتناحر فيما بينها، وتشكل دعامة من الدعامات الأساسية في بناء مجتمع مسالم، يدرك كل مسؤوليته السياسية تجاه الآخر، وتجاه الحكومة، وفد ركزت التربية في الإسلام على تنمية روح المسؤولية الفردية والجماعية، والدور الإيجابي في المحافظة على سلامة المجتمع، وأمنه واستقراره.

عانى الشباب في أفريقيا طول العشرين عاماً الماضية من جراء تزايد الفقر والبطالة، ونمو الاتجار بالأطفال والشباب وخاصة الشابات، والاستغلال الجنسي للشباب، وبصفة خاصة الفتيات صغيرات السن، وارتفاع مستويات البطالة، ونمو ظاهرة أطفال الشوارع، وانتشار الجريمة المنظمة وأعمال العنف التي يقوم بها الشباب، والعصابات الشبابية، وتجنيد الأطفال في أعمال الجندية وتفكك الأسرة، وظهور الأمراض الخطيرة وازدياد المصابين بوباء نقص المناعة "الإيدز "في عدد من دول القارة، وخاصة في دول الجنوب الإفريقي، لقد أدت هذه المشكلات إلى تفاقم الحروب في القارة، وزيادة معدل الوفيات بين الشباب في هذه الحروب.

السياسات الموجهة نحو الشباب:

لأهمية الشباب ودورهم في المجتمع، ومعالجة مشكلاتهم في عدد من الدول، كان الاهتمام المتزايد بهم في السنوات الأخيرة، وما شهدته أروقة كثير من المنظمات الإقليمية والعالمية من مؤتمرات تعنى بقضايا الشباب ودورهم في نهضة مجتمعاتهم، ووضع الاستراتجيات المعينة على ذلك، ومن ذلك) إستراتيجية الشباب(، التي وضعتها الأمم المتحدة في أيار/ مايو٢٠٠٣م، حيث اعتمدت إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية القرار ١٩/ ١٣، وقد طالب القرار بوضع إستراتيجية تعمل على تعزيز إشراك الشباب والمنظمات الشبابية في أعمال الأمم المتحدة، وقد استلزم وضع الإستراتيجية إجراء مشاورات على نطاق واسع مع الشباب ومنظمات المجتمع المدني في خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر عام ٢٠٠٤م، وقد شارك في هذا الجهد كثير من المنظمات الشبابية والجهات المتعاونة مع تلك المنظمات من مؤسسات المجتمع المدني، لقد أجريت اللقاءات داخل أروقة الأمم المتحدة للتأكيد على الاستراتيجيات والبرامج الحالية المتعلقة بالشباب، وفرص تعزيز إشراك الشباب، كما تم أيضا إجراء بحوث لتقدير فرص التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتم عرض الإستراتيجية ومناقشتها في عدد من المنتديات منها: اجتماع فريق الخبراء المعني بوضع استراتيجيات لإتاحة فرص عمل لشباب الحضر في أفريقيا، يونيو ٢٠٠٤م، واليوم الدولي للشباب في نيروبي في ١٢ أغسطس ٢٠٠٤م، والمنتدى الحضري العالمي الثاني ببرشلونة ١٣-١٧ سبتمبر ٢٠٠٤م.

من المؤسف أن هذا القرن العشرين تميز بصفة (قرن النزاعات المسلحة) وقد اتخذت أشكالاً متعددة من بينها الحروب الأهلية والحروب الإثنية بين القبائل، وقد أدى ذلك إلى تعريض حياة المدنيين للخطر في مناطق الحروب والنزاعات، وإن مأساة الحروب في القارة الإفريقية في تزايد مستمر، ومأساة الشاب الإفريقي، وخاصة المسلم في تزايد أكبر. كشفت بعض الدراسات المتعلقة بالأطفال الجنود ومشاركتهم في الحروب: أن عدد هؤلاء الأطفال الجنود يقدرون بـ ٢٥٠ر٠٠٠ ألف طفل في العالم بناءً على التقارير الواردة عن عدد الأطفال الجنود المشاركين في النزاعات المسلحة في العالم.

العوامل الداعية لانضمام الشباب إلى النزاعات المسلحة:

هناك عوامل عدة تجعل بعض الشباب، وخاصة من هم في سن الثامنة عشرة أكثر الفئات انضماماً إلى الحركات المسلحة والمشاركة في حمل السلاح **وهذه العوامل هي**:

- الجهل والأمية المنتشرة في معظم الدول الإفريقية.
- العصبيات القبلية والإثنية.
- حب التصدر والزعامة.
- الفقر المدقع، فمثلاً في ليبيريا كما يقول أحد المقاتلين السابقين: "يحتاج الكبار لسبب مقنع لحمل السلاح، أما الأطفال فإنه من السهل إقناعهم بأن يقاتلوا من أجل لا شيء، وكل ما يلزم لإقناعهم هو بعض الوعود الصغيرة ببعض المال والغنائم... إنهم فريسة سهلة الاصطياد."
- الظلم الواقع على الأسرة والتفكك الأسري.

•وجود هذه الفئة في أماكن النزاعات والحروب.

•التجنيد القسري للأطفال في بعض الدول والمجتمعات.

•وفرة السلاح بشكل متزايد، وتطور الأسلحة المستعملة في القتال تطوراً سهل استعمالها حتى من قبل الأطفال، كالبنادق الأوتوماتيكية. ، وهذه الأسلحة رخيصة وسهلة الصيانة، وهو ما سهل انتشار استعمالها في النزاعات المسلحة وخصوصاً في إفريقيا.

•البطالة: حيث تلعب دوراً كبيراً في مشاركة عدد لا بأس به من الشباب في هذه النزاعات والحروب في القارة الإفريقية وفي غيرها.

الغرب وتأجيج الأزمات والحروب:

إن الدور الغربي في تأجيج بعض الأزمات في القارة قد بدأ واضحاً منذ مؤتمر برلين ١٨٨٤ – ١٨٨٥م، الذي تمَّ فيه تمزيق الممالك الإسلامية الحديثة في القارة إلى دويلات صغيرة، كل دويلة تتبع إحدى الدول الغربية و تدور في فلكها. هذه الدويلات التي تم تقسيمها في مؤتمر برلين تم تقسيمها عمداً ووفقاً لقاعدتهم المشهورة" فرق تسد"، ففرَّقوا وسادوا، وما زالت تعاني القارة آثار هذا التقسيم إلى يومنا هذا!، كما أن السياسة الاستعمارية تغيرت وأخذت شكلاً آخر من أشكال الاستعمار في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين عبر أطروحات العولمة والديمقراطية والشركات العابرة للقارات وأصبح أمثال بوب دينار، والمخابرات الفرنسية والبريطانية والبلجيكية وغيرها من الجهات الغربية، تقيم دولاً وتزيل أخرى، وتشعل حروباً وتوقف أخرى وصور ذلك كثيرة في طول القارة وعرضها.!

فالدول الغربية هي السبب الرئيسي فيما آلت إليه الأحوال في القارة، فعلى مدار ستين عاماً شهدت القارة حروباً متتالية تنتقل من دولة إلى أخرى، والدولة التي لم تعانِ حروباً عسكرية عانت حروباً اقتصادية وأزمات صحية؛ حيث شهدت القارة منذ عام ١٩٦٦م حتى أواخر القرن الماضي أكثر من ستين حرباًو شهد عام ١٩٩٦م أكثر من عشرين نزاعاً شاركت فيه أكثر من خمسة عشر بلداً، تسبب في وفاة أكثر من نصف جميع الوفيات المتعلقة بالحروب على نطاق العالم؛ حيث شهدت الكونغو وحدها أشرس تلك الحروب، التي يمكن أن تصنف ضمن الحروب العالمية؛ حيث شاركت معظم دول القارة ودول من خارجها في هذه الحرب. إن الأسلحة بشتى أنواعها تدخل القارة من الدول الغربية والشرقية، ويمكن أن تحصل على سلاح في أقل من ساعة في بعض المناطق، بينما لا يمكن أن تجد ما تسد به رمق الجائع بسهولة!

تُعد المعاناة الناجمة عن النزاعات المسلحة تجربة من أقسى التجارب التاريخية المشتركة في المجتمع الإنساني، ويعتقد كثيرون أن القرن العشرين شهد ارتفاعاً في عدد النزاعات المسلحة على امتداد العالم، كما شهد في الوقت نفسه تغيراً ملحوظاً في طبيعة هذه النزاعات؛ حيث شهد النصف الثاني من القرن العشرين تفشياً للنزاعات الداخلية التي ارتبطت في غالب الأحيان بقيام دول وطنية، أو تدعيمها، أو انهيارها، كما حدث في ساحل العاج والصومال وما أفرزته الانتخابات في كينيا وزيمبابوي، والدعوات الانفصالية في جزر القمر، وأحداث دارفور وما صاحبتها من تداعيات. إن ما يقارب ٨٥٪ من إصابات

الحروب اليوم هي بين المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء والشيوخ. أشارت إحدى الإحصائيات عن النزاعات المسلحة إلى أن عشرة من النزاعات المسلحة الآن على الأقل قد استمرت أكثر من عشر سنين متواصلة.

وهناك أجيال في هذه الدول لا تعرف شيئاً عن ماهية الحياة الطبيعية الخالية من الحرب، وهي غير مؤهلة لتعيش حياة طبيعية، ولا تعرف إلاّ أن تعيش حياة المحاربين. ولعل هذا الجدول يعطينا نموذجاً عن واقع الحروب في القارة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا:

م	الدولة	تاريخ الحرب	بعض الأسباب الرئيسية	أعداد القتلى
١	الجزائر.	١٩٥٤-١٩٦٢، ١٩٩٢م-	الصراعات الداخلية على الحكم، البترول والغاز. ومصالح القوى الخارجية.	٧٠.٠٠٠
٢	السودان.	١٩٨٣- ٢٠٠٥م	البترول، اليورانيوم، مخططات تنصيرية.	١.٨٠٠.٠٠٠
٣	أنجولا.	١٩٧٥-٢٠٠٢م	ألماس، البترول، والعاج وغيرها من المواد.	٥٠٠.٠
٤	الكونغو برازافيل.	١٩٩٣-٢٠٠٠م	البترول، ألماس، مصالح دولية.	١٠.٠٠٠
٥	الكونغو. الديمقراطية.	١٩٩٣-٢٠٠٩م	مصالح القوى الغربية، الماس، البترول، اليورانيوم، العاج، الذهب، النحاس، وغيرها.	٢٥٠.٠٠٠
٦	بوروندي، رواندا.	١٩٩٣م -	الماس، الذهب، البترول، مصالح دولية.	٢.٠٠٠٠٠٠
٧	تشاد.	١٩٦٦-١٩٨٢م ١٩٩٠- ٢٠٠٩م	الحروب الأهلية والصراع على الحكم، البترول، اليورانيوم، مصالح خارجية.	٦٠٠.٠٠٠
٨	كاميرون /نيجريا.	١٩٩٢ -	البترول.	١.٠٠٠

٩	ليبريا.	١٩٨٩-١٩٩٨م	تصفية عرقية للمسلمين، الماس، الذهب، المطاط، وغيرها من المعادن.	١٧٥.٠٠٠
١٠	ساحل العاج.	٢٠٠٢-٢٠٠٩م	العاج، البترول، الكاكاو، مصالح دولية.	٢٠.٠٠٠
١١	سيراليون.	١٩٨٩-١٩٩٩م	الماس، الذهب، تصفية للمسلمين من قبل العميل تايلور.	٩٠.٠٠٠
١٢	الصومال.	١٩٩٠-٢٠٠٩م	الصراعات الداخلية على الحكم، العصبيات القبلية، مصالح القوى الخارجية.	٥٠.٠٠٠

الحروب الأهلية والشباب في تشاد:

إن تشاد لم تكن بعيدة عن هذه الصراعات العلنية أو السرية، وهي الآن على أبواب مرحلة جديدة من الصراع بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة البروتستنتية، كل واحدة تسعى للهيمنة على ثروات الدولة لاستثمار العائدات لدفع عجلة التنصير في القارة، كما صرّح بذلك أكثر من مسؤول، وتعد المعارك التي حدثت في ٣١/ ١/ ، و١-٣/ ٢/ ٢٠٠٨م حلقة من سلسة من المعارك المستمرة في البلاد. إن أطماع المنظمات النصرانية ومصالح القوى الغربية تقتضي أن يدفع الشباب التشادي فاتورة هذه الحروب التي تدار بالوكالة في تشاد. وما شهدته العاصمة التشادية في خميس ٣١/ ١/ ٢٠٠٨م إنما هو استمرار لتاريخ التحالفات الدولية لإدارة دفة الصراع في منطقة وسط إفريقيا عامة وتشاد على وجه الخصوص، فخلال أربعين عاماً لم يذق التشاديون الطمأنينة والسلام والاستقرار في بلدهم، وهو حال معظم شعوب القارة الأفريقية، التي تعاني أزمة

عدم الاستقرار وفقدان الأمـن، سـواء كـان ذلـك بعوامـل داخليـة أم عوامـل خارجية. كلما جاءت حكومة اتخذت رداء القبيلة في الغالب لتنفيـذ سياسـاتها في الهيمنة على مقدرات البلاد، وتتلقى القبائـل الأخـرى تلـك السياسـة بـالرفض والعداء، الذي سرعان ما يتحول إلى عمل عسكري، وقد يتم الاسـتقرار المبنـي على المصالح، والذي يكـون قـابلاً للانفجـار في أيّـة لحظـة. بـدأت الصرـاعات بالانتفاضة الأولى ضد الحكومة المعيّنة من قبل فرنسا في عام ١٩٥٨م، ثم قامـت أول ثورة في تشاد عام١٩٦٢م ضد أول رئيس لها) فرانسوا تمبلباي(ومنذ ذلـك التاريخ تفجرت سلسلة من الحروب المتواصـلة، كانـت أشرسـها حـرب تسـعة الأشهر بين الرئيسين السابقين) :قوكوني عويدي، وحسين هـبري(، والتـي راح ضحيّتها أكثر من عشرة آلاف شخص ما بين عسـكري ومـدني، معظمهـم مـن الشباب، وذلك في الفترة ما بـين مـارس إلى ديسـمبر مـن عـام ١٩٨٠م، ومنـذ وصول الحكومة الحالية إلى الحكم ووتـيرة الحـرب وملامحهـا تظهـر بـين الفينـة والأخرى، سواء في الشمال أم في الغرب أم الشرق، وهي الجبهات الرئيسة التـي غالباً ما يتمركز فيها بعض الثوار المناوئين للحكومة.

هذه الوضعية التي تمر بها تشاد الآن ليست غريبة على هـذه الدولـة التـي عانـت الحروب منذ تاريخ استقلالها عن فرنسا، فقد أوجدت فرنسا كل الأسباب المعينة على عدم استقرار تشاد، حتى يسهل لفرنسا استغلال ما تبقى من ثرواتها كحـال معظم الدول الأفريقية، وإن كانت تشاد على رأس القائمة، وقد هاجر بسبب

هذه الحروب أكثر من خمسة ملايين تشادي إلى الدول المجاورة جلهم من الشباب وذوي الكفاءات المقتدرة، سواء كانوا من ذوي الثقافة الفرنسية أم العربية. هذه الأحداث كلها تنبئ أن الأطراف الخارجية وعلى رأسها فرنسا وبعضاً من عملائها، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات - والتي لعبت دوراً قذراً في كثير من الحروب التي نشبت في أفريقيا ، هذه الأطراف تبدأ بتحريك خيوط اللعبة كلما وصلت البلاد إلى حالة من الاستقرار لتتواصل تلك الدوامة المقيتة. إن ما تردده فرنسا من حين لآخر بأن أيَّ محاولة للاستيلاء على السلطة بالطرق غير الديمقراطية، ولا سيما استخدام القوة أمر مرفوض من قبلها، مجرد تصريحات للاستهلاك الإعلامي؛ فما تفعله في أرض الواقع غير ما تبثه عبر وسائل الإعلام. وقد تكررت مثل هذه التصريحات سابقاً، ولكن النتيجة أنها دائماً مع شعار" :نحن مع القبيلة الأقوى المنتصرة" !

لقد بدأ النظام الاقتصادي الرأسمالي في العالم ينهار شيئاً فشيئاً بعد أحداث ١١/ سبتمبر ٢٠٠١م، وأصبح يُعاني أزمات اقتصادية متتالية، ظهر ذلك جليّاً في إفلاس شركات عديدة في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى، وتسريح أعداد هائلة من العمال مع الأزمة المالية، وفي نفس الوقت زاد الطلب على الطاقة في تلك البلدان، الأمر الذي حدا بها إلى مراجعة أماكن نفوذها السابقة في العالم الإسلامي، والسعي إلى إيجاد أماكن احتياطية تغذّي اقتصادها، وتساهم في انتعاشه،فكان الصراع الأمريكي الفرنسي الظاهري على المستعمرات الفرنسية السابقة، والتي تسعى فرنسا لجعل ثرواتها مدخرات مستقبلية لها، بحيث تنتقل

من دولة إلى أخرى، وقد تكون بعض الدول الإفريقية هي محور الصراع بين القوى الغربية لتعيد لنا ذكريات احتلالها، كلما زاد الضغط الشعبي على الحكومات الغربية بسبب الأزمة المالية العالمية، أخذت تبحث عن موارد جديدة، لحل أزماتها وتوظيف العاطلين عن العمل، وإفريقيا هي الأفضل لكثير من هذه الشركات العابرة للقارات وكذلك الدول الغربية.

أثر الشباب التشادي في نهضة المجتمع في ظل الأزمات المتلاحقة:

جهود الشباب في مجال التعليم:

كان لبعض الإسهامات الشبابية في الحروب المتتالية، دور في النهضة التي يعيشها المجتمع التشادي اليوم، سواء ما تعلق منها بالنهضة التعليمية وما تشهده الدولة من تطور في هذا الجانب في السنين الأخيرة - رغم ما تعانيه من أزمات متتالية - ، أم ما يتعلق بالزيادة المطردة في المدارس وخاصة الأهلية أم بإنشاء كليات وجامعات أهلية تساهم في هذا التطور العلمي بعد أن كان التعليم العربي الإسلامي وخريجوه لا يقارنون بأي حال مع التعليم الحكومي الفرنسي. فالمؤسسات التعليمية الإسلامية يزداد عددها يوماً بعد يوم في كل المحافظات التشادية، و تساهم هذه المؤسسات التعليمية مساهمة فعالة في نشر الإسلام وتوعية المسلمين وتزويدهم بالزاد الضروري لهم لمواجهة انتشار ثقافة العلمنة والعولمة في المجتمع التشادي، مع ما تعانيه هذه المؤسسات من نقص في الكوادر المؤهلة والمنهج الموحد، والكتاب المفيد، والمدرسة المتكاملة.

إن جوانب النقص كثيرة، لكنها لم تثن عزم الشباب عن المضي قدماً والسعي لإيجاد الحلول الممكنة بكل السبل المواتية لهم.

جهود الشباب الدعوية:

كذلك كان أثر الشباب الدعوي بارزاً في أثناء الحروب الأهلية سواء أكان هذا الأثر بشكل مباشر أم غير مباشر في القرى البعيدة، أم في المدن الرئيسة، كما انتشرت بحمد الله في الآونة الأخيرة المساجد و المصليات في كثير من المدن والقرى، وزاد عدد مساجد العاصمة" أنجمينا "و ضواحيها إلى أكثر من ٢٠٠ مسجد، كما ازدادت في المدن الأخرى الرئيسة، وازداد الإقبال على المساجد والمصليات من الكهول و الشباب لأداء الصلوات، و تلقي الدروس والمحاضرات العلمية، و تعلم القرآن الكريم في بعض منها، و إشهار عدد كبير من الجنوبيين الإسلام فيها. لعبت خطبة الجمعة التي يلقيها كثير من شباب الدعوة دوراً بارزاً في لفت أنظار المجتمع إلى قضاياهم الأساسية، بدلاً من الاهتمام بسفاسف الأمور، ناهيك عن المحرمات، وخاصة قتل المسلم لأخيه المسلم دون مسوغ شرعي.

جهود الشباب في مجال الإعلام:

وفي الجانب الإعلامي قدم الشباب عبر عدد من المنابر الإعلامية، بدءاً بمنبر الجمعة إلى الإذاعة والتلفاز والصحافة، صورة مشرقة أخرى بتوجيه المجتمع إلى الخروج من الأزمات التي يعانيها اليوم، والبعد عن المفاهيم الجاهلية في الممارسة والسلوك، وتربية النشء من خلال الرسائل القصيرة عبر تلك المنابر والوسائل المتاحة إلى التربية الإسلامية الصحيحة، ومن أكبر الأمثلة على ذلك الدور المشرق الذي تقدمه إذاعة البيان اليوم في تشاد، والتي حازت على شهادات

وتزكيات داخلية وعالمية؛ لدورها المميز ومساهمتها الفاعلة في توعية المجتمع التشادي، بوصفها تجربة ناجحة من تجارب الشباب الدعوي في تشاد وخاصة أن تشاد تشهد الآن هجمة علمانية ضد الإسلام، تظهر من خلال الإذاعات التي أنشأتها المنظمات النصرانية، لتبث من خلالها السم الزعاف من أغان هابطة، وبرامج تافهة، ونشر للمجون والعهر في مجتمع ما زال والحمد لله يحتفظ بالإسلام في كثير من سلوك أفراده، كما تظهر تلك لهجمة في التعليم وفي كافة مناحي الحياة، خاصة وأن الدستور في مادته الأولى نص على علمنة الدولة: "وأن تشاد دولة ذات سيادة، مستقلة، علمانية، اجتماعية واحدة وغير قابلة للتجزئة، قائمة على مبادئ الديمقراطية، وعلى سيادة القانون والعدالة، وهي تؤكد على فصل الأديان عن الدولة"، فاتخذ السفهاء من هذه المادة مدخلاً لصبغ المجتمع صبغة علمانية، ووجدوا ضالتهم في المادة ٣٩ من الدستور الحالي بأن : "التعليم العام علماني"، لتحويل المجتمع كافة إلى مجتمع علماني، بالتركيز على هذه المواد وصبغ القوانين العامة والخاصة بالعلمنة، كما في محاولة العلمانيين وبعض ضعاف النفوس من خلال ما طرح من مشروع مدونة الأحوال الشخصية. ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

جهود الشاب في الجوانب الاقتصادية والسياسية في المجتمع:

من صور إسهامات الشباب في تخفيف أثر الحروب على المجتمع التشادي ما يقومون به في بعض الجوانب الاقتصادية من إسهامات بسيطة بإنشاء مراكز ومؤسسات تجارية خاصة بهم، وفي الجانب السياسي التطور الذي أحدثه بعض الشباب من خلال إنشاء أحزاب سياسية جل أعضائها من الشباب المستنير

وتحقيق نقلة نوعية في هذا الجانب، هذا إلى غير ذلك من الآثار الحميدة التي ينتهجها الشباب اليوم في تشاد، وخاصة في البرامج الدعوية والإرشادية – التي سبقت الإشارة إليها –، وإنشاء جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وتحويل السجال السياسي إلى برامج عمل يتم تنفيذها من خلال منظماتهم وجمعياتهم، ليكون سجالاً فكرياً يفضي إلى نهوض البلاد وتطورها، بدلاً من الحراك العسكري الذي حول البلاد إلى خراب ودمار. بالرغم من أن الشباب يواجه تحديات في هذا المجال، وخاصة بعد حل أكثر من (١٠٠) منظمة و جمعية إسلامية كانت تسهم في توعية المجتمع بوجه أو آخر، وذلك بموجب القرار ٢٢/ الصادر من وزارة الداخلية والأمن بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٩٦م واستهدف القرار حينها بشكل أساسي الجمعيات والمنظمات الشبابية التي يديرها شباب الدعوة.

الفصل الثالث عشر
الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا

لقد أضحت الصورة الذهنية والقوالب الجامدة التي كرّستها وسائل الإعلام الدولية والمحلية ترادف بين إفريقيا وبين حالة العنف والصراع الداخلي في ظلّ واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر.

واتساقاً مع هذا المنحى في الفهم والتفسير لحقيقة ما يحدث في إفريقيا ظهر نمط جديد من «**أدب الرحلات**»، ليعكس انطباعات ذاتية لبعض الكتاب والمحللين الغربيين الذين أسهموا بشكل كبير في تأسيس أدبيات المستقبل الإفريقي.

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما كتبه روبرت جاكسون في الدورية الأمريكية المشهورة *Atlantic Monthly* حول «الفوضى القادمة» في إفريقيا وهو نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة غرب إفريقيا، فقد وصف إفريقيا بأنها: تطرح نموذجاً للفوضى العارمة، حيث تشهد انهياراً لمؤسّسات الدولة وتعاني انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون.

ويبدو أن تصاعد حدّة الصراعات والحروب الداخلية، التي شهدتها القارة خلال العقد المنصرم، أسهمت بدورها في تأكيد توقعات جاكسون ومن يسيرون على دربه، في إطار ما يُسمّى «نزعة التشاؤم الإفريقي» *Afro Pessimism*، فقد شهدت جمهورية الكنغو الديمقراطية حرباً إقليمية كبرى شاركت فيها عشر دول إفريقية، **وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها:**

«الحرب العالمية الإفريقية الأولى»، كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال حتى ليبيريا حروباً وصراعات أخرى، تورطت فيها نحو خمس دول إفريقية أخرى.

ولا شك أن هذه الصراعات الإفريقية تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسّسات الدولة، إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات.

وعلى صعيد آخر؛ فإن بعض الدول الإفريقية الأخرى لا تزال تشهد صراعات عرقية عنيفة، مثل: رواندا، وبوروندي، وأوغندة، وتشاد، وجيبوتي والسودان، أضف إلى ذلك أن هناك بعض الدول الإفريقية التي تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة.

لعلّ ذلك كله يطرح على الباحث مجموعة من التساؤلات والإشكاليات اللازمة من أجل محاولة الفهم والتفسير، فهل يمكن تصوير ما يحدث بأنه مجرد ابتلاء ذاتي مرتبط بخصوصية القارة الإفريقية، أو أنه ظاهرة ذات جوانب داخلية وأخرى خارجية معقدة، أي أن الأمر والحالة هذه ترتبط بمنهج تفسير ظاهرة الصراعات الإفريقية وأسباب حدوثها؟!

ومن جهة ثانية: ما أنماط هذه الصراعات والحروب الداخلية التي تشهدها الساحة الإفريقية؟ تعني الإجابة عن مثل هذا التساؤل تحديد العلاقة بين الخاص والعام، وبيان مخاطر التعميم في البحث والحكم على كثير من الظواهر.

وثالثاً: ما دور الدولة في الصراعات الإفريقية؟

- **وما السياسات العامة التي يمكن أن تقلّل من حدّة الصراعات العرقية في القارة الإفريقية؟**
- **وأخيراً: ما العمل؟ وما آفاق المستقبل الإفريقي في الألفية الثالثة؟**

- وسوف نحاول معالجة هذه التساؤلات في محاور رئيسية أربعة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا.. محاولة للفهم والتفسير:

إفريقيا كما هو معلوم تُعَدّ قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الواقع المعاش، يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء وقد تختلف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية.

ولا يخفي أن الواقع الإفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء، حتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية)، والدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية)، والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية).

كما تمتلك إفريقيا نحو ٣٣٪ من جملة اللغات الحيّة في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة ١٠٪ من جملة سكان المعمورة، وتوجد بإفريقيا كذلك الأديان السماوية كافة: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية.

وباستثناءات محدودة؛ فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد أدّت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما هو الحال بالنسبة لأزمة «بيافرا» في نيجيريا عام ١٩٦٧م، والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى، مثل: رواندا، وبوروندي، وأنجولا وموزمبيق.

وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية في دراسة أسباب الصراعات الإفريقية؛ فإنه يمكن الإشارة إجمالاً إلى المتغيرات الأربعة الأساسية على النحو الآتي:

١ - الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية:

اختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة، ويضيف بعض ثان إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، وقد يضيف بعض ثالث إلى ذلك خصائص التكوين النفسي.

لكن ما أبرز خصائص الرابطة العرقية؟

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أربع خصائص أساسية:

أولها: أن الرابطة العرقية تتميز عمّا عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة، فهي تعبّر عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد.

كما أنها من ناحية ثانية: تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسّسي، فالجماعات العرقية تمتلك

مؤسّسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجـودة في المجتمـع كلّـه يعنـي ذلك - ولو بشكل غـير مبـاشر - أن المؤسّسـات ذات الطـابع العرقـي تشـكّل تهديداً لسلطة الدولة الوطنية.

وتتمثل السمة الثالثة للرابطة العرقية: في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية، وقد يُعزى ذلك إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمريـة والانـتماء الإقليمـي، وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسـات الوطنيـة للدولـة الإفريقية، وليس أدلّ على ما نقول من الصراعات التي تشهدها جماعة «الشـونا» في زيمبابوي بين فئـات الكارنجـا والزيـزورو والمانيكـا، وغيرهـا مـن البطـون والعشائر، من أجل السلطة والهيمنة.

وأخـيراً: فـإن العرقيـة في إفريقيـا تتميـز بأنهـا يمكـن أن تـتلاءم مـع المواقـف والسياقات المتنوعة والمعقدة؛ بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

على أن التساؤل الأكثر أهمية يتعلق بمدى امتلاك الجماعـات العرقيـة في إفريقيـا لوجدانٍ عامٍّ أصيلٍ لم يتغير؟ يميل بعض الباحثين إلى القول بأنّ الهوية العرقية قد تمّ تكريسها في فترة حديثة نسـبياً في تطـور الدولـة الإفريقيـة، ولا سـيما في ظـلّ الممارسات الاستعمارية، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصـول عـلى المـوارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، الذي ميّز المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار.

٢ - السياسات الاستعمارية:

لعلّ تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكـبرى في مـؤتمر برلين ١٨٨٤م - ١٨٨٥م يمثّل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي

الإفريقي، وقد تم تفصيل تاريخ هذه المرحلة في الكتاب الرائع الذي أصدره *Thomas packenham* عام ١٩٩١م بعنوان (التكالب الاستعماري على إفريقيا).

ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رُسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الإفريقية وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدّت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدّت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجّع على تزايد حدّة الصراعات العرقية في كثير من المواقف.

وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار! إلا أن القارة الإفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة، لعل من أبرزها: حرب القرن الإفريقي بين الصومال وإثيوبيا ١٩٧٧م - ١٩٧٨م والحرب التي تخوضها المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية والحرب بين ليبيا وتشاد ١٩٧٣م - ١٩٨٨م، وأخيراً النزاع الإريتري الإثيوبي.

وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري؛ نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية، سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب، ففي حالات معينة عمد المسئولون

الأوروبيون إلى خلق وحدات عرقية جديدة، والمثال على ذلك حالة «الانجالا» في القرن التاسع عشر، والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كلّ الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تمّ توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في كينشاسا.

لقد شجّع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى تأكيد الاختلافات بين الجماعات العرقية، ولم يكشف أي شيء عن أوجه التشابه بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري.

إن فرنسا بإدارتها الاستعمارية لموريتانيا، واهتمامها باستقلالها اقتصادياً على نطاق واسع، ولا سيما منذ عام ١٩٤٥م، سعت إلى توفير عدد من الكوادر المحلية من «البيضان»، وهي القبائل ذات الأصول العربية والبربرية، بعد أن كرّست الانقسام بينهم وبين القبائل الإفريقية من «السودان».

٣ - إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الإيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي.

لقد كان واضحاً أن «التنموية» هي مجرد تسويغ لتسلطية دولة الحزب الواحد، وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمّت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسّسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حُرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على

الأقلّ تمّ إدماجها في مؤسّسات الدولة وهياكلها نفسها أما قيادات المعارضة فقد تمّ التخلص منها.

ونظراً لزيادة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية، بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات، فإن الدولة الإفريقية عانت أزمات خانقة، بسبب تنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية، التي نازعت الدولة من أجل البقاء.

لقد أضحى وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته محلّ شكٍّ ونزاعٍ، ولنذكر- على سبيل المثال - الكونغو، والسودان، والصومال، وسيراليون، وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في إفريقيا تُعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين.

يمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية، **وذلك على النحو الآتي:**

- الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبيرة لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.

- عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الإفريقي، وبدلاً من ذلك تم تأكيد مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد.

- ضعف المؤسّسات التشريعية والقضائية، وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً، حيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي؛ بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.

- الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، وهي الظاهرة التي أطلق عليها جان فرنسوا بيار «سياسة ملء البطون»، حيث أضحت النّخبة الحاكمة تمثّل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.

- غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية وهو الأمر الذي أدّى إلى تبنّي الوسائل غير السلمية، مثّل: الانقلاب والاغتيال، والحرب الأهلية، في عملية نقل السلطة.

- تبنّي صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات إيديولوجية من جانب شخص الحاكم.

٤ - العولمة ودور العوامل الخارجية:

يرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات الإفريقية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية، لقد أدّت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا، ولا سيما

السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، في الوقت نفسه تمثّلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي.

أضف إلى ذلك أن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتُبعت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أدّت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول، وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي يفسّر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية.

وثمة من ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبّر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية، فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، ولا مراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملاً يرتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة في إفريقيا، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للعوامل الخارجية، **مثل**: العولمة نفسها، أو تأثيراتها، مثل سياسات التكيّف الهيكلي.

لقد شهدت القارة الإفريقية تزايداً مطرداً في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة، حيث بلغت منذ عام ١٩٧٠م أكثر من ثلاثين نزاعاً (الغالبية العظمى منها نزاعات أهلية داخلية)، بل إن عام ١٩٩٦م وحده شهد وجود صراعات مسلحة في أكثر من (١٤) دولة إفريقية، وقد نجم عن هذه الصراعات نحو

نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجئ ونازح ومشرّد، وليس بخاف أن تأثيرات هذه الصراعات والنزاعات تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب القارة.

ثانياً: **أنماط الصراعات الإفريقية**:

على الرغم من تعقّد وتشابك واقع الصراعات الإفريقية؛ فإنه يمكن القول إجمالاً بوجود ثلاثة أنماط عامة من هذه الصراعات الداخلية، **وذلك على النحو الآتي**:

١ -نمط الصراعات العرقية العنيفة:

ولعلّ «**منطقة البحيرات العظمى**» تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من الصراعات، فليس بخاف أن أحد إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات العرقية بين «التوتسي*Tutsi* » و «الهوتو *Hutu*»، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري.

فإذا كان إجمالي سكان كلٍّ من رواندا وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة؛ فإن ٨٥٪ منهم ينتمون إلى قبائل الهوتو، موزعين عبر الحدود الرواندية البوروندية مع دول الجوار الأخرى، وثمة حوالي أربعمائة ألف من التوتسي (وبعضهم من الهوتو) يحاولون اقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية، سواء في مقاطعة شمال كيفو (البانيا رواندا) أو في مقاطعة جنوب كيفو (البانيا مولينجي).

كما أن هناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كلٍّ من رواندا وبوروندي، أضف إلى ذلك عشرات الآلاف من التوتسي والهوتو الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية، ولا سيما مقاطعة كيسورو.

ولا يخفي أن هذه الروابط العرقية هي التي خلقت تحالفات سياسية إقليمية، كتلك القائمة بين نظام حكم الرئيس موسيفيني في أوغندة ونظام حكم الأقلية من التوتسي في كلٍّ من رواندا وبوروندي، ومن جهة أخرى فإن الهوتو يجدون تعاطفاً من قبل دول مثل: تنزانيا، وكينيا، والسودان.

٢ - نمط الدولة المنهارة:

لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الإفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة، حيث أُطلق عليه اسم «دولة أمراء الحرب المحليين»، مثلما هو الحال عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وسيراليون والصومال.

ونتيجة الصراعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات؛ أنّ النّخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النّهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول.

ومن الملاحظ أنه كلما ازدادت حدّة الصراعات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في الكونغو الديمقراطية ازدادت عائدات تجارة الألماس بشكل خيالي، ونظراً لأن هذه المنطقة غنية بالمعادن فإن الحافز على إنهاء الصراع لدى هذه النّخب المسيطرة يكون ضعيفاً.

٣ - نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي:

لقد أدّت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ويفسّر بعضهم ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلّت مكبوتة فترة طويلة في ظلّ نظم الحكم التسلطية، خصوصاً إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى، فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية أو الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية.

ويمكن أن نشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الاستقرار، بل تسببت في ازدياد حدّة الصراعات الداخلية، وتقويض دعائم الاستقرار الداخلي، ومن ذلك حالات كوت ديفوار وأنجولا، وبوروندي.

وأيّاً كان الأمر؛ فإن حدّة الصراعات العرقية والسياسية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية، فثمة مطالب قابلة للتفاوض، **مثل**: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة، فالجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوماً إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات، على أن هناك مطالب يصعب التفاوض بشأنها، **مثل**: السعي من أجل الاستقلال والانفصال عن الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معيّن داخل الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معيّن داخل الدولة.

ثالثاً: دور الدولة والسياسات العامة:

إن طبيعة الدولة ودورها تُعَدّ مسألة محورية عند دراسة قضية التكيّف العرقي وتجنّب الصراع، ويمكن القول بأنه لا توجد دولة محايدة ثقافياً بشكلٍ تامٍّ، فهي تعكس القوى النسبية للجماعات التي تشكّل المجتمع المدني، ومع ذلك فإنّ كثيراً من الدول تنظر إلى نفسها بوصفها حكماً محايداً يفصل بين المطالب المتنافسة والمتعارضة، ومن هنا تبرز أهمية الاعتراف بصعوبة القول بحيادية الدولة، وفي الوقت نفسه مع ذلك هناك اختلاف كبير في الدرجة التي تحاول فيها الدول أن تكون محايدة وموضوعية.

ومن جهة أخرى؛ فإن تطوير المعايير الدولية الخاصة بالمعاملة المتساوية لكلّ الجماعات العرقية يمكن أن يقلّل من الانحياز الصريح من جانب بعض الدول في مواجهة جماعات معيّنة، **مثل**: الأقليات القومية، والشعوب والجماعات التي تمثّل السكان الأصليين.

ويمكن القول بأن هناك اختيارات عديدة على صعيد السياسات العامة يمكن للدولة أن تتبناها لتجنّب التوترات والصراعات العرقية، ويشمل ذلك وضع صيغ وبرامج سياسية وعسكرية وثقافية وتعليمية واقتصادية معيّنة.

١ - الصيغ السياسية:

(أ) ثمة أنظمة انتخابية ديمقراطية يمكن أن تساهم في تحقيق التواؤم العرقي في المجتمعات التعددية، فاختيار النظام الانتخابي يؤثر في التحركات العرقية من عدة أوجه:

أولها: بعـض الـنُّظم الانتخابيـة تمكّـن الأقليـات التـي استُبعدت مـن الناحيـة السياسية - من قبل - من أن يكون لها تمثيل في المؤسسة التشريعية (نعني بـذلك نظام التمثيل النسبي)، فمثلاً النظام المطبق في دولـة موريشـيوس - عـلى سـبيل المثال - والذي يمنح بعض المقاعد لأفضل الخاسرين يساعد الجماعات الصغيرة على الحصول على تمثيل برلماني.

ثانيها: تحقيق نوع من التعاون بين الجماعات العرقيـة المختلفـة؛ بـما يعنـي تحقيـق صوت مسموع، يمكن من خلاله لهذه الجماعات أن تؤثر في العمليـة السياسـية، وأخيراً فإن النُّظم الانتخابية يتعـين عليهـا إذا كـان ذلـك ممكنـاً تجنّـب تكـريس الهويات العرقية والدفاع عنها؛ كما هو الحال في بعض الدوائر الانتخابية النائية.

(ب) وثمة صيغة سياسية أخرى ترتكز عـلى «لجنـة عليـا»، تتـألف مـن أعضـاء مختلف الجماعات العرقيـة، وذلـك طبقـاً لنمـوذج الـتراضي، أو ترتيـب تقاسـم السلطة، على الرغم من أن الجماعـات لا تمتلـك بالضرـورة سـلطات متسـاوية، ويلاحظ أن هذا النموذج يعتمد على التعاون والتفاوض بين النّخب.

(ج) وتُعَدّ الفيدرالية أحد الصيغ السياسية الأخرى التي تحقق التـواؤم العرقـي، فالفيدرالية لا تعطي الجماعات فقط درجة من السيطرة على الإقليم - وهـو يُعَـدّ أساساً مهماً -، ولكنها أيضاً تطرح إطاراً لدرجة مـن الاسـتقلال الثقـافي، **مثـل:** السيطرة على المدارس في الإقليم، وفي دول كبيرة ذات تعددية ثقافية.

مثل: نيجيريا، والسودان، تُعَدّ الفيدرالية مسألة محورية.

٢ - السياسة العسكرية:

إذا أخفقت الدولة في السيطرة على المؤسسة العسكرية فإن العنف يصبح حاداً ومتفاقماً، وإذا أظهرت الخبرة التاريخية أن الانقلابات العسكرية أدّت إلى منافع كثيرة وأضرار محدودة بالنسبة للقوات المسلحة - كما حدث في بوروندي -؛ فإن دورة الانقلابات يصعب كسرها أو تجنبها.

٣ - الصيغ الثقافية:

إن السياسات الثقافية التي ترمي إلى تجنّب الصراعات العرقية تشمل السياسات التي تتعامل مع الممارسات الثقافية (الدين، والتعليم، واللغة)، وربما يُعَدّ التعليم أحد أبرز الطرق التي تساعد في تحقيق التفاهم والتسامح بين الجماعات العرقية المختلفة، من خلال خلق شعور مشترك بالهوية المدنية التي تتجاوز الانتماءات العرقية الضيقة، فالتعددية الثقافية تُعَدّ أحد الخيارات المطروحة في هذا السياق، فالدول لا ينبغي لها أن تعرّف نفسها بأنها ذات لغة واحدة - على سبيل المثال -، كما ينبغي تأكيد حرية الأديان والمعتقدات لكلّ الجماعات.

ويُعَدّ الاستقلال الثقافي أحد الطرق المهمة لتحقيق التواؤم العرقي في المجتمعات التعددية، على أنه قد لا يكون متوافقاً مع الحقوق الفردية، كما هي حالة الممارسات الثقافية التي توفّق بين حقوق الطفل أو المرأة، كما هي محدّدة طبقاً لقيم حقوق الإنسان ومعاييرها على الصعيد الدولي، فحينما وضع دستور دولة جنوب إفريقيا الجديد تم الاعتراف بأن الدولة تدعم تقاليد ثقافية معيّنة وهو ما قد ينال من مبدأ المساواة في النوع.

٤ – السياسة التعليمية:

تأتي دائماً في قلب الجدل داخل الجماعات العرقية، حيث أنها تؤثر في تطوير الشعور بالاحترام المتبادل والهوية المدنية بين الشباب وصغار السنّ، ويرتبط بذلك السياسات اللغوية، ففي موريشيوس لغات التعليم التقليدية يتم تضمينها في النظام التعليمي الرسمي، وهو ما يؤكده شعار الدولة «الوحدة من خلال التنوع»، وفي السنغال يوجد تعايش بين جماعات لغوية متعددة، وذلك من خلال الاعتراف بوجود لغات قومية متعددة، بالإضافة إلى اللغة الرسمية، وليس بخاف أن الاعتراف بالتنوع يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة، **مثل**: الاحتفالات الوطنية بأيام الإجازات العرقية المختلفة في موريشيوس.

٥ – السياسات الاقتصادية:

الدول التي نجحت في تحقيق نمو سريع وحقيقي تتجه نحو إيجاد تسوية سهلة للمطالب والتوقعات المادية للجماعات العرقية المختلفة، ومع ذلك فإن زيادة النمو قد تؤدي إلى زيادة حدّة التنافس العرقي، أو تهميش بعض الجماعات، ومن جانب آخر فإن السياسات التي تفضي إلى الكساد والتردي الاقتصادي، ومن ثمّ انتشار الفقر والبطالة في المجتمع، من المحتمل أن تمثّل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي.

رابعاً: دور الأطراف الخارجية:

إن دور المجتمع الدولي في منع العنف أو الصراع العرقي يُعَدّ أمراً يحتل مكانة مهمة في الجدل الدائر اليوم بشأن إدارة الصراعات العرقية، ومن أهم الموضوعات التي يشتمل عليها هذا الجدل: المعايير الدولية - المنظمات غير الحكومية - وسائل الإعلام العالمية - البرامج والسياسات الاقتصادية الدولية - تدخّل الطرف الثالث أو الأمم المتحدة.

نستعرض هنا اثنين منها:

١ - المعايير الدولية:

يظهر كثير من الكتاب اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمارسه نظام القيم الدولي في تجنّب الصراعات العرقية، ولا أدل على ذلك من واقعة مقتل «دياللوتيلي» السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بطريقة وحشية في سجنه عام ١٩٧٥م دون أدنى اهتمام عالمي في ذلك الوقت، واليوم لا يمكن أن يمر مثل هذا الحدث بسهولة، فتأثير القيم الدولية فرضت ضغوطاً متزايدة على جنوب إفريقيا لتغير نظام التفرقة العنصرية، والبعض يتحدث عن أن هذه المعايير الدولية سوف تصبح لها أنياب، على سبيل المثال تشكيل محاكم خاصة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لردع أعمال العنف العرقي، ويبرز في هذا السياق خبرة رواندا، وبوروندي.

٢ - المنظمات الدولية غير الحكومية:

تستطيع هذه المنظمات أن تمارس دوراً مهمّاً في مواقف الصراعات العرقية وعلى الرغم من أنها ليست محايدة تماماً فإنها يمكن أن تمارس دور الطرف الثالث

المحايد الذي لا تستطيع أن تقوم به الدول نفسها، ونظراً لموقعها المنفرد فإنه يتعيّن على المنظمات غير الحكومية أن تعي حساسية طبيعة تدخلاتها في المواقف الصراعية الداخلية.

خامساً: **ما العمل؟ وسيناريوهات المستقبل**:

لقد انطلق بعض الكتاب الأفارقة من واقع الصراعات والحروب الداخلية في إفريقيا وهي تدخل الألفية الثالثة للميلاد، ووضعوا حلولاً وتصورات مختلفة لتحقيق الاستقرار والرخاء للشعوب الإفريقية، **ومن ذلك**:

السيناريو الأول: إعادة استعمار إفريقيا:

ولكن هذه المرة ليس على أيدي الأوروبيين، ولكن على أيدي الأفارقة أنفسهم، ومضمون هذا التصور أن يتم إعادة النظر في الخريطة السياسية لإفريقيا، وإعطاء بعض الكيانات الكبيرة المهيمنة دوراً إقليمياً مسيطراً في إفريقيا، **مثل**: مصر في الشمال، ونيجيريا في الغرب، وأوغندة وتنزانيا في الشرق، وجنوب إفريقيا في الجنوب.

ويرى الأستاذ علي مزروعي: أن الانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا، والتي أفضت إلى حروب، وأعمال عنف مدمرة، نالت من الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية، يمكن العمل على تهدئتها وتخفيف حدتها من خلال وضعها في سياق كيانات إقليمية أوسع، وعلى سبيل المثال إذا أخذنا «منطقة البحيرات العظمى» نجد أن التوتسي الذين يشكّلون أقلية في كلٍّ من رواندا وبوروندي - كما أسلفنا القول -؛ يصبحون في حالة قيام كيان إقليمي أوسع - تشكله تنزانيا مثلاً - هم وإخوانهم من الهوتو أقليّة في هذا الكيان.

وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيته؛ فإنه يؤكد أهمية منظور التكامل الإقليمي القاري في إفريقيا، كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي والحروب الأهلية التي تشهدها كثير من مناطق القارة.

السيناريو الثاني: النهضة الإفريقية:

إذ يرى بعض المفكرين أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها إفريقيا سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق النهضة الإفريقية، والتي تعتمد على المنظور الذاتي الحضاري في إفريقيا، ولعل المفكر النيجيري الراحل «كلود أيك» من أبرز المنادين بهذا التصور، والذي يرى أن الأزمة الراهنة سوف تؤدي لا محالة إلى تجريد إفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج، والذي يفضي إلى مزيد من التخلّف والتبعية، كما أنه سوف يخلّص القارة كذلك من نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة.

السيناريو الثالث: إفريقيا الجديدة:

إذ يعطي مفكرنا العربي الراحل جمال حمدان بارقة أمل للتفاؤل بشأن مستقبل إفريقيا، ولعلّ ذلك يتضح بجلاء من عنوان كتاب له يحمل اسم (إفريقيا الجديدة)، فهو يرى بأنه إذا كانت أوروبا أكثر القارات حَمْلاً للطابع البشري وبصمات أصابع التاريخ؛ فإن إفريقيا هي القارة البكر العذراء، يعني ذلك أن الأولى قد شاخت، وأصبحت هرمة، لها تاريخ أكثر مما لها من مستقبل بيد أن إفريقيا هي قارة المستقبل، قارة القرن الحادي والعشرين.

ويقترح جمال حمدان ضرورة البدء في إعادة تخطيط الحدود القائمة في إفريقيا بما يتفق وحقائق الطبيعة والإنسان، بما يؤدي في النهاية إلى خلق الدولة القومية الحديثة المتزنة.

والسؤال المطروح هنا هو: هل يمكن للنّخب السياسية الحاكمة اليوم في إفريقيا أن تملك إرادة التخطيط للمستقبل؟**!**

الفصل الرابع عشر
الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا

مما لا شك فيه أن الصـراع يُعد ظاهرة لا محيص منها ويحـدث في كـل مسـتويات الحياة بداءً من الشخصية البينية (الجانـب النفسي ـ) وحتـى العلاقـات العالميـة للبشرية ، وعلى جميع المستويات فإن للصـراع خصائص وديناميكيـات مشـتركة وينخرط الناس في الصراعات عندما تتعارض مصالحهم أو قـيمهم أو عنـدما لم يتم تلبيتها من قبل الآخرين .

ويمكن تعريف الصراع كذلك عـلى أنـه تعـارض المصـالح والمبـادئ والأفكـار والسياسات والبرامج التي تميز العديد مـن التفـاعلات داخـل أو بـين الأنظمـة السياسية ، كما يعرفه البعض بأنه نـزاع القـيم والمطالـب عـلى السـلطة والمكانـة الاجتماعية والموارد والـذي يكـون هـدف المتصـارعين فيهـا هـو التغلـب عـلى خصومهم أو إسـكات أصـواتهم أو إلحـاق الأذى بهـم . وممـا تقـدم فـإن هـذه التعاريف تبين أن الصراع يشكل عائقاً أمام التعاون ولا يعني بالضرـورة القتـال الفعلي . ويشمل الصرـاع كـذلك التعـابير اللفظيـة للخلافـات وعـدم الموافقـة بالإضافة إلى أشكال أخرى عديدة " جوينج ، ٢٠٠٨م " .

منذ زمن سحيق والمجتمعات البشرية تتنافس على الهيمنة على الأشكال المختلفة من الموارد وهذا التنافس ـــ يقـود الأفـراد والجماعـات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصادية والدينية إلى الصراعات . ولذا فإنه بإمكان المرء القـول أن الصرـاع شئ متأصل (ملازم) في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبشرية

ويمكن اعتباره كذلك بأنه أداه باعثه أو حافزة للتغيير والتنمية كما يمكن اعتباره مفيدا إذا أفضى في النهاية إلى ايجاد العنصر الإبداعي والخلاق لتغيير المجتمعات ويلبي ألطموحات والأهداف التي صارع الأفراد والجماعات من أجلها . وتعتبر الصراعات بناءة إذا أدت إلى تغييرات ايجابية وليس فقط أبداء الاعتذار أو التعويض عما بدر من انتهاكات في الماضي وإنما منع تكرار تلك الانتهاكات في المستقبل . ومع ذلك فإن النزاعات العنيفة لها أثار هدامة لرفاهية المجتمع في كافة الجوانب . وسواءً كانت مصدرها الحكومة أو غير الحكومة فإن أشكال عديدة من الانتهاكات والعنف تكون غير ظاهرة للعيان وجزء لا يتجزأ من الديناميكية السياسية والاجتماعية والتي بالمقابل تؤثر على التنمية في أي مجتمع وتؤدي إلى استنزاف الموارد التي كان من المفترض أن يتم استغلالها بشكل مثمر وايجابي ، بمعنى أن الصراعات ذات طبيعة غير مرغوب فيها، ولذا فإنه مما لا جدال فيه أن الصراعات العنيفة تشكل تحديات أساسية أمام السلم والتنمية كما أن الصراعات التي تتجاوز الحدود الوطنية يكون لها آثار ضارة على الاستقرار والسكينة الإقليمية مما يضيف بعداً جديداً من شأنه أن يزيد من معانات معيشة المواطنين ويؤدي إلى تعقيدها ..

وعندما يكتسب العنف بعداً إقليمياً (بين الدول) فإنه يزداد عدد الممثلين واللاعبين وتتعدد مصالح الأطراف المتحاربة ويصبح الحل أكثر تعقيداً وتكون هناك أثاراً كبيرة ومتعددة على الأمن ورفاهية المواطنين .

ولإلقاء نظرة على البعد الأقليمي ، تسلط هذه الورقة الضوء على الصراعات في أفريقيا وهي مكونه من ستة أقسام ، القسم الأول عبارة عن ملخص موجز لأسباب وأنواع الصراعات الأفريقية ، القسم الثاني يناقش تكلفة الحرب في حين يتناول القسم الثالث الآليات الرسمية والبديلة للتعامل مع الصراعات . أما القسم الرابع فيناقش الخبرات والتجارب الأفريقية التي تم من خلالها حل الصراعات والخلافات السياسية عبر المفاوضات ويتحدث القسم الخامس عن دور الممثلين المنتخبين في منع الصراعات وبناء السلام **وأخيراً يحتوى القسم السادس على الخاتمة لورقة العمل هذه:-**

١- ملخص موجز عن أسباب وأنواع الصراعات الأفريقية :-

إن أسباب الصراع في أفريقيا متعددة وتشمل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الأسباب السياسية :-

-الصراع على السلطة .

-عدم وجود القيادة الحكيمة .

-التأثيرات الخارجية .

-غياب الحكم الرشيد والشفافية .

-عدم الالتزام بمبدأ حقوق الأنسان .

-قضايا الحدود التي لم يتم ترسيمها أو حسمها .

الأسباب الاقتصادية :-

-الفقر

-التوزيع غير العادل للموارد والثروات الوطنية .

-الآثار السلبية لعبْ الديون الخارجية للنظام المالي العالمي .

الأسباب الاجتماعية والثقافية :-

-غياب المساواة الاجتماعية .

-سياسة الإقصاء وزرع الكراهية العرقية .

-دور الطبقة السياسية في التلاعب بالمشاعر والآراء العرقية والإقليمية .

- العزلة الثقافية والبحث عن الهوية خارج الثقافة الأفريقية .

- سوء الإدارة الدينية .

-انعدام الأمن والخوف النفسي من انعدام الثقة السياسية.

ويمكن تصنيف الصراعات إلى أشكال مختلفة وفقاً لنوع المعايير التي يتم استخدامها فمثلاُ صنف سالم في عام ١٩٩٩م الصراعات في أفريقيا **على النحو التالي :-**

-صراعات حدودية وإقليمية

-الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية ذات التداعيات الدولية .

-الصراعات السياسية والأيديولوجية .

-المطامع البشرية والتحريرية الوحدوية (مبدأ سياسي ينادي بتحرير المقاطعات المتصلة تاريخيا أو عرقياً بوحدة سياسية) .

-الانفصال .

تكلفة الحرب والعنف في أفريقيا :-

تعاني أفريقيا بشكل كبير من الصراعات والعنف المسلح ، ويكلف النزاع المسلح أفريقيا حوالي ١٨ مليار دولار سنوياً وبالتالي فإن ذلك يمثل عائقاً خطيراً للتنمية في أفريقيا . وبالمقارنة مع الدول التي تنعم بالسلام ، فإن ما نسبته ٥٠٪ من حالات الوفاة للأطفال توجد في الدول الأفريقية التي تعاني من الصراعات وكذلك فإن ١٥٪ من الناس يعانون من سؤ التغذية وانخفاض ومتوسط العمر المتوقع بمعدل خمس سنوات ــ نسبة الأمية تقدر بــ ٢٠٪ بين الكبار.

ويحصل الشخص على ما نسبته ١٢٤٪ فقط من الغذاء ،علاوة على ذلك فإن حالات الوفاة بسبب المعارك التي تم تسجيلها في أفريقيا بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٥م بلغت حوالي ١٦ مليون حالة وفاة والتي شكلت ما نسبته حوالي ٢٤٪ من المجموع العالمي للوفيات الناتجة عن المعارك .

وأشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أكثر من ٢٠٪ من سكان شبة الصحراء الأفريقية تأثر بالحرب الأهلية بشكل مباشر خلال التسعينات وتقدر الخسائر في الإنتاج الزراعي ــ بسبب العنف المسلح في أفريقيا بخمسة وعشرين مليار دولار أمريكي في الأعوام ١٩٧٠م ١٩٩٧م ، إضافة إلى ذلك ، أدى العنف إلى تقليل الدخل الناتج من السياحة بسبة ٥٠٪ في العديد من البلدان الأفريقية في أواخر التسعينات وحرمانهم من النقد الأجنبي ، في الثمانيات وبداية التسعينات ، أشارت التقديرات إلى أن ٣٥ بلداً أفريقياً كان في حالة حرب أو

مشارك في النزاعات المسلحة والتي أثرت بشكل مباشرا أو غير مباشر على أكثر من ٥٥٠ مليون شخص غالبية الضحايا منهم من الشباب كونهم الفئة الأكثر مشاركة .

وعلى الرغم من أن مستوى مشاركة الشباب يختلف من صراع إلى صراع فإن الشباب شاركوا في جميع النزاعات المسلحة وكانوا مسئولين عن بعض (أسوأ وأفظع الجرائم التي تم ارتكابها على الإطلاق في القارة الأفريقية

وبالإضافة إلى انحسار رؤوس الأموال والدمار الهائل الذي لحق بالبنى التحتية وأصول سبل العيش زادت النفقات العسكرية ونفقات إعادة التأهيل والتصليح . نظراً للإصابات والجرحى والإعاقة.

وبالمثل فإن تقرير التنمية الأفريقية يسرد التكاليف الأجتماعية للحرب كما يلي :-

-أدت الحروب إلى الإعاقات نظراً للإصابات الناتجة بسببها وزادت من وطأة الأمراض .

-أدت إلى صدمات نفسية في صفوف المدنيين بسبب تبادل بطرق النار والتعذيب والاغتصابات وقتل أفراد الأسر .

-أثرت النزاعات المسلحة على الأطفال والفتيات والنساء بطر مختلفة .

-أدت الحروب إلى تدمير البنى التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والطرق .

وكما هو موضح في الجدول ، فإن البلدان التالية خسرت المليارات بسبب النزاعات المسلحة .

الجدول (١)تكاليف الصراعات في بعض البلدان التي تم اختيارها .

البلد	سنوات الصراع	عدد سنوات الصراع	النمو الفعلي خلال سنوات الحرب	نسبة الخسارة % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خسارة الناتج المحلي الأجمالي (بالمليار دولارات)
بوروندي	١٩٩٣ م-٢٠٠٥م	١٣	- ١,١ %	٣٧ %	٥,٧
رواندا	١٩٩٠م - ٢٠٠١م	١٢	٢,٨ %	%٣٢	٨,٤
جمهورية الكنغو الديمقراطية	١٩٩٦م-٢٠٠٥م	١٠	٠,١٠ %	%٢٩	١٨
أرتيريا	١٩٩٨م-٢٠٠٠م	٣	-٣,٨ %	%١١	٠.٢٨
جمهورية الكونجو	١٩٩٧م-١٩٩٩م	٣	٠,٠٣ %	%٧,١	٠,٧٠
جنوب أفريقيا	١٩٩٠م-١٩٩٦م	٧	١,٢ %	%٢,٧	٢٢

الآثار المترتبة على نزوح السكان بسبب التشرد .

وفقاً لتقرير التنمية الأفريقية (عام ٢٠٠٨م) فإن أفريقيا تعتبر موطناً لحوالي ١٢ ٪ من سكان العالم . إلا أن ٣١٪ من عدد اللاجئين في العالم هم من أفريقيا . وكما هو موضح في الجداول التالية يشير التقرير إلى عدد المهاجرين حسب الأصول الأفريقية ، وكذا المهاجرين الأفارقة حسب بلد اللجؤ السياسي وأيضا الأشخاص المشردين في الداخل عام ٢٠٠٨م .

الجدول (٢) اللاجئين الأفارقة حسب الأصول ٢٠٠٦م :-

م	البلد	عدد اللاجئين
١	السودان	٦٨٦,٣١١
٢	جمهورية الكنغو الديمقراطية	٤٠١,٩١٤
٣	بوروندي	٣٩٦,٥٤١
٤	انجولا	٢٠٦,٥٠١
٥	ليبريا	١٦٠,٥٤٨
٦	رواندا	٩٢,٩٦٦
٧	الصحراء الغربية	٩٠,٦١٤
	الاجمالي	٢,٠٣٥,٣٩٥

الجدول (٣)المهاجرين الأفارقة حسب بلد اللجؤ ، ٢٠٠٦م .

يشكل اللاجئون من البلدان التالية نسبة ٢٨٪ من عدد اللاجئين في العالم :-

م	البلد	عدد اللاجئين
١	تنزانيا	٤٨٥,٢٩٥
٢	تشاد	٢٨٦,٧٤٣
٣	أوغندا	٢٧٢,٠٠٧
٤	جمهورية الكنغو الديمقراطية	٢٠٨,٣٧١
٥	زامبيا	١٢٠,٢٥٣
٦	الجزائر	٩٤,١٨٠
٧	جمهورية الكنجو	٥٥,٧٨٨
	الأجمالي	١,٥٢٢,٥٦٥

الجدول (٤) الأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا ، ٢٠٠٦م .

تم تشريد ما نسبته ٤٢٪ أجمالي المشـردين داخلياً العام في البلدان التسع الأفريقية التالية :-

م	البلد	عدد المشردين في داخل البلد
١	أوغندا	١,٥٨٦,١٧٤
٢	السودان	١,٣٢٥,٢٣٥
٣	جمهورية الكنغو الديمقراطية	١,٠٧٥,٢٩٧
٤	كوت ديفوار (ساحل العاج)	٧٠٩,٢٢٨
٥	الصومال	٤٠٠,٠٠٠
٦	جمهورية أفريقيا والوسطى	١٤٧,٠٠٠
٧	تشاد	١١٢,٦٨٦
٨	بروندي	١٣,٨٥٠
٩	جمهورية الكنجو	٣,٤٩٢
	الاجمالي	٥,٣٧٢,٩٦٢

إن البيانات المشار أليها أعلاه ليست سوى نماذج من عدد قليل من بلدان أفريقيا لتوضح حجم التكاليف الناتجة عن الصراعات .

كما أن الدول التي تشهد صراعات أو تلك التي تعيش للتو حالة ما بعد انتهاء الصراعات فيها تخلق أعداد هائلة من النازحين الذي يتركون بلدانهم بحثاً عن سبل عيش أفضل لأن اقتصاديات الدول التي تعيش مرحلة ما بين الصراعات توفر فرصاً عيش محدودة لمواطنيها . وإذا ما تفحصنا الجدول التالي (رقم ٥) حول الهجرة في القرن الأفريقي فإننا نستطيع أن نلاحظ أن عدد المهاجرين الذين تركوا بلدانهم يشمل مهاجرين بسبب الأوضاع والظروف الاقتصادية .

وتشير البيانات في الجدول (٤) أن معظم الدول تستقبل (جميعهم دول ما بعد مرحلة الصراع) نازحين بالقدر الذي يهاجر منها النازحين) .

ويستطيع المرء أن يلاحظ أن عدد النازحين من هذه الدول يشمل النازحين بسبب الأوضاع الاقتصادية في حين أن النازحين من الصومال واريتريا هم لاجئين بشكل أساسي .

جدول (٥) النازحين والمغتربين في القرن الأفريقي (بيانات ٢٠١٠م)

م	البلد	عدد السكان بالمليون (بيانات ٢٠٠٩م)	النازحين	النسبة النازحين من أجمالي عدد السكان	الدول التي استقبلت النازحين	المغربتين
١	أرتيريا	٥,١	٩٤١,٢٠٠	١٨%	السودان وأثيوبيا	١٦,٥٠٠
٢	الصومال	٩,١	٨١٢,٧٠٠	٨,٧%	أثيوبيا وجيبوتي وكينا	٢٢,٨٠٠
٣	السودان	٤٢,٣	٩٦٧,٥٠٠	٢,٢ %	أوغندا وكينا وأثيوبيا	٧٥٣,٤٠٠
٤	جيبوتي	٠,٩	١٣,٥٠٠	١,٥ %	اثيوبيا	١١٤,١٠٠
٥	كينيا	٣٩,٨	٤٥٧,١٠٠	١,١%	أوغندا وتنزانيا	٨١٧,٧٠٠
٦	أثيوبيا	٨٢,٨	٦٢٠,١٠٠	١٧,٧ %	السودان وكينيا وجيبوتي	٥٤٨,٧٠٠
الأجمالي		١٨٠	٣,٨١٢,١٠٠			٢,٢٧٣,٢٠٠

٣-الآليات الرسمية والبديلة للتعامل مع النزاعات :-

تعتبر النزاعات جزءً هاماً في العلاقات الإنسانية وقد قام البشر بتطوير آليات لاحتواء الصراعات من أجل الحفاظ على التماسك والاستقرار الاقتصادي والسياسي في حياة مواطني الدول .

ويمكن تصنيف هذه الآليات ـ على نطاق واسع ـ إلى آليات رسمية وغير رسمية ، والآليات الرسمية هي الآليات المرتبطة بالمؤسسات القانونية الرسمية بينما الآليات الغير رسمية فهي تلك التي يمتد مداها من الآليات التقليدية مع الكثير من التغييرات إلى المجالات الأوسع من الدبلوماسية الوقائية والوساطة والأنشطة المختلفة ذات الصلة .

ويعتبر التقاضي هو الأسلوب السائد لحل المنازعات بالآليات الرسمية وهو عملية حل المنازعات في المحكمة .

ويمكن أن تكون المحكمة محكمة وطنية يتم إنشاؤها بالتشريعات الوطنية كجزء من منظومة العدالة في البلد أو تكون دولية تنشأ بموجب قانون المؤسسات الدولية أو المؤسسات المتعددة الأطراف ـ ومثل هذه الآليات مفيدة في التعامل مع النزاعات الفردية إلا أنها تكون مفيدة في معالجة الآثار المتعددة التي ربما تنشا كنتيجة للسبب الحقيقي للنزاع.

وبسبب قصور النظام القضائي في تقديم حلول شاملة للنزاعات فإنه تم وضع وسائل بديلة لحل المنازعات وفي أشكال مختلفة، ومن هذه الآليات البديلة لحل المنازعات المفاوضات والوساطة والتحكيم. ومن شأن هذه الآليات أن تحسم الخلافات في وقت قصير وبتكلفة أقل مقارنة مع الآليات القضائية الرسمية (المرجع نفسه) .

المفاوضات (أو التفاوض) :- هي عملية طوعية (اختيارية) وغير رسمية تتوصل أطراف النزاع فيها إلى اتفاق مقبول من الطرفين بمعنى أن أطراف النزاع

تسعى إلى الخيارات الأفضل لبعضها البعض والتي تقضي إلى التوصل إلى اتفاق . وتنطوي هذه العمليات على اتصالات (جيئة وذهاباً) بين أطراف النزاع بهدف محاولة إيجاد الحل المناسب ولا يتم إشراك طرف ثالث في هذه العملية وقد تتوصل أطراف النزاع ــ في النهاية ــ إلى اتفاق (عقد) ..

أما الوساطة فهي تختلف عن التفاوض كونها تتطلب وجود طرف ثالث محايد أو مؤسسة للتوصل إلى اتفاق بالتراضي. كما تعتبر كذلك تدخل ودي لشخص محايد أو دولة محايدة الغرض منه الحفاظ على عملية السلام بين المتنازعين .

وذلك عن طريق تذليل الصعوبات ألتي يواجهونها . بمعنى أن دور الوسيط لا يعني أن يقوم باتخاذ القرار المناسب من جانب واحد للأطراف المتنازعة وإنما يعمل كميسر يوجه مناقشات الأطراف المتنازعة من أجل مساعدتها على فهم طبيعة المشكلة والمصالح الأساسية لجميع الأطراف وإيجاد البدائل المختلفة التي قد تكون موجودة والتي من شأنها أن تساعد في حل المشكلة برمتها أو جزءً منها وبذلك فإن الوسيط يكون في الغالب قادراً على مساعدة الأطراف المتنازعة في الكشف عن مصالحها وتحديد مواقف كل طرف وبالتالي مساعدة الأطراف في صياغة اتفاق تسوية جماعي يُرضي كل طرف وإلى أقصى حد ممكن .

ويعتبر التحكيم آلية أخرى لحل المنازعات بطريقة سلمية ، والتحكيم هو عملية اختيارية (طوعية) لحل النزاع يقوم فيها طرف ثالث محايد (محكم) بإصدار حكماً بعد سماعة للقضية من قبل الأطراف المتنازعة . وفي جلسة الاستماع يجب، إعطاء كلا الطرفين الفرصة لإسماع أصواتهم ، وتستطيع أطراف النزاع اختيار التحكيم الخاص بها مع منحها السلطة لتمرير القرار الملزم .

وفي هذا الصدد ، فإنه من الواضح أن بإمكان أطراف النزاع الاتفاق اختير الآلية المناسبة لحل أي نزاع قد ينشأ بينها دون الرجوع إلى المحاكم .

وهذا ينطبق على النزاعات المحلية والدولية وعلى أساس اتفاقية حاضرة أو مستقبلية للأطراف بأن تلجأ إلى التحكيم عند وجود أي خلاف.

بعثات تقصي الحقائق :- وهي أيضاً آليات داعمة لحل المنازعات عند نشوبها وذلك عن طريق تقصي الحقائق على أرض الواقع ، وهي عملية غير رسمية يتم فيها اختيار طرف ثالث محايد من قبل المتنازعين للتحقيق في القضية محل النزاع وتقديم تقريراً أو الأداء بشهادته في محفل آخر مثل المحكمة أو عند التحكيم .

والنتائج التي يتم التوصل أليها من قبل البعثة المحايدة لتقصي الحقائق لا تعتبر ملزمة إلا أنها تكون قابلة للاستخدام (مسلم بها) في المحاكمة إن طلب ذلك في أي منتدى آخر .

وهذه الطريقة تكون مفيدة على وجه الخصوص في حل القضايا المعقدة سواءً العلمية أو الفنية أو الاجتماعية أو التجارية أو الاقتصادية(المرجع نفسه) .

٥-حالات من التجارب الأفريقية تم فيها تسوية المنازعات والصراعات السياسية عن طريق المفاوضات :-

أحدثت الصراعات العنيفة التي شهدتها أفريقيا أضراراً فادحة ودماراً هائلاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة الأفريقية وبالتالي فقد أثر ذلك سلباً على الإمكانيات الديمقراطية وموارد التنمية وأما أسباب هذه الصراعات فهي معقدة بنفس قد التحديات لحلها .

١-لأفريقيا تجارب في إنهاء الحروب الأهلية من خلال التفاوض والاستفتاءات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة . وكمثال على ذلك الاستفتاء الذي جرى في اريتريا عام ١٩٩٣م واستفتاء ٢٠١٠م المتعلق بجنوب السودان .

أ-الاستفتاء الذي قام به الأريتيريون بمراقبة الأمم المتحدة :-

إن العلاقات التاريخية والسياسية بين أثيوبيا وأرتيريا طويلة الأمد ومعقدة وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى أجبرت ايطالياً على التخلي عن الأراضي التي استعمرتها في أفريقيا وكانت اريتريا واحدة منها .

وبناءً على توصيات الأمم المتحدة كانت اريتريا متحدة في تحالف مع أثيوبيا تحت سيادة الإمبراطورية الأثيوبية . ولكن في بداية الستينيات قامت أثيوبيا بحل الفيدرالية وضمت اريتريا أليها كإقليم ، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب للاستقلال واستمر لمدة ثلاثة عقود .

وفي الوقت الذي بدأ فية الأرتيريون بحربهم لنيل الاستقلال ، انضمت إليهم جماعات إثيوبية أخرى كان هدفها الرئيسي الإطاحة بالحكومة الأثيوبية القائمة وقد نحجت هذه الجهود المشتركة في عام ١٩٩١م عندما تم الإطاحة بنظام الحكم العسكري من السلطة .

بعد الإطاحة بنظام الحكم العسكري ، أشرفت الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء المتعلقة باستقلال أرتيريا في عام ١٩٩٣م . وبموافقة الحكومة الأثيوبية الجديدة وقد نتج عن هذا الاستفتاء تصويت أكثر من ٩٩٪ لصالح الاستقلال وبناءً على ذلك أصبحت أرتيريا دولة ذات سيادة مستقلة .

ب-اتفاقية السلام الشامل والاستفتاء على جنوب السودان :-

عكس الصـراع في السودان مدى الحقد والضغينة والتمييز العرقي بـين العـرب المسلمين في الشمال والمسيحيين الأفارقة وأصحاب العقائد الأخرى في الجنوب . وقد بدأت الأزمة منذ استقلال السودان من بريطانيا بما في ذلك العصيان المسلح من وقت لأخر ، وقد بدأت الحرب الأهلية الثانية والتي تعتـبر الأطـول في عـام ١٩٨٣م واستمرت حتى تم اعتماد اتفاق السـلام الشـامل عـام ٢٠٠٥م . وقـد حصد هذا الصـراع أرواح ٢ مليون شخص من كلا الجانبين وشردت ما يقـرب من ٤ ملايين شخص من الجنوب .

في يناير ٢٠١١م أجرى جنوب السودان استفتاءً لتقرير أمـا البقـاء مـع حكومـة السودان أو الاسـتقلال عنهـا بموجـب اتفـاق السـلام الشـامل ووفقـاً للجنـة الاستفتاء لجنوب السودان فإن ٩٨٨ ٪ من الأصوات كانت لصـالح الانفصـال وفي فبراير ٢٠١١م ، وافق الرئيس السوداني عمر البشير رسمياً على قبول نتـائج الاستفتاء . كما فعلت ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقـي والاتحـاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى وفي ٩ يوليو ٢٠١١م أعلـن جنـوب السـودان استقلاله رسمياً .

٢-هناك أيضا العديد من التجارب في أفريقيا تم فيها حل الصراعات بالوسـائل السلمية حول إدارات واستخدام الموارد بين الـدول ومـن الأمثلـة عـلى ذلـك منطقة التنمية المشتركة التي أنشأتها نيجيريا وساوتومي للتطوير المشـترك لمـوارد النفط البعيدة عن الشاطئ في الحدود البحرية المتنازع عليها وكذا للتطوير إنشاء

ممر مابوتو لإدارة ميناء مابوتو والممرات التي تشترك فيها موزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند .

كما أن مبادرة حوض النيل بين عشر دول الواقعة على ضفة نهر النيل تعتبر وسيلة مبتكرة لإدارة الموارد المائية المشتركة.

أ- الحدود : منطقة التنمية المشتركة بين نيجيريا وساوتومو .

تعد التنمية المشتركة للموارد العابرة للحدود في المناطق البحرية واحدة من الاتجاهات الرئيسية الحالية للممارسات الدولية في قانون البحار .كما أن تعيين (ترسيم) الحدود أو تقسيم المناطق المتداخلة في الجرف القاري أو المناطق الاقتصادية الحصرية من قبل الدول الساحلية تعتبر سياسة بالغة الصعوبة وبالرغم من كل ذلك فإنه إذا توفرت الإرادة لدى البلدان المعنية لوضع مسألة ترسيم الحدود جانباً لصالح جني الأرباح الاقتصادية المتوقعة نتيجة للحل المؤقت (حل وسط) فإنه يكون لهذه البلدان فرصة لوضع خطة التنمية المشتركة أو منطقة التنمية المشتركة . ومن الممكن كذلك نزع فتيل التوتر لمدة مؤقتة إلى أن يحين الوقت وتكون فيه الأطراف المعنية على استعداد لمعالجة المسألة المتنازع عليها بصورة شاملة .

وكما أوضح فإنه يتم تأسيس مناطق تطوير (تنمية) مشتركة أما لأن الأطراف تجد أنه من الصعب ومن غير الممكن الاتفاق على حد منفرد بينهم أو لأن الموارد تمتد على الحد المتفق عليه بطريقة يكون فيها من غير الممكن استغلال الموارد بشكل فعال ومنصف من قبل الدول التي تعمل بمفردها ولوحدها ، وبناءً على

ذلك فإنه ينبغي على المرء أن يعترف بأنه يجب أن يتم التعامل مع المسائل التاليـة . تقاسم واستغلال الموارد العابرة للحدود (بين الحدود) مـن جهـة ، وتسـوية أو منع الجمود في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية من خلال اتفـاق مؤقـت مـن جهة أخرى.

إن الاتفاقية الموقعـة بـين نيجيريـا وسـاو تـومي وبرينسـيبي في مجـالا لمطالبـات المتداخلة يمكن اعتبارها كممارسة مثالية. فبعد عدد من المناقشات، اتفـق رئيسـا الدولتين في أغسطس ٢٠٠٠ أنهما لن يسـعيا للتوصـل إلى اتفـاق بشـأن حـدود بحريـة محـددة. وبـدلا مـن ذلـك ومراعـاة لمصـلحة التعـاون بـين الـدولتين و للاختلافات التي لم تحسم ، فقد كـان مـن المرغـوب فيـه إنشـاء منطقـة تنميـة مشتركة في المناطق التي يدعي كلا البلدين السـيادة عليهـا. وقـد قـام الرئيسـان بتشكيل لجنة وزارية تقنية مشتركة لصياغة الشروط التفصـيلية الخاصـة بإنشـاء المنطقة (بيانغ ٢٠١٠). وبعد ثلاث جـولات مـن المفاوضـات واللقـاءات تـم توقيع المعاهدة في أبوجا بنيجيريا في ٢١ فبراير ٢٠٠١ من قبل وزيري الخارجيـة في كلا البلدين.

وتتضمن المعاهدة ذاتها ٥٣ مادة حيث تحوي هذه المواد جوهر وروح المعاهـدة وتتألف من مقدمة واثني عشر بابا. فعلى سبيل المثال تتناول المادة ٣ من الاتفاقية **"مبادئ التنمية المشتركة"**،التي تشمل ثلاثة مبادئ رئيسـية تعـرف باسـم مبـدأ السيطرة مشتركة لكلا الطرفين على استكشاف واستغلال الموارد في منطقة

التنمية المشتركة إلى جانب الاستغلال التجاري الأمثل لهذه الموارد ومبدأ تقاسم الفوائد بنسبة ٦٠ لنيجيريا و٤٠ بالمائة للطرف الأخر وهذا المبدأ يصب لصالح نيجيريا.

وتنص المادة ٣ من الاتفاقية على ما يلي :

يجب أن يكون هنا كسيطرة مشتركة داخل المنطقة من قبل كلا الطرفين على استكشاف واستغلال الموارد، بهدف تحقيق الاستغلال التجاري الأمثل لهذه الموارد. وسوف تتقاسم الأطراف المعنية جميع الفوائد التي يتم الحصول عليها من خلال الأنشطة التنموية التي يتم القيام بها في المنطقة وذلك بنسبة ٦٠ بالمائة لنيجيريا و٤٠ بالمائة لساو توم وبرينسيبي وذلك وفقا لهذه المعاهدة .

علاوة على ذلك، تتناول المادة ١٧ من البابا السادس من الاتفاقية المسائل المالية،حيث تنص على أن تمول الهيئة من خلال إيرادات أنشطتها. وتعتبر الهيئة مسؤولة عن إدارة الأموال والمؤسسات الخاصة بالمنطقة وتخضع لمراجعة سنوية من قبل مدققين خارجيين يتم الموافقة عليهم من قبل المجلس. وتتقاسم الأطراف المعنية عبئا يعجز يمكن أن يؤثرعلى الميزانية في أيوقت وذلك نسبة ٦٠ بالمائة لنيجيريا ٤٠و بالمائة لسان تومي وبرينسيبي، وينبغي دفع فوائض الإيرادات على النفقات والأموال الاحتياطية إلى الخزانة الوطنية للأطراف المعنية وبنفس النسب السابقة

كيفية الوصول إلى البحر ممر مابوتو

إن ممر مابوتو يعتبر طريق مهم للاستيراد والتصدير و يربط المحافظات الشمالية الشرقية من جنوب أفريقيا مع العاصمة والميناء الرئيسي لموزامبيق.كما أنه يربط أيضا محافظات ليمبوبو ، مبومالانجا ، وغوتنغ في جنوب أفريقيامع سوازيلاند وجنوب غرب موزامبيق . و يمر عبر بعض أكثر المناطق صناعة وإنتاجا في جنوب أفريقيا مثل جوهانسب رجوبريتوريا وقام كل من الرئيس مانديلا رئيس جنوب أفريقيا والرئيس شيسانو رئيس موزامبيق بانشاء ممر مابوتو للتنمية كمشروع مشترك في عام١٩٩٦

حيث كان لكلا الرئيسين رؤية مشتركة لإنشاء منطقة موحدة تقوم على التعاون و النجاح الاقتصادي،والوصول إلى الأسواق العالمية، وقد وجدا فرصة لإعادة بناء الثقة الوطنية وإعادة تنشيط المجتمعات التي كانت قد دمرت من قبل الاستعمار أولا ثم من قبل سياسات الفصل العنصري وعدم الاستقرار في جنوب أفريقيا، فضلا عن الـ ١٦ عاما من الحرب الأهلية الطويلة في موزامبيق والتي امتدت من عام ١٩٧٦حتي عام ١٩٩٢. كما أنه يشمل أجزاء من سوازيلاند و يعتبر ضروريا أيضا لنقل البضائع من بوتسوانا وزيمبابوي والمركز الصناعي في جنوب أفريقيا والذي يعرف باسم غوتنغ. و هذا الممر لديه أهمية اقتصادية كبيرة ويعزى ذلك إلى حقيقة أنه يعتبر أقرب طريق إلى البحر.

ولدى الممر نظام نقل متعدد الوسائط يضم طرق مختلفة و خطوط سكك الحديد وخط أنابيب الغاز.وقد قامت شركة ممرمابوتو بإدارة الممر في المراحل

الأولى ولكن نتيجة عدم نجاح الشركة وعدم فاعليتها في إدارته قامت مبادرة ممر ماباتو للشئون اللوجستية بتولي هذه المهمة عام ٢٠٠٤.

وقد تم إطلاق هذه المبادرة كشراكة بين القطاعين العام والخاص لغرض خلق الوعي بأهمية اللمرء واستغلاله الاستغلال الأمثل وتقوم إدارة النقل في جنوب إفريقيا بدعم المبادرة وفقا لمذكرة تفاهم. ويتم منح العضوية في المبادرة من قبل الشركاء الرئيسيين في أنحاء جنوب أفريقيا وموزمبيق وسوازيلاند. ومن هنا يمكن للمرء أن يستنتج أن حكومات جنوب افريقيا وموزمبيقوسوازيلاند قد شجعت على إحياء ممر مابوتو الإنمائي من خلال السياسات الثنائية واستثمارات كبيرة من قبل القطاعين العام والخاص والتي تهدف إلى تحفيز النمو والتنمية المستدامين في المنطقة.

وتخطط مجموعة التنمية الجنوب افريقية (سادك) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) للاستفادة من هذه الممرات كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الإقليمي. علاوة على ذلك بدأ الاتحاد الأفريقي مؤخرا العمل على تعزيز محاور التنمية باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و في عام ٢٠٠٨، أدرجت الممرات في الإستراتيجية القائمة على الموارد والتصنيع والتنمية الأفريقية. وقد أيدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في إفريقيا هذا الإجراء كما أن وكالة التنسيق والتخطيط التابعة لنيباد تعكف حاليا على تنفيذ إستراتيجية خاصة بالممرات في كافة أنحاء القارة وذلك بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي ومصرف التنمية الأفريقي.

تقاسم الموارد المائية: مبادرة حوض النيل

هناك أكثر من ٢٦٠ من الأحواض المائية الدولية ، والتي تضم نحو ٦٠ في المائة من إمدادات مياه الأرض العذبة وبالرغم من هذا فليس هناك قانون خاص بإدارة المياه الدولية متفق عليه بحيث يتم وفقا له استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل.

ونهر النيل هو أطول نهر في العالم، ويبلغ طوله أكثر ٦٧٠٠ كيلومتر ويمر بعشر دول يبلغ مجموع سكانها ٤٠ في المائة من سكان أفريقيا، أما الروافد الرئيسية لنهر النيل فهي النيل الأزرق والنيل الأبيض. وينبع النيل الأزرق الذي يشكل ٨٦ في المائة من حجم نهر النيل،من إثيوبيا. ومن ناحية أخرى يتم تقاسم مياه النيل الأبيض بين تنزانيا ورواندا وبوروندي وكينيا و أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. و يخترق نهر النيل الدولتين الأقل النهرية وهما ومصر والسودان حيث يلتقي النيلين الأزرق والأبيض في الخرطوم. ومع ذلك، و من الناحية التاريخية، كانت الاستفادة من مياه النيل حكرا على الدولتين الأقل نهرية وهما مصر والسودان وقد ساهمت في ذلك الاتفاقات الاستعمارية و ما بعد الاستعمارية مثل اتفاق ١٩٥٩ بشأن الاستفادة الكاملة من مياه النيل بين مصر والسودان.

وكعلاجل لاتفاقيات والممارسات السابقة تم إطلاق مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ منجانبدولالنيلوهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية و مصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا.وقد تأسست مبادرة حوض النيل للاستفادة من المكاسب المحتمل

الحصول عليها من الإدارة التعاونية والتنموية في حوض النيل. وقد أطلقت تلك المبادرة بناء على قناعة مشتركة مفادها أنه بإمكان الدول المعنية تحقيق نتائج أفضل لجميع شعوب حوض من خلال التعاون وليس من خلال المنافسة.والتحدي الرئيسي في هذا الاطار يتمثل في مسألة القضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، فقد تم بناء الشراكة حول رؤية مشتركة من أجل تطوير حوض نهر النيل .

و مع استثناء التحديات التي تواجهها مصر والسودان اللتان تقعان على الشواطئ السفلى لنهر النيل ، فضلا عن تحديات الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمل، **فان أهداف هذه المبادرة تتمثل فيما يلي :**

تطوير الموارد المائية لحوض النيل بطريقة مستدامة ومنصفة لضمان الازدهار والأمن والسلام لجميع شعوبها .

ضمان كفاءة إدارة المياه والاستخدام الأمثل للموارد

ضمان التعاون والعمل المشترك بين الدول المتشاطئة ، وذلك لضمان الحصول على مكاسب.

- الحد من الفقر وتعزيز التكامل الاقتصادي.

٣- تجارب أفريقية جيدة في حل النزاعات المتعلقة بالانتخابات من خلال الوسائل السلمية:

يمكن أن تؤخذ الأزمات التي أعقبت الانتخابات في كينيا وزيمبابوي كأمثلة تقلل من الأضرار الناجمة عن عنف ما بعد الانتخابات وتعتبر العملية الانتخابية بديل عن العنف كوسيلة لتحقيق الحكم الرشيد، وعندما ينظر إلى العملية

الانتخابية على أنها غير نزيهة أو فاسدة وغير ملبية للطموحات ، فان شرعيتها السياسية تكون محل شبهة و ذلك من شأنه أن يغري أصحاب المصالح للخروج عن القواعد والمبادئ الرامية التي تحقيق أهداف العملية الانتخابية.

وفي نفس الإطار ،أشار الاتحاد الأفريقي لهيئة الحكماء أنه إذا لم تتم إدارة الانتخابات بشكل بناء فان ذلك يمكنان يؤدي إلى تقويض نسيج الدول والمجتمعات. ولذلك ، فقد ولدت الانتخابات الصراعات والعنف وسرعت عملية تشكل التحالفات العرقية والإقليمية التي تهدد في بعض الأحيان النظام الاجتماعي ،والتنمية الاقتصادية،والجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي .

ومع التراجع المطرد لبعض الأسباب التاريخية للصراعات الأفريقية ،ظهرت الانتخابات مؤخرًا باعتبارها واحدا من الأسباب الرئيسية للصراع في جميع أنحاء أفريقيا. ومع ذلك،كانت هناك محاولات جيدة في إدارة مثل هذه المشاكل في كينيا وزيمبابوي .إن تجار بحل النزاعات ذات الصلة بالانتخابات في كينيا وزيمبابوي عام ٢٠٠٨ لها أثر إيجابي على الديمقراطية الأفريقية وهي إشارة جيدة نسبيا بالنسبة للدول الأفريقية الأخرى فيما يتعلق بإدارة المشاكل المتعلقة بالانتخابات.

كينيا:

بعد إعلان نتائج الانتخابات الكينية مباشرة عام ٢٠٠٨ ،اجتاحت أعمالا لعنف البلاد على نطاق واسع وذلك بسبب خلفيات سياسية وحزبية وعرقية مما أدى إلى مقتل أكثر من ألف شخص و نزوح مئات الآلاف من المدنيين وحدوث

إصابات لا تعدو لا تحصى. ولاحظ العديد من المراقبين أن العملية الانتخابية الكينية اتسمت بسوء الإدارة أو النفوذ السياسي المفرط الذي خلق صراع اجتماعي أعمق وخطير ساهم في إعاقة تقدم التنمية البشرية. ولم يتوقف القتال إلا عند توقيع اتفاقية تنص على ذلك و بوساطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان حيث وقعت من قبل حزب الوحدة الوطنية برئاسة الرئيس مواي كيباكي وحركة أورانج الديمقراطية بقيادة ريلا اودينغا وقد أدى ذلك إلى تشكيل حكومة ائتلافية حيث بقي كيباكي رئيسا للبلاد بينما تم تعيين اودينغا رئيسا للوزراء .وقد اعتبر اتفاق تقاسم السلطة بين الطرفين المتصارعين أفضل وانجح تجربة بالنسبة للاتحاد الأفريقي.

زيمبابوي:

قبل خمسة أيام من إجراء جولة الإعادة ا لثانية للانتخابات في زيمبابوي في يونيو ٢٠٠٨ انسحب رئيس حركة التغيير الديمقراطي مورجانتسفانجيراي من الانتخابات الرئاسية حيث قام باتهام أنصار الحزب الحاكم زانو بي اف وقوات الأمن بتهديد أنصار حزبه وارتكاب أعمال عنف ضدهم . ومع ذلك، فقد بقي تسفانجيراي مرشحا رئاسيا وتم إجراء الانتخابات.وفازالرئيس الحالى روبرت موجابى في السباق الرئاسي ،مما حدا بأنصار مرشح مورجان تسفانجيراي الى الثورة ضد نتائج الانتخابات

وفي سبيل حل المشكلة، شجع الاتحاد الإفريقي مجموعة جنوب إفريقيا للتنمية على بذل جهود الوساطة الرامية الى حل النزاع.. وفي أعقاب ذلك وقع الرئيس

موجابي ومورجان تسفانجيراي الاتفاق السياسي العالمي فيسبتمبر ٢٠٠٨ حيث أصبح رئيس جنوب إفريقيا ثابومبيكي ضامنا لتنفيذ الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير ٢٠٠٩،وتم أنشاء حكومة وحدة وطنية حيث بقى الرئيس موجابي في بينما تولى تسفانجيراي منص برئيس الوزراء.

ويستنتج من الحالتين السابقتين لإدارة النزاعات المتعلقة بالانتخاباتإن كينيا وزيمبابوي قد اتبعتا أسلوب معين في حل النزاعات اعتمادا على جهود مؤسسات قارية و إقليمية تتمتع بنفوذ قوي مميز.والأهم من ذلك أنه من خلال آليات الاتحاد الإفريقي ومجموعة جنوب إفريقيا التنموية تمكن الساسة والزعماء الأفارقة من لعب دور كبير وهام في توليد الزخم الخاص بحل الأزمات .

الخبرات في مجال منع حدوث الصراع وآليات الإنذار المبكر :

جاءت التحولات الأخيرة في هذا المجال بعد أن تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى ما يسمى بمفوضية الاتحاد الأفريقي حيث توسعت صلاحيتها الأمنية والسياسية إضافة إلى تحول الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحرإلى الهيئة الحكومية للتنمية التي توسعت صلاحيتها فيما يتعلق بإيجاد آليات جديدة لمنع نشوب الصراعات.ويعتبر كل من نظام الإنذار المبكر للصراع والخاص بالاتحاد الأفريقي و نظام الإنذار المبكر للصراع و اليةالاستجابة مثالا جيدًا في هذا الصدد..

آليـة نظـام الإنـذار المبكـر للصـراع و آليـة الاسـتجابة لمعالجـة النزاعات الرعوية في منطقة القرن الأفريقي:

إن نظام الإنذار المبكر للصراع و آلية الاستجابة هو عبارة عن نظام خاص بالدول الأعضاء السبع في الهيئة الحكومية للتنمية في مناطق القرن الأفريقي،**وهي**:(جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا) وقد تأسست هذه الهيئة وفقا للبروتوكول الموقع من قبل الدول الأعضاء خلال اجتماع القمة التاسعة الذي عقد في الخرطوم، السودان، في عام ٢٠٠٠، وتركز هذه الآلية على الصراعات الرعوية عبر الحدود.

و تشمل أهم إنجازات هذه الآلية منذ أن بدأ تعملها في الإنذار المبكرو الاستجابة المبكرة ما يلي :

قاعدة بيانات موسعة تقدم معلومات ثابتة ودقيقة الوقت المناسب عن الصراعات الرعوية عبر الحدود .

• محاولة التعامل مع دينامية الصراعات والجمع بين التحليل الكمي والنوعي للبيانات.

• تقارير تقدم أساس اجيد التطوير خيارات التدخل وآليات الاستجابة

-بناء القدرات لمنع النزاعات وإدارتها ومواجهتها في المنطقة من خلال التدريب على مهارات الإنذار المبكر للصراع والاستجابة المبكرة في معاهد البحوث ، والرصد الميداني ومن خلال أعضاء اللجنة المحلية في الدول الأعضاء في هيئة التنمية البين حكومية.

رفع مستوى الوعي بين الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشركاء الآخر ينبشأن طبيعة وكثافة وحجم الصراعات الرعوية عبر الحدود .

-محاولة وضع الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية في بوتقة واحدة للعمل معا واعتماد استراتيجيات معالجة الصراعات الرعوية العنيفة العابرة للحدود.

ومن بين أمور أخرى قامت هذه الآلية منذ عام ٢٠٠٤، بتتبع الحوادث المتعلقة بالنزاعات الرعوية في بعض الدول الأعضاء وخصوصا في كينيا وإثيوبيا وأوغندا، والجهات الحكومية المعنية وغيرها من الجهات التي لها القدرة على اتخاذ إجراءات لوقف تلك الصراعات (سيبرتوإبس).

ب-نظام الإنذار المبكر الخاص بالاتحاد الإفريقي:

ومن النماذج الرئيسية لأنظمة الإنذار الإقليمي المبكر والاستجابة المبكرة النظام القاري للإنذار المبكر في أفريقيا، الذي تم تأسيسه عام ٢٠٠٢ لغرض احتواء الأزمات والحيلولة دون تحول تلك الأزمات إلى صراع عنيف ذي نطاق واسع. وقد تم إنشاء هذا النظام من قبل الاتحاد الأفريقي كجزء من آلية متكاملة لمنع نشوب الصراعات. ويتم جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها ويمكن للاتحاد الإفريقي القيام بإرسال بعثات إضافية لتقصي الحقائق . بعد ذلك يمكن لمجلس الأمن و السلام أن يتخذ قرارا بخصوص التدخل أو عدمه .و يتم الاستفادة من صندوق السلام الأفريقي والقوة الأفريقية الاحتياطية للقيام بالتدخل وعلى الرغم من التحديات المالية التي يواجهها الصندوق فقد تم

مـــؤخرا إرســـال بعثـــات إلى بورونـــدي (٢٠٠٣) ودارفـــور (٢٠٠٤-٠٦)،والصومال (٢٠٠٧/ ٠٨) وجزر القمر (٢٠٠٨) .

دور الممثلين المنتخبين في منع نشوب الصراعات وبناء السلام:

إن الدور الأساسي للممثلـين المنتخبـين في اي بلـد كـان يتمثـل في عمليـة سـن القوانين والتشريعات. لكنه أصبح من المقبول الآن وعلى نطاق واسع أن يكونوا هم الفاعليين الرئيسيين في مجال منـع نشـوب الصرـاعات وبنـاء السـلام. إذ أن بإمكانهم لعب دور حاسـم في احتضـان الجماعـات المختلفـة في بلـد معـين كـما يمكنهم تعزيز بناء السلام ومنع نشوب الصراعات بنسبة من خلال وضع إطار تشريعي و مؤسسي للمساعدة في منع نشوب الصراعات. وبصرف النظـر عـن منع الذراع التنفيذي للحكومة من توظيف وسائل عنيفة لإدارة الصراعات فانه يمكن للممثلين أيضا تنظيم جلسات استماع علنية في المناطق الجغرافية المختلفـة حيث يقتضي بذل الجهود المتعلقة ببناء السلام. وهذا من شـانه أن يجعلهـم أكثـر الماما ومعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النـزاع والأفـراد عـلى حد سواء على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهـذا يـدل عـلى أن دور الممثلـين المنتخبين يمتد إلى أبعد من ذلك ، ويمكن أن يلعبوا دورا فعالا في تعزيز التسامح والمصالحة من خلال اعتماد القوانين التي تركز على التعليم من أجل السلام.

إن أي ممثـل منتخـب لديـه القـدرة عـلى المسـاهمة في بناءالسـلام مـن خـلال المفاوضات والمناقشات البرلمانية في اللجان البرلمانية. ووفقا لذلك،ينبغي تشجيع الأحزاب السياسية المعارضة البناءة من اجل الحصول على نتائج مثمرة من

خلال المناقشات والمفاوضات. وينبغي على الممثلين المنتخبين اعتماد سياسات التنمية والحكم الرشيد، ونزع صفة المركزية عن السلطة مركزية وتقليص الشروط المسبقة التي يمكن أن يتم استخدامها من قبل الفاعلين عديمي الضمير للتحريض الصراع. وعلاوة على ذلك،ينبغي أن يلعب أولئك الممثلون دور الأغنى عنه في تعزيز سيادة القانون في بلد بعينه حيث أن مبدأ سيادة القانون لديه القدرة على المساهمة في بناء السلام ليسقط من خلال البناء إطار القوانين القائمة على الأعراف الاجتماعية التي يلتزم بها المجتمع طواعية،ولكن أيضا من خلال توفير الاستقرار من خلال العدالة. وأخيرًا،ينبغي على الممثلين المنتخبين تطوير العلاقات الإقليمية، لاسيما وأن تخصيص الموارد الشحيحة أصلا لخدمة التنمية يمكن أن يختلف باختلاف أولويات التنمية وهذا من شأنه أن يساعد على منع الصراعات المحتملة على المستوى الإقليمي.

الخاتمة:

تعاني أفريقيا بشكل كبير من الصـراع والعنف المسلح اللذين تسببهما العديد من العوامـل الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية. وتـرتبط معظـم الصرـاعات ، بالحدود والنزاعات الإقليمية ؛ والحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي لها تداعيات دولية إلى جانـب الصرـاعات السياسـية والأيديولوجيـة؛ والمطـامع و نزعات الانفصال إلى جانب أشياء أخرى كثيرة. وقد أدت هـذه الصرـاعات إلى سقوط الكثير من الإصابات و الوفيات البشرية إلى جانب ارتفاع مستوى الأمية بين صفوف الكبار،كما سببت في حدوث موجات من اللجوء والنزوح الداخلي ،والخسائر الزراعية واستنزاف إيرادات السياحة،الخ..

ومع ذلك فإن أفريقيا لديها خبرات فيما يخص إنهاء أنواع مختلفة من الصرـاعات. وفي هذا الصـدد ، يمكـن اعتبـار الاسـتفتاء الـذي جـرى في اريتريـا في الفـترة ١٩٩٣- ١٩٩٤ تحت رقابة الأمم المتحدة والاستفتاء الخاص بجنوب السـودان الذي جرى عام ٢٠١٠ نموذجا ومثالا حسنا لما ذكرناه أنفا.

ويمكن أيضا اعتبار الأزمات التي حدثت بعد الانتخابات التي جرت في كل من كينيا وزيمبابوي أمثلة تقلل من أضرار عنف ما بعد الانتخابات. وعلاوة عـلى ذلك، فإن نظام الإنذار المبكر الخاص بالاتحاد الأفريقي والية الاستجابة المبكـرة ونظام الإنذار المبكر للصراع خير مثالين فيما يتعلـق بمعالجـة أنـواع مختلفـة مـن الصراعات.

الفصل الخامس عشر
حرب البوير حرب الترانسفال "

حرب البوير هي الحرب التي نشأت في جنوب أفريقيا عام ١٨٩٩ م . الحرب البوير الأولى والتي يطلق عليا اسم حرب الأنجلو-بوير الأولى أو حرب الترانسفال ، وهي الحرب التي كانت بين المملكة المتحدة وجمهورية جنوب أفريقيا ،" المعروفه أيضا باسم جمهورية الترانسفال.

معلومات عن حرب البوير الأولى:

بدأت حرب البوير في جنوب أفريقيا بين الإمبراطورية البريطانية والبوير ترانسفال ودولة أورانج الحرة والتي أطلق عليها البوير ، اسم الأفارقة المنحدرين من المستوطنات الهولندية الأصلية في جنوب أفريقيا ، عندما احتلت بريطانيا لحيازة المستعمرة الهولندية في الكيب عام ١٨٠٦ أثناء حروب نابليون مما أثار مقاومة البوير والتفكير في الاستقلال ، واستياء الإنجليز بجنوب أفريقيا من السياسات البريطانية المناهضة للرق ، وفي عام ١٨٣٣ ، بدأت هجرة البوير إلى المناطق القبلية الأفريقية ، حيث أسسوا جمهوريات الترانسفال وأورانج فري ستيت ، وهي جمهوريات جديدة كانت تعيش بسلام مع جيرانهم البريطانيين حتى عام ١٨٦٧ ، وعندما تم اكتشاف الماس والذهب في المنطقة ، بدأ الصراع بين دول البوير وبريطانيا التي لا مفر منها.

وبدأ القتال طفيفاً مع بريطانيا في عام ١٨٩٠م ، وفي أكتوبر ١٨٩٩ اندلعت حرب واسعة النطاق . وفي منتصف شهر يونيو عام ١٩٠٠ ، ألقت القوات

البريطانية القبض على معظم المدن الرئيسية في البوير وضمتها رسميا لأراضيها ، ولكن أطلق البوير حرب العصابات التي أحبطت المحتلين البريطانيين ، وابتداء من عـام ١٩٠١ ، بـدأ البريطـانيون إسـتراتيجية البحـث بشـكل ممـنهج لتـدمير وحدات حـرب العصـابات ، في حـين قـبض عـلي أسر جنـود بـوير ونقلـوا إلى معسكرات الاعتقال.

وقبل عام ١٩٠٢ ، كان البريطانيون قد سحقوا مقاومة بوير ، ويوم ٣١ مايو مـن ذلك العام تم التوقيع على معاهدة السلام من فيرنيجنج ، وإنهاء الأعمال العدائية . واعترفت الإدارة العسكرية البريطانية بالمعاهدة على الترانسفال وأورانج فـري ستايت ، حيث صدر أذن عفو عن قوات البوير.

وفي عام ١٩١٠م ، تم تأسيس اتحاد مستقل في جنوب أفريقيا من قبل البريطانيين ، وشملت الترانسفال ، ودولة أورانج الحرة ، ورأس الرجاء الصالح وناتال.

الأسباب التي أدت إلى الحرب:

ومن المعروف أن أول حرب هي الأنجلو-بوير والتي يطلـق عليهـا أيضـا اسـم حـرب الترانسـفال الأولى ، للاسـتقلال ، والتـي نشـأت بسـبب الصـــراع بـين المستعمرين البريطانيين والبوير من جمهورية الترانسفال أو زويد- وطلب البـوير لبعض المساعدات من جيرانهم في دولة أورانج الحرة.

وكان هناك العديد من الأسباب التـي أدت إلى الحـرب الأنجلـو-بـوير الأولى ، وهي:

- توسيع الإمبراطورية البريطانية.
- مشاكل داخل حكومة الترانسفال.

- الضم البريطاني للترانسفال.
- معارضة بوير للحكم البريطاني في الترانسفال.

وكان إيرل الرابع من كارنارفون وزير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات برئاسة رئيس الوزراء بنيامين دزرائيلي الذي كان رئيسا للوزراء منذ عام ١٨٦٨ إلى ١٨٨٠ ، وفي ذلك الوقت أرادت الحكومة البريطانية توسيع الإمبراطورية البريطانية .

وأراد كارنارفون تشكيل اتحاد كونفدرالي من جميع المستعمرات البريطانية ووضع جمهوريات بوير المستقلة والجماعات الإفريقية المستقلة في جنوب أفريقيا تحت السيطرة البريطانية.

وقبل عام ١٨٧٦ أدرك أنه لن يكون قادرا على تحقيق هدفه سلميا ، وقال دزرائيلي ما يلي : "من خلال العمل في آن واحد ، قد يتم الحصول على جمهورية الترانسفال كاملة وبعد ذلك دولة أورانج الحرة سوف تتبعها " . وأبدى استعداده لاستخدام القوة لجعل الاتحاد حقيقة واقعية ، الأمر الذي ثبت من خلال الحرب الأنجلو-الزولو في عام ١٨٧٩م.

الحرب :

بدأ الصراع المفتوح الأول بين البريطانيين والبوير في نوفمبر ١٨٨٠ في *Potchefstroom .* حيث رفض *P. L. Bezuidenhout* دفع رسوم إضافية على عربتة بقوله أنها دفعت بالفعل للضرائب ثم صادرت السلطات البريطانية لعربتة ، وفي ١١ نوفمبر ١٨٨٠ قام الكوماندوز المكون من ١٠٠ رجل تحت

قيـاددة *P. A. Cronje* بأخـذ العربـة مـن المـأمور البريطـاني وعـادت إلى *Bezuidenhout* .

وفي أعقــاب ذلــك ، تجمــع مــا بــين ٨،٠٠٠ و ١٠،٠٠٠ مــن البــوير في *Paardekraal*، بـالقرب مـن كروجـرزدروب في ٨ ديسـمبر عـام ١٨٨٠م .

ونتيجة لذلك تم تعيـين القـادة الثلاثـه ، بـول كروجـر، وبيـت جـوبير ودبليـو بريتوريوس ، في ١٣ ديسمبر ١٨٨٠ ، حيث أعلـن القـادة أنـه يمكـن اسـتعادة جمهورية الترانسفال خلال ثلاثة أيام ، وفي وقت لاحق رفـع العلـم *Vierkleur* الخاص بهم في هايدلبرغ ، وبالتالي رفضت السلطة البريطانية ، وهكذا في الواقـع بدأت أحداث حرب ١٣ ديسمبر عام ١٨٨٠ وانتهت المقاومة السلبية.

وأطلقت الطلقات الأولى في *Potchefstroom* ، حيث كان عدد الجنـود للبـوير حوالي ٧،٠٠٠ جندي وانضم إليهم بعض المؤيـدين زمـلاء البـوير الحـرة ضـد العدو البريطاني ، ولم يكن هناك سوى حـوالي ١،٨٠٠ مـن الجنـود البريطـانيين المتمركزين في بلدات الترانسفال التي كان عددهم يفوق البريطانيين.

الحصار والمعارك خلال الحرب الأنجلو بوير الأولى:

هناك ٤ معارك رئيسية مع العديد من عمليات الحصار خلال حـرب الأنجلـو- بوير الأولى . في بداية الحرب أصبح واضحا بأن المستعمرين قد قللت خصومهم ، حيث افترضوا أن قوات البوير لا تضاهي للقوة المتفوقة مـن القـوة العسـكرية البريطانية ، ولكن كان للبوير ميزة وهي معرفة التضاريس المحلية حيث كانوا

من ذوي المهارات في استخدام الأسلحة النارية ، لأنهم كـانوا يصـادون في كثـير من الأحيان ، وبجانب ذلك ، كان زي الجنود البريطانيين الحمراء جعلتهم هدفا سهلا ، في حين كان البوير يرتدون ملابس مدنية بسيطة وغطاء العدو جيد.

وفي معـارك *Laingsnek* و *Schuinshoogte*عانـت القـوات البريطانيـة مـن الخسائر الفادحة ، وكان عليهم التراجـع ، وكـان الميجـر جنـرال السـير جـورج بوميروي كولي ينتظر المزيد من التعزيزات العسكرية ، وعين سيدي إيفلين وود الرجل الثاني في القيادة ، وكولي أن تصل إليهم جنود اضافيه مـن نيوكاسـل وفي ١٦ فبراير ١٨٨١ وافق كولي علي وقف القتال بشرط أن البوير تتخلى عن آمالها في اشتراط اسـتقلال الترانسـفال ، ولكـن بـاءت المفاوضـات بالفشـل وفي ٢٦ فبراير ١٨٨١ قرر كولي الخروج في مسيرة *Majuba* مع ٥٥٤ من الرجـال تجـاه موقع البوير.

وفي اليوم نفسه ، أتخذ عامة بييـت جـوبير وقـوات البـوير موقعـا في نيـك ليـنج للتحقق من وصول تعزيزات بريطانية ، حيث وصل رجال كولي في أعـلى الجبـل في ساعة مبكرة من صباح اليوم وكانوا متعبين جدا ، ومن فوق التل ادرك كـولي أنه يمكن أن يرى لايجر بوير من الخيـام وعربـات مغطـاة ، ولكنـه وجـد أنـه لا يمكن جلب المدافع الثقيلة فوق المنحدرات الشديدة ، وقـال انـه لم يـتمكن مـن إطلاق النار على مخيمات جوبير ، ومع ذلك ، أمر على الفور رجاله بتسـلق التلـة الشديدة الانحدار ، وفي السـاعة ٠٧:٠٠ صـباحاً ، بـدأ ١٥٠ مـن قـوة البـوير المكون من ثلاثة أقسام تحت باحة-الأبواق *S J* "روس ، *J* فيرير أو *D J* مالان

" أن يصعدوا من حافة إلى حافة أعلى الجبل ، وأطلقوا النار بشكل مطرد وفعال على البريطانيين ، اللذين كانوا يحاولون التسلق ، حيث أنهم غير مدربين على حرب العصابات ، وأصبح الجنود البريطانيين يتعرضون للقتل بسهولة وعندما رأي كولي بنفسه القتلي ، وكان البوير تقريبا في القمة ، فر من بريطانيا.

وخلال الحرب الأولي للأنجلو-بوير كانت هناك عدة مواقع محاصره منها ينـدنبرغ ، Potchefstroom، بريتوريا ، و Marabastad ، روستنبرج ، StandertonوWakkerstroomالتي كانت محاطة كلها من قبل البوير من أجل وقف القوات البريطانية المتمركزة هناك من المشاركه في القتال.

وقبل الحرب ، تم بناء البريطانيين لحصن في Potchefstroom ، وكان التقدم بطيئا جدا ، وفي ١٥ ديسمبر عام ١٨٨٠ ، ركب مجموعة كبيرة من البوير على الخيول لتصل إلى . Potchefstroom وتسابق ثورنهيل ، الذي رآهم فأسرع للعودة إلى الحصن لتحذير رفاقه ، وعندما اقتربت مجموعة صغيرة من البوير للحصن أطلقت عليهم عيارات نارية ، وبعد ذلك بوقت قصير بدأ البوير إطلاق النار على الحصن من ثلاثة اتجاهات ، ولم تكن جدران الحصن المنخفضة قادرة علي توفير الحمايه للكثير منهم ، وفي ١٦ديسمبر ١٨٨٠، استبدل البوير جاك الاتحاد في مكتب Landdrost مع العلم الأبيض ، وكان من المقرر أيضا بناء سقف من القش ليشعلوا فيها النيران ، وطالب البوير تسليم البريطاني للحصن بينما رفض العقيد Winsloe ، واستمر الحصار وبعد ٩٥ يوما من بقاء القوات البريطانية داخل الحصن اضطروا للاستسلام نتيجة للجوع.

استمر حصار يندنبرغ من ٦ يناير ١٨٨١ إلى ٣٠ مارس ١٨٨١. وكانت Marabastad هي المحطة العسكرية بها فيها نحو ٥٠،٠٠٠ جنديا بريطانيا وضعت في هذا المكان للسيطرة على السكان السود في المنطقة، التي تبعد حوالي ٢٦٥ كم إلى الشمال.

وكان هناك عدد قليل جدا من الجنود البريطانيين في روستنبرج عندما اندلعت الحرب، وطالب البوير باستسلام الحصن في ٢٧ ديسمبر ١٨٨٠ ولكن رفضت القوات البريطانية. وعانى الشعب داخل الحصن القليل الحماية من نقص الغذاء والمياه والأمراض، وأصدر البوير شروط الهدنة يوم ١٤ مارس ١٨٨١، وفي يوم ٣٠ مارس تلقت تأكيدا بأنها قبلت الهدنه. عندما وصل خبر فقدان البريطانية في برونخور ستسبرويت بريتوريا، أعلن العقيدGeorge Bellairs، قائد الجنود في الترانسفال، للأحكام العرفية، وتم نقل السكان المدنيين من بريتوريا إلى المعسكرات، وقد أخذت جميع المواد الغذائيةوتم تخزينها داخل المخيمات، حيث كان حوالي ٥،٠٠٠ شخص ينتظرون الفرج من ناتال، حيث بنيت الحصون إلى الجنوب من المدينة.

في أعقاب الحرب:

في أعقاب الحرب، تم استعادت جمهورية جنوب إفريقيا " Tranvaal " لاستقلالها، بعد اتفاقية بريتوريا في عام "١٨٨١"، واتفاقية لندن عام "١٨٨٤" المنصوص عليها في بنود اتفاقية السلام.

السـلام :

وكان رئيس دولة أورانج الحرة ، يحاول الحصول على كل من الترانسـفال البـوير والإنجليز إلى طاولة المفاوضـات مـن بدايـة الصرـاع ، وبـذلت عـدة عـروض للسلام من الجانبين ، التي من أهمها ما حدث في يناير عام ١٨٨١، عندما عرض بول كروجر السلام على شرط أن استقلال الترانسفال ومضمونة ، وقدم آخـر في ٢١ فبراير ١٨٨١، عندما عرضت الحكومة البريطانية السلام إذا وضعت البوير أسلحتهم.

وفي ٥ مارس ١٨٨١ وافق السير إيفلين وود وبيت جوبير على الهدنـة مـن أجـل البدء في مفاوضات السلام في كوخ أونيل ، الذي وضع بين الخطـوط البريطانيـة وبوير ، وكانت المفاوضات ناجحة وانتهت الحرب في ٢٣ مارس ١٨٨١.

اتفاقية بريتوريا واستقلال الترانسفال:

بعد أن تم التفاوض علي السلام تم تعيـين لجنـة ملكيـة بريطانيـة لوضـع مكانـة الترانسفال وحدوده الجديدة ، وتأكدت هذه القرارات بإضفاء الطـابع الرسـمي على اتفاقية بريتوريا التي جرت في ٣ أغسطس عام ١٨٨١ .

وكان اسمها الجمهورية الجديدة للترانسفال وكان من المقرر أن تكـون جمهوريـة مستقلة ، بينما مازالت مرتبطة بها لـديها مـن علاقـات وسياسـة خارجيـة بشـأن السود التي وافقت عليهم الحكومة البريطانية . ولم يسمح للدولة الجديدة أيضـا إلى توسيع تجاه الغرب ، حيث تعني أن كل هذه السياسات إلي الترانسفال لا

تزال تحت سلطانها أو النفوذ البريطاني ، وكانت بـوير الثلاثيـة قلقـة مـن بعـض المتطلبات ، ولكنهم استولوا على حكم الترانسفال في ١٠ أغسطس.

وكانت الشروط التي قدمتها الحكومة البريطانيـة غـير مقبولـة مـن وجهـة نظـر الترانسفال ، وفي عام ١٨٨٣ ، قام وفد يضم بـول كروجـر ، والـرئيس الجديـد للترانسفال ، بمغادرت لندن لمراجعة الاتفاقية.

اتفاقية لندن:

في عام ١٨٨٤ تم التوقيع على اتفاقية لنـدن ، التـي منحـت الترانسـفال الحـدود الغربية الجديد واعتمد اسم جمهورية جنوب أفريقيا "*SAR*" ، على الرغم من أن كلمة سـلطانها لم تظهـر في اتفاقيـة لنـدن ، ورأى البـوير أن هـذه هـي الوسـيلة للحكومة البريطانية في التدخل في شـؤون ترانسـفال وهـذا أدى إلى التـوتر بـين بريطانيا وريال ، وزاد هذا بشكل مطرد حتـى انـدلاع الحـرب الأنجلـو البـوير الثانية في عام ١٨٩٩م.

وحيث أنه احتدم صراع الرجل الأبيض في الجنوب الأفريقـي في القـرن التاسـع عشر، حيث سيطرت بريطانيا على سواحل جنوب أفريقيا في مستعمرات الرأس *Cape* ومنطقة «الناتال» كما تابعنا في الأسبوع الماضي، وهو ما دفـع «البـوير» أو طبقة أبناء الهولنديين إلى النزوح إلى الشـمال وتأسـيس جمهـوريَّتَي «الترانسـفال» و«الأورنج الحرة» تحت وطأة القرار البريطـاني بمنـع الـرق، الـذي كانـت هـذه الطبقة من المزارعين تحتاج إليـه مـن أجـل الزراعـة، وقـد اسـتتب السـلام بـين الجمهوريتين من ناحية والأراضي الواقعة تحت الحكم البريطاني من ناحية

أخرى.ولكن هذه الظروف كانت تتغير مع مرور الوقت على ضوء عاملين أساسيين، الأول هو التوجهات الإمبريالية التوسعية البريطانية ورغبتها المتصاعدة في ضم الجمهوريتين، وبخاصة بعد تأسيس رجل الأعمال البريطاني «سيسيل رودس» جمهورية روديسيا فيما يعرف اليوم بزيمبابوي، أما العامل الثاني فكان اكتشاف الماس والذهب في الجمهوريتين، وهو ما فتح الباب أمام هجرات بريطانيين إلى الجمهوريتين عرفوا باسم الغرباء *Uitlanders* ، وقد توسعت الهجرة إلى الحد الذي دفع «رودس» لترتيب انقلاب فاشل في حكومة «الترانسفال» مما أسفر عن احتكاكات انتهت بإعلان حرب «البوير الثانية» خلال الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٢ عندما سعى رئيس جمهورية الترانسفال لمحاولة احتواء توغل «الغرباء» وتجنيسهم.

لقد اعتقدت لندن أن هذه الحرب بين الجيش البريطاني العظيم ومجموعة مزارعين ستكون سهلة تنتهي بهزيمتهم كما حدث في حرب «البوير الأولى» عام ١٨٨٠، التي انتهت بالاعتراف باستقلال الترانسفال مع إبقائها تحت السيادة الفعلية البريطانية، ولكن «البوير» رغم أنهم لم يملكوا جيشاً منظماً في الجمهوريتين، فإنهم كانوا أكثر تنظيماً مما اعتقد البريطانيون؛ فاستعدوا على الفور من خلال ما عرف بـ«ميليشيات الخيالة *Mounted Militia*» وكان الاسم الدارج لهم هو «الكوماندوز» ويملكون مدفعية غير نظامية متحركة، ورغم أن كلتا الجمهوريتين ليس لديها أي منفذ بحري، فإن المساعدات والعتاد كانا يأتيان من «شرق أفريقيا البرتغالية»، بالتالي أصبح الصراع المفتوح بين الجيش البريطاني

النظـامي الـذي كـان يهـدف لإخضـاع الجمهـوريتين وضـمهما مـن ناحيـة والكوماندوز، الذين كانوا يأملون في نصر عسكري سريع، يجعـل مـن اسـتمرار الحرب بين الطرفين أمراً مكلفاً، وهو ما سيدفعهم للدخول في مفاوضات تسمح بقدر كبير من الاستقلال للدولتين بعيداً عن النفـوذ البريطـاني المستشرـي وقـد بـدأت الحـرب بتحقيـق البـوير لكثـير مـن الانتصـارات مـن خـلال تحركـات الكوماندوز السريعة المدعومة من ميليشيات مـن الجنسـيات الرافضـة للحكـم البريطاني في الرأس والناتال، مما بات يهدد سيادة بريطانيا على هـاتين المقـاطعتين وبخاصـة أن الجـيش البريطـاني كـان ممتـداً عـلى جبهـة طويلـة المـدى ولم يكـن باستطاعته الصمود بشدة أمام حرب العصابات التي يشنها الكوماندوز، ولكـن هذه الهجمات سرعان ما فقـدت قـوة الـدفع الأوليـة عنـدما صـمدت القـوات البريطانية. وإزاء هذه الخطوة لجأ البوير إلى تكتيك مختلف لهزيمة «بـولر» القائـد البريطاني الجديد حيث ركزوا قواتهم في ثلاث معارك محورية في نهاية عام ١٨٩٩ ومطلع عام ١٩٠٠، مما أسـفر عـن هـزائم بريطانيـة متتاليـة، وبخاصـة معركـة ((سبيون كوب)).

على الفور دفعت بريطانيا بقيادة جديدة للقوات، منها شخصـية عسـكرية قويـة عرفت فيما بعد باسم «اللورد كيتشـنر»، إضـافة إلى تعزيـزات كثـيرة لجيشـها في جنوب أفريقيا من أستراليا ونيوزيلاندا وكندا إلى جانب الهنـد، حيـث وصـلت هذه القوات إلى ما يقرب من نصف مليون مقاتل بعد انضمام «الغرباء» لهم وهـو ما لم يكن للبوير طاقة به، فاستمروا على نهج حرب العصابات دون السعي

للدخول في مواجهة مفتوحة كما كان يحدث من قبل، وقد سعى البوير لجمع التعاطف الدولي لقضيتهم في أوروبا، ورغم نجاحهم في هذا التوجه، فإن الدبلوماسية البريطانية كانت أقوى من كل ذلك حيث ضغطت على البرتغال لإغلاق منفذ التموين والدعم عبر مستعمراتها في شرق أفريقيا إلى جمهورية الترانسفال، وهو ما وضع البوير في موقف صعب للغاية.

ومع هذه القوة الهائلة لجأ القائد البريطاني «بولر» إلى سياسة الأرض المحروقة وأسر عائلات البوير من النساء والأطفال والشيوخ، ووضعهم في معتقلات جماعية أقل ما توصف به بأنها كانت غير آدمية مات فيها الآلاف بسبب الجوع أو سوء التغذية أو المرض، وقد كفلت هذه السياسة للجيش البريطاني الانتصارات الممتدة فاستولوا على المدن الرئيسية، مثل بريتوريا وجوهانسبورغ، وانتهت هذه السياسة باستيلاء بريطانيا على الجمهوريتين وهروب رئيس الترانسفال «كروجر» إلى أوروبا لحشد الدعم. وقد ظن الجميع أن الحرب قد انتهت، ولكن سرعان ما برز في البوير قادة جدد مثل «بوثا» و«دي ويت»، استطاعوا إعادة تنظيم الصفوف والدخول في حرب عصابات مجددا معتمدين على قدرتهم على الحركة، وقد حقق القائدان انتصارات لا بأس بها مستغلين انسحاب كثير من الفرق البريطانية، وفي إحدى هذه المعارك تم أسر الجنرال اللورد «ميثيوم»، ومرة أخرى لجأ البريطانيون إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة بكل وحشية، وكان من أكثر القادة البريطانيين استخداماً لأساليب وحشية هو اللورد «كيتشنر» نفسه، الذي سجل التاريخ له جرائم حرب تضعه اليوم في مصاف المجرمين

الدوليين بعد موت ما يقرب من اثنين وأربعين ألفاً من النساء والأطفال، ولكن كما هو الحال فإن التاريخ ينصف المنتصر مؤقتاً. من هذه الحملات بدأ «كيتشنر» صعوده العسكري الذي دفعه إلى مصاف القيادات البريطانية في كثير من الدول، وقد اضطر البوير إلى الخضوع للضغوط غير الإنسانية للبريطانيين؛ فدخلوا في مفاوضات أسفرت عن التوقيع على اتفاقية «فيريينينغ» التي أقامت دولة فيدرالية لجنوب أفريقيا، وقد كفلت هذه الاتفاقية حقوقاً متساوية نوعاً ما بين البوير والبريطانيين تحت الحكم والسيادة البريطانية.

وعلى الرغم من الاتفاقية، فإن مستقبل الجنوب الأفريقي ظل في وضع حرج ليس بسبب خلافات بين الدول بعدما حسمت الاتفاقية هذا الأمر، ولكن لصراع من نوع جديد بين الرجل الأبيض والسكان الأفارقة الأصليين، فإذا كان الرجل الأبيض قد حسم صراعه مع نظيره الأبيض في جنوب أفريقيا، فإن جزءاً من الاتفاق العام بينهم جاء على حساب السكان الأفارقة الأصليين أصحاب الأرض، فالحقب التالية تحولت إلى صراع عرقي وتفرقة عنصرية لم يشهد العالم مثلها امتدت لسنوات طويلة تحت راية فلسفة «عبء الرجل الأبيض»، ذلك المفهوم الذي صاغه «كيبلينغ» واعتبر فيه أن للرجل الأبيض مهمة فرض التحضر والرقي على الشعوب من أصحاب البشرة السمراء أو السكان الأصليين، تلك المسؤولية التي حملها الرجل الأبيض على عاتقه بلا دعوة وضد رغبة سكان الأرض الأصليين؛ ليرزحوا تحت حكم فكر غير إنساني عقيم جرمته اليوم الشرائع الدولية، ولكنه سيظل محفوراً على رفات أجيال من ذوي

البشرة السمراء في قبورهم وفي ضميرنا اليوم، فقد قاوموا فكراً بغيضاً لمرضى التفوق العرقي والفكري والحضاري تحت نظام من الفصل العنصري تشمئز منه الأبدان وتقشعر له القلوب حزناً على من اعتبروا أنفسهم أسياداً بلا وجه حق، فعسى أن ينتهي هذا الفكر الذي يبدو في بعض المناسبات أنه لا يزال قابعاً في أذهان وضمائر بعض الساسة، ويتم التعبير عنه بسلوكيات مختلفة تحت حجة تحضير الأمم والشعوب مرة أخرى!

تاريخ وإحداث حرب البوير في جنوب إفريقيا:

اندلعت حرب البوير الثانية في الفترة من من ١١ أكتوبر ١٨٩٩ حتى ٣١ مايو ١٩٠٢ ، المعروفة ايضا باسم الحرب في جنوب إفريقيا وحرب البوير اندلعت في جنوب افريقيا بين البريطانيين والبوير (المستوطنين الهولنديين في جنوب إفريقيا) ، وقد تأسست البوير في جمهوريتين في جنوب إفريقيا المستقلة وهم دولة اورانج الحرة وجمهورية جنوب إفريقيا، وكان لها تاريخ طويل من عدم الثقة والكراهية للبريطانيين التي تحيط بها .

وبعد اكتشاف الذهب في جمهورية جنوب إفريقيا في عام ١٨٨٦ أراد البريطانيون هذه المنطقة تحت سيطرتهم مما تسبب في اندلاع هذه الحرب ففي عام ١٨٩٩، تطور الصراع بين البريطانيين والبوير إلى حرب كاملة والتي اندلعت في ثلاث مراحل وهي هجوم بوير ضد مراكز القيادة البريطانية وخطوط السكك الحديدية، وهجوما مضادا بريطاني وضع الجمهوريتين تحت السيطرة البريطانية، وحركة مقاومة من بوير من حرب العصابات التي دفعت

إلى حرق الكثير من الأراضي على نطاق واسع من قبل البريطانيين مما أدي إلى اعتقال ومقتل الآلاف من مدنيين بوير في معسكرات الاعتقال البريطاني .

أعطت المرحلة الأولى من حرب البوير اليد العليا على القوات البريطانية، ولكن في المرحلتين النهائيتين جاء انتصار البريطانيين في نهاية المطاف وكانت أراضي بوير المستقلة سابقا تحت السيطرة البريطانية مما أدي إلى التوحيد الكامل لجنوب إفريقيا باعتبارها مستعمرة بريطانية في عام ١٩١٠ .

من هم البوير ؟

في عام ١٦٥٢، شركة الهند الشرقية الهولندية أنشأت أول مشاركة تدريجية في رأس الرجاء الصالح وهو الطرف الجنوبي من إفريقيا ، وكان هذا المكان مخصص للسفن حيث يمكنهم أن يستريحوا ويأكلوا فيه وذلك لأنهم كانوا في رحلة طويلة إلى أسواق التوابل الغريبة على طول الساحل الغربي للهند .

وجذبت هذه نقطة انطلاق المستوطنين الأوروبيين الذين حياتهم في القارة أصبحت لا تطاق بسبب الصعوبات الاقتصادية والاضطهاد الديني ، وفي مطلع القرن الـ ١٨ ، كانت كيب موطنا للمستوطنين من ألمانيا وفرنسا، وكان الهولنديون الذين كانوا يشكلون غالبية السكان المستوطنين معروفين باسم "البوير" ، وهي الكلمة الهولندية للمزارعين .

ومع مرور الوقت، بدأ عدد من جماعة البوير الهجرة الى المناطق النائية حيث اعتقدوا أنه سيكون لديهم المزيد من الحكم الذاتي لتسيير شئون حياتهم اليومية دون لوائح ثقيلة مفروضة عليهم من قبل شركة الهند الشرقية الهولندية .

نقل البريطانيين إلى جنوب إفريقيا :

رأت بريطانيا ان رأس الرجاء الصالح هي نقطة انطلاق ممتازة للطريق إلى مستعمراتها في استراليا والهند وأرادوا السيطرة على كيب تاون من شركة الهند الشرقية الهولندية، والتي كانت بشكل فعال مفلسة ، وفي عام ١٨١٤ سلمت هولندا رسميا كمستعمرة ضمن الإمبراطورية البريطانية .

وعلى الفور بدأ البريطانيون حملة "انكلز" وهي جعل اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية، بدلا من الهولندية، وشجعوا رسميا هجرة المستوطنين من بريطانيا العظمى ، وأصبحت مسألة الرق نقطة أخرى للخلاف ، حيث أن بريطانيا ألغت رسميا ممارسة الرق في عام ١٨٣٤ في جميع أنحاء إمبراطوريتهم، مما يعني ان المستوطنين الهولنديين كان عليهم أيضا التخلي عن ملكيتهم للعبيد السود .

بوير المستقلة :

التوتر بين بريطانيا العظمى والمستوطنين الهولنديين في جنوب إفريقيا دفع في نهاية المطاف العديد من البوير إلى نقل عائلاتهم إلى مزيد من المناطق الداخلية البعيدة في جنوب إفريقيا حيث يمكن للبريطانيين إقامة دولة مستقلة ، وجاءت هذه الهجرة من كيب تاون الى المناطق النائية في جنوب إفريقيا من عام ١٨٣٥ إلى ١٨٤٠ ، أما عن المستوطنين الهولنديين الذين بقوا في كيب تاون، في ظل الحكم البريطاني، أصبحوا يعرفون باسم الأفارقة ، وبدأ البوير المهاجرين احتضان شعور جديد وهو القومية وسعوا إلى إثبات وجودهم كدولة مستقلة .

وقبل عام ١٨٥٢، تم التوصل الى تسوية بين البوير والإمبراطورية البريطانية وهي منح السيادة للبوير الذين كانوا قد استقروا في ما وراء نهر فال في شمال شرق البلاد، وجلبت هذه التسوية في عام ١٨٥٢ مستوطنة أخرى وصلت في عام ١٨٥٤، وتم إنشاء اثنين من جمهوريات بوير المستقلة الترانسفال واورانج فري ستيت .

حرب البوير الأولى :

على الرغم من ان الحكم الذاتي للبوير ، إلا أنه استمرت علاقتهما مع البريطانيين متوترة، وكانت جمهوريات بوير الاثنتين غير مستقرتين ماليا وكانوا يعتمدون بشكل كبير على المساعدة البريطانية ، وهناك العديد من التحركات التي أغضبت المستوطنين الهولنديين في جميع أنحاء جنوب إفريقيا ، وفي عام ١٨٨٠، كانت اول مرة يهزم البريطانيين عدوهم المشترك الزولو، مما ساعد البوير في النهاية على التمرد وحمل السلاح ضد البريطانيين بهدف استصلاح الترانسفال ، وكانت هذه الازمة هي حرب البوير الأولى .

استمرت حرب البوير الأولى فقط اشهر قليلة، من ديسمبر ١٨٨٠ حتى مارس ١٨٨١ ، وفي الأسابيع الأولى من الحرب، هاجمت مجموعة مكونة من اقل من ١٦٠ ميليشيات بوير فوج بريطاني، مما أسفر عن مقتل ٢٠٠ جنديا بريطانيا في ١٥ دقيقة، و في أواخر فبراير ١٨٨١، خسر البريطانيون مجموعة مكونة من ٢٨٠ جنديا في حين قيل أن البوير قد خسروا فقط ضحية واحدة .

أعطى رئيس الوزراء البريطاني الحكم الذاتي للترانسفال تحت السيطرة البريطانية وفي عام ١٨٨٤، رئيس الترانسفال بول كروجر قام بإعادة التفاوض بنجاح على الاتفاق الأصلي، وقام بإسقاط رسميا كون الترانسفال مستعمرة بريطانية، وبالفعل أعيد تسمية الترانسفال رسميا بجمهورية جنوب إفريقيا.

التوتر بين البوير والبريطانيين :

تم اكتشاف ما يقرب من ١٧٠٠٠ ميل مربع من حقول الذهب في يتواترسراند في عام ١٨٨٦، وهذا من شأنه أن جعل منطقة ترانسفال وجهة رئيسية للمنقبين عن الذهب من جميع أنحاء العالم، مما خلق بعض التوتر بين البوير والمنقبين الأجانب، مما دفع كروجر في نهاية المطاف الى اعتماد القوانين القاسية التي من شأنها أن تحد من الحريات العامة لهؤلاء المنقبين، وتسعى إلى حماية الثقافة الهولندية في المنطقة، فعمل على الحد من فرص الحصول على التعليم والصحافة لهؤلاء الأجانب، وجعل اللغة الهولندية هي اللغة الرسمية وفي الواقع أن هذه السياسات أدت إلى المزيد من تآكل العلاقات بين بريطانيا العظمى والبوير وجعلت بريطانيا العظمى أكثر تصميما على تأمين مصالحها الإفريقية وتقديم البوير كفريسة.

وسياسات كروجر القاسية أدت إلى غضب الإمبراطورية تجاه جمهورية ترانسفال خلال السنوات الأخيرة من ١٨٩٠، وفي انتخابات بول كروجر لولاية رابعة كرئيس لجمهورية جنوب إفريقيا في عام ١٨٩٨، اقنعوا أخيرا سياسيين كيب تاون أن الطريقة الوحيدة للتعامل مع البوير ستكون من خلال استخدام القوة.

حرب البوير الثانية تبدأ :

تألف البوير من ميليشيات سميت بالقوات الخاصة ، حيث أنهم قاموا باستدعاء أي مواطن يتراوح عمره ما بين ١٦ الى ٦٠ عاما وكثيرا منهم جلبوا كل بنادقهم الخاصة وخيولهم ، وكانت هذه القوات الخاصة تتكون من قطاعات ممتازة وفرسان أقوياء فكان عليهم ان يتعلموا الكثير من اجل البقاء في بيئة معادية جدا في سن مبكر .

ومن ناحية أخرى، كان البريطانين غير مستعدين تماما لحرب واسعة النطاق ، وكانوا يفكرون ان هذا مجرد شجار والذي من شأنه ان يحل قريبا فكان يفتقر البريطانيين الى الاحتياطيات في الذخائر والمعدات ، بالإضافة إلى ذلك، لم يكن لديهم خرائط عسكرية مناسبة متاحة للاستخدام .

وقام البوير بالاستفادة من سوء استعداد بريطانيا وتحركوا بسرعة في الأيام الأولى من الحرب ، وانتشرت القوات الخاصة في عدة اتجاهات من الترانسفال واورانج فري ستيت، وحاصروا ثلاثة من السكك الحديدية بهدف عرقلة نقل التعزيزات البريطانية والمعدات من الساحل ، وفاز البوير في عدة معارك كبرى خلال الأشهر الأولى من الحرب ، وعلى الرغم من أن الهجوم الأولي للبوير كان ناجحا، إلا أن البوير لم يستطيعوا قط احتلال أي من الأراضي التي تسيطر عليها بريطانيا في جنوب إفريقيا ، فركزوا بدلا من ذلك على محاصرة خطوط الإمداد، وضمان أن البريطانيين ينقصون ويكونوا غير منظمين لإطلاق أي هجوم من جانبهم .

المرحلة الثانية من حرب البوير،عودة البريطانيين :

في يناير من عام ١٩٠٠ ، على الرغم من العديد من انتصارات البوير على البريطانيين ، إلا أن البوير بدأوا في الانخفاض في الإمدادات والشعور بالضجر ووقتها قررت الحكومة البريطانية أن الوقت قد حان لتكون لها اليد العليا وأرسلت فرقتين قوات إلى جنوب إفريقيا، والتي شملت متطوعين من المستعمرات مثل استراليا ونيوزيلندا، وهذا يعادل تقريبا ١٨٠،٠٠٠ من الرجال مما جعلهم اكبر جيش قد تم إرساله من أي وقت مضى في الخارج ومع هذه التعزيزات، كان التفاوت بين أعدادهم ضخم ، فكانوا ٥٠٠،٠٠٠ من الجنود البريطانيين أمام ٨٨٠٠٠ فقط من البوير .

وفي أواخر فبراير، تمكنت القوات البريطانية من حصار البوير لمدة عشرة أيام وهزيمتهم ، ووقعت سلسلة من الهزائم للبوير مما أدي إلى انخفاض معنوياتهم وبدأت مقاومتهم في الانهيار ، وبحلول مارس عام ١٩٠٠، كانت القوات البريطانية بقيادة اللورد فريدريك روبرتس احتلت بلومفونتين (عاصمة دولة اورانج الحرة)، وجوهانسبرج وهي عاصمة جمهورية جنوب افريقيا وبريتوريا .

المرحلة الثالثة من حرب البوير وهي حرب العصابات :

حرب العصابات التي اطلقها مواطنون المقاومة وبقيادة الجنرالات كريستيان دي ويت و جاكوبوس هركيوليز دي لا ري ، وكان هدفها الضغط على القوات البريطانية في جميع أنحاء أراضي البوير ، فكانت القوات الخاصة للمتمردين

يضربون بلا هوادة خطوط الاتصالات البريطانية وقواعد الجيش بهجمات سريعة ومفاجئة في كثير من الأحيان واغلبها في الليل وكانت هذه القوات الخاصة لديها القدرة على التكوين في أي لحظة، وإجراء الهجوم والاختفاء في ثوان كما لم يحدث أي شئ .

وكان الرد البريطاني على حرب العصابات هذه هي ثلاثة أضعاف فقاموا بعمل الأسلاك الشائكة والحصون على طول خطوط السكك الحديدية للحفاظ على البوير في الخليج، وعندما فشل هذا التكتيك، قررت بريطانيا تبني سياسة "الأرض المحروقة" والتي تسعى بشكل منهجي إلى تدمير الإمدادات الغذائية وحرمان المتمردين من المأوى ، ونهب بلداتهم باكملها وقتل الآلاف من المزارع وحرقهم وقتل الماشية .

وبالرغم من أن هذه الطريقة لاقت الكثير من المهاجمة والجدال إلى أن ذلك كان من شأنه أن يدفع البوير إلى الاستسلام من اجل جمع شملهم من جديد مع أسرهم .

السلام في نهاية المطاف :

في الواقع أن تكتيكات الذراع القوية من البريطانيين ضد البوير أدت الغرض في نهاية المطاف ، وبالفعل شعر ميليشيات بوير بالضجر من القتال مما أدي إلى انهيار الروح المعنوية ، وهنا جاء دور البريطانيون في عرض شروط السلام في شهر مارس من عام ١٩٠٢ ، وبحلول شهر مايو من ذلك العام قبلت قادة بوير أخيرًا شروط السلام ووقعت معاهدة فيرنيجنج في ٣١ مايو ١٩٠٢ .

والمعاهدة انتهت رسميا باستقلال كـل مـن جمهوريـة جنـوب إفريقيـا ودولـة اورانج الحرة ووضع المنطقتين تحـت إدارة الجـيش البريطـاني ، وانتهـت حـرب البوير الثانية وبعد ثماني سنوات، في عام ١٩١٠، كانت جنـوب إفريقيـا موحـدة تحت السيادة البريطانية، وأصبح اتحاد جنوب إفريقيا .

الفصل السادس عشر
العلاقات الثقافية العربية الإفريقية حتى ١٩٩١ المُحددات الثقافية للعلاقات العربية الإفريقية

أولا:العلاقات الثقافية في عصر الإسلام

إن الصِلات بين العرب والأفارقة صِلات موغلة في القدم، ترجع إلى ما قبل دخول الإسلام، وبنيت هذه العلاقات القديمة تلك التبادلات التجارية التي كانت تتم بينهم بالإضافة إلى بعض الهجرات الجماعية التي قام بها العرب إلى إفريقيا وكذلك مُصاهرة بعض التجار والمهاجرين العرب للأفارقة ،إلا أن دخول الإسلام زاد هذه الصِلات متانة وقوة.

لقد كانت الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى تمثل قمة العلم والمعرفة فترجمت إليها آداب ومعارف الشعوب القديمة حتى تمكن أهلها من دراسة علوم الطب والفلك والكيمياء والرياضيات دراسة متميزة فاخترعوا التلسكوب والبوصلة وعرفوا الكثير من الأسرار العلمية، وبذلك أصبحت الثقافة العربية مطمحاً يصبو إليها صفوة المجتمع كما أصبح تعلم لغة هذه الحضارة، هدفاً بالغ الأهمية بالنسبة لصفوة الأفارقة بصفة عامة والمسلمين منهم بصفة خاصة، فارتبطت الثقافة العربية واللغة العربية والدين الإسلامي ارتباطاً وثيقاً في أذهان الأفارقة فزالت من الوجدان الإفريقي الفروق بين اللغة والدين وبين الحضارة العربية ، كما إن دخول عدداً ضخماً من المفردات العربية في كثير من اللغات الإفريقية وعلى رأسها السواحيلية والصومالية والجالا والهوسا واليوريا والكاثوريا والسنغاي والفولاني،هذه الكلمات العربية لا تنتمي إلى

المجال الديني والإسلامي وحده بل تُغطي شتى المجالات الحياتية الأخرى الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية وبمرور الوقت ظلت هذه المفردات مُحتفظة بنفس مدلولاتها في اللغة العربية وإن دخلها شيء من التعديل وفقاً لظروف البيئة الجديدة التي تستخدمها.

في عصر الإسلام تم اكتساب الثقافات الإفريقية مضامين فكرية وحضارية جديدة، وكذلك دخول كثيراً من التقاليد العربية والإسلامية إلى تقاليد العادات الإفريقية، وظهور نوع من الأدب الجديد على البيئة الإفريقية وأعنى الأدب الإسلامي الذي جاء بعضه إسلامياً محضاً على النحو السائد في البيئة العربية وبعضه الآخر إسلامياً إفريقياً بفعل تأثير البيئة الإفريقية، كما تم إنشاء مراكز إسلامية يتولى أمرها أفارقة ويأتي إليها التلاميذ والدارسون طلباً للعلم والمعرفة حيث كان يتلى القرآن الكريم ويدرس الفقه الإسلامي ويعلم النحو وتقرأ كتب الأدب وتنشد القصائد الشعرية، وكانت تلك المراكز نمط جذب للعلماء العرب من شتى الأنحاء وكانوا يأتون بين وقت وآخر لعرض ما عندهم من معرفة على طلاب العلم الأفارقة .

وهكذا ظلت الثقافة العربية حتى بداية العصر الحديث هي الثقافة الأولى في إفريقيا ومصدر الإبهار وموضع القبول من الجميع،أما اللغة العربية فقد تعلمها الأفارقة لأسباب متعددة دينية أو تجارية أو ثقافية، ومع ذلك لم تكن العربية لغة تعامل يومي بين الأفارقة، بل كانت وسيلة لأداء الشعائر الدينية ولقراءة كتب العلم العربية وللتفاهم مع التجار العرب وأحياناً أداة لإظهار التفوق الاجتماعي

والثقافي باعتبارها لغة الحضارة الأولى، أما التجمعات العربية التي عاشت واستقرت بين الأفارقة فقد تأثرت عروبيتها بمرور الزمن باللغات المحلية المحيطة بها فأصبح لها نظامها الخاص وقد أنحصر استخدامها داخل التجمع العربي دون أن تستخدم كوسيلة تواصل يومي مع الجيران الأفارقة وفي العصر الحديث تدهورت أحوال العالم الإسلامي واضمحلت الثقافة العربية وواكب ذلك انتقال النهضة إلى أوربا وازدهار حضارتها وبدأت تلك الحضارة تعرف طريقها إلى القارة الإفريقية من خلال البعثات التبشيرية كممهد لما تلاها من حملات تبشيرية.

ثانيا : **التأثيرات السلبية للاستعمار على العلاقات الثقافية العربية الإفريقية**.

جاء المبشرين مدعمين مادياً وأدبياً من المؤسسات التبشيرية ورجالاتها،فلم يأتوا حاملين معهم دعوة دينية فحسب بل أتوا حاملين أيضاً لأفكار جديدة ولمظاهر حضارة مبهرة تتجسد في تلك المساعدات والخدمات المادية الكثيرة التي قدموها للأهالي وأهمها المأكل والملبس والرعاية الطبية والتعليم وفقاً للأسلوب الأوربي ، كما أنه كان جزءاً من عمل البعثات التبشيرية التعرف على تركيبة تلك المجتمعات الإفريقية وتعلم لغاتها ثم تعليم أهلها اللغة الأوروبية ، وبذلك نشأت قنوات تواصل وثيق بين هؤلاء الوافدين الجدد وبين الأفارقة عبر اللغات الأوروبية واللغات المحلية على حد سواء، ثم أمتد نشاط هذه البعثات إلى ترجمة أجزاء من الكتاب المقدس إلى عدد غير قليل من اللغات الوطنية تم نشر هذه الترجمات باستخدام الحروف اللاتينية.

لقد كان من الطبيعـي أن تتجـه هـذه الأسـاليب في جـذب الأفارقـة وإقنـاعهم بالدعوة الجديدة التي ارتبطت بتحقيق مصالح مادية لهم وبالتالي انبهارهم بكـل ما تحمله من خلفيات ثقافية وحضارية، فتابعت تلك الدول السياسات الثقافيـة واللغوية للمستعمر الأوروبي حيث أعدت منـاهج التعلـيم الحكـومي وكـذلك أنظمته وفقاً للأسلوب الأوروبي، وأشرف على العملية التعليمية ، كما تم إرسال البعثات التعليمية ومارسها المدرسون من أبناء الدولة المسـتعمرة، واسـتخدمت اللغة الأوروبية كوسيلة لنقل المعلومات العلمية في العملية التعليمية وتم إرسال البعثات التعليمية إلى الأمم الأوربيـة، حيـث كـان الهـدف وراء ذلـك كلـه هـو إحلال اللغـة الأوروبيـة في الـدول الإفريقيـة محـل اللغـات الوطنيـة عـلى جمـع مستويات الاستخدام.

عمل الاستعمار الأوروبي على تشجيع ودعم البعثـات التبشـيرية التـي ارتبطـت بتقديم خدمات جوهرية للأهالي وتركزت خلف خطوط التواجـد الإسـلامي، كما عمل على عدم تشجيع المدارس الدينية واعتبارها مـدارس أهليـة بمعنـى أن المتخرج منها لا يعتبر مؤهل لشغل وظائف رسمية بالدولة و في المجـال الـديني اعتنق عدد غير قليل المسيحية بما في ذلك أفراد من القبائل المسلمة مع احتفاظهم بأسمائهم الإسلامية، وبذلك يمكـن أن يكـون أحـد الأخـويين مسـلماً والآخـر مسيحياً، و بذلك أصبحت التجمعـات المسـيحية التـي لا يمكـن الإدعـاء بـأن أماكن تواجدها جاء عشوائياً، لقد خطط لها ببراعة شديدة لتكون عوائـق تحـول دون مزيد من المد الإسلامي ، ولم تجد المراكز الإسلامية من العون والمساعدة ما

تجده مراكز التبشير، وأصبحت المدارس الدينية محاصرة أيضاً ومحرومة من الدعاية والقبول من الدولة، وأقتصر الاهتمام بها على المسلمين الذين يحرصون على ارتباط أبنائهم بدينهم الإسلامي بالرغم من أن هذه الدراسات لن تؤهل حامليها للعمل في المجالات العامة.

وبالنسبة للوضع اللغوي سادت اللغة الأوروبية واعتبرت الوحيدة القادرة على استيعاب الحياة المعاصرة والتعبير عن المفاهيم العلمية وتقنيات الحياة الحديثة ، أما اللغة الوطنية فهي وإن استخدمت في التواصل في الحياة اليومية بين المواطنين إلا أنهم مع ذلك يشعرون إزاءها بالاحتقار والتخلف والعجز عن مواكبة الحياة المعاصرة، وتحت وطأة الاستعمار، والتعليم الغربي والمسيحية فقد بعض الأفارقة جذورهم السياسية والاجتماعية والقدرة على تجديد مقوماتهم الثقافية والقيم التي ينتجها الشباب وبدؤوا في تقليد النظم الغربية ، ففقدان إفريقيا لفرصة تطورها التلقائي في مجال الدين والتعليم والاجتماع والسياسة والاقتصاد لم يحرمها من الإسهام في تطوير الحضارة العالمية فحسب، بل إنه في الوقت ذاته، أسلم المجتمع الإفريقي نفسه للتوتر وعدم الاستقرار والفوضى الاجتماعية والسياسية الناتجة عن النزاعات الفكرية بين العناصر التقليدية والمقلدين للنهج الأوروبي ، وبالرغم من تفوق الشعوب الإفريقية في بعض ضروب الثقافة، مثل قرع الطبول والمسرح والشعر وفن النقش والنحت وأعمال الحدادة، إلا أن هذه الإبداعات قد توقفت وأكدت في فترة الاستعمار أن الحكومات الوطنية لم تعمل

على إنعاشها ، ولعل هذا الوضع يمكن أن ينبئ عن حال الثقافة العربية وعلاقتها بالمجتمع الإفريقي إذ لم تعد الحضارة العربية تلك الحضارة المبهرة بل بدت ضعيفة أمام الحضارة الأوروبية العملاقة خاصةً بعد أن أصبح العالم العربي نفسه محتلاً من هؤلاء المستعمرين الجدد.

وبسبب المزج الكامل بين الثقافة العربية وبين الدين الإسلامي تحول الأمر إلى نظرة أقل احتراما لهذا الدين الذي ارتبط كما أوحى لهم الآخرون بالتخلف والفقر، وأصبح المسلمون الأفارقة يمثلون غالب التجمعات الأكثر تخلفاً وفقراً حتى المفردات المقترحة في لغاتهم من العربية جرت محاولة للتخلص منها بإحلال المرادفات الأوربية أو الإفريقية محلها ، ويمكن أن نجمل القول في أن العلاقات الثقافية العربية الإفريقية ووافق ذلك تخطيط لتثبيت هذا الوضع، مع إصرار عنيد لوقف المسيرة الثقافية العربية الإفريقية وذلك بربط إفريقيا شعوباً ولغاتاً وثقافةً وديناً بأوروبا، ويبُعد الشقة بين الشعوب الإفريقية وبين الثقافة العربية .

ثالثا : العلاقات الثقافية بعد قيام الجامعة العربية

برز دور مصر في دعم قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م ، وكان هذا الدور بارزاً أيضاً بعد تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣م، والتي كان تأسيسها فرصة كبيرة لتطوير العلاقات العربية الأفريقية، والعمل على التوصل لمساحة كبيرة من العمل المشترك ، فاهتمت جامعة الدول العربية بإنشاء معاهد وشعب ومراكز للدراسات العربية والإسلامية مع مساعدة المراكز والمعاهد

القائمة في بعض الجامعات والحرص على المشاركة في التنظيمات والتجمعات العلمية والثقافية والاشتراك في المؤتمرات والأدوات الإفريقية ومن هذا المنطلق علاقات مع منظمة الوحدة الإفريقية وبخاصة مع لجنتها التربوية والثقافية والعلمية ، كما تعمل المنظمة على إقامة علاقات مباشرة مع إتحاد الجامعات الإفريقية وتتعاون معه في مجالات الأنشطة المشتركة والعون الفني كما تقيم من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، وهناك بعض الدول العربية الإفريقية كالصومال وموريتانيا والسودان في الجنوب حيث توليها المنظمة عناية خاصة لوضعها الحضاري من الثقافة العربية الإسلامية فيما يتصل بموضوع التعريب لتهدف مباشرة وعاجلاً لاحتياجاتها في مجالات الثقافة والتربية والعلوم والتنمية الاجتماعية ، كما أوصى مجلس الجامعة بدعم المؤسسات والهيئات والأندية والجامعات والمدارس الإفريقية وتزويدها بالمدرسين العرب،وبخاصة في مجال تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية وتم ذلك بتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإنشاء معاهد وأقسام متخصصة في الجامعات العربية لدراسة الحضارات واللغات الإفريقية ومثل ذلك في الجامعات العربية لدراسة الحضارات واللغات الإفريقية ومثال على ذالك أن الجامعات الإفريقية تنشأ أقسام ودراسات تهتم بالثقافة العربية والإسلامية ، كما أصدر مجلس الجامعة توصية أخرى بالتوسع في تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد العليا العربية وأن تسعى الحكومات العربية،والقطاع الخاص لتمويل المراكز الثقافية العربية في الدول الإفريقية وأن يتم الإسراع في إنشاء المعهد

الثقافي العربي الإفريقي ، إما بخصوص الإعلام فقد أوصى مجلس جامعة الدول العربية بأن يتم عقد اجتماعات مشتركة لوزراء الإعلام العرب والأفارقة والعمل على تنسيق النشاطات الإعلامية في القارة الإفريقية والعالم العربي وأن يتم دعوة المحطات التلفزيونية والإذاعات العربية كي تخصص برامج خاصة عن الدول الإفريقية وأن تهتم بمناسباتها القومية،وأن يكون هناك تبادل للبرامج الإعلامية بين وكالات الأنباء العربية والإفريقية،والعمل على إنشاء مراكز إعلامية عربية ،في أهم العواصم الإفريقية، وأن يتم تشجيع الإنتاج المشترك في مجالات السينما والتلفزيون .

كما دعا مجلس الجامعة إلى نشر الإعلانات العربية في الصحافة والتلفزيونات الإفريقية كي تستفيد هذه المؤسسات من العوائد المادية وأن يتم تشجيع وكالة أنباء إفريقيا ،كي تنشئ لها أقساماً للبث باللغة العربية،كما رأى مجلس الجامعة فائدة من إقامة جمعيات للصداقة العربية / الإفريقية والاستفادة من الجاليات العربية في الدول الإفريقية ،ورأى المجلس كل تلك عوامل لخدمة العلاقات الثقافية بين العرب والأفارقة،وإقامة المخيمات الكشفية والرياضية وتشجيع جميع أنواع النشاطات التي تستهدف الشباب العربي،والإفريقي وتقربهم من بعضهم البعض ، وفي مجال العلاقات الثنائية فقد ارتبط عدد غير قليل من الدول العربية باتفاقيات ثقافية مع كثير من الدول الإفريقية، حيث دارت معظم هذه الاتفاقيات في إطار تشجيع الصلات الثقافية والأدبية وتبادل الأساتذة والخبراء مع تبادل المعلومات حول نتائج البحوث والمواد الثقافية والعلمية.

طبيعة العلاقات العربية الإفريقية في المجال الإعلامي

إن طبيعـة تلـك العلاقـات قـد تحـددت في العديـد مـن النـدوات والمـؤتمرات المشتركة،حيث أوصت بـه اللجنـة الدائمـة للإعـلام العـربي في دورتهـا الثالثـة المنعقدة في القاهرة في أغسطس عام١٩٦٠م ، بانشـاء مراكـز للثقافـة العربيـة في إفريقية،ودعم وسائل الإعلام بها، كما حدد المؤتمر الدولى الأول لوزراء الإعـلام العرب في عام ١٩٦٤م أهداف العمل الإعلامي العربي المشترك في إفريقيـا مـن ناحية تعريف العالم العربي بالعام الأفريقي وقضاياه ، وقد أيدت مؤتمرات القمـة العربية قرارات وزراء الإعلام بدعم التعاون مع الدول الإفريقية،حيث عقـدت لجنة الخبراء العرب في المسائل الإفريقية في القاهرة في أكتوبر عـام ١٩٧٢ م بنـاء على اقتراح من مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط في نفس العـام للنظـر في وضع خطة إعلامية للتحرك في إفريقيا وقد أسفر عـن الاجـتماع اهـتمام الـدول العربية بوكالات الأنبـاء الوطنيـة والإفريقيـة وأوصـت بإنشـاء مكاتـب لهـا في العواصم الإفريقية الكبرى ، وواصلت الدول العربية جهودها لتدعيم التعـاون مع الدول الإفريقية في مجال الإعلام ، وكان أبرز تلك الجهـود مـا سـعت إليهـا جامعة الـدول العربيـة واتحـاد وكـالات الأنبـاء العربيـة بالتعـاون مـع منظمـة اليونسكو بعقد ندوة في تونس في فبراير عـام ١٩٧٥م لمـديري وكـالات الأنبـاء العربية والإفريقية، واستهدفت تعزيـز التعـاون في نقـل الأخبـار عـلى الصـعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف ، والتعاون بين وكـالات الأنبـاء العربيـة والإفريقيـة وتطوير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتبادل الزيارات بين

الصحفيين العرب والأفارقة، وعقدت الندوة الثانية العربيـة الأفريقيـة لمـديري وكالات الأنباء العربية والإفريقية في طرابلس في ليبيا في في مارس عام ١٩٧٧ م وحضرها واحد وخمسين دولة عربية وإفريقية، وقد تضمن جداول أعمال الندوة تكثيف تبادل الأخبار والصور العربية والإفريقية ،وأنشـأ مركـز عـربي إفريقـي لتدريب العاملين في وكالات الأنباء، ووضع صيغة للتعاون مع وكالات الأنبـاء العالمية ، وإعطاء الأولوية لتبادل الأنباء الخاصة بالتجارب العربية والإفريقيـة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

كما يشار أيضا إلى استضافة القاهرة لمؤتمر القمة العربي الإفريقـي في مـارس عـام ١٩٧٧ م ، وقد صدر عن تلك القمة وثيقة إعلان برنامج خاص بالتعاون العربي الإفريقي في مجال الإعلام ، ثم انعقد مؤتمر رؤساء المـنظمات الإعلاميـة العربيـة الإفريقية في القاهرة في مايو عام ١٩٩٠م تحـت رعايـة جامعـة الـدول العربيـة، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، **وقد تم في هذا الاتفاق على ما يلى:**

- تبادل الأخبار عبر وكالات الأنباء.
- التعاون في المجال الصحفي.
- الاستفادة من خدمات القمر الصناعي العربي (عربسات).
- تبـادل الـبرامج بـين هيئـة الإذاعـة والتلفزيـون بـين الـدول العربيـة والأفريقية.

كما استضافت القاهرة في مارس عام ١٩٩١م اجتماعات الحـوار بـين جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقيـة لتحقيـق السـلام والتنميـة في إفريقيا وكان من ضمنهم التعاون في مجال الإعلام والاتصالكما توالت مشاركة

- مصر في اجتماعات اللجنة الدائمة لمتابعة التعاون العربي الإفريقي في أكتوبر ١٩٩١م بتونس بإنشاء مؤسسات ثقافية عربية إفريقية وتدعيم التعاون الإعلامي بين الدول العربية والإفريقية وخاصة فيما يتعلق باستخدام الدول الإفريقية للقمر الصناعي العربي(عربسات) وعلى الرغم من حدوث تقارب دبلوماسي وسياسي عربي/ إفريقي في الفترة اللاحقة على حرب أكتوبر مباشرة فإن العلاقات الثقافية العربية الإفريقية ظلت تراوح نطاقها الضيق، فلم تقم الجامعة العربية بسياسة موحدة تجاه الدول الإفريقية، ولم يفرز مؤتمر القمة العربية الإفريقية الأولى بالقاهرة إلى هياكل مؤسسية للعمل العربي الإفريقي المشترك والمتبادل وهي الهياكل التي لم يقدر لها العمل نتيجة للتطورات السياسية للشرق الأوسط، وإدراك الدول الإفريقية في النهاية أن التوجهات العربية توجهات مؤقتة، لذلك حدث تحول ملحوظ في طبيعة العلاقات العربية الإفريقية، وسادت الرؤية الواقعية والاتجاهات الفرديةً ، وأصبح واضحاً مدى ضعف العلاقات الثقافية العربية الإفريقية في فترة الثمانينات التي تميزت بأن تعرف كلى طرفي العلاقة على بعضهما البعض كان يتم من خلال وسيط ثالث، وهو الغرب، فالأفارقة زاد ميلهم لرؤية العالم من خلال نظرة الغرب.

وأصبح العرب يستقون معظم معلوماتهم عن إفريقيا وشعوبها من دراسات ومشاهدات الغربيين، فالتواصل بين الطرفين صار لا يتم عبر الاحتكاك المباشر إلا في حالات محدودة ومع حدوث تحولات نهايات للحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفيتي بداية التسعينات واندلاع حرب الخليج وتدشين الرئيس

الأمريكـي مفهـوم النظـام العـالمي الجديـد،حيث دخلـت المنطقتـان العربيـة والإفريقية مرحلة جديدة تتسم بالتشويش والفجائية، ومواجهة هجوم حاد على هويتهما، ومحاولة الاحتواء غير المحدود والقضاء على أي هامش ولو كان محدودا لحرية الحركة في المجال الدولي، وهو الأمر الذي فرض على المنطقتين تحـدياً غـير مسبوق، وهو التحدي الذي اتخذ شكلاً سافراً من خلال تسويق مفهوم العولمـة كبديل لمفاهيم مثل الهوية والانتماء.

أدوات التواصل الثقافي والإعلامي على المستوى الفردي

أولاً : وسائل الاتصال الثقافية الليبية

عقدت ليبيا عدداً من الاتفاقيات الثقافيـة مـع بعـض الـدول الإفريقيـة وذلـك لتحقيق أهدافها الثقافية داخل القارة الإفريقية، وقد تمكنت ليبيا من ذلك خاصة فيما يتعلق بنشر اللغة العربية والدين الإسلامي،ونشر أطروحات النظرية العالمية الثالثة،ودعم الجاليات المسلمة، ومن الاتفاقيات التي وقعتهـا ليبيـا مـع الـدول الإفريقية منذ عام ١٩٦٩م ، **والتي تنص على الآتى :**

تنمية وتقوية الصلاة بين المؤسسات الثقافية والعلميـة والرياضـية،ويقدم كـلا الطـرفين إلى الطـرف الآخـر منحـاً دراسـياً في حـدود إمكاناتـه، والاعـتراف بشهاداتهم الدراسية،واتفق الطرفان أيضاً على تبادل أشرطـة السـينما والمعـارض والفـرق المسرـحية والرياضـية وفـرق الفنـون الشـعبية وتنظـيم المهرجانـات والحفلات الثقافية،كما اتفق الطرفان على إن يعاون كل منهما الآخر في فتح مراكز

ثقافية إسلامية بهدف تدعيم الروابط الروحية والتاريخية والثقافية بين الشعبين، وبالنسبة للبرامج الفنية فقد اتفق الطرفين على تبادل الخبراء والاختصاصيين والمستشارين في المجالات الفنية والعلمية والمنح الدراسية والتعاون في مجال البحث العلمي والتنمية .

وقامت الجماهيرية بتوقيع اتفاقية ثقافية منذ عام ١٩٧٣م مع أوغندا ومالي وفي عام١٩٧٤م ، وقامت بتوقيع اتفاقيات ثقافية مع ثلاث دول إفريقية أخرى هي التو جو ومدغشقر وغينيا،كونا كرى وفي عام ١٩٧٥م ، توسعت الجماهيرية الليبية في توقيع الاتفاقيات الثقافية مع الدول الإفريقية ،فعقدت سبع اتفاقيات مع كل من رواندا ومملكة ليسوتو وتشاد والنيجر وزائير وغامبيا وليبيريا و إما في عام ١٩٧٦م فكان هناك ثلاث اتفاقيات ثقافية ليبية مع كل من غينيا-بيساو وسيراليون والكاميرون وفي عام ١٩٧٧م تم توقيع خمسة اتفاقيات ثقافية مع كل من التو جو والكاميرون، كما قامت ليبيا بتوقيع اتفاقية ثقافية مع موزنبيق سنة١٩٧٩م وأخرى مع أوغندا عام ١٩٨٨م.

المراكز الثقافية والمدارس القرآنية

١ -دور جمعية الدعوة الإسلامية

أنشئت الجمعية عام ١٩٧٠ م بناء على قرار اتخذه مؤتمر عام شارك فيه عـدد مـن العلماء والمفكـرين والكتـاب الإسـلاميين،اللذين اجتمعـوا في مدينـة طـرابلس بغرض دراسة ، سبل إحياء دور المسلمين في تبليغ رسالة الإسلام وقد وضـعت الجمعية لنفسها مجموعة من الأهداف التي تتمحـور حـول نشرـ اللغـة العربيـة بوصفها لغة القران الكريم، ونشر الدوريات والمجلات والموسوعات الإسلامية

أولا: مجال الدعوة وإقامة المراكز الإسلامية

قامت الجمعية بافتتاح مساجد في كل من مدغشقر وغانا وبنين وأوغندا وبعـض هذه المسـاجد هـو عبـارة عـن مراكـز إسـلامية مصـغرة،بحيث تضـم المسـجد والمدرسة القرآنية والمكتبة ،وقاعـة اجتماعـات ومحـاضرات،كما قامـت الجمعيـة بدعم بعض المعاهد والمدارس التي أوجدها المسلمون في كل من أوغندا وأثيوبيا وبوركينا فاسو وغامبيا ومدغشقر،وقامت الجمعية دورات لحفظ القرآن الكريم في عدداً من الدول الإفريقيـة ومنهـا زيمبـابوي والسـنغال وغينيـا كونـا كـرى ومدغشقر والنيجر وسيراليون وتشاد ،كما قامت ببناء مكتبة في نيجيريـا ومـدت عـددا مـن الـدول الإفريقيـة بحفظـة القـران الكريم،ومـدرسي اللغـة العربيـة للتدريس في مدارسها، ومن هذه الدول مالي ونيجيريا ،وقامت الجمعية بتدريب عدد ٢٧٨٢ مدرس إفريقي كي يقوموا بالتدريس في المدارس الإفريقية المختلفة.

ثانيا: مجالات نشر اللغة العربية وترجمة معاني القرآن الكريم

اتفقت جمعية الدعوة الإسلامية مع منظمة اليونسكو في برنامج عمل يشمل إعادة كتابة اللغات واللهجات الإفريقية باللغة العربية، وتطوير العلوم في كل من بوركينا فاسو وتشاد ومالي ورواندا وذلك على مستوى التعليم الجامعي،وترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات الإفريقية،والعمل على إعادة سبعة عشر كتاباً منهجياً باللغة العربية،وطباعتها وتوزيعها على الدول الإفريقية.

ثالثا: مجال القوافل الإنسانية والطبية

من أهم الملتقيات التي قامت بها جمعية الدعوة هو الملتقى الخاص في شرق ووسط القارة والذي أقيم في جمهورية بور ندى ١٩٨٦م وقد أعلن خلال هذا الملتقى دخول عشرين شخصا للإسلام،كما نظمت الجمعية لدعاتها من غرب القاهرة في مدينة طرابلس عام ١٩٨٧م ، وانعقد كذلك المؤتمر الأول للمرأة المسلمة في إفريقيا بمدينة هراريعام ١٩٨٩م ونظمت الجمعية كذلك الملتقى الرابع لدعاة غرب إفريقيا ،بمدينة نواكشوط عام ١٩٨٩ م ، إما الملتقى الخاص بدعاة شرق ووسط القارة والذي عقد في عام ١٩٩١م فقد حضره ١١٨ داعية من اثني عشر دولة إفريقية،أما فيما يتعلق بالندوات فقد عقدت الجمعية ندوة تحت عنوان :"**الشباب المسلم من قرن إلى قرن**"، بالسنغال عام ١٩٨٩م وشارك فيها حوالي ألف شاب من دول مختلفة ، كما عقدت الجمعية ندوة بعنوان: "العلاقات العربية / الإفريقية" ، وندوة بعنوان:"ضرورة الوحدة ونبذ الفرقة" بالتعاون مع الطلبة في بوركينا فاسو عام ١٩٨٩ .

رابعا: دور الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية

تعتبر هذه الهيئة من وسائل الجماهيرية الليبية في تأسيس المراكز الثقافية الإسلامية في القارة الإفريقية وقد أنشئت هذه الهيئة المشتركة من قبل الجماهيرية الليبية ودول الإمارات العربية عام ١٩٧٥ م بغرض العمل على إنشاء مراكز ثقافية في إفريقية وتهدف هذه الهيئة إلى تعليم المسلمين أحكام دينهم والعمل على رفع مستواهم الثقافي وخدمة المواطنين في هذه المراكز الثقافية ،وقد افتتح المركز الثقافي في رواندا برأس مال قدره٦٣ مليون دولار وذالك في عام ١٩٨١م وقد احتوى المركز على مسجد يسع ٨٠٠ مصلى،ومدرسة من ٢٠ فصل دراسي للطلبة في المرحلتين الإعدادي والثانوي .

ثانياً: وسائل الاتصال الثقافية المصرية

ترتبط مصر وإفريقيا رسمياً بشبكة واسعة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية التي تتضمن التأكيد على دعم التعاون الثقافي والفني بين مصر والبلدان الإفريقية وخلف هذه الاتفاقيات توجد العديد من المؤسسات والمراكز والأجهزة التي تعمل على تطبيق هذه الاتفاقيات ، **وتتمثل تلك الأجهزة فيما يلي:**

الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا

أنشى ذلك الصندوق في عام ١٩٨٠م ، وبدأ نشاطه عام ١٩٨١م وخلال الفترة ١٩٩١استطاع الصندوق عقد نحو ٦٠اتفاقا وتبادلا للمذكرات مع الدول الأفريقية، وخمس اتفاقيات مع الجامعات والمعهد الإفريقية ،كما تم إيفاد نحو ٣١١٢ خبيراً بواقع ٣٠٠ خبير تقريبا كل سنه ، إلى عشرين دوله إفريقيه في تخصصات (الطب/ الهندسة/ الزراعة/ الرياضة/ العلوم..) إضافة إلى أن

الصندوق قد قام بتنظيم ٦٢ برنامجا لإيفاد أساتذة ومحاضرين مصريين لإلقاء المحاضرات مع المعهد والجامعات والمراكز الثقافية والدبلوماسية في إفريقيا وتم تقديم ٦٠٠ منحه تدريبيه في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للكوادر من ٣٢ دولة إفريقية، فضلا عن تمويل ٩٠ برنامجا تدريبيا للكوادر الإفريقية في مجالات شؤون الشرطة ،والزراعة ،والفلاحة والري، والصناعة والنقل الجوى ،والدبلوماسية .شارك فيه أكثر من ٣٠٠٠ من كوادر٥٠ دولة إفريقية.

ويلاحظ أنه منذ عام ١٩٨٤م قام الصندوق المصري بتمويل عقد ندوات تدريبيه بمعهد الدراسات الدبلوماسيين الشباب من الدول الإفريقية بهدف نقل الخبرات والمهارات السياسية لهم في مختلف مجالات العمل الدبلوماسي الدولي السياسي والاقتصادي ، وقد قدر عدد تلك الندوات حتى أواخر عام ١٩٩٢م بنحو ١٨ ندوة تم التركيز فيها على قضايا نزع السلاح، والديون، والمنازعات الأفريقية، والتقارب بين القوى العظمى،والنظام الدولي الجديد وآثاره على إفريقيا ، والقوى الاقتصادية وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق قد عقد اتفاقات تعاون مع أكثر من ٣٠دولة إفريقية وقام بإرسال خبراء من الصندوق إلى نحو٤٠ دولة إفريقية خلال الفترة الممتد من عام ١٩٨١م حتى عام ١٩٨٧م

الأزهر الشريف

قام الأزهر بدور رئيسي في نشر الثقافة العربية في إفريقية وذلك من خلال استقباله بعدد كبير من الأفارقة لتلقي العلم في الأزهر وعلى يد أساتذة أكفاء وكان عدد هؤلاء الوافدين يزداد باستمرار مما جعل القائمين على الأزهر يعدون لهم مدينة سكنية ضخمة ليكونوا تحت الإشراف المنظم ولتتوفر لهم الرعاية الطلابية وكان ذلك عام ١٩٥٩م ، وسميت مدينة البعوث الإسلامية وقد أنشأت المدينة على مساحة ٣٠ فدان وتسع أكثر من ٥٠٠٠ طالب وبلغت تكاليف إنشائها مليوني جنيه مصري، كما أن هناك إدارة البعوث الإسلامية والتي تشرف على المبعوثين الذين يقوموا بنشر رسالة الأزهر في الخارج وتوثيق التعاون بين المسلمين في مختلف الدول، وتعتبر إدارة البعوث الإسلامية مثابة حلقة الاتصال بين الأزهر الشريف وعلمائه والدول الإفريقية الأخرى فيما يتصل بنشر الإسلام واللغة العربية والعقائد الإسلامية والثقافة العربية ويتضاعف عدد المبعوثين من الأزهر إلى الدول الإفريقية كل عام بمختلف التخصصات والتي تشمل الوعظ والإرشاد والشرعية والمواد الثقافية الأخرى كما أن هناك أيضاً المراكز الإسلامية التي تقوم على رعاية شؤون المسلمين في الدول الإفريقية كما تهدف إلى تعليم اللغة العربية وشرح تعاليم القرآن الكريم وتنظيم محاضرات وإصدار مجلات دولية تتناول أخبار المسلمين وشؤونهم ومن المؤسسات المصرية التي تدعم التعاون العربي الأفريقي (جامعة الأزهر) والتي تعتبر امتداداً طبيعياً لدور الأزهر الشريف والتي يتحقق بها متطلبات الأفارقة

بمختلف العلوم والمعرفة وذلك بكلياتها النظرية والعملية مثل : الطب والهندسة والزراعة والعلوم وغيرها من الفروع الأخرى .

دور مصر الإعلامي في إفريقيا

الإذاعات الموجهة:

تمثل القارة الإفريقية مكانة خاصة في الإذاعة الموجهة الإفريقية حيث يتم توجيه برامجها إلى أربعة مناطق داخل القارة من إجمالي إحدى عشر منطقة يتم البث إليها كما أن البرامج الموجهة إلى إفريقيا تستمر ٢٤ ساعة يومياً وتستخدم ست عشر لغة ، وتهدف مصر من توجه برامجها للقارة **إلى تحقيق ما يلي:**

أ - الإرسال الموجه إلى دول حوض نهر النيل الذي يركز بصفة أساسية على أهمية التعاون المشترك والنتائج على الروابط التاريخية والحضارية والثقافية.

ب - يركز الإرسال الموجه إلى دول وسط إفريقيا على تأكيد التضامن المصري مع شعوب تلك المنطقة التي تعاني من مخاطر الجفاف.

ج – تستهدف البرامج الموجهة إلى منطقة غرب إفريقيا التعريف بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وأركانه وعباداته.

د – تهدف الإذاعة الموجهة إلى منطقة الجنوب الإفريقي إلى التوعية بأهمية التطبيق الديمقراطية ومساندة دول وشعوب المنطقة للانطلاق نحو آفاق لتحقيق التنمية.

تبادل البرامج والمواد التلفزيونية :

حرصت مصر على تبادل المواد التلفزيونية بينها وبين الدول الأفريقية من خلال بروتوكولات التعاون الإعلامي المشترك في إطار ثنائي حيث تم بالفعل تحقيق هذا التبادل الإعلامي بين مصر و ٤٠ دولة إفريقية، يشتمل هذا التعاون الإعلامي نحو ٢٠٠ مادة تلفزيونية في مختلف المجالات السياسية والثقافية والدينية والتعليمية فضلاً عن الدراما والأغاني.

تدريب الكوادر:

يرتكز التدريب على تهيئة العمالة مهنة الإعلام في مجالات الصحافة والإذاعة والتلفزيون.

أ – الجامعات المصرية :

حيث يتم السماح للطلبة الأفارقة بدراسة علوم الإعلام بجامعة الأزهر وجامعة القاهرة وتيسير سبل الالتحاق والإقامة ومواصلة الدراسات العليا.

ب – معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني:

ويتبع إتحاد الإذاعة والتلفزيون ويقوم بمهام تدريب على العمل الإعلامي بشقيه المسموع والمرئي.

ج – معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة

تم إنشائه عام ١٩٧٧ لتقديم دراسات نظرية، وتدريبات عملية في مجالات البرامج والدراما، وقد قام المعهد بتدريب العديد من الإعلاميين الأفارقة، حيث تبلغ تكلفة المتدرب الواحد ما بين ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ دولار.

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

تشكل وكالات الأنباء الإفريقية المتعددة محور اهتمام خاص من وكالة الشرق الأوسط التي أقامت مكاتب لها، و أوفدت مراسلين إلى ١٣ دولة إفريقية من بين ٤٤ مكتبا على مستوى العالم ، **و هذه المكاتب في:**

(الجزائر– المغرب– تونس– ليبيا– السودان– زائير– أثيوبيا– جنوب أفريقيا– كينيا– السنغال– الصومال– الكاميرون– أوغندا) ، كما تتبادل الوكالة الأنباء و الصور مع وكالات الأنباء الإفريقية، وتساهم في تطوير التعاون الإعلامي مع تلك الوكالات، و تفتح أبوابها لتدريب الكوادر الإعلامية الإفريقية عن طريق عقد الدورات التدريبية المنتظمة في مجال التحرير و الإدارة الهندسية و الإعلامية

الأشكال التنظيمية والمؤسسية للعلاقات العربية الإفريقية

أدت حاجة الدول الإفريقية إلى خلق نظام إعلامي جديد شامل وقومي يعكس صورتها الصحيحة ،وقضاياها العادلة من أجل تحقيق التنمية وإدراكها فإن ذلك لن يتحقق إلا بخلق جيل من الإعلاميين والصحفيين ووجود الصحافة الحرة القادرة على الارتقاء بأدائها والتعبير عن أمل وطموحات أبنائها داخل القارة وخارجها ،**وقد أدى ذالك إلى وجود بعض المؤسسات الإعلامية التالية:**

مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة

ينظم العمل الإعلامي تحت مضلة منظمة الوحدة الإفريقية منذ المؤتمر التأسيسي الأول عام ١٩٧٧م ، ويهدف المؤتمر إلى التغيير الإجابة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كذلك التصدي للحملات الإعلامية المضادة وتعبئة

الرأي الإعلامي الإفريقي البارز في الحضارة والثقافة الإفريقية والعمل على حل مشاكل القارة.

اتحاد الصحفيين الأفارقة

قد تم تأسيس الاتحاد في نوفمر ١٩٧٤م في كينشاسا العاصمة الزائيرية حيث يضم الاتحاد اثني عشر اتحادا إفريقيا ، ويهدف إلى توحيد جهود الصحفيين الأفارقة في تنظيم واحد قادر على خدمة قضايا القارة في مجال التنمية وإقامة سوق إفريقية مشتركة ، ويجتمع الاتحاد مرة كل خمس سنوات، كما يقوم بتدريب الصحفيين الأفارقة من مصر.

وكالة أنباء عموم إفريقيا(بانا *pana*)

أنشئت القناة عام ١٩٦٣م ، لتعبر عن آمال وطموحات القارة في الداخل والخارج وتعكس صورتهم الصحيحة،وقضاياهم العادلة،ويوجد مقرها في أديس أبابا بصفة مؤقتة وقت انتهاء منضمة اليونسكو من إجراء دراساتها وتقديم الخبرة والمساعدات المالية أمكن توزيع مقر الأمانة في خمس مناطق جغرافية هي لوزاكا في زامبيا ،الخرطوم في السودان ،لاجوس في نيجيريا طرابلس في ليبيا ، وقد دخلت بانا حيز التنفيذ عام ١٩٨٣ م ، ومن أهدافها التعاون من أجل تبادل المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول الإفريقية ، والتعاون مع وكالات الأنباء الأخرى في العالم من اجل تبادل المعلومات الهادفة للطرفين.

الاتحادات الوطنية الإفريقية للإذاعة والتلفزيون

أنشىء عام ١٩٦٢م ويضم في عضويته ١٥ إذاعة مسموعة ومرئية تمثل ١٥ دولة إفريقية هى :

(مصر-الجزائر-ليبيا-الغابن-غانا -بوركينا فاسو-مالاوي-موريتانيا -النيجر -نيجيريا -السنغال-تنزانيا -توجو-مالي -كينيا)،وتعتبر داكار عاصمة السنغال المقر الدائم للاتحاد ،ويجتمع الاتحاد مرة كل عام.ويهدف البحث عن المشكلات المتعلقة بالإذاعات المسموعة من النواحي الهندسية والفنية،والمالية والإدارية، وتنظيم عملية البرامج والإنتاج المشترك،كما سعى الاتحاد إلى تحديث العمل التلفزيوني عن طريق تشجيع مبادرات الدول على تبادل الأخبار والبرامج بين الدول.

المشاكل التي تواجه الإعلام الإفريقي.

أوضحت دراسة للدكتور صلاح عبدا للطيف في كتابه: " الصحافة ووكالات الأنباء في (إفريقيا)، أنه في الستينات كانت هناك ١٥ دولة إفريقية لا تملك صُحفاً على الإطلاق وفي عام ١٩٦٩م ، أصبحت ١٤ دولة وفي عام ١٩٨٥م قلّت إلى خمس دول ، إن الاستعمار الفرنسي والبريطاني في إفريقيا قد ترك أثره على الصحف سواء في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، أو الدول الناطقة بالفرنسية، لأن الدراسات أثبتت إن ١٠٪ من سكان تلك المناطق يجيدون تلك اللغات فقط، كما أن قوانين الصحافة كانت تتحكم فيها الدولة الأم أثناء فترة الاحتلال، وبعد الاستقلال أصبحت الصحف تحت سيطرة الدولة أو الأحزاب

السياسية لكنها ظلت تدين بالتبعية للدول الغربية، سواء من حيث استخدام اللغة أو باستخدام نفس القوالب الفنية التي كانت سائدة من قبل، فقد ورثت هذه الصحف المطابع والمعدات التي كانت مملوكة للتشاركيات الأوروبية، وظلت على حالتها دون تجديد أو تحديث إلاَّ فيما ندر بسبب مواجهات هذه الدول للحروب الأهلية والانقلابات العسكرية التي غالباً ما تؤدي إلى عرقلة خطط التنمية، ومنها تحديث الصحافة، يضاف إلى ذلك ارتفاع سعر الورق، وتناقص عدد الصحف بسبب الأزمات الاقتصادية المستمرة في تلك الدول ، إن سيطرة الحكومة والأحزاب الحاكمة على الصحف قد أدى في بعض الأحيان إلى تهديد الصحفيين بالسجن، أو المحاكمة أو الاعتقال، أو مصادرة الصحف أو إلغاء تراخيص الصحف، وقد أدى كل ذلك إلى هجرة عدداً كبيراً منهم إلى الخارج، كما أن أجور الصحفيين منخفضة وبعضهم يمارس مهنة الصحافة كعمل إضافي، ويعتبر البعض أن مهنة الصحافة عملاً غير مرغوب فيه، وكما تعاني الدول الإفريقية من نقص وقصور في عدد الكوادر الإعلامية المدربة، سواء في الصحافة، أو في الإذاعة، أو في التلفزيون أو وكالات الأنباء، وكذلك ندرة المعاهد الصحفية التي تتولى الإشراف على تدريب هؤلاء الإعلاميين.

إن مشكلة تعدد اللغات الإفريقية إلى جوار اللغات الإنجليزية والفرنسية تقف عقبة في سبيل تحقيق الوحدة الإعلامية الإفريقية وتتركز الصحف في المدن وتخلو الأقاليم من صحافة تعبر عنها يضاف إلى ذلك صعوبة المواصلات وعدم توافق شبكة للاتصالات تخدم المناطق الإفريقية الشاسعة وتربط بين العواصم الإفريقية ، فوكالات الأنباء الإفريقية الوطنية تعتمد في الحصول على معلوماتها

من الوكالات العالمية الكبرى ، كما أن هذه الوكالات غالباً ما تكون حكومية تديرها الدولة وتشرف عليها وتتولى الإنفاق عليها، وهي إما أن تكون تابعة لوزارات الإعلام أو ملحقة بالإدارات الإعلامية المختلفة، وليس لمعظم تلك الوكالات مراسلون خارج الدولة بسبب قلة الإمكانات المالية .

تعتبر إفريقيا أكثر القارات تعرضاً لمشكلة الأمية، فلقد قدرت إحصائيات منظمة اليونسكو نسبة الأمية ٧٣٪ وتصل في بعض الدول إلى ٩٠٪، كما يوجد في إفريقيا تعدد اللوائح والإجراءات وانتشار البيروقراطية الأمر الذي ينعكس على مهنة الصحافة التي تتطلب سرعة الحركة، وقد ذكرت بعض التقارير أن مهمة بسيطة في إفريقيا تتطلب ترخيص الحصول عليه يستغرق عدة أسابيع كما أن الاتصالات السلكية واللاسلكية مازالت تتم في غالب الأحيان عن طريق الدول الأوروبية فإن دولة مثل مالي يتم إ اتصالاتها عبر باريس حيث يوجد ٢٩ قناة تلفزيونية مع باريس ويتم اتصالاتها مع السنغال والكوت ديفوار وموريتانيا وغينيا وكلها دول كانت تابعة من النفوذ الفرنسي بنسبة ٨٠٪ وعبر روما بنسبة ٢٠٪ ويضاف إلى ذلك العزلة الجغرافية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها بعض الدول الأفريقية وممكن أن نذكر محطات التقوية اللازمة مما يعوق سرعة بث المعلومات ، وفي نهاية المطاف يظهر جلياً أن الإعلام يشهد الكثير من المشاكل التي سببها الرئيسي هو تبعية الإعلام الإفريقي للإعلام الغربي الذي يحتاج إلى بذل الجهد الدؤوب للتحرر من هذه التبعية مع طرح أبعاد جديدة تبرز ما تتمتع به إفريقيا من ثروات من كنوز بشرية ومادية، وهو ما لا يمكن أن

يتحقـق سـوى مـن خـلال جـسر مـن التواصـل والتعـاون في المجـال الثقـافي والإعلامي بين الدول الإفريقية والعربية ، هناك العديد من القنـوات التنظيميـة والمؤسسية للعلاقات الثقافية العربية الإفريقية، والتي تباينـت في حجـم التـأثير الذي مارسته في تعميق الروابط الثقافية، **ويتمثل أبرزها في**:-

- **حركة الكُتاب الأفارقة والأسيويين** :

وقد نشأت هذه الحركة في إطار منظمة تضامن الشعوب الإفريقية والأسيوية منذ أواخر الخمسينات، ومساعدات أنشطة هذه الحركة في بلورة بعـض الاتجاهـات التحليلية الجديدة في الثقافة العربية الأفريقية، وعبّرت هذه الحركة عن نفسها في مجلة (اللوتس)، ويبدو أن ذلك النشاط لم يكن فعـلاً مـن حيـث التـأثير الثقـافي العام وذلك بفعل عاملين رئيسيين وأولهم غلبة التيارات الثقافية الأسـيوية عـلى الحركة برمتها وثانيهما غلبة الصـراعات الإيديولوجيـة والسياسـية عـلى معظـم نشاطات الحركة .

- **الملتقى الثقافي الإفريقي**:

وقد عقد أولى جلساته في الجزائر عام ١٩٦٩م وقام بوضع أسـس بالغـة الأهميـة لتطوير الاتجاهات الثقافية العربية والإفريقية تجاه بعضها البعض حيث التقت في إطار نخبة المثقفين ذوى المكانة من التيارات الثقافية المختلفـة في الـوطن العـربي وإفريقيا، إلا أن العديد من السلبيات أدت فيها بعد إلى تقليـل إمكانيـة اسـتمرار هذا العمل الثقافي الكبير .

- **حركة التعاون العربي الإفريقي**

وقد ظهرت خلال السبعينات على أيدي عدد من العرب والأفارقة اللذين بذلوا أقصى جهدهم لتقديم معارفهم ورؤاهم إلى صناع القرار في العالم العربي في المجال الإفريقي وانعقدت لهذا الغرض العديد من اللقاءات والندوات التي اختصت أساساً لتناول ظاهرة "التعاون العربي الإفريقي" حيث عقدت ندواتها في الخرطوم والشارقة (١٩٧٦م) والقاهرة (١٩٧٩م) والخرطوم(١٩٨٥م).

لجنة الشئون الثقافية والتربوية والإعلامية والاجتماعية

وقد أنشأت على أثر انعقاد مؤتمر القمة العربي الإفريقي في القاهرة في مارس ١٩٧٧م، وجاء إنشاءها في إطار الاتجاه نحو تفعيل أشكال العمل العربي الإفريقي في لجان رئيسية وفعلية وقد أوصت هذه اللجنة لدراسة أسس النشاط الثقافي والحضاري وإنشاء مراكز البحوث وتنشيط التبادل الثقافي والحضاري وإقامة التظاهرات الثقافية، وفي أعقاب تجميد نشاط مؤسسات العمل العربي الإفريقي، كان الجمود أكبر في مجال العمل الثقافي للجانبين ومن ناحية أخرى، فقد ارتبط غير قليل من البلدان العربية باتفاقات ثقافية مع كثير من الدول الإفريقية، وتعنى هذه الاتفاقات لتوثيق العلاقات الثنائية في مجال الثقافة عموماً، وتدور حول تشجيع إقامة الصلات بين المؤسسات الثقافية والأدبية وتبادل الأساتذة والخبراء والعمال، وتقديم المنح العلمية والتدريبية، وتشجيع الزيارات الودية بين رجال العلم والثقافة والفن والرياضة وتبادل المعلومات والمواد الثقافية والعلمية والفنية المختلفة ، كما بادر عدداً من الدول العربية لإقامة مراكز

ثقافية عربية أو إسلامية في عواصم عدد من الدول الإفريقية على أساس اتفاقيات ثنائية.

المعهد الثقافي العربي الإفريقي

نشأت فكرة إقامة معهد ثقافي عربي أفريقي تنفيذاً لدعوة القمة العربية الأفريقية الأولى (القاهرة : ١٩٧٧م)، لتعزيز الصلات الثقافية بين دول المجموعتين بغية تحقيق تفاهم وتعاون أفضل بين شعوبها، وتجسيداً للإرادة العربية الإفريقية المشتركة في إيجاد إطار مؤسسي يعنى بكل ماله صلة بدعم العلاقات الثقافية بين العرب وإفريقيا ، وافقت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في دورتها السادسة (تونس : ١٩٨٨ م) على مشروع النظام الأساسي للمعهد الثقافي العربي الإفريقي الذي تقدمت به الأمانتان العامتان لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، كما صادق عليه مجلس الجامعة ١٩٨٣م ومجلس المنظمة ١٩٨٥م، ولقد تم التوقيع على اتفاقية إنشاء المعهد في يناير ١٩٨٦م بدمشق في إطار اجتماعات الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي من قبل الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والمدير العام للمنظمة العربية والتربية والثقافة والعلوم، **واختار مجلس جامعة الدول العربية كلاً من :**

" الأردن- العراق- لبنان- ليبيا- مصر" لتمثيل الجانب العربي في المجلس التنفيذي للمعهد لمدة أربع سنوات من تاريخ مباشرة المعهد لمهامه. **واختار الجانب الأفريقي كلاً من:**

" تونس – تشاد – السنغال – كينيا – مالاوي " لتمثيله في المجلس التنفيذي للمعهد، وقد وافقت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية للمعهد على مقترحات الأمانة العامة للجامعة بأن يكون للجانب العربي منصب المدير العام للمعهد وأن يكون المقر ومنصب المدير المساعد للجانب الأفريقي .

أهداف المعهد

- تشجيع وتعزيز تقارب بين الشعوب العربية والإفريقية.
- تشجيع قيام أبحاث عن العلاقات العربية الإفريقية بما يبرز إسهام العالمين العربي والإفريقي في بناء الحضارة الإنسانية.
- إنشاء مراكز أبحاث ومراكز ثقافية عربية إفريقية والتنسيق بينهما والاهتمام بتدريب العاملين المطلوبين.
- تنظيم الندوات ومهرجانات تكون ملتقى لرجال الثقافة والعلم والشباب ورجال الجامعات والقيام بنشر الأعمال التي تسفر عن هذه اللقاءات.
- جمع وحماية واستغلال الثرات الثقافي المشترك (المخطوطات – المباني الأثرية – الفنون – الآثار التاريخية..الخ والعمل على استعادة الكنوز الثقافية التي نهبت من أفريقيا والعالم العربي.
- تنظيم تبادل الأساتذة والطلاب من خلال برامج المبادلات الثقافية.

التبادل العلمي والتعليمي والطلابي.

بذلت العديد من الدول العربية جهوداً حثيثة بشأن تقديم البعثات والمنح الدراسية للعديد من دول القارة الإفريقية وإنشاء عدد من المدارس العربية والمراكز الثقافية والإسلامية وقد قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " أليكسو" بدور حيوي في هذا المجال ، فتبلورت ظاهرة إنشاء المعاهد والدراسات العربية المتخصصة في الشئون الأفريقية منذ منتصف الخمسينات على إثر الدعوة التي وجهها الرئيس عبد الناصر في كتيب فلسفة الثورة، لإنشاء

معهد لإفريقيا، حيث جرى في أعقاب ذلك تحويل معهد الدراسات السودانية التابع لجامعة القاهرة إلى معهد للدراسات الأفريقية. وتلي ذلك ظهور معاهد مماثلة في الخرطوم والجزائر وبغداد وإلى جانب ذلك فإن هناك اهتماما في الجامعات العربية بتدريس المناهج المتخصصة في الشئون الإفريقية، لاسيما في جامعات مصر والجزائر وليبيا والسودان(٢) ، كما اهتمت الكثير من الدول العربية بتقديم المنح الطلابية إلى الدول الإفريقية، وكانت الجامعات الدينية في الوطن العربي أسبق الجامعات بصفة عامة في استقبال الطلاب الأفارقة منذ وقت مبكر، وخاصة جامعة الأزهر في مصر، وجامعة القرويين في المغرب وجامعة الزيتونة في تونس ، وفي الوقت نفسه فإن هذه الجامعات الدينية العريقة وغيرها من الجامعات والمعاهد الإسلامية الحديثة في العالم العربي مازالت أكثر الجامعات استيعابا للطلاب الأفارقة، وتأتي مصر وليبيا والجزائر والسودان وقطر في مقدمة الدول العربية التي تقدم المنح الطلابية إلى دول القارة الإفريقية .

إن استعراض ما تم يمنحنا القدرة على النظر فيما تم من خطوات ونشاطات واتصالات، وواضح أمامنا أن الخطوات كثيرة ومتنوعة، وأن النشاط واسع في ميدان التعاون العربي الإفريقي خلال فترة الدراسة، ومقياسنا في هذا التعاون الذي بدأ منذ تأسيس الجامعة العربية هو تعدد الاتصالات ومستوياتها والمعونات والقروض المقدمة والمشروعات التي أعدت للتنفيذ وأيضاً خطط

الاستثمار والتمويل الإنمائي المعلنة، كل هذا يتم باسم جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية، وتقوم الجامعة بالدور الأكبر فيه حتى الآن ، كما نجد في الصورة العامة للعلاقات المتبادلة بين الجانبين العربي الإفريقي نشاطاً وتعاوناً في ميادين الاقتصاد والتجارة والتمويل والمعونات على مستوى ثنائي من جانب الدول العربية وفي المقام الأول الدول العربية المنتجة للبترول.

نشأ التعاون العربي الإفريقي بكل أوضاعه وأهدافه من موقف خاص طرأ على العلاقات الدولية في المنطقة العربية والإفريقية خلال عام ١٩٧٣م قبل حرب أكتوبر، وما طرحته من مواقف ونتائج في العلاقات وموازين القوى وهذا واضح في أن الخطوات الخاصة التي اتخذتها السياسة العربية كانت في الأغلب استجابة ورد فعل ولم تكن مخططاً موضوعاً لسياسة مرسومة في داخل العلاقات القائمة والمتبادلة بين العرب والأفارقة بهدف إحداث تغيير معين مطلوب ، كما أدى النجاح العربي والاستجابة الإفريقية والتفاهم المشترك بين الجانبين إلى تطوير خطوات هذا التعاون العربي الإفريقي في سياسات قصيرة الأمد بدلاً من التفكير في إستراتيجية طويلة الأمد، تعتمد على النوايا الطيبة والجهد الذاتي في تطبيق وتنفيذ سياسات التعاون العربي الإفريقي ، ولكن الراجح من خلال هذه الدراسة أن التنسيق العام وتنسيق المراحل والمستويات المنوعة لهذه السياسات غير موجود أو منعدم.

قرر العرب التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتمت الاستجابة بافتتاح عدد من السفارات ولكن لم تحدث دراسة للموقف والعلاقات ولم يحدث تنسيق بين نشاط عشرين دولة عربية لها أجهزة دبلوماسية عاملة في إفريقيا من استقلالها في الستينات، لقد قرر بعض المؤتمرات اتخاذ مواقف سياسية مؤيدة تجاه قضايا إفريقيا، ولكن الواقع التطبيقي أظهرت تناقضات المواقف العربية تجاه قضايا خاصة في إفريقيا، ومن ناحية أخرى، تم النشاط العربي الإفريقي على المستوى الإقليمي باسم جامعة الدول العربية، ولم يتم حتى الآن تنسيق دراسة وترتيب هذا النشاط الجماعي مع النشاط الثنائي الذي تقوم به الدول العربية فرادى ، ومن بين الأمثلة نختار نشاط الصناديق المالية للمعونات ولتمويل الإنماء في إفريقيا من خلال بعض الدول النفطية **مثل** : الكويت والإمارات العربية والسعودية وليبيا .....إلخ.

هذه الصناديق لها تاريخ سابق في النشاط الناجح قبل إنشاء صناديق الجامعة العربية والمصرف العربي، ولكن بدون تنسيق وبدون تخطيط للعمل المشترك أو بدون توزيع للمسئوليات، وبدون تخصيص للاهتمامات قطاعات النشاط حيث يصبح المجال مفتوحاً للتكرار وللتداخل وللتنافس.

لقد ألقت جامعة الدول العربية على الأمين العام مسئولية العلاقات المترتبة على التعاون العربي الإفريقي، وهذا معناه خلق وظائف ومهام جديدة في داخل الأمانة العامة للجامعة ، ولكن الوسائل والأدوات التي استخدمت حتى الآن أدت دوراً، ولكنها في الأمد الطويل القادم ليست القنوات والأجهزة والأدوات

الكفؤة لتحقيق الهدف المطلوب من الإستراتيجية الجديدة للعلاقات المتبادلة وفي نفس الوقت يجب أن تمر دراسة العلاقات التنظيمية القائمة حالياً بين أجهزة الجامعة والأمانة العامة وبين التنوع الكبير في الاختصاصات والتركيبات من المنظمات الإقليمية العربية المتخصصة خاصة وأن بعضها يمارس نفس النشاط، الذي تستهدفه المرحلة الحالية من العلاقات العربية الإفريقية ، كما إنه لم تتم أي دراسة للاتجاهات والسياسات الأجنبية في إفريقيا ومواقفها تجاه التعاون العربي الإفريقي، ومدى ما تمثله هذه السياسات من مواقف الصداقة على مستويات مرحلية أو إستراتيجية، وأعتقد أن هذه الدراسة واجبة على أن تتكرر باستمرار كل فترة زمنية حتى يكون مخططو السياسات العربية على علم بالحاضر وبتنبؤات المستقبل، فإذا كانت السياسات العربية الجماعية تريد أن تسير في طريق التعاون العربي الإفريقي في ضوء إستراتيجية شاملة طويلة المدى والبروز في المجتمع الدولي الذي بات التكتل فيه عسير ودونه عوائق والتجمعات الاقتصادية سمة من سماته، إلا بانتهاج نمط تعاوني بينهم وصولاً إلى فرض كلمتهم، والحيلولة دون تلاعب الكيانات الأخرى بمقدراتهم وقضاياهم.

وما لم ترسم الدول العربية والإفريقية سياسة موحدة في جميع المجالات فإن احتمالات تبعيتهم للقوة المهيمنة في العلاقات الدولية أمر وارد، فعلى الدول العربية والإفريقية ضرورة مراجعة ملف العلاقات بينهما على ضوء المتغيرات والتحولات الدولية، والإقليمية، والداخلية، لكلا المجموعتين، وإحلال نظرة

التنسيق المشترك في ظل رؤية متماسكة للواقع الجديد تستهدف تحقيق المصالح العربية والإفريقية المشتركة، وعدم السماح بحدوث تطورات سلبية يمكن أن تؤثر على هذه المصالح المشتركة، والتمسك بما تم إحرازه في مختلف المجالات والسعي للنهوض بمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وعلى كافة المستويات.

لذلك نستنتج من هذه الدراسة ضرورة توخي الجدية والفاعلية بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، **من خلال عدة عوامل أهمها** : شعور الدول العربية والدول الإفريقية بضرورة تفاعلها وتساندها سياسياً واقتصادياً أمام مناورات الدول الاستعمارية وتقلبات الوضع الاقتصادي العالمي ،وإدراك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بما يربطها من روابط تاريخية وحضارية وبوحدة المصير المشترك ، وقد استطاعت الدول العربية والدول الإفريقية أن تقوما بتقوية الروابط بينهما من خلال منظمتي الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ، وذلك من خلال المؤتمرات التي جمعتهم على أساس ثابت ، إلا أن عدم وجود دبلوماسية عربية ذات توجه إستراتيجي نحو القارة الإفريقية ، وبالمقابل فعدم وجود سياسة إفريقية متطورة للدول العربية جعل تطوي العلاقات ينهما بطيئا ويعاني من الكثير من الصعوبات ، كما أن وجود الانقسامات العربية في إطار الجامعة العربية ساهم في إضعاف تطور العلاقات العربية الإفريقية ، لذلك فمن الضروري اتخاذ خطوات عملية وفعالة لاستمرار

عقد الاجتماعات والمؤتمرات العربية الإفريقية ووضع إستراتيجية مشتركة تهدف إلى الحفاظ على التعاون الذي حققته المنظمتان ، وتوسيع شبكة البعثات الدبلوماسية في الجانبين ، وإبعاد التعاون العربي الإفريقي عن الظروف الطارئة أو العوامل الآنية أورد الفعل ، وتبادل الزيارات وبصفة خاصة على مستوى الرؤساء ، وذلك لما لها من دور في تذليل الصعوبات و إيجاد الوسائل الكفيلة لتنشيط العمل العربي الإفريقي وإشراك المنظمات الشعبية والمهنية في تعميق العلاقات بين المجموعتين وتوجيه الدعوات لرؤساء وأعضاء المنظمات الشعبية لتبادل الزيارات ، وتقديم الدعم الكافي لهم ، والتأكيد على العامل الثقافي والوحدوي الذي يربط العرب بالأفارقة عبر قرون ماضية ، من خلال إنشاء مراكز ثقافية وإعلامية جماهيرية في الدول العربية والإفريقية لتساهم في بلورة الوعي الجماهيري لدي الشعب العربي والشعوب الإفريقية ، وتبادل البعثات الثقافية والمهرجانات والمنح الدراسة والأساتذة وبرامج التدريب الإعلامية وتبادل الخبرات العلمية والفنية ، بين الدول العربية والإفريقية للنهوض بالتنمية الشاملة ، وتشجيع الاستثمارات العربية المشتركة لاسيما في القطاعات الصناعية والزراعية في إفريقيا بحيث تخلق وجودا حياً وملموساً للتعاون الاقتصادي عن طريق التكامل الاقتصادي ، واستحداث جامعات ومعاهد للدراسات العربية الإفريقية تشرف عليها كل من الجامعة العربية ، ومنظمة الوحدة الإفريقي بحيث تسعى هذه المؤسسات إلى تعميق التعاون العربي الإفريقي وتزويد المنظمتين بالمعلومات والوثائق التي تحتاجها ، والعمل على تعزيز التعاون في

القطاع التجاري والمصرفي من خلال إنشاء أسواق ومصارف تخضع لقاعدة المصالح المشتركة بين الجانبين ، والسعي لإبعاد الدول عن النرجسية التي تجعل كل منها يتصور أنه وحده يمتلك ناصية الحقيقة ، وأنه وحده المؤهل لرعاية التعاون العربي الإفريقي والوصاية عليه ، والعمل على إنشاء إدارة مركزية في إطار الجامعة العربية تتكلم باسم كل العرب لبحث ورسم إستراتيجيات التعاون العربي الإفريقي ، وإقامة قنوات إعلامية متبادلة ومدروسة توجه الشعب العربي والشعوب الإفريقية .

الفصل السابع عشر
العلاقات العربية – الإفريقية عوامل الصراع ومستقبل التعاون

العلاقات العربية الإفريقية علاقات ذات امتدادات تاريخية عميقة منذ فجر التاريخ وما قبل ظهور الإسلام، وبعد ظهوره حتى العصر الحديث على المستوى البشري والثقافي والتجاري، وقد أقام الإسلام روابط دينية وثقافية بين العرب ومعظم دول الجوار الإفريقي [1].

وقد دعم هذه العلاقات في العصر الحديث القتال المشترك ضد الاستعمار ومحاولات قيام الدول المستقلة، والانضمام إلى دول عدم الانحياز، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية– الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول الإفريقية والوطن العربي ما تزال محدودة؛ فهناك إمكانية لتفعيل حجم العلاقات والتفاعلات، خصوصاً في ظل وجود مؤسسات التعاون المشترك التي تضم دولاً من المجموعتين العربية والإفريقية.

ومن ثم يجب، عند دراسة مستقبل العلاقات العربية - الإفريقية وتحليله إلقاء الضوء على الجوانب الصراعية والجوانب التعاونية في مستقبل هذه العلاقات ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة أهم العوامل التي قد تؤثر في تطور العلاقات العربية – الإفريقية وتدعيمها في المستقبل، كما تسعى إلى تقديم رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بين العرب والأفارقة، وبحث إمكانات تطويرها.

أولاً: القضايا الصراعية:

القضايا التي يمكن أن تثير توتراً أو صراعاً بين العرب ونظرائهم الأفارقة في المستقبل في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية كثيرة ومتنوعة وهي تحديات تواجه مسيرة العلاقات العربية – الإفريقية[٢].

نذكر منها على سبيل المثال:

١ - قضية المياه:

تشترك بعض الدول العربية والإفريقية في العديد من الموارد الحيوية، منها على سبيل المثال الأنهار، فهناك العديد من الأنهار التي تجري وتصب داخل أقاليم الوطن العربي، (**مثل**: مصر والسودان والصومال وموريتانيا)، تنبع أساساً من دول إفريقية، فقضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة، وهي مرشحة لأن تكون من القضايا الصعبة في المستقبل بين كل من العرب والأفارقة، وذلك بسبب حاجة الطرفين العربي والإفريقي الملحّة إلى المياه، خصوصاً مع التوسع في استخدامات المياه لأغراض الشرب والري، والتوسع في البرامج التنموية[٣].

فالأنهار التي تجري في مصر والسودان وموريتانيا تنبع جميعها من دول الجوار الإفريقي، فنهر النيل - على سبيل المثال - مورد حيوي ذو أهمية بارزة لكل من مصر والسودان على وجه الخصوص؛ حيث يعد شريان الحياة الوحيد لهما، فهو مصدر المياه الأوحد بالنسبة لمصر؛ حيث إن نهر النيل يوفر لمصر ٩٥ ٪ من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة[٤]، كما يعد نهر النيل مصدر المياه شبه الوحيد بالنسبة للسودان (حيث إنه يمد السودان بـ ٨٠٪ من احتياجاته السنوية للمياه).

وفي الوقت نفسه تشكّل إثيوبيا المنبع الأهم لنهر النيل؛ حيث تسيطر بمفردها على ٧٥٪ من مصادر مياه النيل، وهو ما قد يكون مصدراً للعديد من التوترات نتيجة للارتباط الوثيق بين إثيوبيا والكيان الصهيوني والولايات المتحدة، خصوصاً مع محاولات استخدام نهر النيل ورقة للضغط على صانع القرار المصري نظراً لحساسية المياه في الإستراتيجية المصرية وخطورتها، ومحاولة التأثير في مصر تجاه بعض القضايا مثل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك بعض المشروعات الإقليمية المطروحة مثل الشرق أوسطية، ومن المعروف أن إسرائيل كانت وما زالت تمارس دوراً - ولو بشكل غير مباشر - في صراع المياه بين دول حوض نهر النيل مستغلة نفوذها الكبير في بعض الدول الإفريقية مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا(٥).

ومن ناحية أخرى؛ يعتمد الصومال في جزئه الجنوبي بشكل كبير على نهري إشبيلي وجوبا اللذين ينبعان من هضبة أوغادين التي تحتلها إثيوبيا وخصوصاً أن هذين البلدين يعانيان الجفاف والتصحّر في كثير من مناطقهما الجغرافية(٦).

وفي أقصى الجناح الغربي للوطن العربي، يتغذى الجزء الجنوبي من موريتانيا على نهر السنغال الذي تقع منابعه في مالي وغينيا، وطالما أثارت السنغال مشكلة النهر الذي تعدّه ملكاً خاصاً لها، في حين ترى موريتانيا أن النهر ملكاً ثنائياً بين الطرفين، وقد أثر ذلك في علاقاتهما؛ (فقد شهدت هذه العلاقات توتّراً حاداً بينهما خلال العامين ١٩٧٣م و ١٩٨٩م، وهو التوتر الذي عرقل تطوير «مشروع حوض السنغال» الذي كان من المؤمّل عند استكماله أن تستفيد منه برامج التنمية الزراعية في كل من مالي وموريتانيا والسنغال(٧).

٢ - التداخل العرقي والإثني:

ورثت الدول الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال السياسي مجتمعاً مجزّءاً وممزقاً بصورة واضحة، حتى أصبحت فور حصولها على الاعتراف الدولي مجرد إطار قانوني وسياسي، بعيداً عن أن تكون حقيقة اجتماعية وثقافية كما هو متعارف عليه في تقاليد الدولة القومية، فالمجتمعات الإفريقية متداخلة وتعاني التعددية الاجتماعية والثقافية، وتموج بأجناس وأعراق مختلفة[٨].

ولذا فإن الامتداد الإقليمي لبعض الجماعات العرقية والإثنية عبر الحدود المشتركة قد أدى إلى حدوث توترات حقيقية بين العرب والأفارقة، وهو ما تسبب في حدوث العديد من المواجهات الدامية، كما حدث بين موريتانيا والسنغال في خلال عامي ١٩٧٣م و ١٩٨٩م، وما كاد أن يتكرر في عام ١٩٩٩م، وذلك بسبب انتشار القبائل الزنجية ذات التداخل العرقي مع السنغال داخل الأرض الموريتانية؛ حيث تقطن أقليات زنجية موريتانية موزّعة على جماعات التكارير ٩٪، والولاتي ٥٪، والسراكول ٤٪، والولوف ٠٥٪، البمبارا ٠٥٪، وتصل نسبتها مجتمعة إلى ٢٠٪ تقريباً من إجمالي عدد سكان موريتانيا، وتتركز هذه الأقليات في أقصي جنوبي موريتانيا على الضفة الشمالية من نهر السنغال، وجميع هذه الأقليات لها امتدادات عرقية مع نظيراتها داخل السنغال، وإلى حدٍّ ما داخل جمهورية مالي[٩].

وهناك أمثله أخرى للتداخل العرقي، منها على سبيل المثال انتشار قبائل «الطوارق» على طول الحدود الجزائرية – الليبية مع مالي والنيجر، وقبائل «الزغاوة» بين تشاد والسودان، والقبائل «النيلية» بين السودان وكلٍّ من إثيوبيا وأوغندا على جانبي الحدود، وعدم التمكن من ضبط حركة هذه القبائل بما يحقق الأمن والاستقرار للطرفين(١٠).

ويشتد أثر التداخل القبلي والإثني في مسيرة العلاقات العربية – الإفريقية بفعل التدخّل الدولي، فالأصابع الصهيونية والفرنسية طالما تحركت باتجاه اللعب على هذا الوتر الحساس.

٣ – مشكلات الحدود:

ورثت الدول الإفريقية عن العهد الاستعماري حدوداً مصطنعة لا تتفق مع الأوضاع الاقتصادية والديموجرافية والطبيعية السائدة فيها، فقد كان الدافع الأساسي وراء رسم هذه الحدود هو المصلحة الاستعمارية، وعليه فقد أضحت الدول الإفريقية المستقلة دولاً مصطنعة بحدود مصطنعة.

وتمثّل مشكلة الحدود أحد القيود الأساسية لمسيرة التفاعلات العربية – الإفريقية في المستقبل؛ حيث إن منازعات الحدود أحد مصادر التوتّر الرئيسية على العلاقات العربية الإفريقية(١١).

فهناك العديد من المشكلات الحدودية التي واجهت الدول العربية والإفريقية عقب الاستقلال، مثل مشكلة الحدود السنغالية – الموريتانية بشأن الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة نهر السنغال(١٢).

وقد اتخذت منازعات الحدود شكل الصدام العسكري المباشر في بعض المواقف، مثل النزاع الليبي – التشادي حول قطاع «أوزو»[١٣] الذي وجد حلاً بعد تنازل ليبيا عن الشريط لتشاد عقب قرار محكمة العدل الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن انسحاب ليبيا وموافقتها على قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٩٤م ، يرجع إلى العديد من الأسباب؛ منها العزلة التي كانت تعانيها، ولرفع العقوبات الاقتصادية عنها، ولاسيما العقوبة المتعلقة بالحظر الجوي، وهذا ما تحقق لها خلال عام ١٩٩٩م ،بفعل الدعم الإفريقي للموقف الليبي(١٤)، وهذا يعني أن ليبيا خرجت من «أوزو» مضطرة وليس بناءً على اقتناع بشرعية سيادة تشاد على الإقليم.

ولعل منطقة شرق إفريقيا عموماً، والقرن الإفريقي خصوصاً، تعكس بجلاء أهمية القيد الحدودي على مسيرة العلاقات العربية الإفريقية، وفي هذا الشأن ، **يمكن الإشارة إلى النزاعات الآتية**: مشكلة إقليم «إيلمي» بين كينيا والسودان، وإقليم «إنفدي» بين كينيا والصومال، وإقليم «أوغادين» بين إثيوبيا والصومال، والنزاع السوداني - الإثيوبي – الإريتري، والنزاع الإريتري - اليمني حول الجزر الثلاث في البحر الأحمر، وغير ذلك من المناطق الحدودية المتنازع عليها[١٥].

ومن الجدير بالذكر أن العامل الخارجي يؤدي دوراً كبيراً في إشعال هذه الخلافات، ودائماً ما يقف الكيان الصهيوني خلف الطرف الإفريقي ويدّعي حمايته من الطرف العربي.

٤ - الاختراق الأجنبي:

من المعروف على مستوى العلاقات الدولية العربية والإقليمية أن أحد المبادئ التي اتبعتها وتتبعها القوى المعادية للوطن العربي هو «مبدأ شدّ الأطراف»، ويعني أن محاولة إضعاف الجسد العربي يجب أن تأخذ طريقين مختلفين في آن واحد؛ أحدهما يتجه إلى القلب والثاني إلى الأطراف، ويتم إضعاف الأطراف من خلال عملية جذب سياسية محورها إبعاد الأطراف عن مساندة منطقة القلب، ولا بد أن تؤدي هذه العملية في النهاية إلى إضعاف القلب واختلال توازن الجسد السياسي، ومن ثم تسهيل عملية الانهيار(١٦)، ولا شك يمثّل هذا المبدأ خطورة حقيقية ليس فقط على مسيرة العلاقات العربية الإفريقية، ولكن على الكيان العربي برمته، **وذلك للأسباب الآتية:**

- أن تلك القوى الأجنبية قادرة على أن تخترق معظم دول الجوار العربية **مثل:** المغرب العربي، والقرن الإفريقي، وجنوب شبه الجزيرة العربية.
- كما أن تلك القوى قد أسهمت بشكل بارز في افتعال مشكلة الصحراء الغربية وتصعيدها، والصراع في جنوب السودان، والنزاع اليمني الإريتري.
- أن الوجود الأجنبي في القارة، متمثلاً في فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل، يسبّب مخاطر عدة على الأمن القومي العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية(١٧).

وهذا الوجود يتمثل في كثرة القواعد العسكرية، ومنها القواعد الفرنسية في تشاد؛ حيث إن تشاد ترتبط بفرنسا بعلاقات خاصة بحكم كونها إحدى المستعمرات الفرنسية السابقة في القارة، ففرنسا لها وجود عسكري في العاصمة

«نجامينا» في صورة قواعد عسكرية، فضلاً عن توقيع البلـدين اتفاقيـة للتعـاون العسكري عام ١٩٦٣م، وكثيراً ما لجأت فرنسا إلى استخدام القواعد العسـكرية المرابطة في «نجامينا» عنـدما تعرضـت مصـالحها للخطـر، سـواء في تشـاد أو في البلدان المجاورة، الأمر الذي يجعل من هذا الوجود عنصرـاً خطـراً عـلى الأمـن القومي العربي والمصالح العربية في المسـتقبل، خصوصـاً إذا تـوترت العلاقـات التشادية مع دول الجوار العربي، وبخاصة ليبيا أو السودان، وهذا غير مستبعد ما دامت المنطقة تعاني العديـد مـن المشـكلات الكامنـة، مثـل: التـداخل العرقـي والإثنـي، أو الاخـتلاف في طبيعـة الـنظم السياسـية، فضـلاً عـن المـوروث الاستعماري المتمثل في الحدود المصطنعة، إلى غير ذلك من القضايا الخلافية التي تزخر بها المنطقة.

وينطبق الأمـر نفسـه عـلى دول أخـرى مثـل جمهوريـة إفريقيـا الوسـطى ومـالي والنيجر، فضلاً عن السنغال التي تحفل بوجـود عسـكري فرنسيـ واضـح عـلى أرضها؛ حيث تحـتفظ فرنسـا بقـوة للتـدخل السرـيع قوامهـا (٦٠٠٠) جنـدي فرنسي، يتمركزون في السنغال والجابون وتشاد وكوت ديفوار[١٨].

كما يتجسد الوجـود العسـكري الأجنبـي بوجـود أعـداد مـن جنـود البحريـة الأمريكية (المارينز) في كل من السـنغال وأوغنـدا وإفريقيـا الوسـطى(١٩) كـما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً منذ بداية عـام ١٩٩٨م التركيـز على دبلوماسية التجارة بصفتها أداة لاختراق القارة الإفريقية، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد، ورفع شعار إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي(٢٠) وقد تم

إنشاء القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا «أفريكوم» في سنة ٢٠٠٧م في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش.

وأيّاً كانت الأهداف والمصالح وراء التنافس الأوروبي- الأمريكي في القارة الإفريقية؛ فإنه يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية - الإفريقية.

وذلك لأكثر من متغيّر واحد:

أ - تركّز هذه الدول في مناطق إقليمية معينة، وتدعم قادة موالين لها فالسلوك الأنجلو أمريكي يدعم الأقليات الحاكمة في كل من رواندا وبوروندي وأوغندا، والحرص على إيجاد مناطق نفوذ في منطقة القرن الإفريقي يعرض المصالح العربية للخطر، خصوصاً فيما يتعلق بقضية المياه واستخدامها ورقة ضغط في مواجهة كل من مصر والسودان.

ب - أن الوجود الأمريكي يرتبط دائماً بالوجود الإسرائيلي، ويوجد الآن تمثيل دبلوماسي رفيع المستوى لإسرائيل في نحو ٤٨ دولة إفريقية كما تسعى إسرائيل لبناء شبكة من العلاقات في إفريقيا لتحقيق النفوذ والهيمنة في القارة، وذلك عن طريق العديد من الأدوات؛ **منها على سبيل المثال:**

- تشجيع جيل من القادة الجدد الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون بالولايات المتحدة وإسرائيل بعلاقات وثيقة؛ مثل ملِيس زيناوي في إثيوبيا، وأسياس أفورقي في إريتريا؛ وجون جارنج وخلفه سيلفاكير حالياً في دولة جنوب السودان؛ ويوري موسيفني في أوغندا؛ وبول كاجامي في رواندا.

- إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب خصوصاً في منطقة حوض نهر النيل، لفتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين.
- تحاول إسرائيل مساعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية[٢١].
- استخدام سلاح المساعدات الفنية والتقنية للدول الإفريقية.

ج - أن هذه القوى الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة ويتضح ذلك جلياً من الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب، ونظراً لأن هذه الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الإفريقية غير العربية، مثل: كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فإن ثمة محاولات دؤوبة لترويع هذه الدول من محاولات بعض الحكومات والجماعات الإسلامية الموجودة في الدول العربية لاختراقها وزعزعة أمنها.

ويمكن القول بأن ذلك الاختراق الأجنبي للقارة الإفريقية قد أثر في قضايا العلاقات العربية الإفريقية، ومن المتوقع أن يستمر في التأثير إذا لم يُتخذ موقف عربي مضاد؛ حيث أضحى التنافس الأمريكي الأوروبي يتداخل ويتعارض مع المصالح العربية في إفريقيا، كما أن الوجود الأمريكي المرتبط دائماً بالوجود الإسرائيلي، وهو ما ظهر جلياً في منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى، يشكّل تحديات لمنظومة الأمن القومي العربي في تطبيقاته الإفريقية[٢٢].

٥ - مشكلة اللاجئين والنازحين:

وهي من المشكلات المعقدة نظراً لتداعياتها الإقليمية والدولية، وفضلاً عن كونها بؤرة توتّر كامنة بين الطرفين العربي والإفريقي، فتجاور المناطق التي يقطنها «الطوارق» في كل من مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو أدى إلى اعتبار مشكلات التحرر والنازحين وعمليات إعادة التوطين مشكلات ذات طابع إقليمي، ولعل ذلك يفسّر إنشاء لجنة وزارية في سبتمبر ١٩٩٠م تضم في عضويتها كلاً من: ليبيا والجزائر ومالي والنيجر للتعامل مع مشكلة الطوارق.

وبصفة عامة؛ فإن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات في العالم معاناة من مشكلة اللاجئين والنازحين، فعدد اللاجئين فيها تجاوز خمسة ملايين لاجئ يتمركز نصفهم على جانبي الحدود العربية – الإفريقية، فالسودان وحده يحتضن قرابة مليون لاجئ من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وتشاد(٢٣)؛ الأمر الذي يُفصح عن عمق المشكلة وتداعياتها على الأمن والاستقرار، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على استقرار الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

٦ - حركات التمرد والانفصال:

وهي الحركات التي تنخر في النسيج الاجتماعي لبعض الدول العربية والإفريقية على حدٍّ سواء، ويؤدي بعضها إلى إثارة التوتر والخلاف، بل والصراع بين العرب والأفارقة، وخصوصاً إذا ما اقترن ذلك بتدخّل دولي أو إقليمي[٢٤].

وهذا ما يلاحظ مثلاً في قضية انفصال جنوب السودان بقيادة سيلفاكير والذي كان يتلقى دعماً وتشجيعاً من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا، فضلاً عن المساندة الصهيونية والأمريكية، ويظهر ذلك بوضوح في «اتفاق مشاكوس للسلام» الذي تم توقيعه في كينيا في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان آنذاك؛ بمساندة أطراف خارجية مع تهميش أي دور عربي.

وينطبق الشيء نفسه على الوضع الداخلي المعقد في الصومال، نتيجة لضعف الحكومة المركزية في مقديشيو، واندلاع الحرب الأهلية بين القبائل الصومالية التي تسعى كل منها للسيطرة على السلطة منذ عام ١٩٩١م بعد سقوط نظام الرئيس السابق (محمد سياد بري)، وعدم تمكن أي جماعة محلية من فرض سيطرتها الشاملة على البلاد، وهو ما أدى إلى تقطيع أوصال الدولة الصومالية وتمزيقها، ومما أشعل الأوضاع تدخل الأطراف الخارجية، سواء كانت إقليمية أو دولية، **مثل**: كينيا وإثيوبيا والولايات المتحدة(٢٥).

خلاصة القول: أن مثل هذه الحركات سوف تؤدي إلى إشعال التوتر في العلاقات العربية – الإفريقية ما لم تجد حلاً إقليمياً مناسباً بعيداً عن تدخل القوى الأجنبية، ومن ثم يجب على الدول العربية لتفادي حدوث مثل هذه الأزمات إدراك ذلك الخطر الكامن، والسعي نحو تحقيق التكامل القومي والمصالحة الوطنية في هذه الدول الإفريقية حفاظاً على الدول القومية الإفريقية من ناحية، وحفاظاً على الأمن القومي العربي من ناحية أخرى، وذلك من شأنه تدعيم العلاقات التعاونية بين كل من العرب والأفارقة.

٧ - الصورة السلبية للعرب لدى الأفارقة:

بسبب الموروث الاستعماري الذي قام بالتفرقة بين العربي والإفريقي؛ فقد استخدم الاستعمار سياسة «فرق تسد» بين العرب والأفارقة، حيث لا يستطيع أي باحث مدقق أن ينكر حقيقة أن صورة العربي لدى الإفريقي هي صورة سلبية؛ فقد ساهم الاستعمار في تصوير العربي بأنه تاجر رقيق مرة، وتاجر جشع مرة أخرى، وانتهازي ولديه أهداف توسّعية في إفريقيا مرة ثالثة [٢٦].

وقد خلّف الاستعمار البريطاني حاجزاً مصطنعاً بين العربي الإفريقي في السودان[٢٧]، كما قام الاستعمار الفرنسي في موريتانيا بمحاباة الأقلية الزنجية على حساب الأغلبية العربية؛ إذ فتحت لهم أبواب التعليم في المدارس الفرنسية التي كانت تؤهلهم لتسلم المناصب الإدارية والترقي في الخدمات العامة وهو ما جعلهم يتغلغلون في كثير من مناصب المستعمرة الموريتانية، ومن ثم في الدولة الموريتانية بعد الاستقلال، حتى إن نسبتهم كانت في الوظائف السياسية والاقتصادية أعلى من نسبتهم العددية بالنسبة لسكان موريتانياكما عملت الإدارة الفرنسية على نشر اللغة والثقافة الفرنسية بين الزنوج وفي الوقت نفسه اجتهدت في إضعاف التعليم باللغة العربية بهدف استيعاب الزنوج الموريتانيين وإبعادهم عن الثقافة العربية والتأثيرات الإسلامية المنتشرة بين القبائل العربية، وقد أدت هذه السياسات بالفعل إلى تعميق الفروق والخلافات العرقية بين العرب والزنوج[٢٨].

كما قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بتشجيع «فكرة الزنوجية» ومساندة المفكرين الذين آمنوا بها مثل الرئيس السنغالي الأسبق «ليو بولد سنغور»، وخطورة «فكرة الزنوجية» أنها تفرز سياسات عنصرية سلبية تركز في وحدة الزنوج دون العرقيات الإفريقية الأخرى، وبخاصة عرب الشمال الإفريقي.

ثانياً: إستراتيجية التعاون العربي - الإفريقي:

بالرغم مما ذكر من إشكاليات قائمة بين العرب والأفارقة؛ فهذا لا يعطي نظرة تشاؤمية تغلّب الصراع على التعاون في مستقبل العلاقات بين الجانبين وإنما هي نظرة موضوعية تقوّم وتحلل ما هو قائم من علاقات وتفاعلات على أرض الواقع، وفقاً لرؤية واقعية يحدوها الأمل بغلبة روح التعاون على جذور الصراع المنتشرة الآن في أكثر من موقع على طول الحدود العربية مع الدول الإفريقية.

فمثلما ينطوي الجوار الجغرافي على الصراع؛ فإنه يتضمن أيضاً الكثير من أوجه التعاون، ومن أجل تحقيق هذا التعاون المشترك على نحو أمثل يجب الاسترشاد بالقيم والمصالح المشتركة التي تربط بين الطرفين العربي والإفريقي وتعزيز فرص الحوار واللقاء والتشاور بما يحقق المنفعة المشتركة للطرفين ويضمن لهما أمنهما واستقرارهما.

فعلى العرب والأفارقة مهمة تطوير فرص التعاون والعمل المشترك وإزالة كل المعوقات التي تعرقل قيام حوار بناء بينهما، حيث إن تراجع العلاقات العربية الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة غير ملائم لطبيعة المتغيرات العربية والإفريقية والدولية الراهنة، فالتحديات التي تفرضها العولمة بكل جوانبها

السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفرض على الطرفين ضرورة الاستجابة والبدء في وضع استراتيجيات جديدة للتعاون فيما بينهما، فالمنطقتان العربية والإفريقية تمتلكان إمكانات ومشروعات تربط دوماً بين العرب والأفارقة، وهو ما يجعل منظومة العلاقات بينهما أساسية وضرورية مهما عانته من تراجع في بعض الأحيان.

والإستراتيجية المقترحة لإعادة بناء العلاقات العربية – الإفريقية في مطلع القرن الحادي والعشرين ، **تقوم على المحاور الثلاثة الآتية:**

المحور الأول: **على المستوى الرسمي** (**الحكومي**):

على كل من الحكومات العربية والإفريقية مهمة توفير إستراتيجية كلية وشاملة لمنظومة العلاقات العربية الإفريقية، تعبّر عن رؤية كلية لبناء نهضة عربية إفريقية متكاملة، تشمل جميع الأصعدة والميادين، **ومن أهمها:**

١ – الميدان السياسي:

– على الحكومات العربية التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ليشمل جميع الدول الإفريقية.

– يجب تأسيس حوار استراتيجي عربي – إفريقي بمفهومات وصيغ جديدة فقد تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة (مثل التأييد العربي لحركات التحرر الإفريقي في مقابل التأييد الإفريقي للمواقف العربية في مواجهة إسرائيل)(٢٩) ومن ثم يجب الدخول في مرحلة

جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية إفريقية حقيقية، قوامها المصالح الإستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين، من أجل تحقيق نهضة حضارية لبلدان الجنوب بصفة عامة، ومواجهة واقع الإخضاع والتهميش الذي يعانيه العرب والأفارقة.

- ضرورة تأكيد المدخل الأمني لتحقيق التعاون؛ حيث إن هاجس الأمن كثيراً ما يطغى على هاجس التنمية، ومن ثم ينبغي العمل بصورة مشتركة على التخلص من بؤر الصراع والتوتر العربية – الإفريقية[٣٠]، وإيجاد حلول عادلة لها يقبل بها كل من الطرفين.

٢ – الميدان الاقتصادي:

يمكن إقامة صيغ عربية – إفريقية في المجال الاقتصادي، تمثل حكومات وشعوب المجموعتين، **وذلك على النحو الآتي:**

- ضرورة التوسع في إقامة الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية المشتركة ليحل محل أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي، حيث إن أثر هذه المشروعات أكبر في تعميق الصلة الحقيقية بين العرب والأفارقة.

- الشراكة الإستراتيجية في مجالات الإنتاج والمشروعات المشتركة، وإن كان هذا حكراً على الدول الأوروبية والولايات المتحدة في معاملتها مع بعض الدول الإفريقية، ولكن عقد اتفاق الشراكة بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة جنوب إفريقيا يقدّم نموذجاً للاتفاق العربي – الإفريقي ويتطلب الدراسة والمتابعة لمعرفة إمكانات التكرار والاستفادة[٣١].

- تنشيط حركة التجارة بين الطرفين استيراداً وتصديراً، على مستوى المنتجات الكاملة ونصف المصنعة، في صورة إنتاج منفرد أو إنتاج مشترك.. إلخ.

- إقامة مناطق نقدية إقليمية أو دون إقليمية ذات استقلالية نسبية عن مراكز السيطرة النقدية الدولية، سواء الدولار في الوطن العربي أو الفرنك الفرنسي- في الدول الإفريقية، ويمكن تعزيز هذا الاتجاه من خلال مناطق التجارة الحرة، مثل الكوميسا في الشرق والجنوب الإفريقي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٨ دولة)[٣٢].

- تدعيم المؤسسات المالية القائمة، مثل بنك التنمية الإفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي لتقديم القروض لإفريقيا، وذلك حتى تصبح بحق مؤسسات قادرة على تمويل مشروعات التنمية، حيث يمكن لهذه المؤسسات المالية دعم النشاط المصرفي العربي في إفريقيا، سواء في مجال القروض الاستثمارية المباشرة أو عن طريق القيام بمشروعات مشتركة.

- دعم المصارف العربية ذات الطبيعة الفنية، وهي المصارف التي تقوم بتقديم الخبرة التقنية إلى القارة الإفريقية، مثل «صندوق المساعدة الفنية لإفريقيا».

- محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي، وهو ما يؤدي إلى تغيير الموقع العربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي.

- بحث إمكانية إنشاء منطقة تجارة تفضيلية، وتعزيز معارض تجارية إفريقية عربية، لزيادة شبكة التفاعلات الاقتصادية العربية – الإفريقية، ولتحقيق قدر أكبر من التعاون والتكامل.

٣ - الميدان الثقافي:

- الإكثار من اللقاءات العربية – الإفريقية المشتركة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي، وإقامة الندوات الثنائية والجماعية وذلك من أجل تبنّي خطط لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الطرفين، وصولاً إلى تحديد المصالح المشتركة.

- زيادة عدد المقبولين من الطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد والدورات الدراسية في العالم العربي، وفتح معاهد ومراكز عربية لتدريب الطلاب والشباب الأفارقة في الميادين الفنية المختلفة، وهو ما ينمّي لديهم العديد من المهارات، ويساعد على اكتشاف الكفايات، علاوة على إيفاد الخبراء والفنيين إلى الدول الإفريقية للعمل والتدريب، أو التدريس في المؤسسات التعليمية والمهنية والفنية المختلفة.

- دعم النشاط في مجال الدعوة الإسلامية، والاهتمام بأوضاع الأقليات الإسلامية، وإنشاء مؤسسات خيرية تكافلية، وتقديم معونات الإغاثة الإسلامية، وتنظيم مشروعات ومؤسسات للتدريب والتأهيل الحرفي والمهني، وكذلك تقديم أنواع من النشاط الاجتماعي في مجالات الصحة ورعاية الأمومة والأطفال.. إلخ.

- إنشاء مراكز أبحاث ومؤسسات علمية متخصصة، تقوم بدراسة المشكلات المشتركة بين العرب والأفارقة، (مثل: مشكلات الحدود والمياه، وإشكاليات

الفقر والتخلف، ومحاولات الاختراق الأجنبي للقارة، والصراعات الداخلية، وعدم الاستقرار السياسي.. إلخ)، وتقديم الحلول الخاصة بها بعيداً من أي تدخلات أجنبية.

- ينبغي تأكيد أهمية تصحيح الصورة المتبادلة عن العرب والأفارقة وهنا تجدر الإشارة إلى مفهوم «الأفرابيا» الذي طرحه المفكر الكيني علي المزروعي، ويقوم على نسيان رواسب الماضي في العلاقات بين العرب والأفارقة، وإبراز جوانب التداخل والترابط الثقافي والحضاري بينهم[٣٣].

المحور الثاني: على المستوى الشعبي / الجماهيري (المجتمع المدني):

إن الحوار الثقافي العربي الإفريقي ينبغي أن يركز على المدخل غير الحكومي، أي منظمات المجتمع المدني، ويستفيد من المواريث الثقافية والحضارية المشتركة بين الشعوب العربية والإفريقية، **على النحو الآتي:**

- يجب الاستفادة من الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا، إلى جانب تفعيل دور المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية، لتعزيز العلاقات وتنمية الروابط المشتركة بين العرب والأفارقة، وهو ما يفتح مجالاً أرحب للتعارف والتفاهم بين الجانبين.

- يجب تشجيع نشاط القطاع الخاص العربي في الدول الإفريقية، والقيام بالاستثمارات والمشروعات المشتركة، وفي هذا المقام تشهد إفريقيا أنواعاً ومستويات عدة من هذا النشاط من جانب بعض الدول العربية، فالقطاع الخاص له دور بارز في قدرته على إيجاد شبكة مصالح مشتركة في كل المجالات.

المحور الثالث: على المستوى المؤسسي:

هناك العديد من التنظيمات الدولية الإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية، والتي يمكن توظيفها من أجل تعزيز التعاون العربي الإفريقي خدمة للمصالح الإستراتيجية والاقتصادية المشتركة للطرفين، فهناك مؤسسات «الأفروعربية»، وهي تضم الآليات التي أنشأها مؤتمر القمة العربي الإفريقي منذ مارس ١٩٧٧م، والتي تضم في إطارها كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية الأخرى، إضافة إلى جامعة الدول العربية التي تضم عشرة دول عربية – إفريقية، وأيضاً هناك الاتحاد الإفريقي الذي أنشئ عام ٢٠٠٢م (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً من ١٩٦٣ – ٢٠٠٢م)، والذي يضم في إطاره كل الدول العربية الإفريقية وكل الدول الإفريقية الأخرى، وهناك أيضاً السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا)، والتي أنشئت عام ١٩٩٤م إلى غير ذلك من المؤسسات.

ويمكن تعزيز العلاقات العربية – الإفريقية عن طريق هذه المؤسسات والتنظيمات، وذلك على النحو الآتي:

- ضرورة إحياء مؤسسات العمل العربي الإفريقي المشترك وتفعيلها من أجل مواجهة التحديات المشتركة؛ بما يحقق النهضة العربية والإفريقية.
- ضرورة تدعيم أوجه التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في مختلف المجالات السياسية والوظيفية، والعمل على دعم اللقاءات الثنائية المشتركة بما يضمن تحقيق التضامن في القضايا المصيرية.

- ضرورة إحياء تجربة اللقاءات المشتركة، على غرار اللقاء الذي تم عبر مؤتمر القمة العربية – الإفريقية الأول الذي عقد في القاهرة في مارس ١٩٧٧م.

- تفعيل دور كل من الأمين العام والأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، وجعله دوراً أكثر فاعلية وذا طبيعة تنفيذية من أجل تحقيق المزيد من التعاون العربي الإفريقي.

- على جامعة الدول العربية مهمة إنشاء وحدة خبراء أو مجموعة عمل تابعة للأمين العام، تقوم بوظيفتين محددتين على مستوى الاختصاص وعلى مستوى المدة الزمنية، **ويكون وظيفة هذه الوحدة:**

- إنشاء أو استكمال قاعدة المعلومات لجميع الأنشطة متنوعة الميادين التي تقوم بها الدول العربية على المستوى الثنائي أو الجماعي في الدول الإفريقية.
- حصر الأنشطة والمعاملات والاتفاقات التي تقوم بها الأطراف الخارجية (أوروبا، الولايات المتحدة، إسرائيل.. إلخ) في إفريقيا، والتي تتقاطع مع أي تصوّر مستقبلي للتعاون العربي – الإفريقي على كل مستوياته الثنائية أو الجماعية.

وفي الختام:

يمكن القول بأن هذه الصيغ والاستراتيجيات ومثيلاتها في التعامل ترسّخ علاقات التفاعل والتعاون بين الطرفين العربي والإفريقي، وهو ما يجعل علاقاتهما أقوى من أي متغيرات سلبية طارئة.

الإحالات والهوامش

(*) **باحثة سياسية،** بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(١) **تركز كثير من الدراسات في السياق التاريخي والروابط الثقافية التي تجمع بين العرب والأفارقة،** انظر على سبيل المثال: د. جمال زكريا قاسم «الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية»، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦م)، د. محمود خيري عيسى (مشرفاً)، «العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة»، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧م)، د. عبد الملك عودة وآخرون «العرب وإفريقيا»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م).

(٢) **د. عبد السلام إبراهيم البغدادي،** «المشكلات العربية – الإفريقية المعاصرة – رؤية مستقبلية في ضوء وقائع الحاضر»، مجلة قضايا إستراتجية العدد (٦)، يونية ٢٠٠١م، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، ص ١٤١ – ١٤٨.

(٣) **أحمد يوسف القرعي،** «الأمن المائي.. مصرياً وعربياً»، السياسة الدولية العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠م، وأيضاً د. حمدي عبد الرحمن، «التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري»، السياسة الدولية العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩م، ص٢٢ – ٣٧.

(٤) **د. رشدي سعيد وآخرون**، «أزمة مياه النيل إلى أين؟»، (القاهرة: مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٨ م)، ص٧ - ١٢١. وأيضاً علاء الحديدي، «السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، (القاهرة: أبريل ١٩٩١م)، ص ١٢٣.

(٥) **د. حمدي عبد الرحمن حسن**، «إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي» مصطفي كامل السيد (محرراً)، «حتى لا تنشب حرب عربية– عربية أخرى»، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م)، ص٥٣٣– ٥٣٤.

(٦) **مجيب ناهي النجم**، «الصومال الجنوبي – دراسة في الجغرافية الإقليمية» (بغداد: دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات العدد ٣٠٨، ١٩٨٢ م) ص ٥ – ١٣.

(٧) **هويدا عدلي**، «أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي»، السياسة الدولية أكتوبر١٩٨٢م، ص ١٦٦– ١٦٩.

(٨) **د. حمدي عبد الرحمن حسن**، «التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية»، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي - ١٩٩٦م).

(٩) **د. عبد السلام البغدادي**، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(١٠) **د. أنس مصطفي كامل**، «الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد»، السياسة الدولية، العدد ١٠٧ - يناير ١٩٩٢م.

(١١) د. **حمدي عبد الرحمن**، «العلاقات العربية – الإفريقيـة في مرحلـة مـا بعـد الحرب الباردة»، مجلة قضايا إستراتيجية، العـدد (٢)، يونيـو ٢٠٠٠م (دمشـق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، ص ١٥٥.

(١٢) د. **عبد السلام البغدادي**، «الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانيـة ٢٠٠٠م)، ص١٩١ – ٢٠٠.

(١٣) د. **محمـد عاشـور مهـدي**، «الحـدود والقيـود في العلاقـات العربيـة – الإفريقية»، شؤون عربية، يونيو ١٩٩٩م عدد (٣٨)، ص ١٤٥.

(١٤) **محمد شريف جاكو**، «العلاقات السياسية بين تشـاد وليبيـا – قضـية أوزو من ١٩٦٠ – ١٩٩٠م»، (القاهرة: مكتبة مدبولي - ١٩٩٩م) ص٩ – ١٣٩.

(١٥) د. **سعد ناجي جواد**، «الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي» (أبـو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسـتراتيجية، دراسـة رقـم (٣١) الطبعة الأولى ١٩٩٩م، ص٣٠ – ٣٤.

(١٦) د. **حمدي عبد الرحمن**، «العلاقات العربية...»، مرجع سابق ص ١٦٠.

(١٧) **هاني رسلان**، «الحدود الجنوبية للوطن العربي» السياسـة الدوليـة، العـدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣م، ص ٨٣.

(١٨) د. **حمدي عبد الرحمن**، «العلاقات العربيـة...»، مرجـع سـابق، ص ١٦٨ ١٦٩.

(١٩) د. **سعد ناجي**، مرجع سابق، ص ٥٤، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٧٠.

(٢٠) د. **حمدي عبد الرحمن**، «العلاقات العربية ...»، مرجع سابق، ص١٦٧ ١٦٩.

(٢١) د. **حمدي عبد الرحمن حسن**، «إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة»، (القاهرة: سلسلة دراسات مصرية إفريقية برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١م).

(٢٢) **طلعت رميح**، «إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات العظمى»، شؤون الأوسط، العدد ٦٠، مارس ١٩٩٧م، ص ٩ – ١٦.

(٢٣) د. **حمدي عبد الرحمن**، «العلاقات العربية...»، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢٤) د. **عبد السلام البغدادي**، «الوحدة الوطنية...»، مرجع سابق.

(٢٥) **مستقبل الحكم في السودان**، السياسة الدولة، العدد (١٤١)، يوليو ٢٠٠٠م، ص٥٣ – ١٢٩.

(٢٦) د. **إبراهيم نصر الدين**، «الأطر التنظيمية للتعاون العربي الإفريقي ومدى فاعليتها»، في «العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة» (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الدول النامية، ٢٠٠٠م).

(٢٧) **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، العلاقات العربية الإفريقية دراسة للآثار السلبية للاستعمار، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب للطباعة، ١٩٧٧م) ص ٢٧٥ – ٢٢٨.

(٢٨) د. **عبد السلام البغدادي**، الوحدة الوطنية مصدر سابق، ص١٩٨ – ١٩٩م.

(٢٩) د. **وهبـي اليـوري**، «البـترول والتعـاون العـربي الإفريقـي»، (الكويـت: الأوابك، ١٩٨٢م)، ص٢٩ – ٤٠.

(٣٠) **نافذ أبو حسنة**، «العرب وإفريقيا: التجاور والتشارك والتمازج» الشـاهد، العدد (١١٧)، مايو ١٩٩٥م، ص ٥٣.

(٣١) د. **عبـد الملـك عـودة**، «نظـرة اسـتراتيجية مسـتقبلية للعلاقـات العربيـة الإفريقية»، في «العرب وإفريقيا.. فيما بعـد الحـرب البـاردة»، (القـاهرة: كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الدول النامية٢٠٠٠م) ص١٤٤– ١٤٥.

(٣٢) د. **محمد عبد الشفيع عيسى**، «استراتيجية الإنقاذ»، الشاهد العـدد (١٧)، يوليو ٩٩م، ص ٧٦.

(٣٣) د. **حمـدي عبـد الـرحمن حسـن**، «العلاقـات العربيـة...»، مرجـع سـابق ص ١٨٢.

الفصل الثامن عشر
الموارد الطبيعية وأثرها على الصراعات في إفريقيا

عانت غالبية الدول الأفريقية من تجارب متفاوتة من الصراعات والحروب الأهلية، والتي تعددت أسبابها من نزاع حول الموارد الاقتصادية أو الحقوق السياسية أو العديد من العوامل الأخرى. ويأتي الصراع حول الموارد الطبيعية النادرة إلى جانب انتشار الفقر وسيادة نمط متحيز لتوزيع الموارد في مقدمة الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية. لذا تعد القارة الأفريقية مجالاً خصباً لدراسة العلاقة بين العوامل البيئية والموارد الاقتصادية من جهة والصراعات والحروب الأهلية من جهة أخرى؛ فمن الثابت وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى تركز اندلاع الصراعات الأهلية في الأقاليم الغنية بالثروات الطبيعية، كما أن معدل تكرار حدوث صراعات في هذه الأقاليم يكون أكبر من نظيره في الأقاليم الأخرى التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية، كذلك تكون الصراعات هذه الأقاليم أوسع نطاقاً وأكثر حدة مقارنة بالصراعات التي قد تندلع في الأقاليم الأخرى.

يمكن للموارد الطبيعية أن تقوم بدور المحفّز للصراعات أو التعاون أو أن تطيل من أمد صراع دموي أو أن تلعب دورًا أساسيًا في عملية ما بعد الصراع. إن مجال الصاعد - والذي يدمج إدارة الموارد الطبيعية مع منع وتخفيف وحل الصراع والتعافي منه لبناء القوة في المجتمعات المتأثرة بالصراع - يقدّم استراتيجيات معاصرة تستطيع مخاطبة المشكلات المتصلة بتطوير الموارد الطبيعية في المناطق المعرّضة للصراعات.

الموارد كسبب للصراعات والحروب الأهلية:

ويأتي التنافس على الموارد الطبيعية النادرة في مقدمة العوامل المسببة لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية؛ فالدراسات الحديثة تؤكد على أن توافر الموارد الطبيعية يسهم في تزايد احتمالات تعرض الدول لمخاطر اندلاع الصراعات الأهلية مقارنة بالدول التي لا تتوافر فيها تلك الموارد بغزارة[1].

كما أن الصراع على الموارد الطبيعية يمكن أن يشعل الصراعات ويوسع من نطاق الحروب المندلعة بالفعل. وتؤكد الدراسات على أن وجود موارد طبيعية يمكن الاستيلاء عليها ـ مثل الموارد المعدنية ـ يؤدي إلى تمركز الصراع حول مصادر هذه الموارد، وبالتالي توسيع نطاق الصراع[2].

وفي هذا الصدد، قامت إحدى الدراسات بتحليل العلاقة بين الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة في سنة معينة واحتمال نشوب الحرب الأهلية خلال السنوات الخمس التالية. وتم قياس حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة بنسبة الصادرات من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة هذه النسبة يزداد احتمال تعرض البلاد لمخاطر الحرب الأهلية حتى تصل النسبة إلى ٢٦٪، ومع زيادة النسبة عن ٢٦٪ يبدأ احتمال نشوب حرب أهلية في الانخفاض. وأكدت الدراسة على دقة هذه

---

١ -*Mohammed, Nadir Abdel Latif: "Economic Implications of Civil Wars in Sub-Saharan Africa and the Economic Policies Necessary for the Successful Transition to Peace", Journal of African Economies, vol. ٨, Dec. ١٩٩٩ (Oxford: OxfordUniversity Press), pp*

٢ -Buhaug, Halvard & Scott Gates: "The Geography of Civil War", Journal of Peace Research, vol. ٣٩, No. ٤, ٢٠٠٢, pp.٤١٧- ٤٣٣

النتائج من الناحية الإحصائية، فالـدول التـي حققـت نسـبة ٢٦٪ بلـغ احـتمال نشوب حرب أهلية بها ٢٣٪، بينما لم يتجاوز الاحتمال في الـدول التـي لا تزخـر بثروات طبيعية نسبة ٠.٥٪. ومن ثم خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه قوية ـ لكنها ليست علاقة مطردة *(non-monotonic)* بين الاعتماد على تصـدير السلع الأولية وبين نشوب حرب أهلية.

والقارة الأفريقية مليئة بالأمثلة التي تؤكد صحة نتائج هـذه الدراسـات بصـورة عملية؛ فغالبية الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية كانت نتاجاً للتنـافس على الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة، ومـن هـذه الأمثلـة حـالات الصـراع والحروب الأهليـة في بوروندشسـلا يسـلاسي وروانـدا، والتـي تمثـل نموذجـاً واضحاً لصراعات نجمت ـ ولو بصـورة جزئيـة ـ عـن التنـافس عـلى الأراضي الزراعية المحدودة، على الرغم من أنها عرفت عـلى أنهـا صراعـات إثنيـة[1]، كـما شهدت بعض الدول الأفريقية التي ترتفع فيها الكثافة السكانية فـترات متعـددة من الصراعات والحروب الأهلية؛ مثل أثيوبيا، نيجيريا، وأوغندا. وكان الصراع حول حقول البترول ومصادر الثروات المعدنية السبب الرئيسي في اندلاع العديد من الحـروب الدوليـة والأهليـة في القـارة الأفريقيـة؛ مثـل "حـرب المـاس" في سيراليون وأنجولا وليبيريا، و"حروب البترول" في نيجيريا وجنـوب السـودان وارتريا/ اليمن.

---

١ -(de Soysa, Indra: “Paradise Is a Bazaar? Greed, Creed, and Governance in Civil War ١٩٨٩- ٩٩”, Journal of Peace Research, vol. ٣٩, No. ٤, ٢٠٠٢, pp. ٣٩٥- ٤١٦.

وبالرغم من هذه الدلائل التطبيقية، إلاَّ أنه يصعب القول بأن توافر الموارد الطبيعية على إطلاقها يمثل السبب الرئيسي لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية، ولكن الأمر يتوقف على طبيعة هذه الموارد وأنماط توزيعها وطرق استغلالها. وفي هذا الخصوص، ركزت إحدى الدراسات على تحليل العلاقة بين طبيعة وسمات ومدى انتشار الموارد الطبيعية وبين احتمالات اندلاع صراع أو حرب أهلية. فقامت بتقسيم الموارد الطبيعية إلى نوعين رئيسيين؛ يمثل النوع الأول الموارد الطبيعية غير المتجددة، والتي تتمركز حول موقع محدد، ويتطلب استخراجها استخدام مدخلات قليلة نسبياً من الأيدي العاملة؛ مثل الموارد المعدنية. بينما يمثل النوع الثاني الموارد الطبيعية المتجددة، والتي تتميز بالانتشار الجغرافي، وغالباً ما يستدعي استغلالها استخدام الكثير من الأيدي العاملة؛ مثل الأراضي والمياه.

أثبتت الدراسة أن احتمال نشوب الحرب يزيد في الدول التي تتمتع بالنوع الأول من الموارد مقارنة بالدول التي يتوافر فيها النوع الثاني من الموارد، كما أن فرص ودوافع إنهاء الحرب تزداد في الدول التي تتمتع بالنوع الثاني من الموارد مقارنة بالنوع الأول.

وقد قامت الدراسة بالاستناد على تحليل تطبيقي يربط بين نوعية الموارد الطبيعية وشكل الصراع في عدة دول أفريقية. فالقوات المتمردة في الكونغو برازافيل ـ على سبيل المثال ـ كانت تستهدف السيطرة على العاصمة والميناء الرئيسي، وذلك لأن مصدر الموارد الطبيعية كان منحصراً في مصدر واحد للبترول يقع في المناطق الساحلية، وبالفعل استطاعت القوات المتمردة تحقيق هذه الأهداف خلال

الحرب الأهلية عام ١٩٩٧، وفي المقابل، مكن توافر مصدرين للمعادن في أنجولا ـ البترول في المناطق الساحلية والماس في المناطق الداخلية للبلاد ـ طرفي القتال من إطالة فترة الحرب. كما أدى تنوع الموارد الطبيعية في ليبيريا وسيراليون وانتشارها الجغرافي أدى إلى تعزيز قوة بعض الجماعات، مما قاد ـبدوره ـ إلى تزايد المطالب الانفصالية للجماعات المسلحة المسيطرة على تلك الموارد ونشوب صراعات بينها وبين الحكومة[1].

الموارد الطبيعية كعامل مساهم في الجدوى من الصراع:

ادعاءات أصحاب المصلحة المتنافسين بالأحقية في ثروات الموارد الطبيعية أو في الحصول على موارد شحيحة يمكن أن تزيد من أو إمكانية حدوث الصراعات، شهدت عود انعدام العدالة في الوصول إلى الأراضي كسبب ضمني لصراعاتهم كل بحسب دوره. الموارد مرتفعة القيمة، مثل النفط والغاز والمعادن، يمكن أن تدعم الحركات الانفصالية والمجموعات غير الرسمية الأخرى التي تسعى للسيطرة على الاقتصاد الإقليمي وتطويره. المشاركة في ثروات الموارد الطبيعية كانت مصدر شكوى مهم في الأزمة القائمة خلال انفصال جنوب السودان، وفي الانتفاضة بسبب عوائد في بابوا غينيا الجديدة.

الموارد الطبيعية كوقود للصراع:

الصراعات عبر الدول كثيرًا ما تتضمن عدة متصارعين محليين أو إقليميين– انظر إلى الكونجو الديمقراطية واليمن والسودان ، وجميعهم يحتاج إلى وسائل

١- رحاب عثمان، الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية، آفاق افريقية العدد ٢١ خريف ٢٠٠٦.

لشراء الأسلحة والدفع للجنود وتأمين الولاءات، ومثل هذا البحث عن الدخل قد يمكن عبر "**فرض الضرائب**" على الصناعات الموجودة أو بأن تتولى مجموعة السيطرة المباشرة على مورد طبيعي. وقد كان للثروة الآتية من موارد متصارع عليها تأثيرًا كبيرًا على الصراعات في سيراليون وليبريا .

الشركات متعددة الجنسية والصراع على النفط في إفريقيا :

النفط، بدأت الشركات النفطية العالمية بالتحالف مع الدول الكبرى في صراع للسيطرة على نفط القارة، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، وتمثل هذه الشركات قوى متنافسة مع الولايات المتحدة:أوروبا، والصين، والهند، واليابان.فثمة تحركات للولايات المتحدة في السنوات الخمس الأخيرة في إفريقيا خاصة منطقة خليج غينيا النفطية، لتوفير بيئة تستطيع الشركات الأمريكية زيادة نسبة نصيبها من نفط القارة عبر تكثيف التعاون العسكري في خليج غينيا، حيث توصلت واشنطن إلى اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون، والجابون، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا، وبنين، وساحل العاج، كما بدأت في إيجاد بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات، كما حدث في أنجولا في إبريل ٢٠٠٢ والكونغو الديمقراطية وليبيريا، ثم جنوب السودان يناير ـ ٢٠٠٥، والتغاضي عن مثالب وفساد بعض الأنظمة، مادامت تستطيع تحقيق استقرار[١].

---

١ ـ جان كريستوف سيرفان، الهجمة على الذهب الأسود الإفريقي، لوموند دبلوماتيك //wwwmondiploarcom

فعلى سبيل المثال، ففي نيجيريا ـ التى تمد واشنطن بنصف إنتاجها النفطى ـ تستثمر الشركات الأمريكية أكثر من ٧.٤ مليار دولار لرفع إنتاجها إلى ٤ ملايين برميل عام ٢٠١٠ وثمة ضغوطات أمريكية على الحكومة هناك للانسحاب من أوبك لكنها رفضت، رغم الإغراءات الأمريكية التى تمثلت في مضاعفة المساعدات الاقتصادية من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار.

وفي أنجولا، التى تصدر نحو ٤٠٪ من إنتاجها للولايات المتحدة، فإن شركة ـ شيفرون ـ الأمريكية تسيطر على ٧٥٪ من إنتاج النفط، وتسعى الولايات المتحدة لضخ مليارات الدولارات خلال السنوات الخمس القادمة لرفع الإنتاج في أنجولا أما في الجابون التى تصدر ٤٤٪ للولايات المتحدة، فإن الشركات الأمريكية، خاصة أميرادا هيس وسانتافي وأونوكال، تهيمن على إنتاج البلاد ويتكرر المشهد في غينيا الاستوائية التى تشير بعض التقارير إلى أن الولايات المتحدة تهيمن على ثلثى ما ينتج في هذا البلد[1]. وفي مواجهة ذلك، هناك الصين والهند وماليزيا، وهى قوى متعطشة للنفط الإفريقي ـ لاسيما أن حاجاتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام ٢٠٣٠ ـ فبكين تستورد أكثر من ٢٥٪ من وارداتها النفطية من القارة السمراء، **ومن أبرز الدول التي تستورد منها هي** : الجزائر، وأنجولا، وتشاد، والسودان.

وتسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغنى بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت في وضع موطئ قدم لها في أنجولا، ونيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية كما استغلت بكين خروج

١- ريت جولدشتاين، إفريقيا والنفط والعسكرية الأمريكية، ترجمة خالد الفيشاوى wwwkefayaorg/ArabicZNet

الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥ لتحظى باستثمارات نفطية حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء ٤٠٪ من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتى تضخ ٣٠٠ ألف برميل يوميا كما قامت شركة ـ سينوبك ـ الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ١٥٠٠ كيلومتر لنقل الإنتاج النفطى إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين(١).

التحالف بين الشركات العالمية والحكومات الإفريقية:

خلافا لنماذج الموارد الإفريقية التي يبدو دور الشركات العالمية في استنزافها واضحا، فثمة حالتان أخريان تجسدان التحالف السياسي الذي أقامته هذه الشركات مع النظم السياسية الإفريقية، ومن أبرزها نيجيريا وتشاد لاستغلال الموارد، **ويمكن تفصيل ذلك فيما يلى**:

حالة النفط في نيجيريا:

حيث مثلت الموارد مغذيا للصراع هناك حتى الآن فقديما، قامت حرب أهلية في شرق البلاد عام ١٩٦٧ من قبل الأيبو لإحساسهم بأن ثرواتهم بالجنوب الشرقي مستغلة من قبل الشركات العالمية لصالح أهل الشمال الأمر الذي دفع بهم للمطالبة بالانفصال واليوم، تطرح منطقة دلتا النيجر النفطية داخل البلاد نفسها بقوة خلال العقد الأخير لتكرار النموذج نفسه حيث تشهد المنطقة بين الحين والآخر حركات مسلحة (حركة دلتا النيجر) وانتفاضات ضد السلطة

١-Chietigj Bajpaee - Sino - US Energy Competition in Africa - - http:

السياسية بالشمال، وخطفا للعاملين في الشركات متعددة الجنسية (شل، شيفرون، اجيب، توتال الخ) العاملة في مجال استخراج النفط.

ويتهم السكان هذه الشركات بعدم مراعاة مصالح القبائل المحلية التي تتعرض أراضيهم للاستغلال، وبيئتهم للدمار ونهب الثروات في المقابل، قامت شركة "شيفرون نيجيريا" وهى فرع شركة "شيفرون تكساس" ورأس الحربة الأمريكية في استيراد النفط الخام النيجيرى ـ بإعارة مصب اسكرافوس والطوافات الخاصة بها إلى قوات الحكومة، تسهيلا لهجماتها على الجماعات المحلية المعادية للشركة كما أن هذه الشركات لم تتوان عن استعمال الخصومات المحلية لصالحها، فخصت شركة شيفرون جماعة ـ ايتسيكيرى المنافسة تقليديا لـ ـ أيجاو ـ منذ زمن تجارة الرقيق ـ بمنافع برامج التنمية التي أطلقتها[1].

أطراف الصراع:

هنالك ثلاثة أطراف ذات صلة بضاعة النفط في دلتا النيجر هي الشركات المتعددة الجنسيات مثل: (شل، ويثفرون، وموبيل، وإيلف، وتكساكو) والحكومة النيجيرية والجماعات المحلية التي تسكن الدلتا.

يقوم توزيع مغانم صناعة النفط بين النخبة الحاكمة والشركات الأجنبية ودوائر النفوذ الأجنبية على حساب الجماعات المحلية في دلتا النيجر، وظلت الحكومة الاتحادية تحصل على ٨٠٪ من حصيلة عائدات النفط، وطبقا للبيانات التي

١- جان كريستوف سيرفان، نفط الغضب في نيجيريا فساد وعصابات مسلحة وتمرد اجتماعى، لوموند دبلوماتيك

أعلنت عنها شركة شل عام ١٩٩٥ فإن الشركة تحقق ربحا صافيا يقدر بما يتراوح بين (٥٣٠ألف- ٦٧٠ ألف) دولار يوميا.

مغارم استخراج النفط:

تحملت جماعات دلتا النيجر الجزء الأكبر من مغارم صناعة النفط في بلادهم، وفي مقدمة هذه المغارم تدمير البيئة وتهديد مصادر معيشة السكان ومعاناتهم الفقر والحرمان على نطاق واسع بالرغم من الثروة الطائلة المستخرجة من أراضيهم، فحتى أواسط التسعينات كانت إمدادات الكهرباء متاحة لـ ٣٥٪ فقط من بيوت دلتا النيجر، وإمدادات المياه النقية لـ ٣٠٪ فقط في هذه البيوت كما تعد المنطقة من أشد مناطق نيجيريا فقرا وتخلفا، حيث ما زال ٧٠٪ من سكانها يعيشون مناطق ريفية، ويعتمدون في حياتهم على الزراعة المعيشية والصيد، على الرغم من أن دلتا النيجر تساهم- من خلال النفط المستخرج من أراضيها، بنحو ٨٠٪ من الإيرادات الحكومية.

أدت صناعة النقط إلى تدمير البيئة عبر وتهديد صحة السكان حيث كان يحرق الغاز الطبيعي المدمر للبيئة، كما يعاني سكان الدلتا من مشكلة تسرب النفط على الأراضي الزراعية وتدميرها وتلوث مصادر المياه والغطاء النباتي، كما مات الناس نتيجة انفجار أنابيب النفط واشتعال النيران.

كفاح الجماعات المحلية:

أدى سلوك الشركات والحكومة إلى عدم العدل التوزيعي والتناقض بين فقر المنطقة وتخلفها من جهة وتوليد الثروات الضخمة من أراضيها من جهة أخرى تنامي مشاعر السخط والكراهية بين سكان الدلتا نحو الحكومة والشركات الأجنبية، فظهرت حركات مطلبيه سلمية مثل (الأيجو) بقيادي كين سارو، ولكن انتهى الأمر إلى إعدام الحكومة لكين ساور و (٨٥) من رفاقه ١٩٩٥، ولكن أدى الحادث إلى ظهور المزيد من الحركات السلمية ذات الجذور الاثنية، وكذلك حركات قومية مثل رابطة ولايات الأقليات المنتجة للنفط. [1]

أدى قمع الحركات السلمية واستخدام العنف المسلح في مواجهتها إلى وجود صدامات من جانب المحتجين خاصة الشباب ثم تطور الأمر إلى نشوء الحركات والتنظيمات المسلحة التي تتبنى العنف المسلح مثل حركة تحرير دلتا النيجر وغيرها وهم ينتمون للإيجو كبرى الجماعات الاثنية في دلتا النيجر، وأدت أعمال العنف إلى انخفاض معدل إنتاج النفط كما تدهور الوضع الأمني للدرجة التي جعلت بعض الشركات تفكر في الرحيل.

رد فعل الحكومة والشركات:

تنوعت بين الاستجابة وتقديم التنازلات مثل زيادة نصيب ولايات الدلتا في العائدات من (١.٥٪- ٣٪- ١٣٪) وإقامة مشروعات تنموية، وكذلك اللجوء إلى الإجراءات الأمنية والقمعية ضد السكان والنشطاء بهدف إخضاعهم مما

(١) صبحي قنصوة، النفط والسياسة في دلتا النيجر، صراع لا ينتهي، قراءات إفريقية ، العددد ١١، ٢٠١٢، ص ٢٥- ٢٩.

أدى إلى إبادة قرية (أودي) بواسطة الجيش، حيث قتل أكثر من ٢ ألف شخص وتدمير كامل المنطقة، لم يختلف نمط استجابة الشركات لمطالب المحتجين عن نمط استجابة الحكومة، وبدأت بتجاهل المطالب فترة، ثم بدأت الاستجابة للمطالب النوعية لكل جماعة على حدا وبدأت بإقامة بعض المشروعات التنموية وتعويض السكان عن إتلاف أراضيهم، كما لجأت إلى دعم استخدام العنف ضد المحتجين على نشاطها في الدلتا.

ومن هنا يمكن فهم العلاقة بين الموارد الطبيعية في القارة والصراعات العنيفة، حيث يمثل عدم التوزيع العادل للثروة والسلطة، وسياسات القمع ضد السكان وتدخل الشركات متعددة الجنسية التي لا تضع أي اعتبار للسكان المحليين وتهتم فقط بنهب الثروات والتعامل مع النخبة الفاسدة.

يتضح مما سبق أن وجود الموارد في حد ذاتها لا يؤدي إلى الصراعات ولكن طريقة استغلاله وتوزيعه بين أصحاب المصالح هو أهم أسباب الصراع وبالتالي فان أهم مداخل الحل لابد أن تشمل عملية توزيع العوائد من الموارد الطبيعية عند التخطيط لحل أي صراع من هذا النوع كما ذهب إلى ذلك في حديثه عن أهمية دمج الموارد الطبيعية في صناعة السلام في تقريره ،حيث قال إن الموارد الطبيعية هي أحد وجوه "القلق المتزايد حيث سيكون هناك احتياج لجهود أكبر"، ودعي عددًا من الدول إلى جعل "تخصيص الموارد الطبيعية وملكيتها والحصول عليها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات بناء السلام". وقد تم القيام بأبحاث كثيرة عن دور الموارد الطبيعية في بداية الصراعات واستمرارها ولكن

هناك أبحاث أقل عن كيف يمكن أن تستخدم في محيط ما بعد الصراعات. والدول الخارجة من الصراعات العنيفة يمكن أن تواجه فرصة تبلغ احتماليتها ٤٤ بالمائة في أن الصراع خلال عشر سنوات، أما في حالة الصراعات المتعلقة بالموارد الطبيعية فإن العودة للصراع تكون بمعدل ، مما يدل على أن هناك احتياج ملحّ للتوجه على نحو أكثر فعالية في بناء سلام بعد الصراعات(١).

١- موقع راق :http://raqeb.co :

المـراجع

- **التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠٠٠**م ، تحرير صندوق النقد العربي .
- **الدبلوماسية المصرية في إفريقيا خلال خمس عشرة عام (١٩٧٧-١٩٩١)**م وزارة الخارجية ، القاهرة : ٢٠٠٢ .
- **النظام الأساسي للمعهد الثقافي العربي الأفريقي** ، تقرير صادر عن الإدارة الإفريقية بجامعة الدول العربية ٢٠٠٧ .
- **تقرير السيد عنبر** : العوامل الثقافية وتطور العلاقات العربية الإفريقية (تحرير : إجلال رأفت: العلاقات العربية الإفريقية) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٧ .
- **جامعة الدول العربي الأمانة العامة**،قرارات مجلس الجامعة في دورتها الطارئة في تونس٥/ ١/ ٢٠٠٥ .
- **جامعة الدول العربية الأمانة العامة**، قرارات مجلس الدول العربية في دورتها العادية الثامنة والسبعون،بتاريخ٢٨ / ٥/ ٢٠٠٠ .
- **جامعة الدول العربية**، الأمانة العامة ، قرارات مجلس الجامعة في دورة انعقادها رقم ٢١،١٨مارس ٢٠٠١ .
- الأمانة العامة، قرارات مجلس الجامعة في دورتها الطارئة في ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٩ .
- **جامعة الدول العربية**، الأمانة العامة،قرارات مجلس الجامعة في دورة انعقادها العادية رقم٩٥على المستوى الوزاري بتاريخ١٥/ ٥/ ٢٠١٢ .
- تنسيق التجارة بين العالم العربي وإفريقيا النامية(١٩٧٠-١٩٨١)م، المجلد الأول ، تقرير (أبريل ٢٠٠١) .

- قرارات مجلس الجامعة في دورتها العادية الخامسة والسبعين تونس ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٠.

- **جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية** توصيات و بيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ - ١٩٨٣م.

- **جمهورية مصر العربية**، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر ـ ومنظمة الوحدة الإفريقية، ١٩٩٥م.

- **خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية في إفريقيا١٩٨١-٢٠٠٠م** منظمة الوحدة الأفريقية ، الناشر المعهد الدولى للدراسات الاجتماعية جنيف١٩٨١م.

- **دور الشركات غير الوطنية في التنمية العالمية** : الدراسة الثالثة ، إعداد مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات غير الوطنية ، الأمم المتحدة نيويورك ٢٠٠٠.

- **عمر المشرى محمد** ، بلاد القرن الإفريقي، نصوص ووثائق من المصادر العربية، شعبة التثقيف والإعلام والتعبئة، طرابلس، ط (١) ،٢٠٠١.

- **فهرس أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة**، الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة، يوليو ١٩٧٩-١٩٨٠م.

- **فهرس أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة**، الدورة التاسعة والعشرون ٢٠١٠.

- **فهرس أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة**، الدورة الثانية والثلاثون ١٩٧٧-١٩٧٨م.

- الدورة الخامسة والأربعون ١٩٨٩-١٩٩٠م.

- فهـرس أعـمال الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، الـدورة العاديـة الرابعـة والأربعون، ١٩٨٨-١٩٨٩م.

- **فهـرس أعـمال الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة،** الـدورة العاديـة السـادس والأربعون، ملحق رقم(٤٧/ ٤٥/)، ١٩٩٠-١٩٩١م.

- **قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة،** الدورة الثانية والثلاثون، ملحق(٤٤-A-٣٢)، ديسمبر ٢٠٠١.

- **قـرارات و توصـيات و بيانـات منظمـة الوحـدة الأفريقيـة** بشـأن الشرـق الأوسط،١٩٦٤ ١٩٨٧ م، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ٢٠٠١.

- **محمود أبو العينين وآخرون،** التقرير الإستراتيجي الأفريقي، مركـز البحـوث الأفريقية ، جامعة القاهرة :، سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ م .

- **منظمة المؤتمر الإسلامي** ، تقرير قرارات الشـؤون السياسـية ، الصـادرة عـن مؤتمر وزراء الخارجية السادس عشر، بفاس المغرب يونيو ٢٠٠٩.

- تقرير قرارات الشؤون السياسية الصـادر عـن مـؤتمر القمـة الرابـع ، الـدار البيضاء -يناير ٢٠٠٩.

- **منظمة المؤتمر الإسلامي** ، تقرير قرارات الشؤون السياسية الصادرة عن مؤتمر وزراء الخارجية في فاس ،مارس ٢٠٠٨.

- تقرير قرارات الشؤون السياسية ، الصادرة عن مؤتمر القمة الثـاني في لاهـور فبراير١٩٩٧م الحادي عشر ، عمان.المملكة الأردنيـة، جامعـة الـدول العربيـة ، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية .

- **أستاذ العلوم السياسية**، ونائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية القاهرة.

- **حمدي عبد الرحمن حسن**: التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ٢٠٠٥م.

- : دراسات في النظم السياسية الإفريقية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: سلسلة الكتب الدراسية، ٢٠٠٢م.

- **سيفرين روجومامو** : العولمة ومستقبل إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة بحوث إفريقية، ٢٠٠٢م.

- **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**: الدولة الديمقراطية والأمن في إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، يناير ٢٠٠٣م.

- **أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية**: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٦م.

- **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، القاهرة: معهد الإنماء العربي، ٢٠٠٣م.

- **صبحي قنصوه**: العنف الإثني في رواندا، سلسلة دراسات مصرية إفريقية برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١م.

- **أوربا والتخلف في أفريقيا**، د. والتر رودني، ترجمة د. أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٣٢.

- **أطلس التاريخ الأفريقي**، كولين ماكيفيدي، ترجمة: مختار السويفي، مصر ١٩٨٧.- **تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها**، د. شوقي الجمل، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠.

- **تاريخ أفريقيا السوداء** – القسم الثاني، جوزيف كـي زيربـو، ترجمـة يوسـف شلب الشام، دمشق ١٩٩٤.

- **أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر**، أحمد طاهر، القاهرة ١٩٧٥.

- Robert Kaplan, "The Coming Anarchy" the Atlantic Monthly, May ١٩٩٣, PP ١١٠ – ١١٦.
- *Thomas Packenham, The Scramble for Africa, London: Abacus, ١٩٩١.*
- *DaniNabudere, Africa`s First World War, Mineral Wealth, conflicts and war in the Great Lakes Region, AAPS Occa* – sional paper Series, vo١٨, No١, ٢٠٠٤, Pre-toria, South Africa.
- Baker،B. ٢٠٠١. «Separating the Sheep from the Goats among Africa's Separatist Movements». Terrorism and Political Violence. ١٣ (١): ٦٦-٨٦.
- Bereketeab،Redie. ٢٠١٦. Self-determination and secession in Africa: the post-colonial state.London; New York: Routledge،Taylor & Francis Group.
- Christopher،Anthony J. ٢٠١١. «Secession and South Sudan: an African precedent for the future?» South African Geographical Journal. ٩٣ (٢): ١٢٥-١٣٢.
- Horowitz،Donald L,.١٩٨٥. Ethnic Groups in Conflict،University of California Press،Berkeley .
- Keller،Edmond J. ٢٠٠٧.Secessionism in Africa،The Journal of African Policy Studies. ١٣،No. I،pp.١-٢٦.
- Saideman،Stephen M. ١٩٩٧. «Explaining the international relations of secessionist conflicts: vulnerability versus ethnic ties». International Organization (Print). ٧٢١-٧٥٣.
- Wallerstein،Immanuel. ١٩٦١. Africa: the politics of independence. New York: Vintage Books